الإعلام في مراحل الانتقال السياسي

الحالة التونسية نموذجًا

الأوراق البحثية التي تمثّل محتوى هذا الكتاب هي حصيلة بحث علمي مشترك بين مركز الجزيرة للدراسات وجامعة كامبريدج. وقد صدرت هذه الأوراق في مجلة دراسات شمال إفريقيا، مجلد 19 رقم 5 ديسمبر/كانون الأول 2014.

الإعلام في مراحل الانتقال السياسي

الحالة التونسية نموذجًا

تأليف

مجموعة من الباحثين

روكسان فارمان-فارماين | جورج جوفي | أليكس أرتود دلافيريير

نارسيو فالينا-رودريجيز | سمر سمير المزغني | زوي بيتكاناس

كايلا برانسون







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

1436 هـ - 2015 م

ردمك 978-614-01-1673-3



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

تراجم المؤلِّفين

د. روكسان فارمان-فارماين: محاضرة منتسبة لقسم الدراسات السياسية والدولية بجامعة كامبريدج، حاصلة على شهادة الدكتوراه في الدراسات السياسية والدولية من جامعة كامبريدج. وهي الباحثة الرئيسية في البرنامج البحثي المشترك بين مركز الجزيرة للدراسات وجامعة كامبريدج، ومن أعمالها كتاب "الدم والنفط: مذكرات أحد الأمراء عن إيران، من الشاه حتى آية الله"، (راندوم هاوس 2005)، وهي محررة "الحرب والسلام في قاجار بلاد فارس: تداعيات الماضي والحاضر" (روتليدج 2008).

البروفيسور جورج جوفي: يُدرِّس العلاقات الدولية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لطلاب الماجستير في قسم الدراسات السياسية والدولية في جامعة كامبريدج، وقد عمل سابقًا نائبًا لمدير المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن. وهو مؤسس مجلة الدراسات الإفريقية الشمالية ومحرر مشارك بها؛ وتشمل اهتماماته البحثية التاريخ الحديث لشمال إفريقيا وقضايا الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

أليكس أرتود دلافيريير: عضو في كلية داروين وزميل دكتوراه مشارك في معهد البحوث المغاربية المعاصرة في تونس، وباحث مشارك في المشروع البحثي المشترك بين مركز الجزيرة للدراسات وجامعة كامبريدج عن "الإعلام في مراحل الانتقال السياسي: الحالة التونسية نموذجًا"، ويُعد أطروحة الدكتوراه حول الموقف السياسي للمعلِّمين أثناء حرب الاستقلال في الجزائر، في قسم التربية بجامعة كامبريدج.

نارسيو فالينا-رودريجيز: طالب في درجة الدكتوراه في مختبر الحاسب الآلي في جامعة كامبريدج. حصل على زمالة كوالكوم في الابتكار Qualcomm Innovation Fellowship في عام 2012. وهو عضو في مجموعة شبكات وأنظمة

التشغيل، وهي فرع من مجموعة بحوث النُّظُم Systems Research Group. تركز أبحاث نارسيو على التحسينات المجراة على الأنظمة المتنقلة، وقد حصل على درجتي البكالوريوس والماجستير في هندسة الاتصالات من جامعة أوفييدو في إسبانيا عام 2007.

سمر سمير المزغني: صُنِّفت كواحدة من النساء العربيات الأكثر تأثيرًا في عام 2013، ومن أهم القادة الشبان في المنطقة العربية في 2012. وهي عضو في منظمات غير حكومية دولية وإقليمية مختلفة، وعضو في المجلس الاستشاري لمؤسسة الفكر العربي. عملت لدى المجلس الثقافي البريطاني والأمم المتحدة في منصب مستشار لبرامج المجتمع المدني وبرامج الشباب. تدرس سمر سمير المزغني الدكتوراه في دراسات الشرق الأوسط في جامعة كامبريدج.

زوي بيتكاناس: حصلت على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة كامبريدج في عام 2012، وتعد رسالة الدكتوراه في قسم السياسة والدراسات الدولية بجامعة كامبريدج. عملت زوي في منصب مدير وسائل الإعلام والاتصالات الجديدة لإحدى المنظمات السياسية الأميركية التحررية، كما عملت في منصب مستشار بحثي في صندوق المرأة، بالإضافة إلى عملها لدى إحدى المنظمات المسؤولة عن توفير الخدمات الاجتماعية للاجئين العراقيين في الأردن.

كايلا برانسون: هي زميلة في المجموعة الاستشارية للمخاطر (The Risk Advisory Group)؛ حيث يتركز عملها على المخاطر السياسية والأمنية في شمال إفريقيا. وهي حاصلة على درجة الماجستير في سياسات الشرق الأوسط بامتياز من كلية الدراسات الشرقية والإفريقية ودرجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) من كلية والش للخدمة الخارجية في جامعة جورج تاون.

د. محمد زياني: أستاذ النظرية النقدية بجامعة جورج تاون في قطر، ومسؤول برنامج الإعلام والسياسة، وعضو هيئة التدريس ببرنامج الدراسات العليا في الإعلام والثقافة والتكنولوجيا بالجامعة ذاتها. من كتبه المنشورة "القنوات الفضائية العربية والسياسة في الشرق الأوسط"، "ظاهرة الجزيرة: رؤى نقدية للإعلام العربي الجديد"، "ثقافة الجزيرة: نظرة داخلية لعملاق إعلامي عربي".

د. عبد الله الزين الحيدري: أستاذ الإعلام في جامعة قطر، درَّس علوم الإعلام والاتصال بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار بتونس. خبير دائم لدى المركز العربي للتدريب الإذاعي والتليفزيوني. له العديد من الدراسات المنشورة بمجلات علمية محكَّمة عربية، وفرنسية، وإنجليزية، وكذلك العديد من المؤلفات العلمية في مجال الصورة والتليفزيون، ومجال الصناعات الإعلامية والثقافية، ومجال الميديا والأخلاق، ومنها: "الإعلام الجديد: النظام والفوضى"، و"طبائع العبث والفساد بالمجال العمومي".

د. محمد قيراط: أستاذ العلاقات العامة والإعلام بجامعة قطر، والعميد السابق لكلية الاتصال جامعة الشارقة. حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة إنديانا بالولايات المتحدة الأميركية. أسهم في إنشاء العديد من برامج البكالوريوس والماجستير في علوم الإعلام والاتصال والعلاقات العامة في عدَّة جامعات بالجزائر والإمارات العربية المتحدة. نشر الدكتور محمد قيراط أكثر من 60 بحثًا علميًّا في مجلات علمية محكَّمة بالإنجليزية والعربية والفرنسية.

لطفي حجي: صحفي تونسي، خريج معهد الصحافة وعلوم الأخبار، ومدير مكتب الجزيرة في تونس، وهو رئيس أول نقابة مستقلة للصحفيين التونسيين التي كان أحد مؤسسيها سنة 2004، كما أسهم في تأسيس هيئة 18 أكتوبر/تشرين الأول للحقوق والحريات سنة 2005، وناشط منذ أكثر من عقدين في الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. من أعماله الفكرية: "بورقيبة والإسلام: الزعامة والإمامة"، كما شارك في إعداد تقارير حول حرية الإعلام في تونس لهيئات تونسية وعالمية.

ملاك شبقون: باحثة في مركز الجزيرة للدراسات، حاصلة على درجتي الماجستير في العلوم السياسية، والإدارة العامة. أنهت البرامج الدراسية لمستوى درجة الدكتوراه، وتعمل حاليًا على إعداد أطروحتها بعنوان "المؤسسات التي تولد خلال الأزمة" في جامعة هيوستن، تكساس. وللباحثة ملاك دراسات وأبحاث عن الثورة السورية، والسياسة الخارجية الأميركية تجاه العالم العربي، والسياسات المقارنة (خاصة في دول الربيع العربي)، والمؤسسات والقانون العام.

مقدمة

الإعلام في مراحل الانتقال السياسي: الحالة التونسية نموذجًا

د. روكسان فارمان-فارماين

إن مكانة تونس في السجل التاريخي، الذي أُطلق عليه أسماء مختلفة، مثل: الصحوة العربية أو الربيع العربي، غير قابلة للجدل بأيّة حال؛ فلم تكن تونس فقط أول دولة تبدأ فيها المظاهرات التي أدَّت إلى موجة من الانتفاضات في كافَّة أنحاء العالم العربي في أواخر 2010 وأوائل 2011، بل كانت أيضًا الأولى في طرد ديكتاتورها، زين العابدين بن علي، وكانت متميزة، بين الدول التي خاضت التجربة، والتي واصلت إصرارها بعنادٍ نحو بناء الديمقراطية.

لقد قامت "الثورة"، كما يُسمِّيها الكثير من التونسيين، نتيجة غضب شعبي وعمل واضح مشترك واسع الانتشار، إقليميًّا وحضريًّا. لقد كان التحدي، منذ البداية، في تحويل التغيير إلى تقدم، ومن أساسيات هذا المسعى بناء إعلام مُتحرِّر، مشروع يصبُّ في قلب مجتمع ارتبط فيه الإعلام والحزبية ارتباطًا مسمومًا؛ حيث الحاجة لدعم سيادة القانون إلى الحدِّ الذي يحمي فيه المجال العام. يشبه الإعلام الكثير من القطاعات الأخرى، على سبيل المثال: المالية، والقضائية، والصناعية، التي تتطلب إعادة تشكيل كاملة في أعقاب انهيار نظام ديكتاتوري، ابتداء من الممارسات المهنية والهيكلة الإدارية الشفافة، وصولاً إلى العلاقات التنظيمية مع الدولة. لكن خلافًا لغالبية القطاعات الأخرى، يتم إنتاج الإعلام على

المستوى العام يوميًّا، لكي يتم استهلاكه من قِبل جميع السكان.

إن مُخرجات الإعلام هي معلومات تتضمن معرفة مدنيَّة واقتصادية وثقافية وسياسية، والطريقة التي يُقدَّم بها الإعلام تمثل مُوجِّهًا للخطاب المشترك وهوية الأمة. وهكذا، يمثِّل الإعلام، كمنتَج وكمهنة، ثروة عامة، ربما أكثر من أي قطاع آخر. وسواء كان الإعلام مملوكًا ملكية عامة أو ملكية خاصة، فإن الشعب ينظر إليه باعتباره يعكس حياته وحالته، وقابلية نجاح مجتمعه، ومستوى حريته. ليس من المفاجئ إذًا أن نجد أن كثيرًا من التونسيين يذكرون تحرير الإعلام كأعظم إنجاز لثورتهم.

يأتي هذا العدد نتيجة دراسة استمرت لمدة عام أُجريت من أغسطس/آب 2013 إلى يوليو/تموز 2014 من خلال اتفاقية للتعاون البحثي بين شبكة الجزيرة الإعلامية وجامعة كامبريدج. وقد ركَّز هذا البحث على إعلام تونس، الذي أسهم في التحول السياسي، وتأثر به في فترة ما بعد الثورة. ومقارنةً بكثير من الدراسات التي تناولت الإعلام، ركَّز هذا البحث بشكلٍ أقلَّ على مقاييس معينة خاصة بحرية التعبير، أو الحقوق الصحفية، وركَّز بدلاً من ذلك على الإطار الأكبر الذي لعبت فيه هذه العناصر دورًا: علاقة الدولة بالإعلام (إطار تحليلي نعرِّفه بـ "الهيكل")، والطريقة التي يعرِّف بها الأفراد والمؤسسات المكوِّنة للقطاع أنفسهم (التي ندعوها: "الوظيفة")، والأسلوب الذي يتفاعل به الإعلام مع الثقافة العامة ويساعد في تعريفها (والذي نعرِّفه بـ "الوكالة"). يكمن هدفنا في التحقُّق من كيفية تطور إعلام مُحرَّر عند تخلصه من قيود الديكتاتورية. وقد سعينا في الأساس إلى الإجابة عن أسئلة أساسية ولكنها في الوقت نفسه مهمة: ماذا يريد التونسيون من إعلامهم؟ كيف يحكمون على نوعيته؟ كيف ينظرون في الواقع إلى مهنة الصحافة؟ هل يريدون فعلاً إعلامًا "حرًّا" مع كل الفضائح والشتائم التي ترافق الصحافة الأقل خضوعًا للقيود؟

بدرجة الأهمية نفسها: ما الدور الذي سيلعبه الإعلام سياسيًّا: هل سيكون أداة تابعة للحكومة، أم انعكاسًا للأعراف الدينية والاجتماعية، أم ناتجًا تجاريًّا للترفيه من برامج حوارية ومسلسلات رمضانية تليفزيونية، أم منصة للأصوات

المهمَّشة سابقًا، أم مجموعة أدوات من أجل الأحزاب السياسية؟ هذه أسئلة ساندت خطوط البحث المختلفة التي اتبعها فريق البحث خلال إجرائه أكثر من 150 مقابلة أسهمت في المقالات الست التي يتضمنها هذا العدد الخاص.

خلال العام الذي أُجري فيه البحث، مرت تونس بتغير هائل؛ فقبل البدء في البحث مباشرة في 25 يوليو/تموز 2013، وقع ثاني الاغتيالات السياسية التي عكَّرت صفو البلاد، حيث اغتيل العضو اليساري البارز في المجلس الوطني التأسيسي، محمد براهمي، ورافق هذا الحدث زيادة حادَّة في الاعتداءات الجسدية على الصحفيين (اغتيال المحامي الحقوقي الشهير شكري بلعيد في 6 فبراير/شباط 2013). كما شهدت الفترة التي أُجري خلالها البحث عددًا مؤثرًا من الأحداث المهمة والتحديات لبناء إعلام أكثر استقلالية وحرية.

وهكذا، في مايو/أيار 2013، تم تشكيل الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري بعد تأخير طويل، وكانت الهيئة في الواقع متورطة في مواجهة مع الحكومة حول التعيينات الإدارية في الإذاعة والتليفزيون الوطنيين. وقبل التوصل إلى أي نوع من القرارات، اضطُرَّت الحكومة، وهي تحالف كثيرًا ما كان يُشار إليه بالترويكا ويتكون من حزب النهضة الإسلامي، وحزبين صغيرين: التكتل من أجل العمل والحريات والمؤتمر من أجل الجمهورية، للاستقالة نزولاً عند رغبة شعبية، واستُبدِل بها حكومة تكنوقراط برئاسة مهدي جمعة في ديسمبر/كانون الأول 2013. وفي يناير/كانون الثاني 2014 تم إقرار دستور جديد، ونشرت نقابة الصحفيين التونسيين تقريرًا ناريًّا عن انعدام المهنية في ممارسات النشر (بما في ذلك السرقة الأدبية المتفشية). وفي مايو/أيار 2014، وبالقوة نفسها، أصدرت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري اللوائح الخاصة بها، والتي عرَّفت لأول مرة قواعد ومتطلبات القطاع الإعلامي الخاص؛ وهو إنجاز فريد من نوعه في العالم العربي. وفي مايو/أيار أيضًا، تم إنشاء أول وكالة لتقدير نسبة المشاهدة لربط الأعداد الفعلية للمشاهدين بتكاليف الدعاية والإعلان. وأخيرًا، تم في يونيو/حزيران 2014، حل النزاع بين الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري والحكومة بشأن إدارة التليفزيون والإذاعة الوطنيين. وقد أعقب هذا بفترة

قصيرة إقامة دعوى ضد الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري من قبل نقابة المالكين الإعلاميين بشأن متطلبات اللوائح الجديدة، وهي القضية التي ربحتها الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، لكنها أدَّت إلى أول استقالة بين أعضائها.

كان للبيئة الاجتماعية والسياسية الأوسع نتائج مهمة أيضًا على قطاع الإعلام التونسي النامي؛ فبشكل خاص، وعلى مدار العام، كان الاهتمام المتزايد بالإرهاب، وكيفية تصوير الإعلام للقضايا المتعلقة بالإرهاب (سواء كانت المعلومات الخاصة به تخضع للرقابة من قِبل وزارة الإعلام، أو يتم استغلالها من أجل تحقيق مكسب سياسي للحكومة) موضوعًا مستمرًّا.

في تونس، لا يزال الإعلام عملاً قيد التنفيذ؛ يشبه إلى حدٍّ كبير العملية الديمقراطية التي تصوغها خلال الأعوام الثلاثة الماضية، بعد أن واجه تغييرات مهمة، لكن ربما، ليس بما فيه الكفاية بعدُ. وبالرغم من تحقيق بعض الإنجازات المبكرة، مثل: مغادرة عائلة طرابلسي كمُلاَّك أساسيين لأجهزة الإعلام الخاصة، ومحو سيطرة النظام، والرقابة، وتوسيع القطاع من حيث عدد الشركات الخاصة والإذاعات التي تمثِّل المواطنين، بالإضافة إلى إصدارات متعددة الأنواع على الإنترنت، فإنه تم تخفيف حدتها مبكرًا بسبب فرض المجتمع لقيود جديدة على التعبير، وبرسائل تذكير قاسية بأن مهنة الصحافة ليست آمنة من العنف البدني أو متوفرًا لها الحماية الاقتصادية. في الحقيقة، ما يبقى عالقًا، وضمن أكبر التحديات التي تواجهها تونس –ليس فقط في مجال الإعلام لكن ربما يظهر بشكل واسع جدًّا على صفحات الجرائد وعلى شاشات التلفاز– هو التعايش المستمر بين الإعلام والسلطة السياسية. إنها علاقة لها جذور عميقة وتاريخ طويل، وأصبح فَكُّ هذا الارتباط، مع كونه مهمًّا لعملية البناء الديمقراطي للبلد، أحد أهم معارك تونس في مرحلة ما بعد الثورة.

بالنسبة إلى الشعب كانت حقوق الأفراد في التعبير، والممارسة الدينية والنقاش العام إمَّا منتقاة أو مقموعة، فإن دور الإعلام أمر فيه خلاف كبير؛ فتاريخ الإعلام في تونس هو تاريخ أداة مُحْتكَرة من جانب الحكومة، ليس فقط في عهد

حكم ابن علي، ولكن خلال حكم الحبيب بورقيبة من قبله أيضًا؛ حيث كان صوت الدولة مسيطرًا طوال 45 عامًا، والترويج للذات بدلاً من العمل كأداة لـ "مساءلة حقيقية" للحاكم أمام المحكومين[1]. خلَّف هذا التراث إشكاليات نفسية ومؤسساتية عميقة، ليس فقط داخل القطاع الإعلامي نفسه، ولكن لدى الشعب بشكل عام. إن تحطيم هذا النمط الثقافي، وتأسيس عملية استقلالية الصحافة كـ "قوة رابعة" مسؤولة عن النقاش الشعبي ومساءلة الحكومة، ليس بالأمر السهل ولا البسيط؛ فكما أشار جورج جوفي في المقال الأول في هذا العدد، فإن الحكومة، إذا تم قبول وصف ماكس فيبر، تتمتع باحتكار العنف الشرعي، ليس فقط بسبب دورها في إرساء النظام. بالرغم من ذلك، فإن تحديد القيود المفروضة حول نظرة الحكومة للنظام العام هي أحد الأدوار الرئيسية للديمقراطية. وكما أشار من قبل، رياض فرجاني، عضو الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، "ما هو النظام العام؟ كل شيء في ظل نظام ابن علي جرى باسم النظام العام، ومتى جاء ذكره الآن في مناقشاتنا في الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، أصوِّت ضده دون تفكير"[2].

وظهر خلال الفترة الانتقالية، أن هناك تفاوتًا كبيرًا في الطرق التي فهم بها أصحاب المصلحة المختلفون مفاهيم "النظام العام" ودور اللوائح، وهي تعكس استجابات مختلفة للشكوك الجذرية التي تحيط بإساءة استخدام السلطة التي هي إرث تجربة حكم ابن علي. في الحقيقة، إن حماية الشفافية واستطلاعات الرأي، على سبيل المثال، ليست ذات أهمية في أوضاع جعل في ظلها الفسادُ أية حماية بلا معنى؛ لذلك، بدلاً من أن تشكِّل اللوائح المعتمدة بشكل مستقل، على سبيل المثال، سلسلة من الحماية القانونية، لم تعد سوى وصفة لتقييد القطاع من قبل بعض أصحاب المصلحة، وبالتالي، مزيد من سوء الاستخدام. هذا يعني أن إعادة هيكلة مؤسسات تونس تعاني من قوى متنافسة تهتم بحماية القواعد الشكلية

---

(1) Tripp, C. “BBC Media Action Briefing #8”.
www.bbc.co.uk/mediaaction/publicationsandpress/policy_media_iraq.html

(2) فرجاني، رياض، الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، مقابلة مع المؤلِّف، 8 إبريل/نيسان 2014.

والامتيازات الحالية كشبكة أمان، في حال فشلت الجهود من أجل تحقيق الديمقراطية. لا شك أنه من بين التحديات الأكثر أهمية التي تواجه مهمة بناء الديمقراطية في تونس (وبناء إعلام قوي وحر) هناك تحدي التغلب على سمعة الديمقراطية الملوثة، استنادًا إلى تراث من التلاعب والتخفي الذي رافق العديد من ادِّعاءات الترويج للديمقراطية وتبنِّيها في الشرق الأوسط خلال القرن الماضي.

خلال العملية الفعلية لإحداث التغييرات الثورية المطلوبة لإزاحة "الدولة العميقة"، وإعادة بناء المجتمع القائم على التعددية، تتزايد المخاوف التي ترافق مفهوم الديمقراطية في تونس، ليس فقط في الإعلام؛ حيث ترتفع بحُرِّية أصوات تعلن عن مخاوفها بشأن حجم السلطة التي تمتلكها الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، على سبيل المثال. ويخشى البعض بشكل كبير من أن تعيد الهيئة العليا تشكيل الإعلام حسبما يروق لها، بغضِّ النظر عن مستويات الشفافية وأساليب الحماية القانونية التي تقدمها الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري للتخفيف من مثل تلك المخاوف. في الواقع، إن الثقة في عمل المؤسسات، مثل: الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، منخفضة جدًّا في بلد استُخدم فيه غطاء الممارسات الديمقراطية في الماضي لإخفاء سرقة المال والسلطة والثروات العامة. وكما يبيِّن جوفي، يمتد هذا إلى النواب المنتخبين ضمن الحكومات التي تلت الثورة؛ حيث حاول هؤلاء استعمال سلطاتهم بشكل متكرر لتجنب القواعد الرسمية التي يتم إرساؤها، في القانون وفي الدستور الجديد، لحماية الإعلام من المصالح الخاصة، وهم ينظرون إلى الإعلام كأداة للابتزاز يمتلكون حق استعمالها باعتبارهم مسؤولين منتخبين لكي يروِّجوا لأجندتهم الخاصة. وبذلك تظل العلاقة الهيكلية بين الإعلام والحكومة موقع خلاف كبير، وهذا في حدِّ ذاته خطوة في الاتجاه الصحيح! فالتحدي يوحي بأن القضايا مطروحة في الساحة العامة، وبالتالي يخرج العديد من الأصوات ووجهات النظر. باختصار، تمثِّل مجالاً للتغيير.

عندما يتعلق الأمر بحوكمة الإنترنت، يقلُّ التركيز العام على طبيعة تحكُّم الحكومة، ويقلُّ النقاش العام في الإعلام بخصوص هيكلية هذا التحكم عند مواجهته وجهًا لوجه بالحكومة. وكما يشير أرتود دلافيرير وفالينا رودريجيز، في "المقص

والعدسة المكبرة"، هذا مجال حيوي من مجالات البنية التحتية للتواصل الذي أُسيء استخدامه من خلال نظام المراقبة المتعمق لنظام ابن علي، ومع ذلك هو مجال يظل غير واضح، ومهمَلاً بشكل كبير من جانب الجمهور. في دراستهما لقطاع الاتصالات اللاسلكية في تونس والهياكل القانونية والبنائية التي استمرت في التواجد -حتى وإن لم تكن قيد الاستخدام في الوقت الحاضر- لاحظ الكاتبان أن تفكيك مجالات تركز السلطة يمكن أن يكون بصعوبة بناء هياكل مؤسساتية جديدة؛ فعلى الرغم من سمعتها المبتذلة كمركز "الدولة العميقة"، تواصل وزارة الداخلية سيطرتها على معظم البنية التحتية للإنترنت. ولئن كانت أنظمة المراقبة التي استخدمها ابن علي قد تم تفكيكها ورافق ذلك صخب بالغ من قِبل المدير الجديد للوكالة التونسية للأنترنات شبه الخاصة، معز شقشوق، فإن الوكالة الفنية للاتصالات التي ظهرت حديثًا (أُنشِئت في أعقاب حكومة النهضة في نوفمبر/تشرين الثاني 2013) تبدو، طبقًا لإطارها القانوني، تملك سلطات تعزِّز السرية، والمراقبة، وسيطرة الحكومة دون إشراف؛ وهو ما حاول معز شقشوق التخلص منه. وعلى الرغم من نداءات منظمة العفو الدولية ومراسلون بلا حدود بشأن العديد من الثغرات القانونية، لم يظهر أي اهتمام بالموضوع داخل تونس، وهذا يرجع بشكل رئيسي إلى أن الحكومة وصفت الوكالة الفنية للاتصالات بأنها أداة مهمة للحماية ضد الإرهاب.

وفي تشابه كبير لتحليل هيكل العلاقة بين الإعلام والحكومة الذي سبق مناقشته في الأعلى، كشف البحث عن كيفية عمل القطاع نفسه عند استجابته للتغيير، كصناعة في مرحلة تحاول إعادة تشكيل نفسها في بيئة مُحررة. وقد شمل هذا إعادة تحديد العاملين في الإعلام لمفاهيم تتعلق بدور واتجاه سلطة التحرير الإخباري عندما لا يتم فرض القواعد من أعلى، وعندما لا تحظر الرقابة الرسالة. لقد مرَّت مهنة الصحافة -المطبوعة والمرئية والمسموعة- بتغيرات سريعة جدًّا؛ فقد انتشرت البرامج التدريبية، وكثير منها تُقدِّمه منظمات غير حكومية أجنبية، بينما مركز التدريب الإفريقي للصحفيين والإعلاميين، الذراع السابقة لمكتب رئيس الوزراء، ومعهد الصحافة وعلوم الأخبار في جامعة تونس، في منوبة، خضعا لتحوُّل في الدورات والتدريب الذي يقدمانه.

لقد نما القطاع بشكل ملحوظ خلال الأعوام التي أعقبت الثورة، مع بدء بث محطات تليفزيونية وإذاعية خاصة جديدة، ومع ظهور إذاعات الأشخاص، التي تأسس الكثير منها في المحافظات وفي المراكز الحضرية، ويديرها شباب الأمة، كما تصف سمر سمير المزغني في "المجتمع المدني وبناء القدرة الإعلامية: شراكات تعزِّز المواطنة". وبدَّلت الرغبة في تطوير أساليب أفضل للتحقيق الصحفي، والصحافة الاستقصائية، وفي إعلام يعكس الرغبات الشعبية، إضافة إلى زيادة الوعي السياسي، من دور الصحفيين، ووضعهم على خطوط المجابهة للتغييرات السياسية والثقافية التي تكتسح البلد، والانتخابات التي كانت للمرة الأولى حرة بصدق، وبيان أخلاقيات الإعلام المسؤول والغني بالمعلومات المفيدة. إلا أن هذا لم يتحقق بسهولة؛ حيث اختلفت الآراء الحقيقية في أغلب الأحيان على صفحات الصحف، وفي التليفزيون، وكثيرًا ما أصبحت أجهزة الإعلام منصَّة للتحيز والثأر الشخصي.

أثار موضوع إعطاء الحرية للإعلام نقاشًا حادًّا وعنيفًا في كثير من الأحيان بين عامة الناس، حول فرض القيود على حرية التعبير، وكيفية تأثير المخاوف الأخلاقية أو الدينية أو الأدبية على الإعلام. ومنذ نشأهّا، شاركت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري مشاركة فعلية في معاقبة البرامج والمحطات التليفزيونية عند انتهاكها لقواعد اللياقة والممارسة الجيدة. وفي الوقت نفسه، أصبح الارتباط الهيكلي بين السياسة والإعلام أحد أكثر القضايا المتنازَع عليها التي تواجه تونس بعد الثورة؛ فقد بدأ أقطاب الإعلام يؤسسون الأحزاب السياسية فيما يُدعى في أغلب الأحيان بـ "متلازمة بيرلسكوني"، ويستغلون الشبكات القديمة للامتيازات والتي لا تزال موجودة إلى حدٍّ كبير في البلد؛ حيث تحتفظ نُخب النظام القديم بالنفوذ المالي المهم، إضافة إلى النفوذ السياسي؛ والنتيجة هي معركة وجود بين الممارسات القديمة والجديدة، التي هّدد نتيجتها النهائية بأن يكون ما تراه روكسان فارمان فارمايان في "ما هو الخاص؟ وما هو العام؟ ومن يمارس سلطة الإعلام في تونس؟" خليطًا غير مقنع، وديمقراطية كاذبة، لعناصر مرافقة لكل من السلطوية والديمقراطية. فالعلاقة، على سبيل المثال، بين مالكي الإعلام والصحفيين الممارسين لمهنة الصحافة –وهي عنصر حيوي لصحة القطاع– تظل غير متجانسة

بشكل يثير القلق. كما أن الهيئة المهنية محطّ الاحترام الشديد، والمستقلة تمامًا الآن، والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين قد فشلت، خلال الأعوام الثلاثة الماضية، في تثبيت شروط العمل أو العقود أو الدخول، أو الاعتماد الصحفي لأي من أعضائها في مواجهة اعتراضات الحكومة والمالكين. وما من شك في أن قدرة الإعلام على تحمل ضغوط سلطة النخبة الدفينة ستكون دليلاً مهمًّا على مقدار التقدم الديمقراطي على جميع المستويات في المجتمع التونسي.

تحقّق نجاح متميز في مجال واحد في تحرير وتحديث الإعلام وهو البرامج الحوارية، وبالبث المباشر، وهي برامج صعبة القبول بالنسبة لقادة المجتمعات التي لا تتمتع بحرية التعبير عن الرأي وتحكم به، لكن هذه البرامج ازدهرت في المجال السمعي والبصري التونسي المحرَّر حديثًا. لا شك أن البرامج الحوارية في القنوات الجديدة، مثل تليفزيون الزيتونة، إضافة إلى القنوات الأقدم، مثل تليفزيون نسمة، أصبحت شيئًا أساسيًّا في البلد؛ حيث إن إنتاج هذه البرامج رخيص التكلفة، وهي وسط مثالي لمناقشة الهوية السياسية الاجتماعية الجديدة التي يشارك التونسيون في تكوينها. تناولت زوي بيتكاناس ثلاثة برامج حوارية رائدة لرؤية كيفية معالجة أحد مواضيع تونس الأكثر إثارة: دور وهوية النساء. في الحالات الثلاث، انحدر النقاش إلى التنافس في الصراخ، مع طرح أسئلة أساسية تتصل بتركيب المجتمع، وأخلاقيات الحوار ومعنى الأنوثة. تكشف بيتكاناس أيضًا أن أسلوب إدارة البرامج الحوارية، خاصة عند تناول موضوع صعب، يتطلب خبرة واسعة، وهي ما يحاول الإعلام التونسي جاهدًا اكتسابها. إن فهم أدوات الإعلام والعمل بها –من منظور الحكومة والقطاع الخاص– مهمة معقَّدة وخطرة في أغلب الأحيان في سياق بناء بيئة سياسية جديدة، تواجه هي نفسها تحدي التطورات غير المتوقعة. ربما أكثر ما يبرز بهذا الخصوص هو صعود الإسلام السياسي السلفي، بتفسيراته المتطرفة الأقل منطقية. حتى مع المنافذ السياسية التي وفَّرتها الثورة للنهضة والحركات السياسية الدينية، فقد جاءت أيضًا بفترة من الإرهاب المتقطع والعنف المتطرف؛ فلم يكن على النهضة فقط تحديد كيف يمكنها القيام بمثل هذه الأنشطة دون أن تتعرض للخسارة سياسيًّا، لكن بالمثل، واجه من كانوا في الحكومة المشكِلة بشأن ما إذا كان عليهم إغلاق هذا المجال العام أمام مثل تلك الجماعات.

كان التهميش والارتباط الإعلامي من خلال التواصل الاجتماعي لجماعات مثل أنصار الشريعة في تونس موضوع مقال كتبته كايلا برانسن بعنوان "النشاط الإسلامي على الإنترنت: جدلية الرسالة، وإعادة تحديد الجمهور". مع تحديد مجال خارج الرقابة الحكومية، والانخراط في شبكات أكبر، يمكن رؤية أن تلك الجماعات تقوم، بشكل ما، بالعمليات التي أدت إلى الثورة نفسها؛ رفض المعايير المركزية، والتجنيد من خلال الشبكة العالمية لآخرين من أصحاب القناعات المماثلة. يطرح التحليل أسئلة مهمة مثل الطريقة التي تحدِّد بها وسائل التواصل مدى القبول الاجتماعي، وما إذا كان تحكُّم الحكومة في حرية التعبير في المجالات الهامشية يحمي المجتمع، أو يضعه عرضة بشكل أكبر لتلك الجماعات التي تتواصل في مجال قانوني متناقض خارج هذه القيود. في دراستَيْ بيتكاناس وبرانسن، تتم ممارسة الوكالة أو الوساطة من قبل ومن خلال الإعلام بينما يطوِّر التونسيون أدوات جديدة لمعرفة من هُمْ في ظل بيئة سياسية متطورة تتمتع بحرية أكبر. ورغم ذلك، تشير برانسن إلى أنه حتى عند إغلاق باب الإسهام في مصادر الإعلام الشائعة، فإن وسائل التواصل الاجتماعي توفر تطبيقات وسيطة بقصد الإسهام في السياسة.

تطرح دراسات هذا الكتاب الأطر التحليلية للإطار الهيكلي والوظيفة والوكالة أو الوساطة، وتعكس أوجهًا مختلفة لكيفية تطور الإعلام خلال عملية التحول السياسي في تونس. لا شك أن هذا جانب مدهش لمراقبة تطور الديمقراطية في تونس -يدرك المرء أن مستويات التعليم مرتفعة، والخبرة متوفرة- لكن دون وجود الأوكسجين المتمثل في حرية التعبير في النظام، والذي يسمح للناس باستخدام هذه الموارد البشرية بطريقة مبدعة وشجاعة وقابلة للنقاش، وبالتالي تظل المهارات دفينة. هناك الآن في تونس منحنى تعلُّم كبير يتشكَّل، بينما يشكِّل الناس تمثيلاً حرًّا ويحسِّنون تلقائيًّا مما يقومون به من خلال الممارسة والتجربة. لقد تُرجم البعض من هذا إلى مسار اجتماعي وسياسي ولا يزال هناك الكثير الذي يتوجب تغييره، ونضوجه، وإثبات أن الثقة الحقيقية تنشأ في مجال يزداد ثباته في جو من التعبير العلني الحر.

ونشير في ختام هذه المقدمة إلى أن الأوراق البحثية الست خضعت لمراجعة نقدية خلال الندوة العلمية التي نظَّمها مركز الجزيرة للدراسات بالشراكة مع جامعة كامبريدج يوم 6 ديسمبر/كانون الأول 2014 في الدوحة. وركَّزت هذه المراجعات والمداخلات التعقيبية، التي قدَّمها أساتذة أكاديميون وباحثون في مجال الإعلام والاتصال، على فحص المداخل النظرية والإطار المنهجي للأوراق البحثية، وتقييم محتوى وعناصر التحليل وحدود اتساق نتائجه وارتباطها بهذه المداخل.

العلاقة بين الحكومة والإعلام في تونس:
هل تعكس تحولاً نموذجيًّا في ثقافة الحكم؟

البروفيسور جورج جوفي
قسم الدراسات السياسية والدولية، جامعة كامبريدج

مقدمة

تثير مسألة عزل نظام ابن علي من السلطة في تونس تساؤلات جوهرية حول الدور المستقبلي لوسائل إعلام الدولة وهيكلتها، وكان على العلاقة الهيكلية الجديدة أن تعكس التغيرات في أنماط الملكية والسرد الجديد حول مهمة وسائل الإعلام في المستقبل، وأن تتكيف الحكومة أيضًا مع علاقتها الجديدة بوسائل الإعلام في ظل نظام سياسي تشاركي يمر بمرحلة انتقالية، ويتناول هذا البحث أيضًا كيف ولماذا وُضعت هذه المفاهيم بهذه الطريقة.

لقد كانت عمليات التكيُّف مع الوضع الجديد أصعب مما كان يُتصوَّر سابقًا؛ خاصة بالنسبة إلى الحكومة، وأصبحت البيئة التي عملت فيها وسائل الإعلام أكثر صعوبة؛ مما جعلها عاملاً مؤثرًا، على وسائل الإعلام وعلاقتها بالحكومة على حدٍّ سواء؛ وقد كانت الأحداث الرئيسية هي الانتخابات والنتائج المترتبة على فوز حزب النهضة، واغتيال اثنين من الناشطين السياسيين البارزين وكذلك الدستور التونسي الجديد المعتمَد في يناير/كانون الثاني عام 2014، وارتبطت هذه الأحداث -أيضًا- بتردِّي الحالة الأمنية؛ وذلك مع نموِّ تطرُّف السلفية الجهادية وتراجع الثروات الاقتصادية في تونس.

ومع ذلك، فربما كانت القضية الأكثر صعوبة هي التنمية الفعلية للعلاقات الإعلامية بالحكومة، وقد افترض الإعلاميون أن العلاقة في ظلِّ النظام السابق -التي كانت فيها وسائل الإعلام الخادم المطيع للحكومة- سيتمُّ التخلي عنها واستبدال حيِّز من المعلومات المجانية بها وبشكل أصيل وموصًى به تلقائيًّا من قِبل الحكومة. وفي الواقع فقد أدركت الحكومة الائتلافية وخليفتها فائدة وسائل الإعلام التابعة للحكومة، وكانت متردِّدة في دعم الحرية السليمة للمعلومات والاتصالات. وباختصار؛ فقد كرَّرُوا ممارسات السلف، مبرِّرين هذا الإجراء المتسلِّط بأنه حقٌّ أصيل من حقوق الحكومة، وفي الواقع فقد أعربوا عن مخاوفهم الخاصة تجاه حرية الإعلام والمخاوف من نشر الآراء المعارضة، ولم يتم القضاء على الممارسات التعسفية للحكم الاستبدادي، ولا يزال يُنظر إلى وسائل الإعلام باعتبارها سلاحًا في الصراع السياسي، بدلاً من اعتبارها وسيلة أساسية للمشاركة الشعبية في بناء النظام السياسي الجديد؛ وبالتالي فهذه هي المشكلة الرئيسية التي يجب أن تُعالج الآن بواسطة وسائل الإعلام الجديدة في تونس.

ويُعتبر ظهور حرية التعبير والاتصال إحدى السمات المميِّزة للانتقال الديمقراطي الناجح؛ وذلك تمشيًا مع المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ التي تنص على أن "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلةٍ كانت دون تقيُّد بالحدود الجغرافية". ونتيجة لذلك توفِّر لنا المادة 19 مقياسًا يمكننا من خلاله الحكم على مدى نجاح الثورة التونسية في تحقيق أهدافها بشأن حرية التعبير والاتصال.

ومع ذلك؛ فمن الوارد ضمنًا في هذه المادة أن العلاقة الرئيسة تعتبر أبعد من مجرَّد النظر الموضوعي لدرجة حرية التعبير والاتصال التي تتمتع بها وسائل الإعلام، وهذه هي طبيعة التفاعل بين الحكومة وبين وسائل الإعلام، وهي علاقة محفوفة بالصراع المحتمل مع الحكومة؛ وذلك باعتبارها تجسيدًا لاحتكار العنف الشرعي داخل الدولة، وعلى الرغم من ذلك يجب أن تمارس ضبط النفس تجاه وسائل الإعلام؛ التي يمكن أن يكون من الصعب للغاية عليها التعبير عنه والمحافظة

عليه[1]. ومن ناحية أخرى؛ يجب على وسائل الإعلام -على الرغم من رفضها رسميًّا لأي عائق- الاعتراف مع ذلك بالدور العارض لسيادة القانون؛ الذي يضمن تجنب النظام السياسي التعدُّدي للفخِّ الذي وصفه فريد زكريا بـ "الديمقراطية غير الليبرالية"[2]، وهي الحالة التي تكون فيها تجاوزات سلطة الأغلبية المطلقة غير مقيدة بسيادة القانون.

وتسعى هذه المقالة إلى دراسة التوترات الضمنية في العلاقة بين الحكومة ووسائل الإعلام؛ وذلك من خلال النظر في تجارب تونس وهي تنتقل من النظام السياسي الاستبدادي الفاسد -الذي حكم قبل أحداث أوائل عام 2011- باتجاه إمكانية وجود نظام سياسي ديمقراطي على النحو المقترح بواسطة الدستور الجديد للبلاد. ويتميز الانتقال الذي مرَّت به تونس بسلسلة من الأحداث؛ التي تمثِّل علامات زمنية، بدءًا من الثورة في أوائل عام 2011 إلى انتخابات أكتوبر/تشرين الأول 2011، واغتيالات شكري بلعيد في فبراير/شباط عام 2013، ومحمد براهمي في يوليو/تموز عام 2013، والموافقة على الجمعية التأسيسية لمشروع الدستور في يناير/كانون الثاني عام 2014. كما تميزت الفترة بعلاقة مشحونة على نحو متزايد بين الحكومة الائتلافية -التي تشكَّلت بعد انتخابات أكتوبر/تشرين الأول 2011- وبين الأحزاب السياسية المعارضة لها ووسائل الإعلام؛ وذلك بسبب عدم قدرة الحكومة على التخلي عن العادات المتواجدة منذ ذلك الحين لرؤية وسائل الإعلام كوسيلة لخدمتها، وعلى الرغم من أن الحكومة الائتلافية قدَّمت استقالتها في يناير/كانون الثاني عام 2014 وحلَّت محلها حكومة انتقالية تكنوقراطية بقيادة

(1) "إن الدولة هي المجتمع البشري الذي يدَّعي (بنجاح) احتكار الاستخدام المشروع للقوة البدنية ضمن إقليم معين"، انظر:

Weber, M., “Politics as a vocation”, lecture to the Free Students Society at Munich University, January 1919, in Gerth, H. H., Wright, Mills C., Trans and eds, Weber, M. essays in sociology, (Oxford University Press, 1946), p. 397. For the original formulation, see Weber, M., “Politik als Beruf”, in Gesammelte Politische Schriften, Munich, 1921.

(2) فريد، زكريا، "صعود الديمقراطية غير الليبرالية"، **Foreign Affairs**، (العدد 76، 6 نوفمبر/تشرين الثاني، ديسمبر/كانون الأول 1997)، ص 22-43.

مهدي جمعة، فإن الأعمال الانفرادية نفسها تبدو مستمرة، على الرغم من صدق الضمانات الدستورية للبيئة الإعلامية الحرة.

وإحدى السمات المميزة للمجتمع الديمقراطي هي أن عملية الحكم تتضمن الاعتراف باستقلال وسائل الإعلام كعنصر أساسي لتمكين السكان من بناء تشكيلة لـ "الإرادة العامة"[1]، وعندئذٍ فقط يمكن أن تكون بمثابة شريك فعال ومستقل لمؤسسات الحكومة؛ سواء المؤيدة منها أو المعارضة لها. ومن ناحية أخرى؛ فقد تعاملت أنظمة الحكم الاستبدادية مع وسائل الإعلام عادة كأداة للحكومة؛ وذلك باستخدامها لقولبة الساحة السياسية ووفقًا للمتطلبات الخاصة؛ ونتيجة لذلك فقد اعتبرت وسائل الإعلام المستقلة تهديدًا لهيمنتها السياسية واستوعبت هذه المواقف إلى حدٍّ أنها أصبحت ثقافة سياسية، وباختصار أصبحت هي مجموعة من الافتراضات المعتادة، "لعادات القلوب والعقول" (روبر، عام 1989، 22). وبشأن أدوار الاتصالات والمعلومات التي تُعتبر بديهية؛ ومن ثَمَّ غير مشكوك فيها؛ حيث إنها تُحَدِّد الخطاب السياسي، فإنه يتمُّ اعتبار هؤلاء الذين يتشكَّكون في مثل هذه الافتراضات أنهم يُقَدِّمون تحديًا مباشرًا لهيمنة الخطاب السياسي للحكومة؛ وبالتالي لأمنها أيضًا؛ ونتيجة لذلك يتمُّ استبعاد هؤلاء الأشخاص من الجهاز السياسي، ويُعدُّ عكس هذه الافتراضات، هي الافتراضات التي يمكن أن تتخلَّل كلاً من الحكومة والمجتمع الأوسع، والذي يُشكِّل جزءًا لا يتجزأ من عملية التحوُّل الديمقراطي.

كانت المشكلة في تونس أن هذه الثقافة السياسية -التي أنشأتها الأنظمة الاستبدادية- هي التي ظلَّت تحكم تونس منذ الاستقلال في عام 1956، وقد أثبتت أنها تكون أكثر ترسُّخًا في الخطاب الحكومي؛ بل أصبحت أكثر ممن كان موضع تقدير من قِبل أولئك الذين أشعلوا الثورة، وتقوم الآن بتوجيه العملية الانتقالية

---

(1) "كل واحد منَّا يضع شخصه وكلَّ قوته سويًّا تحت الإشراف الأسمى للإرادة العامة، وفي قدرتنا العامة، نتلقى كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل". انظر:

Rousseau, J. J., On the Social Contract, Trans Cole, G. D. H., (Everyman's Library, New York, 1993), p. 190.

للبلاد. وفي الواقع، فإن هذا القصور في التكيف مع البيئة السياسية الجديدة في تونس يُعَدُّ مفتاحًا في فهم فشل ائتلاف الترويكا المهيمن على الحكومة حتى أوائل عام 2014، وعلى المطالب الناجحة ليحل محلها بديل تكنوقراطي أثناء التحضير لانتخابات جديدة بعد أن تمَّت الموافقة على الدستور. وباختصار؛ كانت هناك استمرارية في السلوك الحكومي؛ الذي يمتدُّ خارج الحدود الزمنية لمسار الثورة؛ وبالتالي لفهم استمرارية هذا السلوك يجب الربط بين كيفية إدارة العلاقة بين الحكومة ووسائل الإعلام قبل وقوع الثورة، وهي مسألة سيتم توضيحها أدناه.

الحكومة ووسائل الإعلام قبل عام 2011

ومن جوانب عديدة؛ فقد اتبعت حكومة تونس المستقلة مسارًا نموذجيًّا للحكومات في المغرب وفي علاقاتها مع وسائل الإعلام، ونظرًا إلى حقيقة أن غالبية البلدان المعنية كانت جزءًا من الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية –فقط ليبيا تم احتلالها من قبل قوة أخرى وهي إيطاليا– وهذا هو المذهل؛ ويعني ذلك –باختصار– أن مسائل مِلكية وسائل الإعلام وسيطرة الحكومة تمَّ التعامل معها بطرق متشابهة جدًّا، ومستمدَّة من الممارسة الفرنسية وحسب واقع وحالة الشركة؛ وبالتالي فإن غالبية وسائل الإعلام الصحفية التونسية (90%) مملوكة للقطاع الخاص[1]؛ وذلك في حين هيمن القطاع العام على القطاع السمعي البصري من قبل؛ حيث إن الحكومات في المنطقة كانت مدركة منذ فترة طويلة للقوة الهائلة للتليفزيون والإذاعة في جذب اهتمام الرأي العام.

النموذج الفرنسي

أوجه التشابه مع فرنسا لافتة للنظر؛ فحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت الصحافة الفرنسية إلى حدٍّ كبير مملوكة للقطاع الخاص، وذلك عادة عن طريق التكتلات الصناعية، تم منحها حرية التعبير بموجب القانون 1881، وفي لحظات الأزمات الوطنية –على سبيل المثال أثناء الحرب العالمية الأولى– لم تتردد الدولة في

(1) Lacoste, Y., Lacoste, *C. L'état du Maghreb*, (La découverte, 1991), p. 410.

التدخل؛ لضمان الآداب العامة[1]؛ ومع ذلك فوسائل الإعلام السمعية والبصـــرية في فرنسا –التي بدأت مع الراديو في عام 1921– كانت في الغالب مملوكة للدولة، وبعد الحرب العالمية الثانية تم إعادة تنظيم الصحافة بموجب الإصلاح التشريعي؛ وذلـــك خلال مرسوم 26 أغسطس/آب لعام 1944؛ الذي ينظِّم المِلكيـــة والـــدعم المـــالي، وبالتالي تدخل الدولة مباشرة باعتبارها منظِّمًا في أنشطة وسائل الإعلام المكتوبـــة، واليوم يتم التحكم في ثلثي الصحافة عن طريق شركة داسو ولاغاردير؛ وهما صانعا الأسلحة الرائدة في فرنسا؛ التي تَستخدم ممارسة نفوذها بالنيابة عن الحكومة[2].

وجاء الراديو في فرنسا تحت رقابة الدولة المباشرة، حـــتى تم فـــرض موجـــة جديدة من التحرير بعد عام 1982، اضطرت فيها محطات خاصـــة إلى الانتقـــال خارج الحدود الإقليمية لفرنسا نفسها، وكان التليفزيون –الذي قد بدأ في عـــام 1935– أيضًا محتكَرًا من الدولة، وتم تنظيمه مثل الراديو من خلال مؤسسة عامـــة واحدة، وهي مكتب الإذاعة والتليفزيون الفرنسي؛ الذي يضمن سيطرة الدولـــة على الثقافة السمعية البصرية في فرنسا حتى عام 1973، وعندما تم فصله قُسِّم إلى أربعة كيانات للدولة ليمكن التحكم فيها. وبدأ القطاع السمعي البصري التجاري فقط في عام 1982 بعد أن تم إنشاؤه كهيئة تنظيمية جديدة –وهي الهيئـــة العليـــا للاتصال السمعي البصري– وذلك لضمان استمرار سيطرة الدولة على هيكلـــها، حتى لو كانت هناك حرية لمحتوى وسائل الإعلام، بصرف النظـــر عـــن القيـــود القانونية. وضمنت بذلك الهيئة التنظيمية الجديدة في عام 1989، وهـــي المجلـــس الأعلى للإعلام المرئي والمسموع، قدرة الدولة على إلغاء ما من شـــأنه أن يُعَـــدَّ تركيزًا مفرطًا للقطاع الخاص في وسائل الإعلام على المستويين الوطني والمحلي على حدٍّ سواء؛ التي لا تزال تحتفظ بدور مهمٍّ في الإنتاج السمعي البصـــري الفعلـــي؛ وهي نسبة 40% من إنتاج التليفزيون؛ الذي لا يزال تسيطر عليه الدولة[3].

---

(1) Kuhn, R. *The Media in Contemporary France (National Media)*, (Open University Press, New York, 2011).

(2) Schiffrin, André, “France’s new model of media control”, **Le Monde Diplomatique**, 14 October 2007.

(3) Kuhn, R. *The Media in Contemporary France (National Media).*

التشابه في المغرب والجزائر

ليس من المستغرَب -نظرًا إلى السجل التاريخي الاستعماري لهذين البلدين والأنظمة الاستبدادية التي ظهرت بعد الاستقلال- أن يتبع المغرب والجزائر نمطًا مماثلاً لفرنسا، وقد سيطرت المصالح الاستعمارية إلى حدٍّ كبير سرًّا على وسائل الإعلام المطبوعة. ومع قرب نهاية الفترة الاستعمارية بدأت الحركات القومية بالمنشورات الخاصة بها، وغالبًا غير المشروعة، على الرغم من السماح بذلك للمجلات والصحف المتخصصة. وخلال الاستقلال كانت تتولى هذه المطبوعات عادةً شركاتُ القطاع الخاص الأصلية، أو في حالة الجزائر من قِبل الدولة؛ ومع ذلك سيطرت الدولة تمامًا على القطاع السمعي البصري على أسس مشابهة جدًّا لتلك الموجودة في فرنسا، وبدأت الصورة تتغير فقط في الثمانينات، وحدث ذلك في المغرب نتيجة للإصلاحات في فرنسا، أمَّا في الجزائر فجاء نتيجة لعملية التحرير؛ التي أدخلها نظام (الشاذلي بن جديد) بعد أعمال الشغب الكبيرة في أكتوبر/تشرين الأول عام 1988.

وفي عام 1982 أنشأ المغرب مؤسسته في الإطار السمعي البصري الخاص به؛ التي يُطلق عليها أيضًا: الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري، وهو اقتداء بالمثال الفرنسي، وبالتالي خلق إمكانية للقنوات الإذاعية والتليفزيونية الخاصة في الظهور جنبًا إلى جنب مع القطاع الحكومي المهيمن، وفي الواقع فقد كانت محطة الراديو الخاصة على مستوى المنطقة؛ إذاعة البحر الأبيض المتوسط الدولية، المموَّلة من القطاع الخاص الفرنسي والمغربي، مرخصة في طنجة في عام 1980، بشكل جزئي كمبادرة سياسية موجَّهة إلى الجمهور في الجزائر؛ ومع ذلك كان هذا فقط في عام 1989 بعد أن بدأت مبادرة مماثلة في التليفزيون؛ وذلك مع تأسيس محطة القناة الثانية "M2"، ومقرها في الدار البيضاء، وممولة في البداية من قبل أومنيوم شمال إفريقيا (مجموعة أونا- بشكل فعَّال؛ وهي الشركات الخاصة القابضة للعائلة المالكة؛ التي تُعرف الآن باسم الشركة الوطنية للاستثمار). وفي عام 1996 قامت الشركة الوطنية للاستثمار -لأسباب مالية- ببيع الكثير من حصتها للدولة المغربية؛ التي تسيطر الآن على 68% من "M2"؛ وذلك مع احتفاظ الشركة الوطنية

للاستثمار فقط بـــ 20.7%. ويقوم اليوم المشغل السمعي البصـــري الحكـــومي والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة[1] بتشغيل ثماني قنـــوات مـــن عشـــر قنـــوات تليفزيونية محلية في المغرب؛ وذلك مع حيازة الحصة الكبرى في "M2" وحيـــازة في العاشرة "مِدِي 1 تي في"، وستٍّ من محطات إذاعة الدولة، مع بقاء راديو إذاعـــة البحر الأبيض المتوسط الدولية في القطاع الخاص، واعتبار الوصول إلى القنـــوات الفضائية غير مقيد.

وحتى وقت قريب جدًّا كان الوضع في الجزائر يختلف كثيرًا، علـــى الـــرغم من أن وسائل الإعلام المطبوعة الخاصة كانت مرخصة في عـــام 1988، وكانـــت النتيجة أن معظم الصحف والمجلات أصبحت الآن مملوكـــة للقطـــاع الخـــاص، وشدَّدت الدولة الرقابة على وسائل الإعلام السمعية البصرية؛ حتى تم إدخال قانون جديد يجيز قطاع الإذاعة والتليفزيون الخاص في ديســـمبر/كـــانون الأول عـــام 2011[2]، وقد تم السماح على ما يبدو لاثنتين من القنوات الخاصة؛ (النهار تي في) و(الشروق تي في) حتى الآن؛ ومع ذلك فالتوقعات لا تزال غير مؤكـــدة؛ حيـــث كان في الماضي ردُّ فعل الدولة عنيفًا ضد المبادرات التي تنطوي علـــى فضـــائيات القطاع الخاص المنتَجة بالجزائر؛ ففي عام 2004 أغلقت الدولةُ الشركةَ المســـؤولة عن اثنتين من هذه المبادرات؛ (خليفة TV) و(KTV)، واعتقلـــت العديـــد مـــن المتورطين.

والدولة على الرغم من سماحها لوسائل الإعلام المطبوعة الخاصة، فإنها تراقب القطاع بدقة، وتهدد الصحفيين والمحررين بقضـــايا تشـــهير؛ إذا قـــاموا بانتقـــاد مؤسسات الدولة بقسوة بالغة (وهذا أسلوب كان يستخدمه الزعيم الليبـــــي – معمر القذافي- في عام 2006 ضد جريدة الشروق اليومية؛ التي كانت تصدر باللغة العربية)، وإغلاق المطبوعات من خلال سيطرتها على الإعلان وصناعة الطباعة إذا تمردت. إن الإعلان الحكومي -الذي يسيطر على قطاع الدعاية- تمت إدارته من قبل شركة حكومية، وهي الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، ويمكن بسهولة حجبه

---

(1) www.snrt.ma

(2) Boserup, R. A. *Authoritarianism and Media in Algeria*, (International Media Support, 2013), p. 13-18.

لمنشورات الإساءة[1]؛ وعلاوة على ذلك -حيث إن معظم منشـــورات القطـــاع الخاص تستخدم قطاع الطباعة الحكومي لإنتاج منشوراتها حاليًا- كـــان هنـــاك إجراء آخر من السيطرة وهو المطالبة بالسداد الفوري لتكاليف الطباعة المســـتحقة من منشورات الإساءة؛ وقد كان لهذا أثر كبير في إغلاق (لـــو ماتـــان) في عـــام 2004، ومعاقبة رئيس تحريرها محمد بن شيكو بالسجن لمدة عامين بتهمة ملفقـــة من المخالفات المالية[2].

الصحافة التونسية

وعلى الرغم من أن الكثير من وسائل الإعلام المطبوعة التونسية مملوك مـــن قِبل شركات القطاع الخاص، فإن اثنتين من أهم المطبوعات تم نشرها مـــن قِبـــل شركة حكومية؛ وهي الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر، باللغة الفرنسية يوميًّا (La Presse de Tunisie)، وباللغة العربية (الصحافة). حتى نهاية نظام ابـــن علي كانت وسائل إعلام الصحافة خاضعة لـــ "قانون الصحافة"، الصـــادر عـــام 1975 والمعدَّل عام 1988، و1993 و2001. وعلى الرغم من أن حريـــة التعـــبير والإعلام كان من المفترض أن تكون مكفولة من قِبل الدستور، فقد قام القـــانون بحظر جميع المنشورات التي "تهدِّد النظام العام" أو تُشهِّر بالسلطات، حتى لو كـــان التشهير صحيحًا! وفي الممارسة العملية -أيضًا- كان تحريـــر نســـخ الصـــحف والمجلات ضروريًّا من قِبل وزارة الداخلية قبل نشرها، وهي عملية للرقابـــة علـــى المطبوعات؛ التي كان يدعمها الاستخدام واسع النطاق للرقابة الذاتيـــة؛ وذلـــك لتجنُّب المزيد من الإجراءات العقابية من جانب الدولة ضد المنشورات المخالفـــة، وفي عام 2005 تم إلغاء هذا الشرط للرقابة الوقائية (depôt legal)؛ وكذلك جريمة تشويه سمعة المؤسسات العامة. وكانت أسباب هذا القرار -وفقًا للرئيس- هـــي: "تحسين شفافية وسائل الإعلام"، ولكن كانت هناك أسباب أخـــرى. وفي العـــام الماضي أُعيد انتخاب الرئيس بأغلبية ساحقة لفترته الرابعة؛ وذلـــك في حـــين أن

---

(1) Boserup, R. A. *Authoritarianism and Media in Algeria*, p. 14.

(2) Benchicou, M. *Les geôles d'Alger*, (Riveneuve Editions, Paris, 2007).

حركته السياسية فازت على نحو قاطع بالمثل في الانتخابات المحلية في فبراير/شباط 2005؛ وبالتالي تم ترسيخ النظام، وأُصدرت قوانين جديدة لمكافحة الإرهـــاب في عام 2003 أُرهبت بها وسائل الإعلام، وكان من المقرر عقد اجتماع مؤتمر القمـــة العالمي لمجتمع المعلومات في تونس في نوفمبر/تشرين الثاني 2005، وباختصار كـــان إلغاء "الإيداع القانوني" مجرد لفتة تجاه صورة تونس الدولية(1).

في الواقع، إن الصحافة المذعورة من قبضة النظام الحديدية والتهديد من القمع تتبع خطَّ الحكومة، فيما يتعلق بالرئاسة والحكومة نفسها والحـــزب الاشـــتراكي الدستوري، وبعد عام 1988 التجمع الدستوري الديمقراطي؛ وهذا يعني -بشـــكل عام- أنها نشرت التقارير الحرفية من وكالة الصحافة الحكومية؛ وكالـــة تـــونس إفريقيا للأنباء، وأكدت أن المواد الأخرى تتفق مع أحكام الحكومة المســبقة، وتم السماح للصحافة بأن تتولى الدعاية؛ ولكن -في الواقع- اعتمدت بالكامل تقريبًـــا على الدعاية الحكومية. ومنذ العام 1990 فصاعدًا تم السيطرة على ذلك عن طريق الهيئة نفسها؛ كالصحفيين الأجانب المعتمدين في تـــونس، والوكالـــة التونســـية للاتصالات الخارجية، وتم حلُّ المؤسسة بعد الثورة في عام 2011؛ ولكن الإعـــلان العام ما زال تحت سيطرة الحكومة، على الرغم من عدم وجود الشـــفافية بشـــأن المحاسبة لذلك(2)، وعلى الرغم من أن الظروف الاقتصادية قد خفضـــت المبلـــغ المتاح، فإن الإعلانات الحكومية لا تزال مهمَّة لوسائل إعـــلام القطـــاع الخـــاص المطبوعة، وهناك مخاوف من أن انعدام المحاسبة قد يؤدي إلى فساد كبير في عمليـــة الإرساء.

وبحلول عام 2010 تألَّفت الصحافة السائدة من ثلاث صحف يومية باللغـــة الفرنسية، وأربع صحف يومية باللغة العربية وعنوان واحد ينشـــر يوميًّـــا بكلتـــا اللغتين، وكان يتم دعمها عن طريق عشرة منشورات أسبوعية، تسعة منها باللغـــة العربية وواحد باللغة الفرنسية شهريًّا، وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك منشورات

---

(1) Julliard, Jean-François, Tunisia: You have no rights here, but welcome to Tunisia, (Reporters without Borders, Paris, 2005).

(2) Webb. E. *Media in Egypt and Tunisia: from control to transition?*, (Palgrave Pivot, 2014), p. 63.

متخصصة واقتصادية، وإلى جانب هذا كانت هناك مجموعة من ثمانية من المنشورات السياسية، والصادرة من الأحزاب السياسية المرخصة في البلاد[1]، وكانت هذه المنشورات يتم إصدارها فقط على نحو متقطع؛ وذلك نظرًا إلى مشاكل الرقابة المالية. وفي عام 1991 خصصت الدولة 30 ألف دينار تونسي لكل حزب، وهو مبلغ تم زيادته في عام 1999 إلى 120 ألف دينار تونسي للمنشورات، و30 ألف دينار تونسي إضافية للمطبوعات الدورية؛ ومن المفارقات -بالطبع- أن هذا أسفر عن وجود توافق أكبر من أي وقت مضى في وسائل الإعلام؛ حيث إنه يمكن دائمًا سحب المبالغ المخصصة لجعل المحررين والسياسيين المتمردين متوافقين، وكان لدى حزب النهضة منشوره السياسي الخاص به (الفجر)؛ ولكن تم قمعه في بداية التسعينات؛ عندما أُجبرت الحركةُ نفسها على السجن أو المنفى، واعتقال رئيس تحريرها (حمادي الجبالي) في عام 1991[2].

---

(1) خلال الاستقلال في عام 1956 تم السماح لاثنين فقط من الأحزاب السياسية: الحزب الاشتراكي الدستوري والحزب الشيوعي التونسي، وجميع الحركات السياسية الأخرى -بما في ذلك الحركة النقابية والاتحاد العام التونسي للشغل- كانت تابعة للحزب الاشتراكي الدستوري، وعلى الرغم من أن الاتحاد العام التونسي للشغل حاول كسر الصلة في الثمانينات؛ وذلك بعد مظاهرات عنيفة في يناير/كانون الثاني عام 1978، فإنهم أُجبروا على العودة إلى التوافق بواسطة القمع الحكومي، وتم حظر الحزب الشيوعي التونسي في عام 1963؛ ولكن تم السماح بوجوده الرسمي مرة أخرى في عام 1983، عندما انضم إلى حزب الوحدة الشعبية، الموالي للحكومة المنشق عن حركة الوحدة الشعبية المبعدة لأحمد بن صالح، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، التي تم السماح لها بترشيح مرشحين في الانتخابات التشريعية سنة 1981 أيضًا. ووافقت السلطة على إنشاء ثلاثة أحزاب أخرى في عام 1988؛ وذلك في ظلِّ نظام ابن علي الجديد، عندما غيَّر الحزب الاشتراكي الدستوري اسمه إلى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، ولم يُسمح قطُّ لأيٍّ من هذه الأحزاب أن تتحدى الهيمنة السياسية لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي، وكان الحزب الوحيد الذي لم يُصَدَّق عليه قانونيًّا هو حزب النهضة؛ الحركة الإسلامية السياسية المعتدلة في تونس. انظر:

Alexander, C. *Tunisia: stability and reform in the modern Maghreb*, (Routledge, London, 2010), p. 36-68.

(2) Julliard, Jean-François, Tunisia: You have no rights here, but welcome to Tunisia, p. 6.

الإعلام السمعي البصري التونسي

كان القطاع السمعي البصري -على النحو المذكور أعلاه- تسيطر عليه الدولة مباشرة؛ ففي البداية كان ذلك عن طريق الإذاعة والتليفزيون التونسي؛ الذي تأسس عام 1957، وانقسم بعد ذلك إلى مؤسستين منفصلتين يوم 7 من نوفمبر/تشرين الثاني 2006، تمامًا كما كان نموذجه الفرنسي، بعد ذلك قامت مؤسسة التلفزة التونسية بإدارة قناتين؛ (تونس 7) وقناة (21)؛ التي حلَّت محل (RTT2) (تشير 7 في "تونس 7" إلى الاحتفال بذكرى "الانقلاب الطبي" لزين العابدين بن علي في 7 من نوفمبر/تشرين الثاني 1987)؛ بينما قامت مؤسسة الإذاعة التونسية بإدارة أربع قنوات إذاعية وطنية: إذاعة تونس، وإذاعة تونس الثقافية، وإذاعة الشباب، وRTCI؛ وذلك مع خمس محطات محلية في صفاقس والمنستير وقفصة وتطاوين والكاف، وكان كل الإنتاج أساسًا باللغة العربية[1].

كانت هناك مناسبات عندما تم إعادة بث القنوات الأجنبية في تونس (RIA Uno) من إيطاليا، و(فرنسا-2) من فرنسا، وقناة الأفق التونسية، والشركة الفرنسية التي تُعرف الآن باسم قناة (+)؛ التي كانت تبث بين عامي 1992 و2001 من قمرت في تونس. وفي أواخر التسعينات بدأت القنوات الفضائية تهاجم سيطرة الدولة على وسائل الإعلام السمعية والبصرية[2]، ولم يكن هذا مجرد مسألة مقدمي الفضائيات في منطقة الخليج مثل الجزيرة والعربية؛ بل كانت هناك -أيضًا- المحطات الفضائية في أوروبا؛ التي اخترقت السوق التونسية؛ مثل: فرنسا 24 والمستقلة في لندن؛ التي يديرها تونسي من لندن؛ محمد الهاشمي الحامدي، المؤسِّس المستقبلي للعريضة الشعبية، ولم يكن واضحًا إلى أي مدى كانت مستقلة عن الدولة حقًّا؛ حيث إن الهاشمي الحامدي كان

---

(1) Chakchouk, M., Kehl, D., Ben-Avie, J., Coyer, K., "From revolution to reform: recommendations for spectrum policy in transitional Tunisia", **Journal of Information Policy**, (n 3, 2013), p. 575-600.

(2) Ibid., p. 581.

في الأصل عضوًا في حزب النهضة؛ ولكن تبيَّن فيما بعد تعاونه مع نظام ابن علي[1]؛ ومع ذلك فهي كانت تنقل أصوات المعارضة؛ مما أدَّى إلى غضب كبير في تونس!

وفي عام 2003 تم فتح كل من التليفزيون والإذاعة للقطاع الخاص، ومع ظهور ثلاث قنوات تليفزيونية جديدة –وهي قناة حنبعل TV، وقناة نسمة، ونسمة الأوروبية– تأسست –أيضًا– خمس محطات إذاعية FM جديدة، وإلى حدٍّ ما كان ذلك ردًّا على الانتقادات السلبية في الخارج؛ نظرًا إلى استضافة تونس المقترحة لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات؛ الذي كان مخطَّطًا له في عام 2005. ولكن على الرغم من هذه المبادرات، فإنها لم تكن خطوة في اتجاه تحرير وسائل الإعلام السمعية والبصرية، لما تتضمنه من شروط بشأن ملكية القنوات الجديدة، فقد كانت التراخيص تُمنح رسميًّا عن طريق وزارة الإعلام؛ وبناءً على توصية من المجلس الأعلى للاتصالات، وهي هيئة يفترض أن تكون مستقلة تم إنشاؤها في عام 1989؛ ولكن كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالقصر الرئاسي، والشروط التي بناءً عليها يتم منح التراخيص لم يُعلَن عنها قطُّ؛ حتى لا تكون هناك منافسة مفتوحة بينهم؛ ثانيًا: نتيجة لروابط الرئاسة بالهيئة التنظيمية تم منح التراخيص حصريًّا لأفراد عائلة الطرابلسي؛ وهي عشيرة الرئيس، أو المقرَّبين منها[2].

وهكذا تأسست قناة حنبعل؛ التي انطلقت عام 2005 عن طريق العربي نصرة، الذي كان ابنه قد تزوج من العشيرة، وانطلقت نسمة عام 2009، وكانت مملوكة لمجموعة من رجال الأعمال المقربين من النظام: إخوة القروي ونبيل وغازي، جنبًا إلى جنب مع السياسي وقُطب الإعلام الإيطالي سيلفيو برلسكوني، ومنتج الأفلام طارق بن عمار؛ الذي ارتبط –أيضًا– بـ "وسيلة بورقيبة"؛ وهي الزوجة السابقة للراحل الحبيب بورقيبة؛ الذي قاد الكفاح من أجل الاستقلال، وكان رئيسًا

---

(1) Agence France Presse, “Surprise Tunisian poll success for London-based millionaire”, (25 October, 2011).

(2) Buckley, S., Chaabi, S., Ouarda. B. *Assessment of media development in Tunisia*, (The International Programme for the Development of Communication, UNESCO, Paris, 2013), p. 53.

حتى حلَّ محله زين العابدين بن علي[1]. ومن القنوات الإذاعية تأسست (موزاييك إف إم) من قِبل صهر الرئيس (بلحسن الطرابلسي)؛ وأطلقت سيرين ابنة الرئيس (شمس إف إم) في عام 2010؛ وأنشأ صهره صخر الماطري قناة دينية (الزيتونة إف إم) في عام 2007، وأنشأ نجل الطبيب الشخصي لزين العابدين بن علي –مراد قديش– (إكسبراس إف إم) مع زميل له، كما أنشأ أصحاب قناة نسمة (جوهرة إف إم) في عام 2005، وتم ببساطة تجاهل الآخرين؛ بما في ذلك مجموعة من ستة رجال أعمال كانوا يريدون إنشاء محطة إف إم؛ مما أدى إلى إحباطهم، وإنشائهم بدلاً من ذلك محطة إذاعية عبر الإنترنت؛ (راديو 6) في عام 2007[2].

الإنترنت

مع حلول القرن الحادي والعشرين ظهر تحدٍّ جديد لسيطرة نظام ابن علي على وسائل الإعلام، الذي أثبت في نهاية المطاف أنه من الصعب جدًّا على النظام مكافحته؛ وهو الإنترنت؛ إذ تم إدخال الإنترنت للاستخدام العام في تونس عام 1996، ومع النطاق العريض أصبح متاحًا للجميع في عام 2003، ثم زاد استخدام الإنترنت بسرعة هائلة؛ حتى إنه في مارس/آذار 2010 تم تقدير عدد مستخدمي الإنترنت بـ 3.6 مليون مستخدم؛ أي ما يعادل 33.9% من السكان، بالمقارنة مع 9.3% فقط قبل أربع سنوات[3]. وكان انتشار الإنترنت التونسي في الواقع أعلى من المعدل العالمي البالغ 30.2% في الغالب، وهذا على ما يبدو بسبب البنية التحتية المادية الفعَّالة، على الرغم من ارتفاع رسوم الاستخدام وضوابط الوصول

---

(1) وكان ابن عمار مصممًا بوضوح على بناء إمبراطورية إعلامية في شمال إفريقيا؛ ففي منتصف شهر ديسمبر/كانون الأول 2012، اشترى أون تي في من نجيب ساويرس في مصر خلال صفقة مفاجئة.

www.egyptindependent.com/news/sawiris-sells-ontv-tunisian-businessman

تم الدخول على الرابط بتاريخ 9 فبراير/شباط 2014.

(2) Chakchouk, M., Kehl, D., Ben-Avie, J., Coyer, K., “From revolution to reform: recommendations for spectrum policy in transitional Tunisia”, p. 581.

(3) Buckley, S., Chaabi, S., Bechir, O. *Assessment of media development in Tunisia*, p. 53.

التي تسببت في تثبيط العديد من المستخدمين المحتملين[1]، وكان من أسباب الاهتمام بالبنية التحتية للإنترنت ما يتعلق مرة أخرى بدور تونس عام 2005 في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وبحلول ذلك الوقت -أيضًا- كان هناك 114 ألف اشتراك بالإنترنت عريض النطاق، و84% من المستخدمين الذين يمكنهم الوصول إلى الإنترنت من المنزل، إضافة إلى 24% يمكنهم الوصول إلى الإنترنت من خلال مقاهي الإنترنت، و300 منها تم إنشاؤها من قبل الحكومة[2].

ومع ذلك أكَّدت الدولة حفاظها بشدة على تطويره من خلال الوكالة التونسية للأنترنات؛ وهي الهيئة التنظيمية الوحيدة للخدمات الأرضية والأقمار الصناعية وخدمات الهاتف النقال، وتم تسليم خدمات العملاء في البداية لأول مزود تجاري لخدمة الإنترنت في البلاد؛ وهي بلانت تونس؛ التي كانت تملكها ابنة الرئيس سيرين بنت علي، وتم منح ترخيص مزودين إضافيين لخدمة الإنترنت في 1997 وفي بداية القرن الحادي والعشرين؛ ولكن كان عليهم استئجار الوصول للخطوط الهاتفية الثابتة من الاتصالات التونسية المملوكة للدولة[3]، وعرض النطاق الدولي من الوكالة التونسية للأنترنات؛ وبالتالي ضمان سيطرة النظام في نهاية المطاف[4].

وعلى الرغم من أن الهيئة الوطنية للاتصالات أُنشئت كمنظم لقطاع الاتصالات في عام 2001، وأُعطيت -أيضًا- السيطرة على خدمات الإنترنت في

---

(1) Freedom House, *Tunisia: Freedom on the Net 2013*, Washington DC, 2014, (Visited on 10 February, 2014):
www.kpmg.com/Africa/en/KPMG-in-Africa/Documents/Tunisia.pdf

(2) Ibid., p. 577.

(3) تم خصخصة شركة الاتصالات التونسية جزئيًّا في عام 2006 عندما شارك المستثمرون في منطقة الخليج بحصة 35% منها، وتم السماح للمشغِّلين في القطاع الخاص في وقت مبكِّر من عام 2002 عندما بدأت شبكة (GSM) الثانية، وتونيزيانا، المملوكة من قبل وطنية من الكويت وكيوتل (الآن أوريدو) من قطر، وبدأت أورانج شبكة محمول ثالثة في عام 2010. انظر:
KPMG, Tunisia Country Profile 2012, (2013), (Visited on 10 February, 2014): www.kpmg.com/Africa/en/KPMG-in-Africa/Documents/Tunisia.pdf

(4) Chakchouk, M., Kehl, D., Ben-Avie, J., Coyer, K., "From revolution to reform: recommendations for spectrum policy in transitional Tunisia", p. 579.

عام 2008، فإنها كانت مستقلة عن وزارة الإعلام؛ وبالتـــالي فالحكومـــة كـــان مفهومها نظريًّا أكثر منه واقعيًّا؛ بحيث أحدثت تغييرات في عـــامي 2008 و2009 حين استولت على تخصيص النطاق، الذي لم يُغيِّر واقع سيطرة الحكومة[1].

ومع ذلك اعتمد التنظيم الفعلي على اللوائح التي وُضـــعت في مـــارس/آذار 1997 عندما كان عصر الإنترنت في تونس في مهده، وكانت لا تخضع للتعـــديل اللاحق، وكانت النتيجة أن النظام تم تجهيزه تجهيزًا سيئًا للتعامـــل مـــع التوســـع المفاجئ في الاستخدام التونسي؛ ونتيجة لذلك ففي نهاية العقـــد بـــدأت الرقابـــة النشطة في ترشيح الكلمات الرئيسية، والحرمان من الخدمة، وحظر عنوان إنترنت Uniform Resource Locator (URL). ومع ذلك، وبدءًا من منتصف التسعينات تعرَّض المدوِّنون النشطاء للتهديد والاعتقال والسجن؛ وبالتالي في صيف عام 2001 أُلقي القبض على سهام بن سدرين؛ رئيسة تحرير موقع (كلمة) لمدة ستة أســـابيع "للتشهير"؛ وفي يوليو/تموز 2002 حُكم على زهير اليحياوي –مضـــيف مدوَّنـــة تونيزين– بسنة واحدة في السجن بتهمة "نشر أنباء كاذبة"؛ وفي نهاية إبريل/نيسان 2005 حُكم على محمد عبّو –وهو محامٍ– بالسجن ثمانية عشر شهرًا للجُرم نفســـه بعد أن نشر مقالاً بتونس نيوز عن التعذيب في تونس[2]؛ ومع ذلك فالفرق المـــثير للاهتمام بوسائل الإعلام السمعية والبصرية، هو أن السلطات لم تتمكن من منـــع المواد التي لا تروق لها من الانتشار؛ خاصة حيث استخدم بعض الناشطين عناوين وهمية من الخارج، وبدلاً من ذلك اضطرُّوا إلى اللجوء إلى القمع المباشر بدلاً مـــن الإكراه البسيط، وخلق مناخ كانت الرقابة الذاتية فيه لها ردُّ فعل أكثر شيوعًا.

وبطبيعة الحال، كانت الوكالة الفعلية للرقابة هي الوكالة التونسية للأنترنـــات؛ التي سرعان ما حصلت على اللقب الساخر "عمار 404"؛ وذلك من رسالة الخطأ التي تظهر كلما تم حجب صفحة ويب، وبصرف النظر عن الاضطهاد المعـــيَّن للأفـــراد باعتباره تهديدًا بسبب الطريقة التي يستخدمون بها الإنترنت، انشغل النظـــام بحجـــب

---

(1) Chakchouk, M., Kehl, D., Ben-Avie, J., Coyer, K., “From revolution to reform: recommendations for spectrum policy in transitional Tunisia”, p. 580.

(2) Julliard, J. F. Tunisia: You have no rights here, but welcome to Tunisia, p. 6-7.

محتوى الإنترنت من خلال برنامج التصفية الذكية (Smart Filter)؛ وهي البرمجيات المتاحة تجاريًّا من الولايات المتحدة. ونظرًا إلى أن كل حركات بيانات الإنترنت للهاتف الثابت تمر من خلال الوكالة التونسية للأنترنات، وفي هذا الوقت كانت حركة بيانات الهاتف الثابت هي الشكل السائد للنقل، فتم بسهولة رصد أحد عشر من مزودي الإنترنت في تونس، والصفحات المخالفة على شبكة الإنترنت المحظورة وراء أسطورة الخطأ؛ التي أخفت أيضًا حقيقة أن الحظر قد حدث[1]، كما تم -أيضًا- ترشيح طلبات صفحات الويب المخالفة من خلال ملقِّم بديل شفاف، كما أن جماعات المعارضة السياسية والمجلات الأجنبية -مثل لوموند- التي تنشر مواد عن طريق صحفيين للمعارضة التونسية، ومواقع حقوق الإنسان؛ مثل: هيومن رايتس ووتش، تم حظرها كلها كالعادة، وكذلك المواقع الإباحية، واليوتيوب، والفيسبوك، واعتبارًا من عام 2010 سكايب، والثلاثة الأخيرة فقط بشكل متقطع؛ لأنها كانت تُستخدم من قبل التونسيين المعارضين للحكومة للتواصل مع بعضهم البعض[2].

كما تَستخدم السلطات مراقبة الإنترنت العلنية؛ وذلك جزئيًّا عن طريق إجبار مقاهي الإنترنت على أن تكون مسؤولة عن استخدام الكمبيوتر في أماكن عملها، وتطلب منها تعريف مستخدمي المقهى، وتضمَّنت المراقبة الفنية -أيضًا- متابعة مرفقات البريد الإلكتروني، والسيطرة على الوصول إلى حسابات البريد الإلكتروني، وحذف الرسائل المخالفة في الحقيقة، وتم اختراق وإغلاق المواقع والخوادم الأخرى؛ التي تنشر المواد المناهضة للحكومة؛ وبالتالي فإن موقع الأخبار عبر الإنترنت (كلمة) -الذي تم حظره منذ عام 2000 عند إطلاقه- أُغلق في أكتوبر/تشرين الأول 2008؛ وذلك مع فقدان مواد مؤرشَفة بالعربية والفرنسية تساوي ثماني سنوات، وقد عانت تونس نيوز وTunisia Watch من المصير نفسه[3].

---

(1) Ben Mhenni, Lina, "Tunisia: 404 not found", **Global Voice Advocacy**, 24 September, 2008, (Visited on 10 July, 2014):
K5archive.today.yu//:pshtt
لينا بن مهني هي نفسها إحدى المدونات التونسيات الأكثر شهرة في السنوات الأخيرة.

(2) Anon, Country Profile Tunisia, **OpenNet Initiative**, August 7, 2009.

(3) Committee to Protect Journalists, "Independent news site destroyed", 14 October, 2008, (Visited on 4 August, 2014):

بالإضافة إلى هذه التقنيات عملت الدولة التونسية -أيضًا- على القمع المفتوح لمستعملي الإنترنت، وهكذا على النحو المذكور أعلاه -وفي وقت مبكر من عام 2005- حُكم على محمد عبو بسنة ونصف سجنًا؛ وهو المحامي الذي كان قد نشر تقريرًا عن تعذيب السجناء من قبل الشرطة على موقع محظور على الإنترنت وشخصيات أخرى بارزة؛ منها الصحفية سهام بن سدرين؛ التي قد تعرضت لحملة صحفية مسيئة على نحو شديد، ورئيس تحرير صحيفة (كلمة) عبر الإنترنت عمر المستيري؛ الذي تم سجنه، وزياد الهاني -وهو مدوِّن وصحفي- قاضَى الوكالة التونسية للأنترنات على حجب الفيسبوك في عام 2008؛ مما أدى إلى التدخل الرئاسي لإلغاء حظر الموقع في 2 من سبتمبر/أيلول 2008. ويبدو أن الموقف الرئاسي غير العادي كان استجابة لانضمام اثنين من هيئات المجتمع المدني إلى زياد الهاني، واتباع الإجراءات القانونية نفسها التي قام بها؛ لذلك أرادت الرئاسة تجنُّب أي حرج؛ لأنهما قد هدَّدا بدعوته للإدلاء بشهادته في المحكمة، بعد ذلك رفضت المحكمة دعوتهما من دون تفسير، واعتبرت أن رفع الحظر عن الفيسبوك من المفترض أن يكون مكافأة كافية لمثابرتها[1].

بعد الثورة في عام 2011

كانت إحدى المفارقات العظيمة حول الثورة التونسية -وفي محاولة لإنقاذ نظامه- وعد زين العابدين بن علي في خطابه الأخير إلى الأمة في 13 يناير/كانون الثاني بإصلاحات واسعة النطاق؛ بما في ذلك إزالة القيود المفروضة على الإنترنت وعلى حرية التعبير[2]. وعلى الرغم من أن الوعد جاء بعد خمسة أيام فقط من اعتقال السلطات التونسية للعديد من المخالفين الإلكترونيين؛ وذلك ردًّا على هجمات الحرمان من الخدمة التي تشنُّها جماعات مثل أنونيموس، فإنه يمثل أول

---

https://cpj.org/2008/10/independent-news-site-destroyed.php

(1) Anon, Country Profile Tunisia, **OpenNet Initiative**, August 7, 2009.

(2) BBC News Africa, “Tunisian president Ben Ali 'will not seek new term”, January 13, 2011, (Visited on 4 August, 2014):
www.bbc.co.uk/news/world-africa-12187084
Chakchouk, M., Kehl, D., Ben-Avie, J., Coyer, K., “From revolution to reform”, p. 582.

بادرة لخرق جدار سيطرة الدولة الحثيثة على وسائل الإعلام؛ سواء لقمع الخلاف والتلاعب في القطاع لغايات خاصة بها(1). وبطبيعة الحال فإنه جاء متأخرًا جـدًّا وسرعان ما ظهر هيكل جديد إلى حيز الوجود، وكان هذا الهيكل الجديد من المفترض أن يقوم بوظيفة مختلفة تمامًا عن سابقته، وينقسم إلى قطاعات بطرق مختلفة تمامًا، في حال أن بعض هذه الآمال على الأقل قد خابت.

وفي أعقاب رحيل الرئيس الأسبق في 14 من يناير/كانون الثاني 2011، دخلت تونس في فترة تشكيل الحكومة، وكانت مدتها عشرة أشهر؛ التي استمرت حتى انتخابات الجمعية التأسيسية في 23 من أكتوبر/تشرين الأول عام 2011، ولئن كان تشكيل الحكومة المؤقتة الجديدة تم بسرعة، فإنه خضع لتغييرات متكررة للمسؤولين؛ حيث رفض التونسيون محاولات رجوع النظام القديم للسلطة رغم أن رئيس مجلس النواب فؤاد المبزغ تم تنصيبه رئيسًا مؤقتًا؛ وذلك على النحو المنصوص عليه في الدستور، ثم باشر عمله رئيس الوزراء محمد الغنوشي وهو سياسي معروف في ظل نظام ابن علي، وقد تم نزعه من المكتب بعد ستة أسابيع من الاحتجاجات الشعبية، وتم حظر حزب التجمع الدستوري الديمقراطي نفسه من قِبل المحاكم في المرحلة الثانية وغير المتوقعة للثورة التونسية، وحلَّ محله سياسي من عهد بورقيبة وهو الباجي قائد السبسي، الذي قام بإدارة الحكومة المؤقتة الانتقالية حتى الانتخابات.

الهيكل الجديد

قبل تغيير مجلس الوزراء برئاسة محمد الغنوشي، تم تشكيل لجنة للتخطيط والإصلاحات السياسية والقانونية بواسطة عياض بن عاشور، ابن مفتي تونس السابق، وقد رافق ذلك اثنان من اللجان الأخرى المماثلة، واحدة لتعويض الانتهاكات التي وقعت خلال الثورة، والأخرى للتحقيق في الفساد الذي حدث في ظل النظام السابق(2). كما أعلن مجلس الوزراء الجديد في 19 من فبراير/شباط

(1) Chakchouk, M., Kehl, D., Ben-Avie, J., Coyer, K., "From revolution to reform: recommendations for spectrum policy in transitional Tunisia",

(2) Cassarino, Pierre, "Confidence-building in Tunisia after the popular uprising: strategies and dilemmas of the interim government", IAI Working Papers 11/04, (Istituto Affari Internazionali, Rome, February 2011), p. 4.

عفوًا عامًّا عن جميع المدانين بموجب القوانين التي قد كبحت المعارضة لنظام ابن علي، وبما في ذلك قانون الصحافة عام 1975؛ ومع ذلك كانت اللجنة مستهدفة للغضب على نطاق واسع؛ حيث كان يُنظر إليها على أنها أداة من النظام السابق، وبعد وصول الباجي قائد السبسي إلى السلطة تم استيعاب الغضب في نهاية المطاف في 15 من مارس/آذار؛ وذلك عن طريق لجنة شعبية تحت قيادة ابن عاشور، التي كان يمثِّلها ثمان وعشرون منظمة؛ بما في ذلك الاتحاد العام التونسي للشغل، ونقابة المحامين، ونقابة القضاة، وحزب النهضة (الذي كان آنذاك قد تم التصديق عليه)، وحزب العمال الشيوعي[1]. وفي نهاية المطاف شملت اللجنة 155 عضوًا يمثلون اثني عشر حزبًا سياسيًّا، وتسع عشرة نقابة عمَّالية وممثلي المجتمع المدني، وقد تم الاعتراف بدورهم في المرحلتين الأولى والثانية للثورة التونسية[2].

كانت اللجنة –واسمها الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي– من الناحية النظرية كيانًا استشاريًّا بحتًا؛ ولكن عضويتها واسعة النطاق، وصلاتها الواسعة بالحركات الثورية الشعبية تعني أن مقترحاتها لم ولن يتم تجاهلها من قِبل الحكومة المؤقتة تحت الباجي قائد السبسي، وفي الواقع أصبحت قوية؛ حيث إن النهضة غادرت بالفعل في أواخر يونيو/حزيران على أساس أنها كانت تعمل كبرلمان غير منتخب، وتجاهلت مبدأ التوافق الذي كان من المفترض أن يحكم مداولاتها[3]، وبصرف النظر عن تقديم المشورة بشأن القانون الانتخابي –الذي كان في نهاية المطاف بمثابة الموجِّه لانتخابات أكتوبر/تشرين الأول المجلس الوطني التأسيسي[4]– شُكِّلت –أيضًا– الهيئة العليا لتحقيق أهداف

(1) Buckley. S, Chaabi. S, Ouarda. B., "Assessment of media development in Tunisia", The International Programme for the Development of Communication (UNESCO, Paris, 2013), p. 17.

(2) هناك ثلاثة اتحادات نقابية في تونس: الاتحاد العام التونسي للشغل، والجامعة العامة التونسية للشغل، والمنظمة التونسية للشغل، جنبًا إلى جنب مع عدد من النقابات والجمعيات المستقلة الصغيرة.

(3) Anon, "Tunisie: Ennahda se retire de la Haute Instances pour la Réalisation des Objectifs de la Révolution," **Jeune Afrique,** June 27, 2011, (Visited on 4 August 2014): www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAWEB20110627153021

(4) Pickard, D., "Challenges to legitimate governance in post-revolutionary Tunisia," in George Joffé (ed.) *North Africa's Arab Spring*, (Routledge, London, 2013), p. 134.

الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي؛ وهي لجنة فرعية لتقديم المشورة بشأن القوانين الجديدة التي تحكم المعلومات والثقافة، وفي هذا انضمت إليها سلطة أخرى جديدة؛ وهي الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال.

وكانت هذه -أيضًا- هيئة استشارية بناءً على طلبها الخاص، وفي نهاية المطاف تعاونت وبشكل وثيق مع الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، وكذلك في تقديم مدخل حيوي في صياغة القانونيْن الخاصَّيْن بوسائل الإعلام؛ اللذين أُصدرا بعد انتخابات أكتوبر/تشرين الأول 2011 بفترة وجيزة؛ مراسيم قوانين 115-2011 (2 من نوفمبر/تشرين الثاني 2011) على الصحافة والطباعة والنشر، و116-2011 (2 نوفمبر/تشرين الثاني 2011) على وسائل الإعلام السمعية والبصرية[1]، ويتضمن القانون الأخير أسلوبًا لتأسيس هيئة تنظيمية مستقلة لإدارة القطاع السمعي البصري، والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري[2]؛ بالإضافة إلى تنظيم القطاع السمعي البصري الخاص والمتمركز على المواطن، وقامت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بالإشراف على ترشيح مديري الإذاعة والتليفزيون للخدمات العامة، وقد رافق هذين القانونين الإعلاميين اثنان آخران من مراسيم القوانين: 41-2011 (26 من مايو/أيار 2011)؛ الذي منح حق الحصول على الوثائق الإدارية في القطاع العام، و54-2011 (11 من يونيو/حزيران 2011)؛ الذي قام -أيضًا- بتعديل شروطها بعد بضعة أسابيع.

---

(1) الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال، تقرير الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال: الملخص التنفيذي، الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال، تونس، (إبريل/نيسان 2012)، ص 18.

(2) كانت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري تتألف من تسعة أعضاء يُعيَّنون لمدة ست سنوات، يتم تجديد ثلثهم كل عامين؛ بالإضافة إلى المدير هناك خمسة أعضاء يمثلون الفروع الثلاثة للحكومة في تونس (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، واثنان من النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وواحد من النقابات العمالية في القطاع السمعي البصري. انظر:

Middle East Online, "Tunisia to form new media regulatory authority after months of delay", May 4, 2013,
www.middle-east-online.com/english/?id=58526

التزام الحكومة

ومع أن القانونيْن المشار إليهما أرسيا إطارًا لهيكل جديد لقطاع الإعلام؛ وهو القطاع الذي انتظر أن يكون خارج سيطرة الحكومة. نظريًّا فإن هناك مشكلة رئيسة لا تزال قائمة؛ وتتمثل في المؤسسات التي كانت إمَّا جزءًا من القطاع العام الذي كان تحت سيطرة العائلة الطرابلسية -وهي دائرة الأعمال الفاسدة التي أحاطت بالرئاسة- التي وُضعت تحت إدارة الحكومة مباشرة بعد الثورة وما زال الأمر على حاله؛ لذا فإن مكتب رئيس الوزراء يسيطر على وسائل الإعلام البصرية/السمعية؛ التي تديرها الدولة (يُقصد بذلك التليفزيون والراديو الوطنيان؛ وذلك على الرغم من أن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري افتُرض أنها تنظم عمل قطاعي الراديو والتليفزيون الخاص؛ وذلك بالتوازي مع خدمات المجتمع البصرية السمعية، وكذلك فإن الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر هي التي تُصدر (La Presse) والصحافة، علاوة على وكالة الأنباء الحكومية التونسية ووكالة تونس إفريقيا للأنباء ومجموعة جريدة الصباح، وكان وزير المالية قد وضع ممتلكات العائلة الطرابلسية تحت السيطرة متمثِّلة في شمس إف إم وزيتونة إف إم، وكذلك أصول الكرامة في راديو الزيتونة، وكذلك شركة الإنتاج التليفزيوني "كاكتوس برود".

المنظور الأوسع للمسألة

جاءت الموافقة التشريعية على تمرير القانونين 115-2011 و116-2011 في بداية أعمال الحكومة الجديدة بعد انتخابات 23 من أكتوبر/تشرين الأول 2011، ومعها هذا العدد الكبير من المؤسسات؛ التي أُنشئت قبل الانتخابات وبعدها لتأمين البنية التحتية الأساسية والضرورية لتأمين تمتع تونس بقطاع إعلام منظَّم وشفَّاف وحرٍّ بعيدًا عن التدخل الحكومي؛ حتى يضمن بدوره الحريات السياسية التي اكتسبتها الثورة، ولا تزال هناك حاجة لتوفير السند القانوني الدستوري لمثل هذه الحريات؛ وهو الأمر الذي أُسند إلى المجلس الوطني التأسيسي؛ ولكن تجدر الإشارة إلى أنه بنهاية عام 2011 -وفي صحوة عملية الانتخابات- فإن الهيئة العليا لتحقيق

أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي والهيئة الوطنية لإصـــلاح الإعلام والاتصال كانتا في الموضع الذي يتيح لهما تســهيل إنجــاز هــذا الأمــر والمساعدة فيه، ويُضاف إلى ذلك أن حقيقة كون الحكومة الوليدة ناتجة عن عملية انتخابية ديمقراطية كان يُعتبر في ذاته ضمانًا لحماية الحريات الأساسية للمعلومــات والتعبير حماية مناسبة حتى يجري ضمانها وإقرار ذلك في الدستور الجديد.

لكن لم يشهد مسار الأحداث في السنوات الثلاث الماضــية الــتي أعقبــت انتخابات أكتوبر/تشرين الأول 2011 سوى تحقيق جزئي لهذه الآمــال؛ ويُعــزى الأمر لأسباب كثيرة؛ منها مثلاً الموقف السياسي والاقتصادي المتراجــع داخليًّــا، وكذلك ارتفاع نسبة البطالة؛ خاصة بين الشباب، والظهور المتزايــد للمعارضــة السياسية المتطرفة من السلفية الجهادية؛ بالإضافة إلى فترة الترويكا؛ التي شــهدت تدهور العلاقات بين تحالف الحكومة والمعارضة العلمانية[1]. ومــع ذلــك فــإن الحكومة اتخذت عدة خطوات من جانبها تسببت في توترات شديدة وعميقة حول تطور القطاع الإعلامي الجديد في تونس، على الرغم من أن المعارضــة العلمانيــة أرجعت هذه التطورات العكسية إلى طبيعة حكومة التحالف نفسها؛ لكن تحــري الدقة يتطلب وضع أيدينا على السقطات والمثالب الثقافية للحكم في صحوة المسار الأوتوقراطي؛ الذي برز من الاستقلال في نظامي بورقيبة وابن علــي، وبعبــارة أخرى فإن المشاكل ذاتها ربما قد نشأت وظهرت في نوع مختلف من الحكومــات؛ التي كانت في سُدَّة الحكم كما كانت الحال في حكومة جمعة.

لكن حتى إن كان الأمر بهذا الوصف، فإن ذلك لا يُقلِّل من مسؤولية تحالف حكومة الترويكا، الذي جاء إلى السلطة بنسبة نجاح 52.49%؛ حيث حــاز 138 مقعدًا من 217 مقعدًا في المجلس الوطني التأسيسي[2]؛ بل لا يُقلِّل الأمر أو يُخفف

---

(1) Ottaway, Marina, learning politics in Tunisia, **Viewpoints** 26, (Middle East Program, Woodrow Wilson Center, April 2013).

(2) كانت الأحزاب الرئيسية الثلاثة التي تكونت منها الترويكا هي:

- حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، الذي أسسه منصف المرزوقــي عــام 2001 وجرى حظره سياسيًّا في العام التالي، بعد ذلك جرى نفي المرزوقي فانتقــل إلى فرنسا، ثم عاد إلى تونس في 18 من يناير/كانون الثاني 2011، ونال حزب المؤتمر

من مسؤولية حزب النهضة -أهم أحزاب الترويكا- عن الصراعات التي نشبت بين الحكومة ووسائل الإعلام من ذلك الحين؛ فلقد قادت الترويكا حكومتين تحت رئاسة أعضاء من حزب النهضة؛ أمَّا الحكومة الأولى فكانت تحت قيادة رئيس الوزراء حمدي الجبالي؛ ولقد استمرت في مهامها حتى اغتيال شكري بلعيد في فبراير/شباط 2013، ثم جاءت الحكومة الثانية لعلي العريض؛ التي استمرت من مارس/آذار 2013 حتى 9 من يناير/كانون الثاني 2014 حين حلَّت حكومة محايدة تكنوقراطية محلها، وقد جاء تسليم السلطة نتيجة لضغط على الترويكا. وموجز القول: إن المشاكل التي شهدها قطاع الإعلام إنما سببها استياء وسخط عام من الحكومة.

وكانت المشاكل هيكلية إلى حدٍّ ما؛ فالمسائل التنظيمية كانت في قبضة الجهات الحكومية متمثِّلة في وزارة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، بالإضافة إلى مكتب رئيس الوزراء ووزارة المالية؛ التي فرضت سيطرتها على الأصول الإعلامية المادية، وسار ذلك التوجه حتى على الإنترنت، وبالنظر إلى تركز هذه السلطات في قبضة الحكومة فإنه لا عجب ولا غرو لهذه النزعة الحكومية أحادية التوجه، وتأجيلها إنشاء الكيانات شبه الحكومية لتولي إدارة الأصول المادية أو الوكالات ذات الإدارة المستقلة لتولي الجانب التنظيمي[1].

8.71% من الأصوات؛ بواقع 29 مقعدًا في المؤتمر الديمقراطي المستقل؛ ليُصبح ثاني أكبر حزب في المجلس، وصار المرزوقي نفسه رئيسًا بعد الانتخابات، ثم انقسم المؤتمر ذاته في مايو/أيار 2012؛ حيث شكَّل اثنا عشر عضوًا برلمانيًّا حزبًا جديدًا؛ وهو المؤتمر الديمقراطي المستقل (CDI).

- التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات؛ الذي تأسس عام 2002 على يد مصطفى بن جعفر؛ ليكون الممثل الرئيس لوسط اليسار، نال هذا الحزب 6.74% من الأصوات، و20 مقعدًا في الانتخابات، وتقلَّد مصطفى بن جعفر منصب المتحدث باسم المجلس.
- حزب النهضة، تحت قيادة حمدي الجبالي، حاز 37.04% من الأصوات، و89 مقعدًا في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي أكتوبر/تشرين الأول 2011.

(1) Chakchouk, M., Kehl, D., Ben-Avie, J., Coyer, K., “From revolution to reform: recommendations for spectrum policy in transitional Tunisia”, **Journal of Information Policy**, 3, (2013), p. 584.

ولكن تظل المشكلة الرئيسة أن هذا التوجه الأحادي عكس أساليب وطرق نظام ابن علي في استغلال وسائل الإعلام، والسيطرة عليها، والانتهاك الصريح للمبادئ التي قامت عليها الثورة بالأساس؛ لذا لم يكن مفاجئًا أن يعترض الصحفيون ومستخدمو الإنترنت بشكل متزايد على استخدام وسائل الإعلام كأداة سياسية للحكومة، وأنه لم يجرِ الوفاء بوعود الثورة من حيث تمتع وسائل الإعلام بالاستقلال؛ لتكون منبرًا لحرية التعبير والاتصال، ثم اشتدت حدَّة الشكاوى عندما تدخلت قوات الأمن بحق المعترضين من الصحفيين وأصحاب المدونات قبل وبعد انتخاب المجلس الوطني[1]، وكذلك أدَّى تزايد النفوذ السلفي إلى زيادة حدة التوترات؛ وهو ما دفع المركز التونسي لحرية الصحافة إلى إصدار تقارير شهرية حول الانتهاكات البدنية والتضييقات المهنية بحق الصحفيين[2]؛ أما النتيجة فكانت الرقابة على الصحف رغم وعود الثورة، ومثال ذلك أن (فريدوم هاوس) أعلنت في تقاريرها السنوية عن العامين 2012 و2013 أن تونس تتمتع "بحرية جزئية"[3]، ولقد خلصت منظمة (مراسلون بلا حدود) إلى النتائج ذاتها.

---

(1) Anon, “Tunisia: national dialogue in the context of political and security challenges”, **Al-Jazeera Centre for Studies**, 10 November, 2013, (Visited on 6 August 2014):

http://studies.aljazeera.net/en/positionpapers/2013/11/20131110123327549569.htm

(2) راجع الموقع الإلكتروني للمركز التونسي لحرية الصحافة، (تاريخ الدخول: 6 أغسطس/ آب 2014):

http://ctlj.org/index.php/en/reports

(3) كانت معدلات حرية الصحافة عن عام 2011 وعام 2012 (في التقارير السنوية 2012 و2013)؛ هي 51 و52 على الترتيب، وذلك على مقياس من 1-100؛ بينما كانت معدلات الحرية بشكل عام وفق ما يلي:

	2011	2012	2013
معدلات الحرية	3.5	3.5	3.0
الحريات المدنية	4.0	4.0	3.0
الأحزاب السياسية	3.0	3.0	3.0

المستوى: 1 (أفضل)، 7 (أسوأ).

المصدر: www.freedomhouse.org/report-freedom-press/2012/tunisia تم الاطلاع على الرابط في 11 من فبراير/شباط 2014.

نهاية الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال

على الرغم من الإضرابات والاعتراضات التي أطلقها الصحفيون، والوعود بإدارة أفضل للمؤسسات الإعلامية عبر ترسيخ التشاور والتعاون في الإجراءات؛ فإن السلوك الحكومي التحكمي والأحادي النزعة في المؤسسات الإعلامية شهد تزايدًا في عام 2012؛ مما أدى إلى يأس واستياء وإحباط في الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال. وبحلول سبتمبر/أيلول من عام 2012 أعلنت منظمة المادة 19، وهي منظمة غير حكومية ومؤثرة مقرها لندن ومعنية بحقوق التعبير والتواصل، أن حرية التعبير في تونس في تراجع منذ بداية العام، وأشارت المنظمة بشكل محدد إلى الإخفاق في تنفيذ القانونين 115 و116؛ وأرجعت ذلك الأمر إلى اقتراح الحكومة بوجوب انتخاب المجلس الوطني لمزيد من المؤسسات المعنية بتنظيم وسائل الإعلام مستقبلاً؛ وهو ما يعني ضمان عدم استقلال وسائل الإعلام، بالإضافة إلى التهديد داخل المجلس الوطني بتجريم التكفير في الدستور الجديد، وهو التهديد الذي جرى سحبه لاحقًا.

ولقد برَّرت الحكومة تأجيلها تنفيذ القانونين 115 و116 بأن موقفهما القانوني غير واضح، وأنه يتعين مراجعتهما وتعديلهما؛ مع أنه جرى نشرهما في الجريدة الرسمية، وهو ما يمنح القانونين صفة النفاذ القانوني. لقد نجم عن هذا التأجيل تطبيق النائب العام قانون الصحافة القديم على الصحفيين؛ وذلك مع أن القانون 115 يلغيه صراحة، وعلاوة على ذلك فلقد تأجَّل إعلان عضوية الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري؛ وهي الهيئة التنظيمية التي تقرر إنشاؤها بموجب القانون 116، ويُعزى ذلك جزئيًّا إلى قلق وشواغل القطاع الخاص حول مضامين التنظيم المقترح فيما يتعلق بمسائل مثل المنافسة، وتمثيل أصحاب المصالح، وكذلك الشواغل ذاتها لدى ممارسي المهنة، ولا يخفي أن الحكومة -أيضًا- كان لها مصلحة

---

www.freedomhouse.org/report/freedom-press/2013/tunisia تم الاطلاع على الرابط في 11 من فبراير/شباط 2014.

www.freedomhouse.org/report/freedom-world/2014/tunisia تم الاطلاع على الرابط في 11 من يوليو/تموز 2014.

في هذا التأجيل؛ حيث ظلت الجهة الوحيدة صاحبة الـــرأي المطلـــق في العمليـــة التنظيمية والتعيينات في قطاعات وسائل الإعلام التونسية الجديد[1].

وكان يوليو/تموز 2013 علامة فارقة؛ حيث قررت الهيئة الوطنية لإصـــلاح الإعلام والاتصال حلَّ نفسها. وعلى الرغم من دورها المحوري في صياغة القانونين 115 و116؛ فإنها رأت أن عملها يقابل بالرفض أو التجاهل. لقد كانـــت الهيئـــة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال آنذاك قدمت تقريرًا مفصلاً حـــول إصـــلاح قطاع وسائل الإعلام؛ لكن رد الحكومة كان عدم المبالاة؛ مما كان له أكبر الأثـــر في حل الهيئة لنفسها[2]، أما الإنصاف فيقتضي منَّا عدم إلقاء اللوم على الحكومـــة وحدها؛ ذلك أن لها قدرًا من المبررات في رؤيتها وشعورها بعدائية الإعلام لهـــا؛ حتى قبل الأزمة الأمنية المتمثلة في قتل اثنين من قادة الجناح العلماني في 2013؛ بل نادرًا ما اتخذت وسائل الإعلام موقفًا نزيهًا من تصرفات الحكومة ونواياها؛ بـــل دائمًا ما كان موقفها هجوميًّا ناقدًا لتحالف الترويكا.

ولقد نُشر تقرير الهيئة الوطنية لإصـــلاح الإعـــلام والاتصـــال في مطلـــع إبريل/نيسان 2012، وشمل مجموعة من المقترحات لضمان استقلال قطاع الإعـــلام في تونس[3]، ولقد كان ذلك التقرير أحد مهام الهيئة الرئيسية، وكذلك اشتركت في برنامج واسع المدى من تعليم محترفي وسائل الإعلام علـــى مســـتوى الـــبلاد بدورهم المستقبلي، وكذلك طرح مقترحاتها على الحكومة بشـــأن التشـــريعات الضرورية فيما يتعلق بالقطاع الإعلامي الجديد فيما بعد الثورة. وفي هذا الســـياق أقامت الهيئة 29 ورشة، وفحصت 74 طلبًا لإنشاء محطات إذاعة، و33 طلبًا لإنشاء قنوات تليفزيونية؛ لكن المحصلة النهائية جعلت الحكومة لا تأخذ بأيٍّ من توصيات

(1) Article 19, "Tunisia: World Press Freedom Day highlights lack of progress on media reform", (Visited on 7 August 2014): http://www.article19.org/cgi-binparser.pl

(2) www.article19.org/resources.php/resources/3426/en/tunisia-freedom-of-the-media-undermined-by-government-reforms.html (Visited on 10 February 2014).

(3) انظر: الموجز التنفيذي للتقرير وبخاصة التوصـــيات العامـــة، (تـــاريخ الـــدخول: 10 فبراير/شباط 2014)، www.inric.tn/fr/INRIC.Report.Eng-final.pdf

التقارير باستثناء محاولة ارتجالية لأخذ الرأي والاستشارة، ولقد كان الأمر أشبه بالقشَّة التي قصمت ظهر البعير؛ فيما أصبح هناك شلل تام على مستوى الاتصالات؛ وهو ما دفع الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين إلى مقاطعة الاجتماع المقترح بوصفه سيئ القصد والمسعى، الذي أقرَّ رئيسُ الوزراء، الجبالي نفسُه، بأنه اجتماع افتقر إلى التخطيط والإعداد السليم؛ لذا أوضحت الهيئة في بيانها النهائي أنها ليست مستعدة أن تكون رداءً تستتر فيه الحكومة للتغطية على فشلها في التطوير الحقيقي لقطاع الإعلام في المستقبل[1]؛ وربما كان كمال العبيدي -رئيس الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال- يظن أن التهديد بحل الهيئة سيجبر الحكومة على التصرف؛ لكنه كان مخطئًا؛ إذ لم تتخذ الحكومة أية خطوة[2].

الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري تتبلور

لم يتم تنفيذ أيٍّ من القوانين الثلاثة بشكل فعَّال على مدار ثلاث سنوات تقريبًا، وتم فقط في 3 من مايو/أيار 2013 -وهو اليوم العالمي لحرية الصحافة- إعمال المرسوم بقانون رقم 116-2011؛ وذلك على النحو المنشود عندما أعلن الرئيس المنصف المرزوقي أن نوري اللجمي سيتولى رئاسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، وسيكون نوري -كما سمَّى الرئيس أيضًا الأعضاء الثمانية زملاء اللجمي- في مجلس إدارة الهيئة[3]. وكان كلٌّ من المراقبين المحليين والأجانب قد

---

(1) Buckley. S, Chaabi. S, Ouarda. B., *Assessment of media development in Tunisia*, The International Programme for the Development of Communication (UNESCO, Paris, 2013), p. 34-35.

(2) Ksibi, Faouzi, "Il y a une politique méthodique qui refuse toute initiative de reformer le journalisme tunisien", (Interview with Karim Laabidi), **Proximités,** (25 August 25 2013).

(3) Reporters without Frontiers, "Tunisie: la HAICA voit enfin le jour", 7 May 2013, (Visited on 11 February 2014):
http://www.rsf.org/tunisie-la-haica-voit-enfin-le-jour-07-05-2013,44578.html
وقد جاء هذا التعيين في الواقع بعد جدل كبير مع منظمات الصحفيين حول الشخص الذي تم تعيينه.

رحَّبوا بارتياح بهذا الإعلان[1]؛ وأصبحت مبادرة الرئيس التي جـــاءت متـــأخرة موضع انتقاد من قِبل الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال، والنقابة الوطنيـــة للصحفيين التونسيين التي أنشأها صحفيون كتحدٍّ كبير للنظـــام في عـــام 2008، ولتحل محل (جمعية الصحفيين التونسيين)؛ التي كانت تعتبر ملوثة إلى حدٍّ ميؤوس منه بسبب ارتباطها بنظام ابن علي[2]، و(النقابة العامة للثقافة والإعلام) هي جزء من الاتحاد العام التونسي للشغل. ولقد انتقدت هذه المنظمات عمليـــة الترشـــيح؛ لأنها بدأت فقط في أكتوبر/تشرين الأول 2012، بعد فترة طويلـــة مـــن صـــدور المرسوم بقانون رقم 116-2011، وفقط بعد إضراب عام للصحفيين احتجاجًـــا على الوضع، والأهم من ذلك أن هذه المنظمات أشارت إلى أن عملية الترشـــيح طغت عليها الاعتبارات السياسية والأيديولوجية في حكومة تحـــاول الاحتفـــاظ بـــ "القوة المفرطة لنفسها"، وكانت قد استبعدت مرشحين مؤهَّلين، وفي بيان لها حمَّلت المجموعات الثلاث "رئيس الجمهورية ومستشاريه مسؤولية المماطلة وتأخير الإجراءات التي ميزت عملية إنشاء الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري". وعلاوة على ذلك قال هشام السنوسي؛ وهو خبير إعلامي في الهيئة الوطنيـــة لإصـــلاح الإعلام والاتصال: إنه بدلاً من استشارة الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال؛ كونها المحاور المهني الوحيد، بشأن الترشيحات، قامت الحكومة بهذه المهمة، ونفى الرئيس قيام الحكومة بتأخير العملية عمدًا، أو حذف روح القانون في الإجـــراءات

---

(1) Reporters without Borders, “Tunisie: la HAICA”.

(2) وعلى الرغم من إدراك نظام ابن علي لأنه لم يتبقَّ أي غرضٍ مفيد من جمعية الصحفيين التونسيين، فإن النظام هاجم وبوحشية هذا الإحلال، محاولاً استخدام تكتيك راســـخ لوضع مرشحيه في قيادة المنظمة الجديدة من أجل السيطرة عليها؛ كما حدث في محاولته الناجحة مع الاتحاد العام التونسي للشغل في ثمانينات القرن الماضي، ومحاولته الأقل إقناعًا مع الرابطة التونسية لحقوق الإنسان في تسعينات القرن الماضي، وقد فشلت المبادرة التي تم تقديمها في سبتمبر/أيلول 2009، وكانت النتيجة أن تمكنت النقابة -على الرغم مـــن العداء الرسمي- من الحفاظ على استقلالها عن نظام ابن علي حتى بعد مرور عام علـــى انتهاء الثورة. النقابة الوطنية للصـــحفيين التونســـيين "Sabordage..." في 30 مـــن ديسمبر/كانون الأول 200، (تاريخ الدخول: 11 يوليو/تموز 2014):
www.sjtunisiens.blogvie.com/2009/12/30/snjt-sabordage

المعتمدة؛ حيث قال المتحدث باسمه عدنان منصر: "الرئيس يمكنه أن يتشاور مع من يريد". ووفقًا للمؤسسات الإعلامية الثلاث الأقوى فقد كانت العملية برمتها مثالاً مقلقًا على استمرار الاعتقاد في دور الحكومة الأحادي في تحديد وضع وسائل الإعلام في تونس الجديدة[1]!

وكانت أجزاء من قانون الصحافة -المرسوم بقانون رقم 115-2011- قد عُلِّقَت فعليًّا بسبب تأخير تعيين مجلس صحافة مستقل يقوم باعتماد الصحفيين، ويقوم بدور المنظِّم لقطاع وسائل الإعلام المطبوعة، وكان من المفترض أن يُبنى مجلس الصحافة على النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين باعتبارها الممثل القانوني للصحفيين، والمعترَف بها على هذا النحو من قبل الحكومة في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، وعلى الجمعية المهنية التابعة للمالكين؛ وهي (جمعية مديري الصحف التونسية)، وهو اسم ارتبط بحقبة ابن علي وتغيَّر لاحقًا إلى (الجامعة التونسية لمديري الصحف)، كما كان من المفترض أن يشمل المجلس تمثيلاً نقابيًّا مكونًا من (النقابة التونسية للصحافة المستقلة والحزبية) العضوة في الاتحاد العام التونسي للشغل[2]، ولم يتم بعد تأسيس مجلس الصحافة على الرغم من الوعود بتأسيسه في مايو/أيار 2014؛ ليتزامن مع اليوم العالمي لحرية الصحافة[3].

وخلافًا لحالة الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري؛ فإن الإخفاق في إنشاء مجلس الصحافة له علاقة بقسم داخل المالكين، فبعد الثورة بفترة وجيزة تم تأسيس جمعية مهنية ثانية؛ وهي (النقابة التونسية لمديري وسائل الإعلام) من قِبل آمال مزابي؛ وهي صاحبة مجلة أعمال. والنقابة التونسية لمديري وسائل الإعلام

---

(1) Dreisbach, Tristan, “Presidency defends delayed creation of media regulatory authority,” **Tunisialive**, 28 March 2013, (Visited on 11 July 2014): www.tunisialive.net

(2) Human Rights Desk, “Efforts under way in Tunisia to set up independent press council for print media”, **The Oslo Times International Network,** 26 February 2014, (Visited on 11 July 2014): http://human.theoslotimes.com/efforts-underway-in-tunisia-to-set-up-independent-press-council-for-print-media

(3) ميدل إيست أونلاين: "تونس تشكِّل هيئة تنظيمية جديدة للإعلام بعد أشهر من التأخير".

لا تتنافس فقط مع الجامعة التونسية لمديري الصحف فيما يتعلق بالعضوية؛ ولكنها طوَّرت منصة قوية ترفض تخصيص عدد من المسـؤوليات المنصـوص عليهـا في المرسوم بقانون رقم 115-2011 لمجلس الصحافة[1]، الشاغل الرئيسي لمجمـوعتي المالكين هو أنه بإعطاء مجلس الصحافة السيطرة على تنظـيم رواتـب وعقـود الصحفيين واستقلال التحرير؛ فإن التكاليف سترتفع[2]، وكانت الحكومـة غـير مستعدة للخوض في هذا النزاع والمطلوب منها تأدية دور مهمٍّ في هذه العمليـة؛ حيث يتعين عليها بموجب القانون أن تمنح رسميًّا مجلس الصحافة القوى المحددة في المرسوم بقانون رقم 115-2011، وكانت على استعداد تام لتأخير تأسيس المجلس، وتم الحكم في قضية رفعتها النقابة الوطنية للصحفيين التونسـيين ضـد تشـويش الحكومة في هذا الشأن في ديسمبر/كانون الأول 2013، وكان الحكـم لصـالح النقابة، وكان هذا نجاحًا جزئيًّا، على الرغم من أن هذا الحكم غير كافٍ لإطلاق مجلس الصحافة حتى التوصل إلى اتفاق مع المالكين.

ولكن القضية مُلِحَّة حيث إن أحد مهام المجلس ستكون اعتماد الصـحفيين الذين يعملون دون بطاقات صحفية منذ عام 2012، وتعكس تنحية القضية جانبًا تعليقًا أدْلَت به دليلة بن مبارك مصدق؛ التي استُضيفت في برنامج حواري سياسي على قناة (تلفزة تي في)؛ حيث قالت: "المعارضة أو الأحزاب السياسية الحاكمـة تسعى دائمًا إلى السيطرة على وسائل الإعلام؛ لأنها قوية"[3]. لسوء الحظ -أيضًا- فإن هذه القضية تعكس عدم استعداد الحكومة لمواجهة النهج أحادي الجانب تجاه قطاع الإعلام عمومًا، وثقافة الحكومة السياسية المستمرة؛ التي لا تزال دون تغـيير

(1) Article 19, “Tunisia: press council to be established following Article 19 meeting”, 17 April 2013, (Visited on 11 July 2014): www.refworld.org/docid/519dd0854.html

(2) Delvaux. Alexandre, “Etat des lieux des médias tunisiens après la révolution du 14 janvier 2011 et les elections du 23 octobre 2011”, Swiss Embassy in Tunisia, 2012, (Visited on 5 August 2014): www.appui-media-tunisie.com/?page_id=16

(3) Abrougui, Afef, “Tunisia media in flux since revolution”, **Aljazeera, 19** April 2014, (Visited on 11 July 2014): www.aljazeera.com/news/middleeast/2014/02/tunisian-media-flux-since-revolution

على الرغم من قيام الثورة، وبالإضافة إلى ذلك تعكس هـذه القضـية الارتبـاك القانوني القائم في تونس؛ حيث لم تتردد الحكومة في استخدام التشريعات القديمـة من عهد ابن علي لمواصلة تأديب الصحفيين، على الرغم مـن وجـود أحكـام المرسومين بقانون رقم 115 و116[(1)].

وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري

طريقة قيام الترويكا بتعيينات في مناصب عليا في وسائل الإعلام؛ التي تسيطر عليها الدولة خلال هذه الفترة –على الرغم من الشروط المرجعية التي كان يـتعين على الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري العمل بموجبها، وهي لم تكن موجودة بعدُ– تقدم مثالاً كلاسيكيًّا على الأجواء المتوترة بين الحكومة والمهن الإعلاميـة. وفي الواقع كانت للحكومة مصلحة في تأخير ولادة الهيئة؛ لأنه كان بإمكانهـا في ذلك الوقت مواصلة التصرف من جانب أحادي، والقيام بتعيينـات أساسـية في وسائل الإعلام؛ ومع ذلك –بصرف النظر تمامًا عن أية مسـألة تتعلـق بالثقافـة السياسية الإقصائية– كان من الممكن للهيئة العليا للاتصال السـمعي البصـري نفسها أن تشكِّل عائقًا كبيرًا في وجه تدخل الحكومة في وسائل الإعـلام؛ لأنهـا كانت ستضع شروط تشغيل وبرامج بث، بالإضافة إلى امتلاكها لصوت حاسـم فيما يتعلق بالتعيينات في وسائل الإعلام. وبتاريخ 7 من يناير/كانون الثاني 2012، وبعد مُضي أربعة أشهر فقط على توليه رئاسة الوزراء، أعلن زعيم حزب النهضة ورئيس التحرير السابق لصحيفة النهضة حمدي الجبالي عن أسماء كبار المـوظفين الجدد؛ التي كانت ستعيِّنهم حكومته، وكان هناك رؤسـاء ومـديرون جـدد تم تعيينهم في وكالة تونس إفريقيا للأنباء، والشركة الجديدة للطباعـة والصـحافة والنشر؛ وذلك مع تعيين مديرين جدد في صـحيفتي (La Presse) والصـحافة؛

---

(1) Reporters without Borders, "Judicial confusion in Tunisia puts press freedom in peril", 10 May 2012, (Visited on 5 August 2014):
http://en.rsf.org/tunisie-judicial-confusion-in-tunisia-puts-10-05-2012.42601.html

اللتين تسيطر عليهما الدولة. وفي المجال السمعي والبصري تم الإعلان عن مديرين جدد للوطنية 1 والوطنية 2، فضلاً عن مدير أخبار جديد للوطنية 1، وأشار الجبالي -أيضًا- إلى أنه سيتم الإعلان عن مجالس إدارة جديدة لجميع المنظمات الإعلامية؛ التي تسيطر عليها الدولة، ويتم اختيارها من بين الصحفيين والعاملين في هذه المنظمات وفي مؤسسات أخرى في قطاع الإعلام.

وقدمت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين اعتراضها فورًا؛ لافتة إلى أن الحكومة لم تتشاور معها، حتى على الرغم من كونها الهيئة التمثيلية الحقيقية الوحيدة للصحافة في البلاد؛ وعلى الرغم من أنه تم انتخاب مسؤوليها؛ وبالتالي تمكينهم بشكل صحيح؛ ومن ثَمَّ فإنه كان يتعين اعتبارها الهيئة التي تضمن اختيار الأشخاص المناسبين لترأُّس مثل هذه المؤسسات المهمة في أعقاب الثورة، كما أشارت النقابة إلى أن الكثيرين ممن عينتهم الحكومة كانوا متواطئين مع النظام السابق؛ وبالتالي كان تعيينهم غير مناسب في السياق الجديد؛ الذي تعمل فيه وسائل الإعلام التونسية في الوقت الحالي، كما قالت النقابة: إن آخرين ممن عينتهم الحكومة كانوا متورطين في فضائح فساد شملت النظام السابق. وخلصت النقابة إلى أن الطريقة الوحيدة المناسبة للقيام بهذه التعيينات هي التعيين بالانتخاب، أو بتوافق الآراء داخل المنظمات المعنية[1]، ولجنة حماية الصحفيين -وهي منظمة غير حكومية مقرُّها نيويورك- أكدت أهمية هذه المسألة، وقالت: إن هذه التعيينات كانت متعاطفة مع حركة النهضة[2].

ورفض موظفو (La Presse) -وهي صحيفة مملوكة للدولة- ترشيح رئيس الوزراء لهيئة تحرير صحيفتهم، وقاموا بانتخاب مرشحيهم، بمن في ذلك الشخص الذي عيَّنته الحكومة لتولي منصب رئيس التحرير! ولقد كان تعليقًا مثيرًا للاهتمام،

(1) Anon, "Tunisia: key developments - press freedom recedes as government names allies to run news outlets", **Committee to protect journalists,** February 2013. (Visited on 12 February 2014):
www.tunisialive.net/2012/01/08/tunisia-prime-ministers-new-media-appointments-cause-controversy/

(2) https://cpj.org/2013/02/attacks-on-the-press-in-2012-tunisia.php (Visited on 12 February 2014).

ليس عن الشخصية المشاركة؛ ولكن حول الإدارة الذاتية التي شعر موظفو الصحيفة أنه يحق لهم ممارستها في تونس الجديدة[(1)]، كما كشف هذا التعليق الشك المهني في نوايا الحكومة، والاعتقاد واسع الانتشار أن الحكومة كانت تميل إلى تعيين أشخاص معروف عنهم تعاطفهم مع وجهات نظرها، أو توافقهم مع أهدافها؛ وبالتالي استمرارية موظفي النظام السابق، واستخدامها للشخصيات التي تشاركها شروطها الأيديولوجية[(2)]. ومن ناحية أخرى، فإن حكومة الترويكا المنحلة الآن –خاصة حزب النهضة– أصبحت مقتنعة بأن وسائل الإعلام كانت متحاملة بشدة ضدها، وعلى الرغم من أن هذه القناعة قد عكست بسهولة فشل الترويكا في إخضاع وسائل الإعلام لأغراضها الخاصة وتمثيلها المحدود في عالم الإعلام، بقدر ما كان حزب النهضة معنيًّا[(3)]، أكدت هذه التجربة –باختصار– الطريقة التي من خلالها نحت الثقافة السياسية الرسمية من الثورة السياسية.

وعلى الرغم من الاحتجاجات في النقابات الصحفية المهنية والمهنيين الإعلاميين؛ فإنه كان من المخطط تكرار نمط التعيينات الحكومية على مدار السنة؛ مما أثار عدم الثقة في دوافع الحكومة أكثر من أي وقت مضى؛ على سبيل المثال أُقيل الحبيب بلعيد –المدير العام لمؤسسة الإذاعة التونسية– فجأة في أواخر إبريل/نيسان 2012؛ مما دفع أربعة مديرين في إذاعات تملكها الدولة للاستقالة احتجاجًا على ذلك، وفي يوليو/تموز أُقيل الصادق بوعبان مدير الوطنية 1؛ الذي كان قد عُيِّن قبل ستة أشهر فقط، وتم تعيين مديرين جدد لتسع محطات إذاعية دون إجراء أية مشاورات، كما تم في أغسطس/آب 2012 تعيين مديرين جدد في

---

(1) Ghribi, Asma, “Reversing PM’s decision, La Presse journalists elect editor-in-chief, choose same man”, **Tunisialive**, 16 January 2012.

(2) Anon, “Tunisia: key developments - press freedom recedes as government names allies to run news outlets”, **Committee to protect journalists**, February 2013.

(3) Ghannouchi, Yusra, “The media and its role in spreading a dichotomous narrative in Tunisia,” **Al-Jazeera**, 25 August 2013, (Visited on 7 August 2014): www.aljazeera.com/indepth/opinion/2013/08/2013823192353487452.html

شركة التليفزيون الوطنية والمجموعة الإعلامية دار الصباح، وهي جزء من الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر، ومرة أخرى ودون أية مشاورات؛ وهو إجراء سبق للحكومة أن أعلنت أنه استثناء؛ ولكن يبدو أنه أصبح قاعدة الآن، وعندما دعت الصحفية في مؤسسة الإذاعة الوطنية، بثينة قويعة، وفدًا من النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين لمناقشة موضوع التعيينات في وسائل الإعلام في 21 من أغسطس/آب 2012، تم نقلها فجأة إلى منصب آخر[1]! ومن الأمثلة الصارخة على الإجراءات الأحادية التي تتخذها الحكومة تعيين إيمان بحرون –وهي مدافعة معروفة عن نظام ابن علي– مديرةً للقناة التليفزيونية الوطنية الثانية؛ وذلك في 17 من أغسطس/آب 2012، وكان الغضب الشعبي والمهني عارمًا جدًّا لدرجة أنها اضطرَّت إلى الاستقالة بعد أسبوعين[2]؛ إلا أن الحكومة استبدلت بها كمديرة للوطنية 2، واحتفظت بخدماتها في القطاع السمعي البصري لمدة ستة أشهر أخرى حتى تنحَّت في النهاية.

إشراف الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري على التعيينات في الإذاعات العامة

عملية ولادة السلطة التنظيمية السمعية البصرية الجديدة –السلطة العليا للاتصال السمعي البصري– التي طال تأجيلها تؤكد هذا المعنى من عدم الثقة الرسمية المستمرة في وسائل الإعلام، ومن المثير للاهتمام أن تعيين أعضاء الهيئة في نهاية المطاف عن طريق الرئيس منصف المرزوقي في مايو/أيار 2013 لم يُنْهِ الخلافات بشأن نهج الحكومة الأحادي الجانب والمستبد في التعيينات في المناصب العليا في وسائل الإعلام السمعي والبصري، كما لم تنتهِ هذه الخلافات بالتغيير

(1) Reporters without Borders, "State media appointments discussed at meeting with government", 29 August 2012, (Visited on 12 February 2014):
www.rsf.org/tunisia-state-media-appointments -discussed-29-08-2012.html

(2) "Tunisie, Imene Bahroun, une propagandiste de Ben Ali à la tête de la télévision nationale", (Visited on 7 August 2014): Kapitalis,
www.kapitalis.com/medias/11364-tunisie-imene-nahroun-une

الحكومي؛ الذي تم إجراؤه في وقت مبكر من عام 2014، وكان من المقرر أن يتولى نوري اللجمي –الذي حاضر في معهد الصحافة وعلوم الأخبار في جامعة منوبة في تونس– رئاسة الهيئة الجديدة، ومن بين الأعضاء البارزين الآخرين كان هناك هشام السنوسي؛ الذي أسَّس مكتب المادة 19 بتونس، وكان –أيضًا– عضوًا في الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال، وكان سيصبح قريبًا الوجه العام الأكثر ألفة في الهيئة.

وبعد وقت قصير من تأسيسها وجدت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري نفسها على خلاف مع رئيس الوزراء علي العريض؛ وذلك بشأن قيام الحكومة ومن جانب أحادي في أغسطس/آب 2013 بتعيين مديرين جدد للتليفزيون والإذاعة، بمن في ذلك إيمان بحرون؛ وهي تعيينات مُنحت الهيئة صراحةً حق الرقابة عليها بموجب ميثاقها، وقد دعمت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين الهيئة في اعتراضاتها[1]، كما اتهمت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري محمد المدب –الرئيس الجديد للإذاعة الحكومية– قائلة: إنه منحاز لمؤيدي حزب النهضة، ويتدخل في القرارات التحريرية؛ إذ حاول منع الصحفيين من كتابة التقارير عن "المظاهرات غير المصرَّح بها" وعن القضايا الأمنية[2]. وفي الوقت نفسه انتقدت الهيئة محطات التليفزيون العامة والخاصة؛ بسبب السلوك غير الأخلاقي في تغطيتها للقضايا الإرهابية[3]، وكانت قضية الإرهاب في الواقع لتصبح خلافًا بين وسائل الإعلام والحكومة؛ حيث اشتبه العديد من الصحفيين في استخدام الترويكا للمخاوف الأمنية من أجل تبرير احتفاظها بالسلطة، وبحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2013 ساءت العلاقات بين الحكومة والهيئة؛

(1) Ben Hamadi, Monia, "Tunisie: nominations arbitraires dans les médias publics…Le SNJT et la HAICA haussent le ton", **al-Huffington Post Maghreb,** 3 September, 2013.

(2) اضطرَّ في النهاية إلى التنحي عن المنصب في 28 من مارس/آذار 2014 بعد إضراب للصحفيين.

(3) Slama, Nissaf, "Regulatory authority alleges bias in Tunisian state-run media", **Tunisialive**, 23 August 2013, (Visited on 11 July 2014): www.tunisialive.net/2013/08/23/regulatory-authority-alleges-bias-in-tunisian-state-run-media/#sthash.jpyAbuEk.dpuf

لدرجة قيام الهيئة بتقديم شكوى قانونية ضد مكتب رئيس الوزراء؛ متهمة إياه بتجاوز صلاحياته في وسائل الإعلام، وكان مصدر الشكوى هو أفعال الحكومة أحادية الجانب فيما يتعلق بالتعيينات التي قامت بها وإخفاقها في التشاور مع الهيئة؛ وإن كانت هذه التعيينات جرت قبل تأسيس الهيئة[1].

ومن بين أفعالها الأخيرة قبل تنحيها عيَّنت حكومةُ العريض -التي لم يردعها رادعٍ- رئيسًا تنفيذيًّا مؤقَّتًا لشبكة التليفزيون العامة؛ وذلك بعد استقالة إيمان بحرون دون استشارة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري؛ وكانت النتيجة أن اضطر مهدي جمعة -الذي تولى المنصب- إلى الموافقة على التشاور مع الهيئة بشأن جميع هذه التعيينات في القطاع الحكومي[2]؛ وحتى مع ذلك عاودت المشكلة الظهور في مايو/أيار 2014 عندما تم تعيين رئيس دائم لشبكة التليفزيون الرسمي. وعلى الرغم من إصرار الهيئة على النظر في عدة ترشيحات من خلال عملية ترشح رسمية لهذا المنصب، قامت حكومة جمعة في منتصف العام بتعيين الشخص الذي اختارته من جانب أحادي؛ تمامًا كما فعلت سابقاتها، ورفض ممثلو الهيئة الثلاثة المكلَّفون بالإشراف على العملية إجراء المزيد من الاتصالات مع رئيس الوزراء؛ الذي تبين بعد ذلك أن ترشيحه كان مرتبطًا بشكل قوي بالتجمع الدستوري الديمقراطي؛ وهو الحزب الرئاسي السابق المحظور حاليًا، ورفض صحفيو الوطنية الغاضبون السماح له بدخول مكتبه، وأشارت مصادر سرية إلى أن التعيين تم بناءً على طلب من مالكي وسائط الإعلام؛ الذين يعتقدون أن مثل هذا الاختيار من شأنه أن يخفِّف أي ضغط عليهم غير مرحَّب به في المستقبل، وتم في منتصف يوليو/تموز 2014 الاتفاق على مرشح جديد على عجلٍ، وهو محامٍ محترم في مجال

---

(1) Samti, Farah, "Media regulatory authority files suit against government", **Tunisialive**, 27 November 2013, (Visited on 11 July 2014): www.tunisialive.net/2013/11/27/media-regulatoru-authority-files-suit-against-government/#sthas.g6WssXoJ.dpuf

(2) Abrougui, Afef, "Regulator and prime ministry reach deal on state media appointments", **Tunisialive,** 11 February 2014, (Visited on 11 July 2014): www.tunisialive.net/2014/02/11/regulator-and-prime-ministry-reach-deal-on-state-media-appointments/#sthash.FEIPGBFV.dpuf

حقوق الإنسان؛ ولكن ليست لديه تجربة إعلامية، كان هذا بمثابة نجـــاح جزئـــي بالنسبة إلى الهيئة؛ وذلك على الرغم من عدم الوضوح والشفافية، التي كان يؤمَّــل من الهيئة التنظيمية أن تراعيها كسابقتها.

مسألة الكتاب الأسود

لم يكن ردُّ فعل الحكومة على وسائل الإعلام من جانب حزب النهضة فقـــط؛ ففي نهاية ديسمبر/كانون الأول 2013، كشفت وثائق مسربة من الرئاسة التونسية في قرطاج أن منصف المرزوقي –الرئيس المؤقت لتونس– كان مسؤولاً عن إعداد قائمـــة بأسماء الصحفيين والمثقفين الذين شاركوا عن كثب في نظام الدعاية الخاص بالنظـــام السابق، وردت القائمة في كتاب من 354 صفحة، كان متاحًا مبدئيًّا باللغـــة العربيـــة فقط؛ ولكن سرعان ما تُرجم إلى اللغة الفرنسية؛ وسُمِّي "الكتاب الأســـود: نظـــام الدعاية في عهد ابن علي". ضمَّ الكتاب أسماء 376 صحفيًّا؛ منهم 90 تونسيًّا، وزعـــم أنهم تعاونوا مع نظام ابن علي على مرِّ السنين، وتم إعداد الكتاب عن طريـــق فريـــق عمل مباشر تحت إشراف الرئيس، وباستخدام المحفوظات الموجودة في الرئاسة نفسها.

وبغضِّ النظر عن تسمية الأسماء؛ فقد كشف الكتاب عن كيفية عمل النظام الذي كانت مؤسسته الرئيسة هي: (وكالة الاتصـــالات الخارجيـــة التونســـية)، وكانت هذه الهيئة –التي أُنشئت في عام 1990– تحت رئاسة مستشار الرئيس عبد الوهاب عبد الله؛ لتعتمد الصحفيين الأجانب والمحليين بشكل فعَّال[1]، وكافـــأت من كانوا على استعداد لخدمة مصالح النظام؛ بينما عاقبت أولئك الذين عارضـــوه باستبعادهم من تونس، وهو المصير الذي واجه الصحيفة الفرنســـية ذات النفـــوذ (لوموند) لسنوات عديدة، أو بمنعهم من العمل كصحفيين محليًّا[2]. كـــان هنـــاك

---

(1) Webb, E. Media in Egypt and Tunisia: from control to transition?, (Palgrave Pivot, Basingstoke, 2014), p. 63.

(2) وعلى الرغم من التقارير التي وردت بشأن حلِّ وكالة الاتصالات الخارجية التونسية في عام 2012، فإنه كان من المعروف أن اثنين على الأقل من مسؤوليها ما زالوا يعملون في بداية عام 2014 بمثابة وكالة لاعتماد الصحفيين الأجانب، ويبدو أنهما كانا متصـــلَّيْن بمكتب رئيس الوزراء (رسالة خاصة، ياسمين ريان).

نظام ثابت للتعريفات لأنواع مختلفة من الدعم المقدم للنظام؛ زعم أن جميع الـــذين وردت أسماؤهم في الكتاب قد استفادوا منها[1]، وأوضح الرئيس أنه أعطى تكليفًا للقيام بهذا العمل؛ لأنه تعب من بطء العدالة الانتقالية من خلال المحاكم التونسية.

وأحدث الكتاب الأسود ضجَّة عامة على الفور، وأشار معلِّقــون أجانـــب ومحليون إلى أن الاتهامات التي نُشرت في الكتاب أحبطت الهـــدف مـــن العدالـــة الانتقالية من خلال تحويل المتهمين إلى ضحايا[2]، بالإضافة إلى ذلك بما أنه لم يتم البحث في التهم بشكل كامل، ولم يتم في أي حال اختبارها في المحـــاكم، فكـــان الكتاب في واقع الأمر يشكِّل هجومًا على وسائل الإعلام وفعلاً قمعيًّا ضـــدها[3]، والانتقادات داخل تونس كانت لاذعة أكثر؛ حيث اشتكى كلٌّ مـــن (الرابطـــة التونسية لحقوق الإنسان) -منظمة كان لها يومًا ارتباط وثيق بالرئيس- والنقابـــة الوطنية للصحفيين التونسيين، من أن الرئاسة لم تتشاور معهمـــا، وأن واضـــعي الكتاب لم يكونوا مؤهَّلين لذلك، وأنه من المؤكد أن الكتـــاب سمـــح لبعضـــهم بتحسين صورهم العامة كضحايا؛ لأنه لم تُتح لهم الفرصة لدحض هذه المـــزاعم؛ بالإضافة إلى ذلك تم الاستشهاد الخاطئ بالكثير من الأشخاص، وعرضت النقابـــة الوطنية للصحفيين التونسيين إعادة أي شخص كان ضحية لمثل هذه المعاملـــة إلى حالته السابقة.

حتى الجامعة التونسية لمديري الصحف -وهـــي المنظمـــة التابعـــة لمـــالكي الصحف- احتجَّت على الكتاب، وهددت بمقاضاة الرئاسة بسبب التحريفـــات المزعومة التي تم نشرها، وهو الخيار الذي قررت النقابة تبنيه بالفعل؛ لكن يبدو أن الرئيس لم يتراجع عن النشر، وألمح إلى أن الكتاب كان الأول فقط في قائمة طويلة من المنشورات المماثلة؛ التي من شأنها أن تكشف الفساد في عهد ابن علي، وبـــدا أنه غير مدرِك أنه من خلال نشر اتهامات غير مسندة بأدلة وغير مؤكدة في كـــثير

(1) Mandraud, Isabelle, "Le livre noir des 'journalistes amis' en Tunisie sous Ben Ali", **Le Monde**, 5 December 2013.

(2) Tolbert, David, "Tunisia's Black Book: transparency or witch-hunt?", **Aljazeera**, 5 December 2013.

(3) Moukalled, Diana, "Opinion: Tunisia's little black book scandal", **Asharq al-Awsat**, 25 December 2013.

من الأحيان على أساس محفوظات خاصة، فإنه يحاكي ممارسات مَنْ سبقه! ولقد كشفت أفعاله في الواقع أن الرئاسة تشبه حكومة الترويكا؛ وذلك من ناحية اعتبار أن موقفه فوق الإعلام أو الأخلاق المرتبطة بالإعلام، والنظر إلى وسائل الإعلام – بعد أن شغل منصبًا عامًّا– على أنها معادية بشكل متأصِّل للحكومة؛ وبالتالي ينبغي عدم الوثوق فيها.

والنمط الزمني في عدد الهجمات على الصحفيين –التي ارتكبتها بشكل رئيسي قوات الأمن منذ جاءت حكومة الترويكا إلى السلطة في بداية 2012– كشف عن جانب مزعج من سياسة عدم الثقة في وسائل الإعلام، والعمل من جانب أحادي للسيطرة عليها، وتزامنت قمم العنف ضد الصحفيين مع أفعال الحكومة الكبرى ضد وسائل الإعلام، أو مع كبرى الأحداث السياسية التي كان يغطيها الصحفيون، وكانت الأزمة بشأن عمل الحكومة من جانب أحادي لتعيين كبار الموظفين الإداريين الجدد في قطاع وسائل الإعلام –التي تديرها الدولة– أحد هذه القمم، وشكَّل اغتيال شكري بلعيد ومحمد براهمي قمتين أخريين؛ بينما كانت الإضرابات الإعلامية قمة رابعة[1]، ليس الأمر أن هذه الحوادث تمثل خطة حكومية متعمدة لقمع وسائل الإعلام؛ بل هو عجز الحكومة عن احترام دور وسائل الإعلام كأوصياء مستقلين على حرية التعبير والاتصال، وإيمانها برؤيتها لوسائل الإعلام كوسيلة تقوم من خلالها بتعميم مشاريعها الخاصة؛ التي ما زالت تشكل الافتراض الذي تستند عليه أفعال الحكومة.

الوكالة التونسية للاتصالات

كما تم الإعراب عن المخاوف من سيطرة الحكومة على شبكة الإنترنت؛ وذلك على الرغم من الإصلاح الجزئي للوكالة التونسية للأنترنات؛ التي أُنشئت في بداية العقد الماضي، واستُخدمت بشكل متزايد من قِبل نظام ابن علي كوسيلة مراقبة للحكومة؛ وفي 20 من نوفمبر/تشرين الثاني 2013 أكدت وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال إنشاء وكالة جديدة لتنظيم الإنترنت؛ وذلك بموجب المرسوم

(1) https://cpj.org/2013/02/attacks-on-the-press-in-2012-tunisia.php

بقانون رقم 4506–2013 (12 من نوفمبر/تشرين الثاني 2013)؛ وهـــي الوكالـــة الفنية للاتصالات؛ لكن الهيئة الجديدة لم تحل محل الوكالة التونسية للأنترنات الـــتي ما زالت تعمل؛ ومع ذلك فإن نظامها الأساسي مبهم وواسع؛ مما أثـــار مخـــاوف داخل المجتمع المدني التونسي والمنظمات غير الحكومية الأخرى بأن ضماناتها القليلة يمكن ببساطة أن تمكِّنها من أن تحل محل الوكالة التونســـية للإنترنـــت. ووفقًـــا لـــ "مراسلون بلا حدود" فإن المادة 2 تُعطي الوكالة الفنية للاتصالات مهمَّة تقديم الدعم التقني للتحقيقات القضائية في "جرائم المعلومات والاتصالات"؛ وذلك دون تحديد هذه الجرائم، ودون الرجوع إلى أي من الجرائم المحددة في قانون العقوبات، وبالمثل يُوضِّح القانون أن الوكالة الجديدة لن تكون مستقلة حقًّا عن الحكومـــة، هذا وكانت مجموعة من المنظمات غير الحكومية دعـــت الحكومـــة التونســـية في ديسمبر/كانون الأول 2013 إلى إلغاء القانون الجديد[1].

الاعتراض الرئيسي على القانون الجديد -الذي صدر قبل فترة وجيزة مـــن تنحي حكومة الترويكا- تمثَّل في أنه كان يُنظر إلى القانون باعتباره تهديـــدًا غـــير مقيد من جانب الحكومة للخصوصية؛ وتحديدًا نوع السلوك النموذجي الذي كان ينتهجه نظام ابن علي، وذلك على الرغم من ادِّعاء الحكومة بأنه كان سيُســـتخدم لمحاربة الإرهاب؛ وعُدَّ القانون الجديد -أيضًا- غير دســـتوري؛ ســـواء في إطـــار دستور عام 1959 القديم، أو الدستور الذي كـــان في ذلـــك الوقـــت في طـــور الإعداد[2]؛ وحيث لم تكن المخاوف بشأن القانون الجديد مقتصرة فقـــط علـــى الترويكا، تم تسريب مشروع قانون الجريمة الإلكترونية الجديد -الـــذي أعدَّتـــه حكومة جمعة- إلى وسائل الإعلام في 23 من يوليو/تموز 2014، وفي اليوم التـــالي أوضح وزير الداخلية لطفي بن جدو أن الوكالة الفنية للاتصالات ستُســـتخدم -كما هو مفترض بموجب القانون الجديد- لمطاردة الإرهابيين الذين يســـتخدمون

(1) Reporters without Borders, “Tunisia: authorities urged to rescind new law”, 12 February 2014, (Visited on 12 February 2014):
www.rsf.org/tunisia-authorities-urged-to-rescind-02-12-2013.45531.html

(2) Williams, Nicholas, “Undermining progress: digital surveillance and the Tunisian constitution”, **Index on Censorship,** 20 May 2014.

شبكة الإنترنت، فضلاً عن كون القانون أداة لـــ "التوبيخ". وهـــذا التصـــريح لم يُذَكِّرنا فقط بسلوك نظام ابن علي؛ ولكن -أيضًا- شدَّد على اســـتمرارية ثقافـــة السياسة الرسمية بشأن السيطرة على المعلومات؛ التي من الواضح أنها نجـــت مـــن الثورة[1].

اللوائح الجديدة للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري: "كراسة الشروط"

في ربيع عام 2014 قامت الهيئة العليا للاتصال الســـمعي البصـــري بنشـــر "كراسة شروطها"؛ التي طال انتظارها، وتشمل العقود التنظيمية التفصـــيلية الـــتي يجب من جميع مشغلي شركات الإذاعة والتليفزيون الخاصة التوقيـــع عليهـــا[2]. وتنظِّم هذه العقود مسائل، مثل: ظروف العمل، ومدة ومحتوى الإعلان، ومعاملة الإعلام للأطفال، والالتزامات الواقعة على المالِكِين؛ مثل: القيـــود علـــى ملكيـــة وسائل الإعلام، والقيود على التدخل في السياسة الحزبية. وفي الواقع، فإن "كراسة الشروط" هي مثال على التشريعات الثانوية، وهي اتفاق قانوني مفصَّل بين مـــنظِّم ومزوِّد بموجب رخصة التشغيل الممنوحة له أو لها؛ وبهذا فإن هذه العقود تكـــون واجبة الإنفاذ في القانون من خلال "المحكمة الإدارية"، وهي المحكمة الـــتي تفسِّـــر الوثائق القانونية بموجِب نظام نابليون، وهي نموذج للممارسة الإدارية الفرنســـية، وبحلول مارس/آذار 2014 كانت هذه العقود جاهزة للتوقيع.

لكن المشاكل ظهرت على الفور، وأُثيرت الأسئلة حـــول مـــا إذا كانـــت الكراسات المقترحة تتوافق مع قانون العقوبات، وما إذا كانت السلطة القضـــائية (القضاة والمحامون) تمتلك الخبرة اللازمة لتفسيرها؛ والمعنى الضمني هو أنه عنـــدما

---

(1) Szakal, Vanessa, “ATT and new cybercrime draft law are but snags in Tunisia’s threadbare legislative system”, **Nawaaletworks**, 4 August 2014, (Visited on 5 August 2014):
http://nawaat.org/portail/2014/08/04/att-and-new-cybercrime-draft-law-are-but-snags-in-tunisias-threadbare-legislative-system

(2) أحد الأمثلة النموذجية المصممة للتليفزيون تقدمه شبكة يوروميد السمعي البصري التي تمولها الشراكة الأوروبية المتوسطية، (تاريخ الدخول: 10 يوليو/تموز 2014):
http://euromedaudiovisuel.net

يتم اختبار هذه الكراسات في المحكمة الإدارية، فسوف يتبين وجود قصور فيهـــا، وسيتم رفضها؛ وهذه حُجَّة قدمتها شركات تليفزيونية وإذاعية خاصة من المفترض أنها تخضع لهذه الكراسات، ورفضت الهيئة العليا للاتصـــال الســـمعي البصـــري الانتقادات؛ مشيرة إلى أن لديها أعضاء محامين يفهمون مسؤولياتهم المهنية وبشكل كامل.

وادَّعى المالكون أن العقود لن تضمن حرية التعبير وشفافية[1] وسائل الإعلام؛ ولكنَّ قضيتهم قد أُضعِفَت بسبب حقيقة أن العديد منـــهم كـــانوا يهـــدفون إلى تأسيس أحزاب سياسية؛ التي من شأنها الاستفادة جيدًا من مصالحها الإعلاميـــة؛ ولكن هذا التطور قد استثنته كراسات الشروط صراحة[2]! واعترضت (الجمعيـــة الوطنية للصحفيين الشبان) والنقابة العامة للثقافة والإعلام (وهي –أيضًا– جزء من الاتحاد العام التونسي للشغل) على كراسات الشروط؛ وذلك على أســـاس أنهـــا سوف تعوق حرية الصحافة، وتحدُّ من الفرص المتاحة للصحفيين أنفسهم[3]؛ بـــل كانت هناك دعوات لإصلاح المرسوم بقانون رقم 116-2011؛ لأنه كان يـــزعم أن هذا المرسوم بقانون خلق جوًّا أكثر تقييدًا مما كان قائمًا في ظـــل نظـــام ابـــن علي[4]! وأشارت نادية الهداوي –وهي صحفية إذاعية معروفة تكتب الآن لموقـــع النواة– إلى أن معظم هذه الاعتراضات أخفت دوافع أقل قابلية لمهاجمة الهيئة العليا للإعلان السمعي البصري، بما في ذلك فكرة أن الحكم النهائي في النزاعات حول

---

(1) Shems-fm, 12 March 2014, (Visited on 6 July 2014): www.shemsfm.net
وفي أعقاب نشر "كراسات الشروط" في الجريدة الرسمية (8 إبريـــل/نيســـان 2014)، هددت النقابة التونسية مديري وسائل الإعلام بحظر تطبيق هذه الكراســـات "بجميـــع الوسائل التي يمكن تخيلها، بما في ذلك الإضراب"، وكالة تونس إفريقيا للأنباء، (تاريخ الدخول: 11 إبريل/نيسان 2014).

(2) Anon, "Tunisie: la HAICA publie un cahier des charges pour réglementer le paysage audiovisual", **al Huffington Post Maghreb**, 7 March 2014.

(3) وكالة تونس إفريقيا للأنباء، 15 مارس/آذار 2014.

(4) Haddaoui, Nadia, "La guerre des patrons des médias contre la HAICA annonce la couleur…électorale", **Nawaat Media**, 5 April 2014, (Visited on 6 July 2014):
http://nawaat.org/portail/author/nadia-haddaouid

شفافية وسائل الإعلام وحرية المعلومات ينبغي أن يكون للحكومة نفسها[1]!

وفي هذه العملية عقدت الهيئة العليا عددًا من حلقات العمـــل، والحلقـــات الدراسية خلال صيف 2014، لشرح الكراسات، والحصول على المدخلات مـــن أصحاب المصلحة في الصناعة، وفي 8 يوليو/تموز تنحَّى محسن الرياحي، وهو عضو في الهيئة وممثل عن منظمة أصحاب النقابة التونسية لمديري وسائل الإعلام، وعلى أساس قائمة من الشكاوى؛ فقد قال: إن المنظمة لم تحقق سوى القليل؛ نتيجة عدم قدرتها على تطبيق المرسوم بقانون رقم 116-2011، واتخذت قـــرارات مخالفـــة للقانون، ولم تكن مستعدة لحماية أعضائها، وأخيرًا لأنها لم تعتمد جميع الإجراءات التي تضمن الحقوق والمساواة في المعاملة بين المتقدمين للحصول على التـــراخيص السمعية البصرية[2]. وأشارت تقارير في الصحافة إلى أن التوقيـــت لا يمكـــن أن يكون من قبيل الصدفة، وأن النقابة التونسية لمديري وسائل الإعلام خسرت لتوِّها قضية كانت رفعتها ضد الهيئة العليا في المحاكم!

ومن الصعب تجنب هذه المواجهة الدائرة بين الحكومة ومالكي وسائل الإعلام والهيئة العليا؛ إذ على الرغم من الثورة وبناء مؤسسات تهدف إلى ضمان اســـتقلال وسائل الإعلام في تونس؛ سواء من حيث الضمانات الدستورية، أو مـــن حيـــث السلطات التنظيمية المستقلة، لا تزال الثقافة السياسية قائمة دون أي تغيير يُذكر، وما زالت الحكومة –سواء الترويكا القديمة أو الإدارة التكنوقراطية الجديدة– تنظـــر إلى وسائل الإعلام باعتبارها خادمة، يمكنها (وربما يتعين عليهـــا) ممارســـة الســـيطرة الأحادية عليها؛ ومع ذلك وعلى الرغم من أن الهيئة العليا ما زالت شابة كمؤسســـة عامة، فإن دورها يتمثل على الدوام في التصدي لتجاوزات الحكومة؛ وذلـــك مـــن خلال طرح قوانين ولوائح جديدة، ومن بين أهم المهام المنوطة بها كانـــت هنـــاك المهمة التي واجهتها في النصف الثاني من عام 2014؛ وذلك بالتعاون مع الهيئة العليـــا المستقلة للانتخابات؛ وهي نفسها هيئة تنظيمية شـــابة أُنشـــئت لوضـــع معـــايير

---

(1) Haddaoui, Nadia, “La guerre des patrons des médias contre la HAICA annonce la couleur…électorale”, **Nawaat Media**, 5 April 2014, (Visited on 6 July 2014): http://nawaat.org/portail/author/nadia-haddaouid

(2) www.shemsfm.net، 8 يوليو/تموز 2014، (تم الدخول في 11 يوليو/تموز 2014).

الانتخابات الحرة والنزيهة، وتحديد الشروط التي كان من المقرر أن تعمل وسائل الإعلام بموجبها أثناء الحملات الانتخابية للانتخابات التشريعية في أكتوبر/تشرين الأول والانتخابات الرئاسية في نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

دستور عام 2014

من الناحية النظرية ينبغي أن تُحَلَّ كل هذه القضايا من خلال الدستور الجديد؛ الذي دخل حيز التنفيذ في تونس منذ 26 من يناير/كانون الثاني 2014؛ حيث يضمن هذا الدستور في المادتين (31) و(32) حرية الرأي والتعبير والإعلام والنشر، وكذلك الحصول على المعلومات وشبكات المعلومات، وفي المادة (33) يضمن الدستور الحرية الأكاديمية وحرية البحث العلمي؛ وذلك مع إلزام الدولة بتوفير الموارد الكافية لتطوير هذه الحريات، كما يضمن أيضًا في المادة (49) أن لا تُقَيَّد هذه الضمانات في أي حال من الأحوال بالقانون المستخدم لضمانها، إلا فيما يتعلّق بالآداب العامة والصحة والنظام أو لحماية حقوق الآخرين[1]. كما تضمن المادتان (122) و(124) استقلال المؤسسات التنظيمية، على الرغم من أن المادة (125) ربما تحد من سلطات هذه المؤسسات[2]؛ وبموجب المادة (124) يتعين على الهيئة التنظيمية الإشراف على نمو القطاع السمعي البصري، وضمان وجود نظام إعلامي تعددي، وضمان تمتع هذا النظام بحرية التعبير، والمادة (122) تمنح الشخصيات القانونية للهيئات شريطة استقلالها المالي والإداري، وتحدد كيف تكون العضوية في هذه الهيئات. وعلى الرغم من بعض المخاوف بشأن التنازلات –التي قدمها أعضاء الجمعية الوطنية الاستشارية لإنجاز الوثيقة– فإنه يوجد شعور عام بأن الدستور الجديد يمثِّل نقطة انطلاق مناسبة، وبالتأكيد بقدر أهمية الحريات الأساسية للإعلام[3].

---

(1) Anon., "Tunisia: let constitution herald human rights era", **Human Rights Watch**, 1 February 2014, (Visited on 6 July 2014): www.hrw.org

(2) Reporters without Borders, "Constitutional progress that awaits implementation", 28 January 2014, (Visited on 13 February 2014): www.rsf.org/tunisia-constitutional-progress-that-28-01-2014,45787.html

(3) Sellami, Mourad, "Professeur Ferhat Horchani, president de l'Association Tunisienne de Droit Constitutionnel: La Tunisie est eligible à une conciliation entre démocratie, modernité et Islam", **El Watan**, 18 January 2014.

ولكن كانت هناك مخاوف بشأن الآثار المترتبة على المادتين (122) و(124)، في تحديد عضوية المجالس التنظيمية التي طُلب من البرلمان انتخاب أعضائها، وذلك وفقًا لمشروع المادة (122)، ولقد أثار هذا مخاوف شديدة من أن تصبح هذه المجالس كرة قدم سياسية، بدلاً من أن تكون مستقلة حقًّا، وأشار النقاد إلى أن هذا الشرط يتعارض مع أحكام المرسوم بقانون رقم 116-2011، والذي ينص على التعاون بين رئيس الدولة والبرلمان والهيئات المهنية ذات الصلة للقيام بهذه التعيينات، وأعربت الهيئة العليا -أيضًا- عن مخاوفها من أن يتم تهميشها من قِبل أحكام المادة (124)، وتحويلها إلى هيئة استشارية[1]، والضغط المتواصل من قِبل كلٍّ من النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري؛ وذلك ضمن تغيير الأحكام المخالفة في كلتا المادتين في النسخة النهائية من الدستور؛ بحيث استعادت الهيئة الصلاحيات التنظيمية، وتم توسيع أحكام التعيينات إلى أبعد من مجرد اختصاص البرلمان[2].

تم جمع المادتين في مادة واحدة؛ وهي المادة (127)؛ التي تنص صراحة على أن يكون للهيئة السمعية البصرية صلاحية تنظيمية مستقلة، وتحدد كيف تكون عضويتها؛ دون تحديد بالضبط كيف ينبغي اختيار الأعضاء؛ ولكن مع التأكيد على استقلاليتهم؛ وعلى الرغم من هذا النجاح لا تزال هناك مخاوف بشأن الإنترنت؛ لأنه ما زالت تنظمه الوكالة الفنية للاتصالات؛ التي أُنشئت بموجب المرسوم بقانون رقم 4506-2013؛ الذي تجاوز العملية البرلمانية، وبموجب القانون -كما ورد أعلاه- من المقرر أن تقدم الوكالة الفنية للاتصالات الدعم الكامل بالإجراءات القضائية التي تهدف إلى الحد من الجريمة على شبكة الإنترنت. وتتمثل

(1) Abrougui, Afef, “Regulators say draft constitution threatens media freedom”, **Tunisialive**, 16 January 2014. www.tunisia-live.net/2014/01/16/regulators-say-draft-constitution-threatens-media-freedom/#sthash.CKFKK37H.dpuf

(2) Snyder, Michael, “Tunisia’s new constitution: an eleventh-hour victory for press freedom”, **Freedom House**, 30 January 2014, (Visited on 8 July 2014): www.freedomhouse.org/blog/tunisia-new-constitution-eleventh-hour-victory-press-freedom

المخاوف في أن هذا سيسمح بالرصد غير المقيد لحركة المرور على الإنترنت؛ وهي عملية مخالفة تمامًا لمفاهيم حرية الاتصالات، وحتى الآن ليس لدى المجتمع المدني القدرة على إقناع الحكومة بتقديم الضمانات نفسها؛ التي تتمتع بها القطاعات السمعية البصرية والصحفية الآن[1]. ولا يزال هناك مصدر خوف واحد -أيضًا- وهو أن الهيئة العليا نفسها -حسب تشكيلها في الوقت الحاضر- يمكنها البقاء فقط حتى موعد الانتخابات التشريعية في أواخر أكتوبر/تشرين الأول؛ لأنه بعد ذلك سوف تحتاج إلى تأكيد المجلس التشريعي الجديد، وليس هناك ما يضمن هذا التأكيد، ونظرًا إلى عدم اليقين الذي ما زال قائمًا بشأن عملية التعيين الفعلية، ستكون هناك هيئة تنظيمية على النحو المنصوص عليه في المادة (127) من الدستور؛ ولكن يبقى تشكيلها -وبالتالي طريقة تفسيرها لمهمتها في ضوء الإجراءات الحكومية المستقبلية- عرضة للشك[2].

والجدير ذكره أنه بغض النظر عن الحزب أو الائتلاف الذي يتولى السلطة، فسوف يعمل هذا الحزب أو الائتلاف في المناخ غير الرسمي نفسه لثقافة الحكم؛ التي طُبِّقت حتى الآن، وأن "عادات العقل" هذه لا تتغير إلا ببطء[3]، وهذه العبارة

(1) Williams, Nicholas, “Undermining progress: digital surveillance and the Tunisian constitution”, **Index-on-Censorship**, 20 May 2014, (Visited on 6 July 2014):
www.indexoncensorship.org/2014/05/undermining-progress-digital-surveillance-tunisian-constitution

(2) Blaise, Lilia, “Interview avec Riadh Ferjani, membre de la Haute Autorité Indépendante de la Communication Audiovisuelle (HAICA)”, al-Huffington Post Maghreb, 29 January 2014, (Visited on 29 January 2014):
www.huffpostmaghreb.com/2014/01/29/riadh-ferjani-haica-inter_n_4685535.html

(3) هذه العبارة مقتبسة عن ألكسيس دو توكفيل وتأتي من دراسته الأصلية بعنوان "الديمقراطية في أميركا"، التي يقول فيها: "إنني مقتنع للغاية بأن المجتمعات السياسية ليست من فعل قوانينها؛ بل ما تكون هذه المجتمعات مستعدة مسبقًا لأن تكون من خلال المشاعر والاعتقادات والأفكار وعادات قلب، وعقل الرجال الذين يشكِّلون هذه المجتمعات". انظر:
Roper, J. Democracy and its critics: Anglo-American democratic thought in the nineteenth century, (Unwin-Hyman, London, 1989), p. 22.

مقتبسة من أليكسيس دو توكفيل في عام 1853 من كتابه "العقيـدة السياسـية" "poltical credo"؛ حيث كتب يقول: "تعرفون أفكاري جيدًا بما فيـه الكفايـة لتعلموا أنني أعتقد بأن للمؤسسات تأثيرًا ثانويًّا فقط على مصير الرجال، كنـت آمل لو أنني اعتقدت أكثر في القدرة الكلية للمؤسسات!... والمجتمعات السياسية ليست من فعل قوانينها؛ بل ما تُعدهم المشاعر والاعتقادات والأفكـار وعـادات القلب وروح الرجال، الذين يشكِّلون هذه المجتمعـات، لأن يكونـوا مسـبقًا، وكذلك نتاج ما فعلته الطبيعة والتعليم بهم"[1]. وبعبارة أخرى: على الرغم مـن الضمانات التي يقدمها الدستور، فقد تجد الحكومات المستقبلية -أيضًا- صعوبة في مقاومة الإجراءات الأحادية، وقد تتعامل مع وسائل الإعلام على أنها متمردة؛ إذا لم تكن على استعداد للقيام بما تطلبه منها هذه الحكومات؛ وذلك في حـين قـد تستمر وسائل الإعلام نفسها في الافتقار إلى الحياد والموضوعية؛ اللذين يجـب أن يُميِّزا خطابها، وبالنسبة إلى وسائل الإعلام في تونس -وباختصار- قد يكون ثمـن الحرية هو الحذر الأبدي من الحكومة حتى من نفسها! وليس هناك من شك؛ لأن وسائل الإعلام تأخذ هذا الدور على محمل الجد؛ حيث أشارت "مراسـلون بـلا حدود" مؤخرًا إلى أن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري تمثِّل قصة نجاح بارزة لتطور وسائل الإعلام في تونس بعد عام 2011[2].

(1) De Tocqueville. A. Selected Letters on Politics and Society, (University of California Press, California, CA, 1985), p. 294.

(2) Reporters without Borders, “Independence of HAICA should be protected”, 2 May 2014.
http://en.rsf.org/terms-of-references-02-05-2014,46223.html

المصادر والمراجع

1. Abrougui, Afef, “Tunisia media in flux since revolution”, **Aljazeera**, 19 April 2014, (Visited on 11 July 2014): www.aljazeera.com/news/middleeast/2014/02/tunisian-media-flux-since-revolution
2. Abrougui, Afef, “Regulator and prime ministry reach deal on state media appointments”, **Tunisialive,** 11 February 2014, (Visited on 11 July 2014): www.tunisialive.net/2014/02/11/regulator-and-prime-ministry-reach-deal-on-state-media-appointments/#sthash.FEIPGBFV.dpuf
3. Abrougui, Afef, “Regulators say draft constitution threatens media freedom”, **Tunisialive**, 16 January 2014, (Visited on 6 February 2014): www.tunisia-live.net/2014/01/16/regulators-say-draft-constitution-threatens-media-freedom/#sthash.CKFKK37H.dpuf
4. Agence France Presse, “Surprise Tunisian poll success for London-based millionaire”, 25 October 2011.
5. Alexander. C. *Tunisia: stability and reform in the modern Maghreb*, (Routledge, London, 2010).
6. Anon, “Tunisia: national dialogue in the context of political and security challenges”, **Al-Jazeera Centre for Studies**, 10 November 2013, (Visited on 6 August 2014): http://studies.aljazeera.net/en/positionpapers/2013/11/20131110123327549569.htm
7. Anon, “Tunisia: key developments - press freedom recedes as government names allies to run news outlets”, **Committee to protect journalists**, February 2013, (Visited on 12 February 2014): https://cpj.org/2013/02/attacks-on-the-press-in-2012-tunisia.php

8. Anon, “Country Profile Tunisia”, **OpenNet Initiative**, 7 August 2009, (Visited on 3 August 2014): https://opennet.net/research/profiles
9. Anon, “Tunisie: Ennahda se retire de la Haute Instances pour la Réalisation des Objectifs de la Révolution”, **Jeune Afrique**, 27 June 2011, (Visited on 4 August 2014): www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAWEB20110627153021
10. Anon, “Tunisie: la HAICA publie un cahier des charges pour réglementer le paysage audiovisual”, **al Huffington Post Maghreb**, 7 March 2014.
11. Anon, “Tunisia: let constitution herald human rights era”, **Human Rights Watch**, 1 February 2014, (Visited on 6 July 2014): www.hrw.org
12. Article 19, “Tunisia: World Press Freedom Day highlights lack of progress on media reform”, (Visited on 7 August 2014): http://www.article19.org/cgi-binparser.pl
13. Article 19, “Tunisia: press council to be established following Article 19 meeting”, 17 April 2013, (Visited on 11 July 2014): www.refworld.org/docid/519dd0854.html
14. BBC News Africa, “Tunisian president Ben Ali ’will not seek new term”, 13 January 2011, (Visited on 4 August 2014): www.bbc.co.uk/news/world-africa-12187084
15. Benchicou, M. *Les geôles d’Alger*, (Riveneuve Editions, Paris, 2007).
16. Ben Hamadi, Monia, “Tunisie: nominations arbitraires dans les médias publics…Le SNJT et la HAICA haussent le ton”, **al-Huffington Post Maghreb**, 3 September 2013.
17. Ben Mhenni, Lina, “Tunisia: 404 not found,” **Global Voice Advocacy**, 24 September 2008, (Visited on 10 July 2014): https://archive.today.yu5K
18. Blaise, Lilia, “Interview avec Riadh Ferjani, membre de la Haute Autorité Indépendante de la Communication Audiovisuelle (HAICA)”, **al-Huffington Post Maghreb**, 29 January 2014, (Visited on 6 July 2014): www.huffpostmaghreb.com/2014/01/29/riadh-ferjani-haica-inter_n_4685535.html

19. Boserup, R. Alenius, “Authoritarianism and media in Algeria”, **International Media Support** (Copenhagen, 2013).
20. Buckley, S., Chaabi, S., Ouarda. B. “Assessment of media development in Tunisia”, (The International Programme for the Development of Communication UNESCO, Paris, 2013).
21. Chakchouk, M., Kehl, D., Ben-Avie, J., Coyer, K., “From revolution to reform: recommendations for spectrum policy in transitional Tunisia”, **Journal of Information Policy**, 3 (2013), p. 575-600.
22. Committee to Protect Journalists, “Independent news site destroyed”, 14 October 2008, (Visited on 10 July 2014): https://cpj.org/2008/10/independent-news-site-destroyed.php
23. De Tocqueville, A. *Selected Letters on Politics and Society*, (University of California Press, California CA, 1985).
24. Delvaux, Alexandre, “Etat des lieux des médias tunisiens après la révolution du 14 janvier 2011 et les elections du 23 octobre 2011”, Swiss Embassy in Tunisia, 2012, (Visited on 5 August 2014): www.appui-media-tunisie.com/?page_id=16
25. Dreisbach, Tristan, “Presidency defends delayed creation of media regulatory authority”, **Tunisialive**, 28 March 2013, (Visited on 5 August 2014): www.tunisialive.net
26. Freedom House, “Tunisia: Freedom on the Net 2013”, Washington DC, 2014, (Visited on 3 August 2014): www.freedomhouse.org/report/freedom-net/freedom-net-2013
27. Ghannouchi, Yusra, “The media and its role in spreading a dichotomous narrative in Tunisia”, **Al-Jazeera**, 25 August 2013, (Visited on 7 August 2014): www.aljazeera.com/indepth/opinion/2013/08/201382319235348 7452.html
28. Ghribi, Asma, “Reversing PM’s decision, La Presse journalists elect editor-in-chief, choose same man”, **Tunisialive**, 16 January 2012.
29. Haddaoui, Nadia, “La guerre des patrons des médias contre la HAICA annonce la couleur…électorale,” **Nawaat Media**, 5 April 2014, (Visited on 6 August 2014):

http://nawaat.org/portail/author/nadia-haddaoui

30. Human Rights Desk, “Efforts under way in Tunisia to set up independent press council for print media”, **The Oslo Times International Network**, 26 February 2014, (Visited on 11 July 2014): http://human.theoslotimes.com/efforts-underway-in-tunisia-to-set-up-independent-press-council-for-print-media
31. Julliard, Jean-François, “Tunisia: You have no rights here, but welcome to Tunisia”, **Reporters without Borders**.
32. Kapitalis, “Tunisie, Imene Bahroun, une propagandiste de Ben Ali à la tête de la télévision nationale”.
33. KPMG, Tunisia Country Profile 2012, (Visited on 10 February 2014): www.kpmg.com/Africa/en/KPMG-in-Africa/Documents/ Tunisia.pdf
34. Ksibi, F, “Il y a une politique méthodique qui refuse toute initiative de reformer le journalisme tunisien,” (Interview with Karim Laabidi), **Proximités**, 25 August 2013.
35. Kuhn. R. *The media in contemporary France*, (Open University Press-McGraw Hill Education, New York, 2011).
36. Lacoste. Y, Lacoste. C., *L'état du Maghreb*, (La Découverte, Paris, 1991).
37. Mandraud, Isabelle, “Le livre noir des ‘journalistes amis’ en Tunisie sous Ben Ali”, **Le Monde**, 5 December 2013.
37. Middle East Online, “Tunisia to form new media regulatory authority after months of delay”, 4 May 2013, (Visited on 11 July 2014): www.middle-east-online.com/english/?id=58526
38. Moukalled, Diana, “Opinion: Tunisia’s little black book scandal”, **Asharq al-Awsat**, 25 December 2013.
39. Ottaway, Marina, “Learning politics in Tunisia”, **Viewpoints 26**, (Middle East Program, Woodrow Wilson Center, Washington DC, April 2013.
40. Reporters without Frontiers, “Tunisie: la HAICA voit enfin le jour”, 7 May 2013, (Visited on 11 February 2014): http://www.rsf.org/tunisie-la-haica-voit-enfin-le-jour-07-05-2013,44578.html

41. Reporters without Borders, “Judicial confusion in Tunisia puts press freedom in peril”, 10 May 2012, (Visited on 5 August 2014): http;//en.rsf.org/tunisie-judicial-confusion-in-tunisia-puts-10-05-2012,42601.html
42. Reporters without Borders, “Tunisia: authorities urged to rescind new law”, 12 February 2014, (Visited on 12 February 2014): http://www.rsf.org/tunisia-authorities-urged-to-rescind-02-12-2013.45531.html
43. Reporters without Borders, “State media appointments discussed at meeting with government”, 29 August 2012, (Visited on 12 February 2014): www.rsf.org/tunisia-state-media-appointments - discussed-29-08-2012.html
44. Reporters without Borders, “Independence of HAICA should be protected”, 2 May 2014, http://en.rsf.org/terms-of-references-02-05-2014,46223.html
45. Reporters without Borders, “Constitutional progress that awaits implementation”, 28 January 2014, (Visited on 13 February 2014): www.rsf.org/tunisia-constitutional-progress-that-28-01-2014,45787.html
46. Roper, J. *Democracy and its critics: Anglo-American democratic thought in the nineteenth century*, (Unwin-Hyman, London, 1989).
47. Rousseau, J. J. *Du Contrat Social ou Principes du Droit Politique*, (Marc Michel Rey, Amsterdam, 1762), Trans Cole, G. D. H. 1993, *The social contract and the discourses*, (Everyman’s Library, 2nd edition, Alfred A. Knopf, New York NY).
48. Samti, Farah,”Media regulatory authority files suit against government”, **Tunisialive**, 27 November 2013, (Visited on 11 July 2014): www.tunisialive.net/2013/11/27/media-regulatoru-authority-files-suit-against-government/#sthas.g6WssXoJ.dpuf
49. Schiffrin, André, “France’s new model of media control”, **Le Monde Diplomatique**, 14 October 2007.
50. Sellami, Mourad, “Professeur Ferhat Horchani, president de l’Association Tunisienne de Droit Constitutionnel: La Tunisie est eligible à une conciliation entre démocratie, modernité et Islam”, **El Watan**, 18 January 2014.

51. Shems-fm, 12 March 2014, (Visited on 6 July 2014): www.shemsfm.net
52. Slama, Nissaf, “Regulatory authority alleges bias in Tunisian state-run media”, **Tunisialive**, 23 August 2013, (Visited on 11 July 2014): www.tunisialive.net/2013/08/23/regulatory-authority-alleges-bias-in-tunisian-state-run-media/#sthash.jpyAbuEk.dpuf
53. SNJT, “Sabordage…”, 30 December 2009, (Visited on 11 July 2014): www.sjtunisiens.blogvie.com/2009/12/30/snjt-sabordage
54. Snyder, Michael, “Tunisia’s new constitution: an eleventh-hour victory for press freedom”, **Freedom House**, 30 January 2014, (Visited on 8 July 2014): www.freedomhouse.org/blog/tunisia-new-constitution-eleventh-hour-victory-press-freedom
55. Szakal, Vanessa, “ATT and new cybercrime draft law are but snags in Tunisia’s threadbare legislative system”, **Nawaaletworks**, 4 August 2014, (Visited on 5 August 2014): http://nawaat.org/portail/2014/08/04/att-and-new-cybercrime-draft-law-are-but-snags-in-tunisias-threadbare-legislative-system
56. Tolbert, David, “Tunisia’s Black Book: transparency or witch-hunt?”, **Aljazeera**, 5 December 2013.
57. Tunis Center for Press Freedom website, (Visited on 6 August 2014): http://ctlj.org/index.php/en/reports.
58. www.tunisialive.net, (Visited on 12 February 2014): www.tunisialive.net/2012/01/08/tunisia-prime-ministers-new-media-appointments-cause-controversy
59. Webb. E. *Media in Egypt and Tunisia: from control to transition?*, (Palgrave-MacMillan, Basingstoke).
60. Weber, M. “Politics as a vocation: lecture to the Free Students Society at Munich University, January 1919”, in Gerth H. H. and Wright Mills C., trans. and eds, (1946), *From Max Weber: essays in sociology,* Oxford University Press, (Oxford and New York). For the original formulation, see Weber M. (1921), “Politik als Beruf”, in *Gesammelte Politische Schriften,* Munich.
61. Williams, Nicholas, “Undermining progress: digital surveillance and the Tunisian constitution”, **Index on Censorship**, 20 May

2014, (Visited on 6 July 2014): www.indexoncensorship.org/2014/05/undermining-progress-digital-surveillance-tunisian-constitution

62. Zakaria, Fareed, “The rise of illiberal democracy”, **Foreign Affairs**, 76, 6 Nov/Dec 1997.

تعقيب

محمد زياني
أستاذ النظرية النقدية بجامعة جورج تاون
في قطر، ومسؤول برنامج الإعلام والسياسة

إن التغييراتِ الثورية التي تشهدها تونس منذ عام 2011 لا تُعزى إلى علماء السياسة فحسب، بل إلى علماء الاتصال والإعلام أيضًا. ولكن القضية الأكثر أهمية تكمن في طرح التساؤل الآتي: هل طرأت تغييرات على وسائل الإعلام؟ وإلى أي مدى تعقَّدت هذه التغييرات؟ فعلى مرِّ عقود من الزمان لم يتجاوز الإعلام كونه جهاز دولة أيديولوجيًّا في خدمة نظام استبدادي. لذا، فإن التأكيد على أن التغييرات الثورية التي شهدتها البلاد قد عملت على تغيير علاقة الدولة بوسائل الإعلام وطريقة تعاملها معها هو أمر متروك للزمن. وكما يشير جورج جوفي في بحثه "العلاقات بين الحكومة ووسائل الإعلام في تونس" إلى أن المعادلة التي تجمعُ الدولة ووسائل الإعلام بين طرفيها تُعتبَر معادلةً هشَّة للغاية في حالة تونس، وهذا على الرغم من التقدم الذي تُحرزه البلاد تجاه بناء شكل ديمقراطي للحُكم.

ولتمكيننا من فهم هذه التوترات المستمرة بين الدولة ووسائل الإعلام، يحدد جوفي ثلاث نقاط مُترابطة للتحليل، والتي تَنسِجُ مع بعضها البعض المنظورات التاريخية والهيكلية والتشغيلية، وتُظهرُ المنظورات تلك -والتي سوف أُكررها- أن قضية الإعلام هي قضية مُعقدة.

يرتبط المنظور الأول بالسبل التي تبدو من خلالها إجراءات مثل ملكية وسائل الإعلام، وسيطرة الحكومة على قطاع الإعلام، والإطار التنظيمي لها، ذات جذور

تاريخية نظرًا لكونها إرثًا خلَّفه النظام الفرنسي؛ وهو ما يُفسِّر أوجه التشابه بين النظام الإعلامي في تونس وأنظمة الدول المجاورة في شمال إفريقيا. وبالرغم من أن هذا المنظور يبدو بعيدًا عن الموضوع، إلا أنه من الضروري وضعه في الحُسبان؛ لأنه يتوقف على مسألة دور الدولة.

ويبدو من هذا المنظور أن التوتر المستمر بين الحكومة ووسائل الإعلام، وبين النُخبة السياسية الحاكمة والإعلاميين هو ذو طبيعة هيكلية؛ فإذا كانت السيطرة على وسائل الإعلام قبل الثورة مظهرًا بارزًا من مظاهر الثقافة السياسية الاستبدادية، فإن المحاولات المختلفة لخلق بيئة مُقيَّدة أمام الإعلاميين بعد الثورة تقترن بشدة بالمفهوم الحقيقي للدولة، وبالحدود التي تُعرقل قُدرة النظام السياسي على إنتاج نظام حقيقي من الضوابط والتوازنات.

أمَّا على المستوى التشغيلي، فقد سجَّلت المرحلة الانتقالية عددًا من الزلات والهَفوات، والقرارات المريبة، والتعيينات المستهجنة، مما يُظهِر أن النهج المستعمَل تجاه وسائل الإعلام لم يعرف تغيرًا جوهريًّا، وأن الثقافات الإعلامية لا تزال عُرضةً للخطر.

إن هذا التحليل يثير فينا عددًا من التباينات والتناقضات؛ فعلى الرغم من أن توازنًا جديدًا للقوى قد بدأ يتبلور بعد الثورة، وأن دورًا جديدًا قد بدا مُتوقَّعًا من وسائل الإعلام، إلا أن الثقافة السياسية لم تعرف تغيرًا كبيرًا؛ فعلى الرغم من تغير الأطراف الفاعلة، إلا أن الثقافة الإعلامية قد نجت من براثن الثورة السياسية، مما أثَّر بالضرورة على قُدرة وسائل الإعلام على التطور.

يكمن الوجه المزدوج (وجه يانوس)[1] لهذه التأكيدات في أنه من الجلي أن العقلية السياسية الموروثة لم تؤدِ إلى خلق علاقة متجددة ومَنَشَّطة بين الدولة ووسائل الإعلام؛ مما ألقى بهذه الأخيرة في وضع حساس -كي لا نقول: غير مُستقر- إلا أن وسائل الإعلام هي الأخرى وبالقدر ذاته لا تخلو من العيوب؛

---

(1) يانوس Janus: كان إله البوابات في الميثولوجيا الرومانية القديمة.وهو ينظر بوجهين، وجه إلى الداخل وآخر إلى الخارج، والوجهان وجه واحد، لكنه وجه مزدوج. وهو اليوم يستعمل للتعبير عن الازدواجية في أمر معين. (المترجم)

فبالرغم من أن التعددية الإعلامية قد شقَّت لها طريقًا بعد الثـــورة، إلا أن عـــدم التحيز الإعلامي لا يزال أمرًا بعيد المنال. والأهم من ذلك أن الصحفيين أنفســـهم قد فشلوا في إعادة خلق ذاتهم من جديد. وإذا ما كانت الحكومة تُبدي تـــرددًا في دعم حرية الصحافة وتحاول جاهدةً فرض قيود جديدة على وسائل الإعلام، فـــإن الصحفيين أيضًا لم يكونوا قادرين على ترجمة الحرية التي تم الحصول عليهـــا مـــن جديد إلى صحافة مهنية أو أن يجدوا لهم دورًا في تونس الجديدة الـــتي لم تعـــد لا موالية (كما كانت الحال قبل الثورة) ولا مُعارِضة (كما هي الحال اليوم).

وعلى الرغم من كل هذه العيوب، إلا أن هناك دلائل مُشجعة على التغـــيير. وفي هذا الصدد فإن تأسيس هيئة تنظيمية مُستقلة (الهيئة العليا المستقلة للاتصـــال السمعي البصري)، يعمل على إدخال طرف جديد يمكنه الوفاء بالعهود للحصول على نظام أكثر فاعلية بُغية سَنِّ الضوابط والتوازنات؛ الأمر الذي فشل في التحقق إلى الآن. وما يدعو إلى الاطمئنان بشكل أكبر تلك الإشارات الواضحة لجماعات المجتمع المدني اليقظة، والتي تحمَّلت بعضًا من أعمال الرقابة التي ينتظرها المرء مـــن وسائل الإعلام المستقلة. أمَّا الجزم بأن مصادر الضغط الحديثة تلك قد تُفضي على الأمد البعيد إلى تغيير على مستوى ثقافة الصحافة هو أيضًا أمر متروك للزمن.

المقص والعدسة المكبرة:
حَوْكَمَة الإنترنت في السياق الانتقالي في تونس

أليكس أرتود دلافيريير
قسم التربية والتعليم، جامعة كامبريدج

نارسيو فالينا-رودريجيز
مختبر علوم الحاسب الآلي، جامعة كامبريدج

ملخص

نظرًا لتزايد أهمية المحتوى الإعلامي الإلكتروني بتونس، وحيث إن البنية الأساسية للإنترنت قد حلَّت محل أنظمة الاتصالات التقليدية أو تداخلت معها؛ فقد أصبحت قضية حوكمة الإنترنت مكونًا رئيسيًّا في فهم الوسط الإعلامي. تتناول هذه الدراسة الأنظمة البنيوية الداعمة لحوكمة الإنترنت في إطار التحول السياسي بتونس، وتم وصف هذه الأنظمة البنيوية التي تتمثل في الجوانب: القانونية والمؤسساتية والهيكلية.

من الناحية القانونية، سنبحث النصوص القانونية التي كانت موجودة في ظل النظام السابق، الذي كان يحد من الحريات على شبكة الإنترنت، جنبًا إلى جنب مع النصوص الحديثة، التي وُضعت بوجود ضمانات واسعة مؤخرًا لصالح حرية التعبير وحماية البيانات الشخصية، والتي تم التصويت لصالحها في الدستور الجديد. والسؤال الآن، بحكم القانون وبحكم الواقع: ما الصلاحيات التي تحتفظ بها الدولة التونسية لمقاضاة الرقابة المفروضة على التعبير والإعلام؟

ومن الناحية المؤسساتية، نبحث الدور المتطور لأجهـزة الدولـة والطبيعـة الخاصة للشراكات بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال. نهـدف إلى تحليـل التزامات مزودي خدمة الإنترنت تجاه الدولة من أجل الاحتفاظ بتراخيص التشغيل الخاصة بهم، والخلاف بين المكاتب الحكومية، خاصة بـين الوكالـة التونسـية للأنترنات والتي تعتبر مؤسسة شبه خاصة والوكالة الفنيـة للاتصـالات حديثـة النشأة، ووزارة تكنولوجيا المعلومات ووزارة والداخلية.

وفي النهاية، نبحث هيكلية الشبكة، وهي البنية الأساسـية الـتي تسـمح للإنترنت بالعمل وتقديم الخدمة، من حيث الدعم المادي، والتنظـيم الـوظيفي، والتهيئة والإعداد، والمبادئ والإجراءات. في الوقت الذي يبقى شكل هذه الهيكلية غير معروف، لدرجة كبيرة، لمعظم مستخدمي الإنترنـت والـذين يسـتخدمون الإنترنت من خلال واجهة مُعدَّة للمستخدمين، تبقى الكيفية التي تدير بها أية جهة عامة أو خاصة نطاقات الإنترنت داخل حدودها أحد الملامح المهمة. يصف برونو لاتور (1988) شكل هذه الشبكات على أنها شكل من أشكال "السياسـة الـتي تُمارَس بوسائل أخرى". وقد حلَّل العديد من العلماء الآثار السياسية المترتبة على هذا الجانب التقني للإنترنت والخاص بحرية التعبير والرصد (موزياني 2013، ليسيج 1999، دي نارديس 2009).

تنظم المهام المشتركة لهذه المستويات الهيكليـة الثلاثـة (ليسـت منسـقة بالضرورة) المشهد الكامل للإنترنت داخل الدولة، متضمنًا ما يمكن للمستخدمين رؤيته وفعله، وكيفية توزيع المسؤوليات والحقـوق وكيفيـة تنسـيق الأنشـطة الاقتصادية. وتؤثر هذه المستويات الثلاثة بشكل كبير علـى بعضـها الـبعض؛ فالمنهجيات التحليلية التي تركز على مجال واحد متجاهلة المجالات الأخرى لا تغفل العناصر الأساسية لتنظيم الإنترنت فقط، لكنها تغفل أيضًا البنية الشمولية الجوهرية للإنترنت، ومنذ منتصف التسعينات اتسمت شبكة الإنترنت التونسـية بالتمـايز الوظيفي، وهو ما يعني وجود شبكة تتكون من أنظمة فرعية متمايزة في مهامهـا (فاجنر 2011). ويسمح هذا للنظام ككل بالاستجابة للتغيرات البيئية ويعكـس أيضًا استراتيجية حوكمة أكثر اتساعًا لتصنيف الإدارة الذي تم تأسيسـه في ظـل

نظام ابن علي ليُبعد المسؤولية والمساءلة بعيدًا عن الحكومة المركزية بينمـــا يعـــوق المكاتب الفردية عن حشد الطاقة الكافية للعمل بشكل مستقل عن النقاط الأخرى في النظام.

مقدمة

نتيجة لازدياد أهمية المحتوى الإعلامي عبر الإنترنت بتونس، ونظرًا لأن منافذ الإنترنت حلَّت محل الوسائل التقليدية للاتصال والتوزيع، أصبح موضوع حوكمة الإنترنت مكوِّنًا رئيسيًّا في محاولة فهم البيئة الإعلامية هناك وكذلك حرية التعبير في هذه الدولة بصفة عامة. نقوم في هذه الدراسة بتحليل بنية وهيكلية حوكمة الإنترنت في إطار التحول السياسي التونسي منذ 2011. ورغم أننا لا نعالج موضوع المحتوى أو الإنتاج الإعلامي مباشرة، إلا أن تركيزنا على الإنترنت يستهدف شبكة البنية التحتية الناشئة والتي ستعتمد عليها منافذ وسائل الإعلام والمستخدمون في السنوات القادمة.

عادة ما تُستخدم حوكمة الإنترنت لوصف إدارة وتصميم الهيكل المادي، والبروتوكولات، والإطار القانوني الذي ينظِّم تجربة المستخدمين للإنترنت (دي نارديس 2010، مولر 2010)؛ لهذا ينبغي أن نضيف العلاقات المؤسسية بين الجهات المؤسسية الفاعلة، بين وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومزودي خدمة الإنترنت وكذلك متعهدي تكنولوجيا المعلومات الفرعيين. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، حددنا ثلاثة مستويات رئيسية للحوكمة والتي تحكم وتنظِّم خبرة مستخدم الإنترنت في تونس، وهي: الحوكمة القانونية، والحوكمة المؤسسية، وحوكمة هيكلية الإنترنت؛ حيث يجب تقديمها وتحليلها كل في دوره. يزعم البعض أن هذه المستويات الثلاثة ضرورية للدولة التونسية للحفاظ على البنية التحتية والتي تسمح للمستخدم داخل الدولة بالاتصال بالإنترنت، ولكن تسمح في الوقت ذاته بوجود دور حوكمي يحكم فضاء الإنترنت بالتنسيق مع شركات القطاع الخاص والذي يوفِّر خبرة وأجهزة فنية ضرورية.

في الجزء الأول من هذه الدراسة لخَّصنا بإيجاز الحالة الراهنة لاستخدام الإنترنت وسوق مستخدمي خدمات الإنترنت في تونس، وبالتالي نستعرض ممارسات الرقابة والرصد على الإنترنت في ظل نظام حزب التجمع الدستوري الديمقراطي قبل عام 2011. وهذا بمثابة مقدمة لعرض نتائج أبحاثنا التجريبية، على أساس سلسلة من القياسات الخاصة بشبكة الإنترنت والمقابلات مع مهندسي

مزودي خدمة الإنترنت والتي أُجريت بين شهري مارس/آذار ويونيو/حزيران 2014. لم نجد نتائج قاطعة وحاسمة تؤكد أن الرقابة الشاملة التي كانت موجودة ما زالت سارية، ومع ذلك نؤكد أن القدرة على الرقابة على الأشخاص ما زالت سارية. وبعد ذلك حلَّلنا حالة حوكمة الإنترنت على المستويات الثلاثة الرئيسية المحددة: القانونية والمؤسساتية والخاصة بهيكلية الشبكة. ونؤكد في هذا التحليل أن البنية التحتية التفويضية التي أُسست في عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي لا تزال قائمة في كل مستوى من المستويات الثلاثة، والتي صُمِّمت من قِبل الدولة للسماح لها بإدارة استخدام الإنترنت بتونس بدون رقابة تنظيمية أو شفافية عامة.

من الناحية المنهجية، تعد هذه الدراسة مقيَّدة جدًا بسبب عدم وجود الشفافية بهذا المجال، حيث تم الحصول على الجزء الأكبر من البيانات الأولية من خلال المقابلات مع الجهات الفاعلة الرئيسية في وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ووزارة الداخلية، والمجتمع المدني، والهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية[1]، ومزودي خدمة الإنترنت (أورانج وأوريدو)، (وحاولنا في مناسبات عديدة إجراء مقابلات مع الجهات الفاعلة داخل الشركة شبه الحكومية المزوِّدة لخدمات الإنترنت، وهي اتصالات تونس، ولكن دون جدوى). ومع ذلك، لا تكشف البيانات التي تم الحصول عليها من هذه المقابلات الصورة كاملة؛ حيث إن المصادر الرئيسية للمعلومات هي جهات فاعلة كانت جزءًا من أجهزة مراقبة إنترنت منافِسة أو جزءًا منها تحت سيطرة ابن علي. إلى جانب هذه المقابلات عرضنا النصوص القانونية ذات الصلة بمساعدة محام من تونس. في النهاية، أجرينا سلسلة من الاختبارات على شبكات المحمول الرئيسية باستخدام برنامج فحص شبكة الإنترنت "Netalyzr" وبرنامج نصي مخصص مصمم لتحديد حجب شبكة الإنترنت. ونورد وصف منهجيات هذه الاختبارات بالتفصيل في القسم الخاص بها.

لا يزال الإنترنت مجالاً غريبًا ومجهولاً إلى حدٍّ كبير بالنسبة لكثير من علماء الاجتماع المهتمين بالإدارة. في الوقت ذاته، قد يكون هؤلاء الباحثون القادرون

(1) الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية.

على استخدام الحواسيب والشبكات في كثير من الأحيان غير مدركين لأهمية النظرية السياسية والتحليل الاجتماعي لعملهم. وبناءً على خلفياتهم، قد يجد القراء أنفسهم غير معتادين على المفاهيم التي تتناولها أقسام معينة من هذه الدراسة، ولذا تعمَّدنا الجمع بين التحليل السياسي الهيكلي والتحليل التقني للشبكات على أساس أن مجال حوكمة الإنترنت يحدث عند التقاء هذين المجالين. لكن للأسف، تعرقل هذه المنهجية متعددة التخصصات حقيقة أن هذه المجالات تفتقر إلى إطار المعرفة المشتركة والمفردات، ونظرًا للأهمية البالغة لهذا المجال الجديد في الإدارة نأمل في التغلب على تلك التحديات بشكل أفضل في العمل مستقبلاً ونشجع القراء على التعاون معنا في هذا الاتجاه.

استخدام الإنترنت والسوق

يشهد استخدام الإنترنت في تونس نموًا سريعًا لكن لا تزال غالبية السكان غير متصلة بالإنترنت. ووفقًا لإحصائيات الهيئة الوطنية للاتصالات الصادرة في 2014، يوجد 3,452,038 اشتراك إنترنت مفعَّلاً في إبريل/نيسان عام 2014، وهو ما يمثِّل حوالي 31% من إجمالي السكان[1]. تحصل الغالبية العظمى من هؤلاء المستخدمين على الإنترنت من خلال تكنولوجيا الهاتف النقال إمَّا باستخدام جهاز مزوَّد بتكنولوجيا الجيل الثالث أو فلاشات إنترنت الجيل الثالث. ومع هذا الخلل في التوازن، يتزايد استخدام تكنولوجيا الجيل الثالث بسرعة كبيرة، بينما شهدت تكنولوجيا خطوط الاشتراك الرقمية ADSL حالة ركود خلال العام الماضي؛ حيث تعد تكنولوجيا الهواتف المحمولة مرنة بشكل متزايد وأسعارها معقولة مقارنة بتكنولوجيا خطوط الاشتراك الرقمية ADSL؛ وهذا يفسِّر جزئيًّا نجاحها في الأسواق الناشئة حيث تكون البنية التحتية لأسلاك النحاس في حالة سيئة من حيث صعوبة صيانتها وتحديثها.

---

(1) لا يأخذ هذا الرقم في الحسبان أولئك الذين يدخلون الإنترنت عبر جهاز شخص آخر يعتمد على إنترنت عام (مقاهي الإنترنت).

جدول (1)

يوضح انتشار الإنترنت في تونس، إبريل/نيسان 2014

(المصدر: الهيئة الوطنية للاتصالات 2014)

<table>
<tr><th>الخط الثابت</th><th colspan="2">المحمول</th><th>الإجمالي</th></tr>
<tr><td rowspan="2">556.064</td><td>الجيل الثالث "دونجل"</td><td>جهاز محمول (الهاتف الذكي)</td><td rowspan="2">3.542.038</td></tr>
<tr><td>955.263</td><td>1.940.711</td></tr>
</table>

ويهيمن على هذا القطاع ثلاثة مشغِّلين رئيسيين، بينما كانت اتصالات تونس هي المحتكر السابق التابع للدولة، وتحتفظ بملكية غالبية البنية التحتية للكابلات القائمة بما في ذلك الغواصة المائية الحالية والكابلات الأرضية التي تربط تونس بالشبكات الدولية. ومنذ أن استغنت اتصالات تونس عن احتكارها في عام 2002 (فاجنر 2012) فقدت كثيرًا من سوق اشتراك خدمة الاتصالات المتنقلة لصالح أورانج وأوريدو (تونيزيانا سابقًا). ومع ذلك، تحتفظ اتصالات تونس بنسبة 47.9% من سوق تكنولوجيا خطوط الاشتراك الرقمية ADSL من شركتها الفرعية "توب نت". أمَّا شركة أورانج فهي شركة تابعة للمجموعة الفرنسية التي تحمل نفس الاسم ولها حصة في سوق خطوط الاشتراك الرقمية ADSL وكذلك سوق الجيل الثالث. أمَّا أوريدو فهي شركة تابعة لمجموعة الاتصالات القطرية كيوتل وتسيطر على غالبية اشتراكات شبكة الجيل الثالث النقَّال (56.6% من حصة السوق)، وحوالي 5% من اشتراكات خطوط الاشتراك الرقمية ADSL. ووفقًا لريكرز وفروبند ونيوفوسيرا (2014)، كانت عائلة ابن علي تمتلك مصالح تجارية كبيرة في الفرع التونسي لشركة أورانج وتونيزيانا (أوريدو الآن)، وكانتا ضمن 252 شركة صادرتها السلطات التونسية بعد عام 2011 (المرجع نفسه)، لكن سيكون من المهم التحقق من هذا الأمر[1].

من النظرة الخاصة بالحوكمة، علينا أن ندرك ثلاث نقاط من خلال النظرة

---

(1) سيكون من المهم إجراء تحقيق فيما إذا كان نقل الملكية قد أسهم بصورة مباشرة في إجراء تغييرات سريعة في صنع القرار والتوظيف في تلك الشركات، وهو ما يتطلب مزيدًا من الاقتراب من ميدان العمل وربما البحث في خلفية المديرين التنفيذيين الرئيسيين وهذا لم يكن مدرجًا ضمن دراستنا.

العامة الموجزة على سوق الإنترنت:

أولاً: انتشار الإنترنت الوطني يزداد بسرعة كبيرة؛ فقد ارتفع من 22% إلى 31% بين إبريل/نيسان 2013 وإبريل/نيسان 2014 (الهيئة الوطنية للاتصالات). على المستوى الإقليمي، ومن خلال النظرة العامة على الإعلام العربي في الفترة الواقعة بين 2008 إلى 2012، فإنه يُتوقَّع أن "تزدهر وسائل الإعلام الرقمية في السوق العربية لأن السوق تمتلك مجموعة سكانية كبيرة تستخدم التكنولوجيا، وشبابها على دراية باستخدامها ويقومون بتكييفها وفق متطلباتهم الخاصة" (برايس ووترهاوس كوبرز 2012). وهذا يعني أنه بالرغم من أن غالبية السكان لم تكن تستطيع الوصول إلى إعلام الإنترنت والاتصالات في أيام حكم ابن علي، فإن أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال ستكون أكبر بكثير في المستقبل القريب، وخاصة بالنسبة للشباب من السكان. وعلى هذا النحو، فإن المشاركة في حوكمة الإنترنت أعلى في ظل نظام الحكم الحالي مقارنة بالسابق.

ثانيًا: أفسح احتكار الدولة للاتصالات منذ عام 2002 الطريق لزيادة المنافسة من قبل القطاع الخاص مما أدى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية. هذا يعني أنه إذا كانت الدولة تريد الحفاظ على سيادتها على الفضاء الإلكتروني التونسي، وعلى وجه التحديد إذا كانت تريد فرض سلطتها، فإن ذلك يتطلب تعاونًا مع شركتي تقديم خدمات الإنترنت الخاصة، وهما شركتا أورانج وأوريدو، وقد بدأ التعاون بالفعل أثناء حكم ابن علي واستمر على ذلك.

ثالثًا: يبتعد القطاع بعيدًا عن استخدام تكنولوجيا الخط الثابت، وإذا كانت أجهزة الالتقاط والاعتراض ستستمر في الخدمة، فإن التركيز سوف يزداد تجاه استخدام تكنولوجيا الهواتف النقالة. لكن حتى الآن، تم تنظيم التقاط الهواتف النقالة في تونس على مستوى المشغِّل لها بناء على طلب من وزارة الداخلية (وهذه النقطة سيتم مناقشتها في القسم التالي).

عمار 404: الوضع قبل عام 2011

مع استثمار دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في البنية التحتية للمعلومات والاتصالات كجزء من استراتيجياها الاقتصادية الأوسع (ONI 2009a)؛ فقد واجهت تحديًا مشتركًا، وهو كيف يمكن لهذه الدول الاتصال بالإنترنت دون تهديد لسلطاها وشرعيتها والهرم الاجتماعي لبلادها؟ (ميهوب-درامي 2005، 12). إن صلة هذا الأمر بموضوع دراستنا لا تقتصر بأية وسيلة على العالم العربي فحسب؛ فالدول الغربية أيضًا تشهد جدلاً تفاوضيًّا بشأن حدود حرية الإنترنت، ولا يكون ذلك دائمًا بطريقة ديمقراطية حسب ما تشير آيات سنودن في نتائج بحثها. ومع ذلك، فإن صرامة الأنظمة الاستبدادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جعلتها أقل تسامحًا مع الأحاديث والاتصالات الناقدة، وهو ما جعل الإنترنت يواجه صعوبة خاصة في تونس في ظل حكم ابن علي.

وفي هذا السياق، وضعت تونس رقابة واسعة الانتشار على الإنترنت في النصف الأخير من فترة التسعينات كامتداد للسيطرة الاستبدادية التي كانت موجودة على الصحافة والقنوات التليفزيونية (لوكمبت 2010؛ سيلفر 2011). وفي عام 2009، أجرت مبادرة الشبكة المفتوحة "OpenNet" (وهي مجموعة مكونة من مؤسسات متعددة تكرس جهودها لدراسة اعتراض الإنترنت) اختبارات في تونس والتي كشفت عن تصفية واسعة الانتشار لمحتوى الويب، بما في ذلك المواقع السياسية المعارضة، والمواقع التي تنشر مقالات تنتقد الحكومة، والمواقع التي انتقدت سجل تونس في مجال حقوق الإنسان؛ فضلاً عن مواقع مشاركة الفيديو البارزة. وقد عرض الكاريكاتير "Z" الشهير أجهزة اعتراض الإنترنت من خلال تجسيد دور عمَّار 404؛ حيث تم وصف عمَّار كوجه قديم متوعد يرتدي نظارات سميكة (التي تمثل الرصد) كما يعلِّق على رقبته مقصًّا (الرقابة)، وغالبًا ما ترتدي هذه الشخصية اللون الأرجواني الذي يرتبط مع شخصية ابن علي (انظر الشكل 1). واسم "عمَّار 404" يشير إلى رسالة الخطأ التي تظهر وتشير إلى أن "الملف غير موجود"؛ حيث تظهر لكافة المستخدمين الذين حاولوا الوصول إلى موقع محظور (سيتيزين لاب 2005).

الشكل 1:

شخصية زيد "Z"، تكريم شخصية عمَّار من قبل رئيس الجمهورية

بتاريخ 26 أغسطس/آب، 2008



المصدر: http://www.debatunisie.com/archives/2008/08/26/10356388.htm

قام فاجنر (2011) بدراسة استرجاعية حول مراقبة الإنترنت في تونس بعد الثورة مباشرة، وحدَّد فاجنر أربع مراحل للتصفية ومراقبة محتوى شبكة الإنترنت في تونس في الفترة بين عامي 1997 و2011 معتمدًا بصورة أساسية على مقابلات مع ممثلين من القطاع العام، وتضمنت هذه المراحل: 1- تصفية الشبكة: التي منعت وصول المستخدمين إلى مواقع معينة، مثل خوادم الخدمة الوكيلة "بروكسي" ومواقع جماعات المعارضة السياسية. 2- تصفية البريد الإلكتروني: التي راقبت اتصالات البريد الإلكتروني الخاصة بالمستخدمين وانتقت الرسائل التي يتم تسليمها والتي لا يتم تسليمها. 3- التصفية والمراقبة بناءً على الفحص الدقيق لحزم البيانات: وهو يعد أسلوب مراقبة متقدمًا يسمح لمشغِّلي الشبكات بفحص حمولة حزم بروتوكول الإنترنت، وكذلك العنوان الرئيسي (دارما بيركار وآخرون 2004). 4- حملات الهجوم على الويب خلال الأشهر الأخيرة من حكم هذا النظام: والتي شملت التدخلات في مجموعات وسائل الإعلام الاجتماعية، وتشويه المواقع وحذف مدونات (راجان 2010).

في حين أن معظم التونسيين لم يصابوا بالإحباط مباشرة من هذه الرقابة (ولا من المراقبة الأقل ظهورًا والتي رافقت ذلك)، أصبح اسم عمَّار الآن معروفًا للرقابة والإشراف بشكل عام في تونس. وعادت قضية عودة عمار للظهور في أوقات

متفرقة منذ عام 2011 (ابن يوسف 2012؛ المهـــيري 2013؛ البروجـــي 2014). سنناقش في بقية هذه الورقة البحثية قضية أن عمَّار لم يختفِ أبدًا مـــن الظهـــور. ورغم أن أكثر الأشكال السافرة من الرقابة لم تعد موجودة، إلا أن البنية التحتيـــة والترتيبات الهيكلية التي هيمن من خلالها النظام السابق على الإنترنت موجودة.

مقاييس الشبكة 2014

حاولنا خلال هذه الدراسة تحديد طبيعة الحالة الراهنة لرقابة ورصد الإنترنت في تونس، لكن لسوء الحظ، يصعب تحديد بعض هذه الممارسات، وخاصة مراقبة الشبكة؛ كما أن بعضها يعمل بصورة غير واضحة على الشبكة دون تعديل حركة مرور المستخدمين. وبالرغم من أنه من السهل نسبيًّا تحديد الرقابة الصارمة علـــى بعض النطاقات على شبكة الإنترنت من داخل البلد، تعتمد تقنيات المراقبة النشطة على البيانات الخلفية الخاصة بالمستخدمين والتي يتم تجميعها بصورة سرية لتحديد الأهداف التي تم رصدها في وقت لاحق بعد إصابة أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهـــم بالعديد من البرمجيات الخبيثة (وهي ممارسة موثَّقة في الولايات المتحدة عن طريـــق تسريبات سنودن).

نتناول في هذا القسم النتائج التي توصلنا إليها بشأن تقنيات الرقابة والتســـجيل، مثل استخدام بروكسي (سواء بروكسي نقل النصـــوص المرمَّـــزة الآمـــن http، أو بروكسي على الويب، أو بروكسي للبريد الإلكتروني)، المفروضـــة علـــى مشـــغلي شبكات الهاتف النقَّال التونسية وعدد قليل من مقدمي خدمـــة خطـــوط الاشـــتراك الرقمية ADSL، وما إذا كان هناك أية رقابة على شبكات الجيل الثالث الخلوية مـــن خلال "دونجل". بالإضافة إلى المقابلات التي أُجريت مع المهندسين في شركتي الهواتف النقالة، أورانج وأوريدو، فلقد تم جمع بيانات في الفترة من مارس/آذار، 2014 حـــتى يونيو/حزيران 2014 باستخدام اختبارات برنامج فحص شبكة الإنترنت "Netalyzr" (كريبيش وآخرون 2010)، وكذلك باســـتخدام نظـــام أسمـــاء النطاقـــات DNS، وبروتوكول نقل النصوص المرمزة الآمن HTTP، وبروتوكول أمان طبقة النقـــل TLS لتحديد ما إذا كان هناك رقابة أو اعتراض أو بروتوكول أمان في تونس.

ووفقًا للمقابلات التي أُجريت مع مزودي خدمات الإنترنت، لم تعد الرقابة على الإنترنت تُمارَس في تونس، ولكن المراقبة تحدث بناء على طلب من وزارة الداخلية، ويتم تنظيم اعتراض خطوط المحمول والخطوط الثابتة في تونس بشكل منفصل. هذه هي الحال على الرغم من أنه يتم توجيه حركة المرور للإنترنت للمحمول والثابت من خلال الوكالة التونسية للأنترنات. والسبب في وجود هذا الانفصال في حركة المرور للإنترنت هو أنه تم تطوير وتوليد الوصول إلى الإنترنت الثابت قبل دخول تكنولوجيا الهواتف النقالة. وقد تم إنشاء الوكالة التونسية للأنترنات تحديدًا في عام 1996 لاعتراض حركة مرور إنترنت الخط الثابت. وفي تلك الأثناء، تم إنشاء نظام اعتراض منفصل بين وزارة الداخلية ومشغلي شبكات الهاتف النقال للمكالمات الصوتية المحمولة. وفي تقرير عام 2011 لمنظمة هيومن رايتس ووتش، أشار جولدشتاين إلى أنه كان لدى قوات الأمن التونسية في عهد ابن علي مراقبة كاملة على المحادثات الهاتفية المتنقلة. ومع تزايد التوجه نحو استخدام الهواتف النقالة للوصول إلى الإنترنت، دمج هذا النظام القدرة على اعتراض حركة المرور للإنترنت على أجهزة المحمول على جهاز التوجيه لكل مزود خدمة إنترنت بدلاً من تجميع جميع الأنشطة داخل الوكالة التونسية للأنترنات.

وعندما سُئلت الوكالة التونسية للأنترنات عمَّا إذا كانت تشارك حاليًا في مراقبة حركة المرور على الإنترنت، نفت الوكالة القيام بذلك، في حين اعترفت شركتا أورانج وأوريدو بالتعاون الثنائي مع وزارة الداخلية لأغراض التعاون في المراقبة. وأوضحت المقابلات في كل من أورانج وأوريدو أن كلتا الشركتين قد اشتريتا المعدات اللازمة لاعتراض الإنترنت عبر الهاتف النقال من متعاقدين أجانب متخصصين في توفير خدمة الاعتراض القانوني للإنترنت للحكومات (لويز 23 إبريل/نيسان 2014). وتتواجد هذه المعدات داخل مقرات وزارة الداخلية، لكنها مملوكة ويقوم بصيانتها مزودو خدمة الإنترنت. ليس من الواضح ما إذا كانت الأجهزة مقتصرة على "المرور والنسخ"، لتقوم بنسخ البيانات عند مرورها من خلال نقطة مراقبة، أم إذا كان يُسمح أيضًا بتصفية (حجب محتوى معين) كما كانت الحال قبل 2011. ورغم أن معظم من تمت مقابلتهم كانوا مترددين في

مناقشة تفاصيل الاعتراض، إلا أن أحد المسؤولين التنفيذيين في شركة أوريدو صرَّح بأن شركته قد اشترت موادًّ من إحدى الشركات الألمانية، وهي شركة تروفيكور، التي عرضت أيضًا التدريب في الموقع لموظفي وزارة الداخلية (الاقتباس من المقابلة التي تم إجراؤها).

اختبارات برنامج فحص شبكة الإنترنت "Netalyzr"

يعد برنامج فحص شبكة الإنترنت "Netalizer" أداة تنقيح شاملة يطبقها معهد علوم الكمبيوتر الدولي بجامعة كاليفورنيا ببيركلي. يفحص هذا البرنامج أكثر من 100 جانب من جوانب الشبكات بما في ذلك الوكلاء، وسلوك محلل أسماء نطاقات الشبكات DNS، والجوانب الطبوغرافية (كيفية نشر الشبكات، والمعدات). لقد اختبرنا ذلك على شبكات مشغلي الجيل الثالث الثلاثة: أوريدو، واتصالات تونس، وأورانج.

تعترض خوادم البروكسي الشفافة اتصالات الشبكة وتُعيد توجيهها دون تدخل المستخدم أو تهيئة المتصفح؛ كما يشيع أيضًا وجود خوادم بروكسي الخاص ببروتوكول نقل النص الفائق، أي: نظام نقل مواد الإنترنت عبر الشبكة العنكبوتية HTTP في الشبكات الخلوية؛ حيث يتم نشرها لأداء المهام من أجل تهيئة حركة مرور بروتوكول نقل النص الفائق HTTP مع طبيعة الارتباط اللاسلكي؛ ومع ذلك، يمكن لأي بروكسي القيام بحظر حركة المستخدمين وتسجيل دخولهم بفاعلية.

كشف برنامج فحص شبكة الإنترنت "Netalyzr" عن وجود خوادم بروكسي مختلفة تم نشرها على شبكات المحمول قيد الدراسة، والتي تظل مخفية عن المستخدمين إذا لم يكن كل من نقطتي نهاية الاتصال تحت الرقابة؛ وهذا يعني أن المستخدم العادي لن يكون على دراية بمثل هذه الخوادم. هذا ويعتبر بروكسي بروتوكول نقل النص الفائق (أي: نظام نقل مواد الإنترنت عبر الشبكة العنكبوتية HTTP) لشبكة أوريدو (الذي يمكن تحديده؛ حيث إنه يُعدِّل محتوى وتوجيهات بروتوكول نقل النص الفائق) عرضة لما يسمى CERT 435052، وهي ثغرة أمنية

تسمح للمهاجمين بالهجوم مباشرة على متصفح المستخدم دون علمه. على الرغم من حقيقة أن ذلك لا يؤثر بالضرورة على جميع المستخدمين، فإن وجود هذه الثغرة على خوادم البروكسي المنتشرة يشير إلى وجود ثغرات أمنية ونقاط عدم كفاءة أخرى ربما تكون غير معروفة.

إن استخدام خوادم بروكسي وذاكرات تخزين مؤقت خاصة بنقل النص الفائق (أي: نظام نقل مواد الإنترنت عبر الشبكة العنكبوتية HTTP) شائع إلى حدٍّ ما في عدد من الأماكن حول العالم؛ حيث تكون تكاليف توصيل الشبكات أعلى من الأماكن الأخرى خاصة بالنسبة لشبكات المحمول، وذلك حتى يمكنها تحسين تحميل المرور. من شأن هذا تفسير السبب الذي جعل برنامج فحص شبكة الإنترنت "Netalyzer" يبلِّغ عن الصور التي تعرضت للتغيير من جانب البروكسي؛ حيث إن هذه طريقة شائعة لتقليل النطاق الترددي للمرور؛ ومع ذلك، استخدمت تونس قبل عام 2011 نظام التصفية الذكية "Smart Filter" الخاص ببرنامج مكافحة الفيروسات مكافي "McAfee" (سيلفر 2011؛ فاجنر 2012)، والذي يبدو أنه يتخذ شكل بروكسي نقل النص الفائق (أي: نظام نقل مواد الإنترنت عبر الشبكة العنكبوتية HTTP) غير مرئي لحظر الاتصال المشفر FTPs (بروتوكولات نقل الملفات). وهكذا، فإن التغيرات الخاصة ببروكسي نقل النص الفائق (أي: نظام نقل مواد الإنترنت عبر الشبكة العنكبوتية HTTP) التي تم الكشف عنها قد تُشير إلى أن التصفية الذكية ما زالت موجودة مع وجود إعداد عامل تصفية مُخفَّض؛ ورغم ذلك، فإننا لم نتمكن من التحقق بشكل قاطع ونهائي من أن عامل التصفية هذا موجود.

الوصول إلى محتوى الويب

من أجل تكملة نتائج برنامج فحص الإنترنت "Netlayzr" والتحقق من وجود مؤشر محتمل للرقابة على المحتويات، قمنا باختبار 55 موقعًا إلكترونيًّا باستخدام بروتوكول نقل النص الفائق (أي: نظام نقل مواد الإنترنت عبر الشبكة العنكبوتية HTTP العادي) و12 بروتوكول نقل النص التشعبي الآمن HTTPS،

بالإضافة إلى 17 مجموعة على الفيسبوك و67 حسابًا على تويتر؛ حيث يستخدم كل من الفيسبوك وتويتر بروتوكول نقل النص التشعبي الآمن HTTPS كنمط افتراضي. لقد تم اختيار المواقع التي تم اختبارها على أساس المحتوى، والتي تشمل المواقع الإخبارية الأكثر شهرة باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية والمدونات السياسية والمواقع المتعلقة بالجماعات الجهادية الثورية وخدمات البروكسي والمواقع الإباحية. هذا، وقد تم الإبلاغ عن مواقع معينة من بين المواقع التي تم اختيارها للاختبار على أنها مواقع تحت المراقبة قبل عام 2011.

يتمثل الهدف من هذه الاختبارات في تحديد وجود أية عملية مراقبة فاعلة؛ حيث تم تطبيقها على شبكات المحمول الثلاث في تونس: أوريدو وأورانج واتصالات تونس باستخدام "مفاتيح إلكترونية/أجهزة دونجل" للجيل الثالث التي تقدمها شركات خدمة المحمول، وكذلك من خلال مؤسسة أكاديمية في الولايات المتحدة الأميركية للتحقق من صحة البيانات. ولقد قمنا لأسباب أخلاقية بإجراء الاختبارات بأنفسنا من خلال أجهزتنا ومعداتنا بدون الاعتماد على أي متطوعين ونقاط وصول الشبكات اللاسلكية "واي فاي" العامة.

شبكة المحمول	أوريدو	أورانج	اتصالات تونس
الجهة المصنعة للأجهزة (دونجل)	هاي- لينك	هواوي	لينك توب

لقد قمنا باختبار السلوك التشغيلي لنظام أسماء النطاق DNS بالإضافة إلى أي أجهزة شبكات اتصال أخرى موزعة داخل أي من هذه الشبكات الثلاث والتي يمكن أن تستخدم لحظر المرور أو اعتراض بروتوكول طبقة المنافذ الآمنة TLS؛ ولذلك استخدمنا نصوصًا محددة تقوم بعمليات بحث أسماء النطاقات DNS على المحلل الافتراضي (أي: ذلك المحلل الذي قامت بإعداده شركة المحمول) وخدمة أسماء النطاقات العامة من جوجل وأوبن دي إن إس "Open DNS". ثم بعد ذلك، يقوم النص المحدد بالعثور على محتوى الموقع، ويقوم كذلك بالتحقق من صحة شهادات بروتوكول طبقة المنافذ الآمنة "TLS" لنطاقات بروتوكول نقل النص التشعبي الآمن HTTPS؛ ولقد قمنا بجمع كافة الحزم التي نُقلت عن طريق

برنامج تحليل البيانات "tcpdump". قمنا بدعم تحليلنا من خلال عمليات بحث أسماء النطاقات DNS العكسية وما يسمى "ICSINotary" للتحقق من صحة بروتوكول طبقة المنافذ الآمنة "TLS" (http://notary.icsi.berkeley.edu) وأداة برو Bro لفحص وتشخيص الشبكة (https://www.bro.org)، وذلك من أجل تحديد حالات الانحراف في تدفق عمليات التدفق مثل: حقن الحزمة وحظر أسماء النطاقات وإعادة التوجيه. وتعد هاتان الممارستان الأكثر شيوعًا، والتي يتم تنفيذها من جانب جهات الرقابة في الصين وإيران ومؤخرًا في تركيا (Claytonetal. 2006; Sparksetal. 2012).

تستخدم أجهزة دونجل الجيل الثالث في كل من شبكة أوريدو وأورانج نظام عناوين إنترنت "IP" ديناميكية على عكس اتصالات تونس والتي يبدو أنها تستخدم نظام عناوين ثابتة؛ كما أنه لا يبدو أن جهاز شبكة اتصالات تونس يقع خلف ترجمة عناوين الشبكة "network address" translation، ونستطيع أن نصل إليها من الولايات المتحدة باستخدام أدوات الشبكات الأساسية، مثل: بينج "ping" وتريسروت "traceroute". لم تكشف الاختبارات عن أي حظر نشط أو آليات مراقبة للمواقع الإلكترونية التي تم فحصها؛ ونتيجة لذلك، لم تكن الاختبارات نهائية فيما يتعلق بممارسات الرقابة في تونس؛ حيث يبدو أن مجموعة المواقع التي وقع عليها الاختيار ليست تحت المراقبة؛ كما يبدو أن عمليات بحث أسماء النطاقات، بالإضافة إلى المحتوى الذي يتم نقله للمواقع وشهادات X.509 المصاحبة لجلسات بروتوكول طبقة المنافذ الآمنة "TLS" قانونية وصحيحة.

ورغم ذلك، فقد كشف تحليل أداة برو "Bro" بالفعل عن جانب مهم لمرور شبكة اتصالات تونس؛ حيث استقبل مستخدمو أجهزة المحمول اتصالات داخلية متكررة من بروتوكول تل نت "Telent" (حزم بروتوكول التحكم بالنقل الخاصة برفض الهجوم "TCP SYN" على منفذ 23 لبروتوكول التحكم بالنقل "TCP") من أكثر من 30 جهازًا مختلفًا وخمسة اتصالات على منفذ 445 من بروتوكول التحكم بالنقل "TCP" (المستخدم في دليل مايكروسوفت النشط لخدمات النطاق "Microsoft-DS Active Directory" ومشاركات النوافذ "Windows shares"

الخاصة بالتشغيل). هذا وكانت الأجهزة التي تحاول الاتصال تستخدم مساحة عنوان بروتوكول الإنترنت "IP" والمخصصة للوكالة التونسية للأنترنات (نطاق بروتوكول الإنترنت 197.8/16). خلال إطار زمني مدته 45 دقيقة، قمنا برصد وتسجيل ما يزيد عن 120 محاولة اتصال ببروتوكول تل نت "Telnet" بدون أي نمط زمني واضح و12 اتصالاً من خلال منفذ 445 الخاص ببروتوكول التحكم بالنقل "TCP" في مجموعات ثلاثية خلال كل من 600–700 ثانية (بمعنى أننا سجلنا ثلاث محاولات متتابعة للاتصال ببروتوكول التحكم بالنقل "TCP" خلال كل 500 جزء من الألف من الثانية، ثم يليها مجموعة ثلاثية أخرى خلال كل من 600–700 جزء من الألف من الثانية). وبما أن الأجهزة كانت تستخدم عناوين بروتوكول إنترنت ثابتة، فقد تلقينا أيضًا حركة مرور يمكن أن تكون مصاحبة لهجمات تعطيل حركة المرور (والتي تسبِّب رفض الخدمة على بعض مواقع استضافة الإنترنت مما يبطئ حركة مرور الإنترنت بشكل كبير) أو تؤثر فقط على شكل الخلفية. تم تحديد أنماط مرور متماثلة على جهازي دونجل منفصلين لاتصالات تونس.

إن حقيقة أن أجهزة دونجل الجيل الثالث لتونس للاتصالات تتطلب تثبيت برنامج خاص ومحدد من أجل الاتصال بالإنترنت، توضح أن هذه الاتصالات ببروتوكول تل نت "Telnet" قد تصاحب عمليات الشبكة أو دخول عن بُعد لأجهزة دونجل الجيل الثالث. وكنتيجة للقيود والضوابط الخاصة بالوقت، لم نتمكن من برمجة هذا البرنامج بشكل معاكس. عندما حاولنا التواصل مع اتصالات تونس للحصول على تفسير لعملية فحص بروتوكول تل نت"Telnet"، رفض مسؤولو اتصالات تونس التعليق على ذلك.

ما هو الاعتراض المسموح به قانونيًّا؟

أجرت منظمة حقوق الإنسان التي يطلق عليها: منظمة المادة 19 "NGO Article 19" في عام 2012 تحليلاً قانونيًّا حول حرية استخدام الإنترنت في تونس وتوصلت إلى نتيجة مفادها "رغم أن استخدام الإنترنت قد يكون حرًّا

بصورة جزئية منذ خلع الرئيس زين العابدين بن علي، إلا أن القوانين القمعية المقيدة التي كانت تشكِّل جزءًا من جهاز الرقابة التابع لحكومته ما زالت قائمة. ومن ثم فإن هناك خطرًا حقيقيًّا من أن تكون حرية التعبير على الإنترنت معرضة للقمع مرة أخرى طالما أنها ما زالت موجودة في نصوص القانون؛ وبالفعل، رغم إلغاء دستور عام 1959 بعد خلع ابن علي، هناك تشريع معين، ما زال مطبَّقًا في تونس، تمت صياغته قبل عام 2011.

يتمثل النص الرئيسي للتشريع الذي ينص على كيفية حوكمة الإنترنت في تونس في مرسوم الاتصالات لعام 1997 (رقم 97-501). يتضمن هذا القانون عدة مواد كانت موضع انتقاد من جانب المنظمات الدولية لكونها تتعارض مع المبادئ والأعراف الدولية المتعلقة بحرية الإنترنت. وفيما يلي بيان المواد الأكثر جدلاً من بين المواد التي يتضمنها مرسوم الاتصالات:

- تحمِّل المادة (1) والمادة (14) مزوِّدي خدمة الإنترنت مسؤولية المحتوى الخاص بالطرف الثالث.
- تلزم المادتان (4) و(9) مزودي خدمة الإنترنت بمراقبة، وحذف وحفظ المحتوى الذي يتعارض مع النظام العام والأخلاق الحميدة.
- تنص المادة (7) أن على مزودي خدمة الإنترنت الحصول على ترخيص تشغيل من وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتقديم خدمات الإنترنت.
- تشترط المادة (8) على مزودي خدمة الإنترنت تقديم قائمة شهرية بأسماء المشتركين للأجهزة الحكومية المختصة.
- تحظر المادة (11) بشكل جوهري استخدام تكنولوجيا التشفير من جانب المستخدمين، وتجعل استخدامه خاضعًا للترخيص من جانب وزير الاتصالات والمعلومات.

لا تحدد هذه المواد خطوطًا حمراء فيما يتعلق بطبيعة المعلومات التي يُسمح للمستخدمين بالوصول إليها؛ كما أن الإشارة إلى النظام العام والأخلاق الحميدة تعد غامضة ومبهمة بشكل مقصود، ويمكن أن يتم تفسيرها إمَّا على نطاق واسع

أو ضيق، وذلك يبدو ملائمًا لمصلحة الجهات التنفيذية أو النظام الحاكم. لم يكن القانون في حدِّ ذاته المرجع لتحديد عملية المراقبة في ظل نظام ابن علي، كما هي الحال اليوم. لقد كان الدافع الرئيسي وراء القانون يتمثل في تقديم إطار قانوني لمزودي خدمات الإنترنت ليعملوا كشركاء نشطين (وموالين) للدولة في عملية وضع سياسات الدخول على الإنترنت؛ وهذا يتم من خلال جعلهم مسؤولين عن المحتوى ووضع إمكانياتهم التكنولوجية والفنية في خدمة الدولة.

هناك تشريع آخر ملائم بشكل مباشر لحوكمة الإنترنت يتمثل في قانون حماية البيانات الشخصية لعام 2004؛ حيث تنص المادة (1) من القانون على: "يملك جميع الأشخاص الحق في حماية البيانات الشخصية المتعلقة بخصوصيتهم باعتبارها واحدة من الحقوق الأساسية التي يكفلها الدستور. يلزم أن تُراعي أية عملية تتضمن استخدام البيانات الشخصية مبادئ الشفافية والعدالة واحترام كرامة الإنسان بما يتفق مع مواد هذا القانون ومبادئه".

يقدم هذا القانون عددًا من الضمانات والحمايات المعينة فيجب إعلان جهة تنظيمية مستقلة بعمليات معالجة البيانات الشخصية وتكون هي من يُصرِّح بها، مثل الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية (المادتان 7 و8). إن معالجة البيانات التي تكشف الأصول العِرقية أو المعتقدات الدينية أو الانتماء السياسي أو الانضمام لاتحاد تجاري أمر محظور وغير مسموح به (المادة 14)، ولا يمكن أن تتم معالجة البيانات الشخصية إلا عن طريق الحصول على موافقة كتابية من الشخص المعني (المادة 27)، ويملك أي شخص الحق في الاعتراض على معالجة بياناته الخاصة (المادة 42).

ورغم ذلك، لا تنطبق أي من هذه الضمانات وإجراءات الوقاية على الدولة أو من يمثلونها. هذا وتنص المادة 53 من هذا القانون بشكل صريح على أن المواد والأحكام الأساسية للقانون لا تنطبق إذا "تمت معالجة البيانات الشخصية من جانب السلطات العامة: الحكومة المحلية والمؤسسات الإدارية العامة أو في حالة الأمن العام أو الدفاع الوطني أو الملاحقات الجنائية أو عندما تكون المعالجة ضرورية لتنفيذ مهامها، وفقًا للقوانين المعمول بها".

لقد خلق ذلك ثغرة عند المسؤولين الحكوميين المعنيين بممارسة اعتراض البيانات الشامل دون أية رقابة قانونية أو تنظيمية. يتعارض هذا التنصل القانوني تحديدًا مع التوصيات المقدمة في عام 2009 من مقرر لجنة الأمم المتحدة المعنية بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها في سياق مكافحة الإرهاب والتي تنص على أنه: "يجوز للدول الاستفادة من تدابير المراقبة المستهدفة، شريطة أن يكون التدخل مرتبطًا بقضية محددة، وبناءً على أمر صادر عن قاض عند إظهار سبب محتمل أو أسباب معقولة". هذا ولا يوجد في تونس ضمانات بأن تكون المراقبة مستهدفة أو ترتبط بقضية محددة وبدون استخدام تصاريح.

بينما لا ينص الفصل السابع من القانون على عقوبات معينة في حالة وقوع انتهاكات، وفقًا لهيئة مسؤولة عن ضمان تطبيق القانون -وهي في هذه الحالة الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية- لا توجد مؤسسات تعرضت لفرض عقوبات حتى الآن نتيجة إساءة استخدام البيانات الشخصية للمستخدمين. حتى في تلك الحالات التي يكون فيها قانون حماية البيانات ساريًا، لا يزال هذا القانون غير قابل للتنفيذ. ووفقًا لمصادر من داخل الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية ليس لدى الهيئة أية إمكانيات فعلية للتطبيق، ولا تملك الهيئة أيضًا الموارد اللازمة لكي تقيِّم بأثر رجعي ما إذا كان قد تم اتباع القانون أم لا. وقد أخبرنا "هيلا بن ميلا" من الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية أنه "ليس هناك أهمية لوجود مثل هذه المنظمة دون توافر صلاحيات التطبيق" (مقابلة 6 مارس/آذار 2014). ووصف أيضًا الأمين العام للهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية عبد العالي نسيمة علاقة الهيئة التنظيمية مع وزارة الداخلية من حيث هذه الأمور "وزارة الداخلية هي وزارة الداخلية [...] لا يمكنك التفاوض معها" (مقابلة 2 يونيو/حزيران 2014).

عندما طُرِحَ سؤال عن وجود جهاز اعتراض على الإنترنت، أجاب العديد من الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات من داخل مزودي خدمات الإنترنت أن تونس تمارس "الاعتراض القانوني"، كما يفعل معظم البلدان. ومع ذلك، اعترف بعض هؤلاء الذين أُجريت معهم المقابلات أيضًا بأنه لم تكن هناك قوانين محددة لوضع إطار لهذا الاعتراض. وأوضح أحد المديرين التنفيذيين التابعين لشبكة

أوريدو قائلاً: "هناك فراغ قانوني [...] تم خلقه في عهد ابن علي، واستمر الوضع على هذا النحو" (لويز 23 إبريل/نيسان 2014). عندما طُرح سؤال عن القوانين التي كانت تُستخدم كمرجع لتحديد حدود الاعتراض القانوني، لم يستطع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم الاستشهاد بنص قانوني؛ وبدلاً من ذلك، أوضحوا أن ذلك قانوني على اعتبار أن الجهة التي أجرته هي وزارة الداخلية.

صرحت سيندا معاوية مورالي رئيس الإدارة القانونية في شركة أورانج أن طلب الحصول على بيانات يخضع للمراجعة القضائية، إلا إذا كانت هذه الطلبات مُقدَّمة من "الجهات السيادية"، مثل: مكتب رئيس الوزراء ووزارة الداخلية ووزارة العدل والمحاكم العسكرية؛ حيث إن هذه الجهات قادرة على الوصول إلى بيانات العملاء بدون رقابة. وفسَّر الضيف هذا الاستثناء قائلاً: "هذا قانون سيادي، ليس لدينا خيار [...] لا مجال للجدل هنا. إن الأمر يتعلق بالسيادة" (مقابلة 27 مايو/أيار 2014).

وبهذا تكون تونس في موقف غريب من حيث ممارسة عملية الاعتراض القانوني ولكن دون وجود قوانين تتعلق بذلك. لا يعني هذا أن ممارسة الاعتراض القانوني تتعارض صراحة مع القانون أو عدم وجود قوانين تنظم شبكة الإنترنت في تونس. كما ذكرنا أعلاه، هذه القوانين موجودة بالفعل، إلا أن التشريعات ذات الصلة وُضِعت بصورة معينة لفرض مسؤولية كبيرة وقيود على المستخدمين ومزودي خدمة الإنترنت، في حين أنها تعفي موظفي الدولة من أي رقابة قضائية أو تنظيمية.

التعاون المؤسساتي

تظل شروط وبنود حوكمة الإنترنت المعمول بها في تونس غير ظاهرة بصورة كبيرة عند العامة. حتى في حالة وجود تشريع يمكن الاطلاع عليه، لا يتم تطبيق قوة القانون بصورة عامة على الدولة، ولا على المؤسسات العامة في هذا المجال، ولا يوجد إطار قانوني ثانوي ينظم هذه الشروط على نحو فعال نظرًا لعدم وجود مؤسسات تملك الاستقلال والسلطة والإمكانيات اللازمة لتقديم مهمة تنظيمية أو رقابية حقيقية. وفي الواقع، إن حوكمة الإنترنت في تونس تحدث خلف الأبواب المغلقة، وإلى حد كبير بشكل غير رسمي، بمعنى أنها تحدث دون الالتزام بأية مبادئ

توجيهية قابلة للتحقق. وتحدث الحوكمة في هذا المجال على أساس شروط تمليها عناصر معينة داخل الدولة، والتي اتفق عليها مزودو خدمات الإنترنت، ولا يتم الإفصاح عن أي شيء منها للعامة.

إن وزارة الداخلية هي الجهة المركزية المسؤولة عن اتخاذ قرارات بشأن وضع هذه الشروط وتحديد حركة مرور البيانات الواجب حجبها على الإنترنت لدعم مهمتها الأكبر بصفتها جهاز الدولة المركزي للسلطة المحلية، والمراقبة، وبالتأكيد في الماضي، جهاز القمع (ألتوسير 1976). في الماضي، كانت الوزارة تقوم بذلك بالتعاون مع وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال والوكالة التونسية للأنترنات. وتتولى وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال توزيع تراخيص التشغيل لمزودي خدمات الإنترنت، وفقًا للمادة 7 من مرسوم الاتصالات المذكور أعلاه. ومن المفترض أن تضع هذه التراخيص التزامات على مزودي خدمات الإنترنت مقدمة تفاصيل التعاون فيما يتعلق بالاعتراض القانوني. ومع ذلك، لا يتم نشر هذه التراخيص على العامة، ولا ترغب كل من وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولا مقدمو خدمات الإنترنت في مناقشتها. إن دور الوكالة التونسية للأنترنات أكثر تعقيدًا؛ لذا يجدر مناقشته بمزيد من التفصيل[1].

الوكالة التونسية للأنترنات

تم تأسيس الوكالة التونسية للأنترنات عام 1996 باسم "société anonyme"، بمعنى أنها شركة خاصة يسيطر على أغلب رأس مالها مساهِمون غير معلَنين. بالرغم من ذلك، كانت مؤسسة عامة لأشخاص غير إداريين "Etablissement Public à Charactère Non Administratif" يُصنف نشاطها

(1) إحدى التعقيدات الخاصة بالوكالة التونسية للأنترنات هو أنه ربما يتم استبدالها بوكالة جديدة تدعى الوكالة الفنية للاتصالات Agence Technique des Télécommunications. وفي وقت نشر هذا البحث، كانت الوكالة التقنية للاتصالات قد تأسست بشكل قانوني في نوفمبر/تشرين الثاني ولكن لم يتم تشغيلها بعد. ونظرًا لأن هناك كثيرًا من النقاش في وسائل الإعلام المحلية حول الدور المحدد لهذه الوكالة الجديدة، آثرنا أن نمتنع عن مناقشة الوكالة الفنية للاتصالات في هذه الورقة البحثية من أجل تجنب تكهنات لا مبرر لها.

على أنه نشاط عام، يعكس دورها في تقديم خدمة عامة، وهي خاضعة لسيطرة هيئة عامة وهي وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال (بن لطيف، 1998). تم إنشاء الوكالة التونسية للإنترنت لتكون محورًا مركزيًّا للإنترنت التونسي. وهي بمثابة وسيلة لتبادل الإنترنت الوطني، وربط مقدمي خدمات الإنترنت المختلفين وربطهم بالإنترنت في الخارج عن طريق غواصة بحرية وكوابل أرضية مملوكة لشركة الاتصالات التونسية. وهي تدير النطاق الوطني ".tn" وتوزيع عناوين بروتوكول الإنترنت على مستوى البلاد.

ولأنها وكالة مركزية ضمن الشبكة الوطنية، تعمل الوكالة التونسية للإنترنت كوحدة رئيسية لاعتراض حركة مرور الإنترنت نيابة عن الدولة (سيلفر 2011، وفانجر 2012). قامت الوكالة التونسية للأنترنات بالدور الهندسي داخل جهاز المراقبة/الرقابة. وكانت وظيفتها الحفاظ على المنصة والحصول على المعدات اللازمة من الشركات الأجنبية الخاصة بالاعتراض القانوني والتنسيق مع وزارة الداخلية، التي احتفظت بسلطة اتخاذ القرار بشأن ما يجب حظره.

وحسب معز شقشوق، مدير الوكالة التونسية للأنترنات، تم إنشاء ثلاثة أنواع من العقود مع المتعهدين الفرعيين للاعتراض القانوني قبل عام 2011 (مقابلة 20 مارس/آذار 2014):

1. العقود بين الوكالة التونسية للإنترنت والمتعهد الفرعي، في هذه الحالة تملك الوكالة التونسية للإنترنت الرخصة والجهاز.
2. العقود بين الدولة والمتعهد الفرعي، حيث تملك الدولة الرخصة والجهاز، ولكنها تضعها تحت تصرف الوكالة التونسية للأنترنات.
3. العقود التي تضمن دعم الدولة للوكالة التونسية للأنترنات للحصول على المواد من المتعهد الفرعي، وفي هذه الحالة تكون مسألة الملكية أكثر غموضًا.

وتخضع هذه العقود التي تم توقيعها في الفترة الزمنية ما بين عامي 2007 حتى 2010 لبند السرية، ولا يُسمَح إلا للحكومة التونسية فقط بتجاوز بنودها، بينما تم إصدار مرسوم في تونس يتعلق بحرية المعلومات منذ رحيل ابن علي (رقمه 41 لعام

2011)، ولم تنجح المطالب في الحصول على وثائق رسمية منه حتى الآن بالرغم من المحاولات التي قامت بها مجموعات من المجتمع المدني مثل البوصلة (مقابلة 30 مايو/أيار 2014). وعلاوة على ذلك، ينص المرسوم على استثناء معلومات تتعلق بأمن الدولة –التي من المحتمل أن تشمل هذه العقود. ولذلك، في الوقت الذي تصرح فيه الوكالة التونسية للأنترنات باستخدامها للبلو كوت "Blue Coat"، ومكافي "McAfee"، ونت لاب "Netlab" قبل عام 2010، تبقى التكنولوجيا الحديثة المستخدمة حاليًا غير معروفة[1].

تدعي الوكالة التونسية للأنترنات أنها لا تمارس رقابة أو مراقبة على الجمهور، وهناك بيان على الموقع الإلكتروني يُفيد بأنه:

بعد أيام قليلة من أول ثورات الربيع العربي، يستطيع مستخدمو الإنترنت التونسيون أخيرًا الاتصال بالإنترنت بحرية تامة وبصورة محايدة. ومنذ ذلك الحين، تحولت الوكالة التونسية للأنترنات من دورها القديم في الرقابة والمراقبة، وبدأت خطة عمل صعبة واعدة من أجل تحقيق تحول الوكالة إلى نقطة حقيقية لتبادل الإنترنت "IXP" فيما يتعلق بأفضل الممارسات الدولية[2].

في الواقع لم تكشف الاختبارات التي قمنا بها من أجل الكشف عن الرقابة على الإنترنت عن دليل على وجود حظر منهجي كما كان الأمر في ظل النظام

---

(1) كمشروع للعلاقات العامة، تتيح الوكالة التونسية للأنترنات الوصول إلى عدد قليل من الأجهزة في الطابق السفلي لها، لقراصنة "القبعة البيضاء". وهي تفسر ذلك بأن الوكالة التونسية للأنترنات لم تعد تحمل رخصة سارية المفعول لهذا الجهاز، وأنها لا تستطيع استرداد البيانات المخزنة هناك، والتي يفترض أن تشمل قوائم المواقع المحظورة سابقًا. وحسب السيد معز شقشوق، لا تحتوي هذه الخوادم على معلومات شخصية (مثل تلك التي تم التجسس عليها)، والتي يدعي أنه تم مسحها في يناير/كانون الثاني عام 2011. بالرغم من ذلك، لا يبدو سبب قيام الوكالة التونسية للأنترنات بمسح كل تلك البيانات الشخصية واضحًا أو حتى لماذا لم يتم الاحتفاظ بقائمة يمكن الوصول إليها للنطاقات المحظورة. سيكون بذل مزيد من البحث حول هذه المسألة مفيدًا للغاية من أجل إعادة بناء ممارسات الاعتراض من النظام القديم والقرارات التي اتُّخذت داخل الوكالة التونسية للأنترنات خلال الفترة الانتقالية بعد عام 2011.

(2) http://www.ati.tn/TunIXP/tunixp2.html

القديم (انظر القسم التالي). وعلاوة على ذلك، أوعزت الحكومة برفـــع قضـــايا قانونية ضد الوكالة التونسية للأنترنات في عام 2012، في محاولة لإجبارها علـــى إعادة الرقابة على المواقع الإباحية. دافعت الوكالة التونسية للأنترنات عن دورهـــا الحيادي في المحكمة، وانتهت القضية في الاستئناف لأسباب فنية. في الحقيقـــة إن تجاهل القضية أمر بالغ الأهمية؛ حيث إن ذلك يعني أن القضاء تجنَّب اتخاذ موقـــف بشأن مسألة حرية التعبير، و لم يحكم أي قاض تونسي في قضية لصالح حرية التعبير على الإنترنت منذ عام 2011 باستثناء الضمانات الكبيرة في الدستور الجديد لعـــام 2014، فما تم إحرازه من تقدم في هذا المجال كان بحكم الأمر الواقع وليس بحكم القانون.

يشير موقف الوكالة التونسية للأنترنات في قضـــية المـــواد الإباحيـــة إلى أن الوكالة لم تعد وكيلاً متواطئًا للرقابة كما كانت الحال عليه قبل عام 2011 (مقابلة مع قيس برجاب 7 إبريل/نيسان 2014). ويدَّعي السيد معز شقشوق (مقابلة 19 مارس/آذار 2014) أنه ضُغِط عليه في مناسبات متعددة لترك منصبه بسبب رفضـــه للإبقاء على الرقابة على الإنترنت، وأن مكانته الرفيعة في المجتمع الـــذي يطالـــب بحرية الإنترنت هي التي أبقته في مركزه. وفيما يتعلق بالحالة الراهنة للعقـــود مـــع الشركات الأجنبية الخاصة بالاعتراض القانوني، قال معز شقشوق: إن جميع العقود التي وُقِّعت قبل عام 2011 في هذا المجال قد انتهت الآن، ومنذ ذلك الحين لم يـــتم توقيع أية عقود جديدة، ومع ذلك، لا يمكن التحقق من هذا الزعم.

ومع ذلك، جدير بالملاحظة أنه ما دام الدور الذي كانت تلعبـــه الوكالـــة التونسية للأنترنات من خلال أنشطة المراقبة/الرقابة السابقة قد توقف، فإن الوكالة قامت بذلك من جانب واحد نتيجة قرار داخلي. وبالمثل، في حين تم إطفاء المفتاح -الحديث عائد على الناحية الهيكلية- يمكن للوكالة التونسية للأنترنات استئناف أنشطتها السابقة دون إشعار عام.

تستمر كل حركة مرور الإنترنت في التدفق من خـــلال خـــوادم الوكالـــة التونسية للأنترنات التي لا تزال تملك أجهزة تسلل (رغم أنها تحتاج إلى تحـــديث). فضلاً عن أن رفض الوكالة التونسية للأنترنات فرض رقابة على المـــواد الإباحيـــة

مقابل الفرع التنفيذي للحكومة يُظهر مسألة مهمة تتعلق بالسؤال الرئيسي المتمحور حول الحوكمة الخاضعة للمساءلة. فمن ناحية، يبدو أن الوكالة التونسية للأنترنات تعمل من أجل حماية المصلحة العامة من خلال رفضها فرض رقابة على الإنترنت. ومع ذلك، تم اعتماد هذا الموقف من جانب واحد من داخل الوكالة التونسية للأنترنات دون اللجوء إلى الاستشارة العامة -وضد إرادة الحكومة المنتخبة. ومن المحتمل أن يتغير هذا الموقف إلى النقيض في أي وقت.

تعاون مزودي خدمة الإنترنت مع الحكومة

ركَّزت الكتابات الأدبية الموجودة حول موضوع حوكمة الإنترنت في تونس على كيفية محافظة الدولة على رقابة الإنترنت من خلال الوكالة التونسية للأنترنات "فاجنر 2012"، ومن خلال السيطرة غير المباشرة على البنية التحتية للكابل من ناحية أخرى من خلال شركة تونس تيليكوم، وهي شركة شبه عامة يُعتبر موظفوها موظفين حكوميين (جودي 2011 ومكجينلي 2011). ومع ذلك، من المتوقع بشكل متزايد حوكمة الإنترنت في تونس كما في غيرها من الدول) بالاعتماد على تعاون الدولة مع الجهات الفاعلة الرئيسية الخاصة، وليس على السيطرة المباشرة للدولة وملكية النظام المركزي). هناك تطوران يدلان على هذا الاتجاه، أولاً: لم يعد مزودو خدمة الإنترنت ملزمين بتوجيه حركة مرور الإنترنت من خلال الوكالة التونسية للأنترنات (مرسوم رقم 2014037)(1). ثانيًا: أطلقت شركتا أوريدو وأورانج مشروعًا مشتركًا لمد كابل بحري جديد إلى إيطاليا، والذي سيكون منفصلاً عن اتصالات تونس.

أوضح السيد غازي لويز، مدير التشغيل والمشاريع في شركة أوريدو، أن مزيدًا من اللامركزية لن يعوق سيطرة الدولة،؛لأن مزودي خدمة الإنترنت سيحتاجون ببساطة إلى تركيب معدات اعتراض جديدة لاستبدال البنية التحتية السابقة المقدمة من الوكالة التونسية للأنترنات (الاستشهاد بنص المقابلة التي تم إجراؤها). تم تقديم ذلك كتكلفة عمل مطلوبة لإرضاء السلطات التونسية،

(1) رغم أنهم، في الممارسة العملية، لا يزالون كذلك.

وهي وجهة نظر عبّر عنها بالمثل مديرون تنفيذيون في شركتي أوريدو وأورانج، علاوة على أنهم أوضحوا أنه حتى إذا اشترى مزودو خدمة الإنترنت معدات المراقبة -التي يقع جميعها داخل وزارة الداخلية وهي مسؤولة عن صيانتها والحفاظ عليها- وامتلكوها بالفعل إلا أن تشغيل البنية التحتية يتم عن طريق وكلاء الدولة.

لا تحتل حقوق مستخدمي الإنترنت في هذا السياق مكانًا بارزًا في التفسيرات التي يقدمها مزودو خدمات الإنترنت؛ فعلى سبيل المثال، عندما سُئل: هل تم إعلام المستخدمين أنه تم تبادل معلوماتهم مع وزارة الداخلية؟ أجمع الجميع على أنه لم يتم إعلام المستخدمين. وفي مقابلة مع مهندس من شركة أوريدو (27 إبريل/نيسان 2014) طلب عدم الكشف عن هويته، قال المهندس: "لا يُفترض أن يعرفوا أن [هناك رقابة]". ولقد كانت رئيسة الإدارة القانونية في شركة أورانج السيدة سيندا معاوية مورالي واضحة حين صرَّحت بأن شركتها كانت ترغب في تغيير معاييرها الداخلية للتوافق مع السلطات المحلية "إذا كان هناك تناقض بين المبادئ التوجيهية للمجموعة]أي: شركة أورانج [واللوائح المحلية، فإن الأولوية تكون للوائح المحلية" (مقابلة بتاريخ 27 مايو/أيار 2014).

تُشير الأبحاث التي أُجريت حول هذه الدراسة إلى أن ملكية الدولة المباشرة أو العملية ليست ضرورية لقيام الدولة بعملية الاعتراض. ولقد أوجد تنظيم السوق والثقافة السياسية في تونس البيئة التي تجعل مزودي خدمات الإنترنت يتعاونون ويتبادلون البيانات مع وزارة الداخلية عن طيب خاطر. وحسب المقابلات التي أُجريت مع المديرين التنفيذيين في شركتين خاصتين للتزويد بخدمات الإنترنت وهما: أورانج وأوريدو، بدت هذه المؤسسات أكثر استعدادًا بكثير للرضوخ إلى مطالب الحكومة مقارنة بالوكالة التونسية للأنترنات، ويمكن تفسير ذلك بشكل جزئي بوجود القيود القانونية التي يعملون في ظلها، كما هو موضح في القسم السابق.

أسلوب البناء كحوكمة

يقدم ميشيل فوكو (عام 1977) تحليلاً لكيفية تقارب تقنيات ومؤسسات معينة في إطار الدولة الحديثة لخلق أنظمة السلطة التأديبية؛ حيث يتمتع الإنترنت بنفس الميزة التي يتمتع بها برج المراقبة Panopticon والتي تكمن في أن المستخدمين نادرًا ما يتأكدون من أن أنشطتهم على الإنترنت مراقبة، وردًّا على ذلك، فإنهم غالبًا ما ينظمون سلوكهم بناءً على احتمال أنهم قد يكونون مراقبين، وهم بذلك يُشبهون السجناء وهم في نموذج السجن الذي وضعه جيريمي بنثام. وفي هذه الحالة، هم ليسوا فقط متلقين سلبيين لانضباط الدولة ولكنهم أيضًا يسهمون في هذا الانضباط من خلال التمعن في سلوكياتهم وتشكيلهم الذاتي للقضايا التشاركية.

وقد ركَّز الجزء الأكبر من الاهتمام في حوكمة الإنترنت على الضمانات القانونية (القوانين الموجودة لدعم حرية الإنترنت) والمسؤوليات المؤسساتية (ومدى وصول الدولة أو شركة كبيرة لبيانات المستخدمين). ومع ذلك، فقد سعى عدد من الباحثين إلى تسليط الضوء على الآثار السياسية المترتبة على كيفية تنظيم البنية المادية للإنترنت (ليسيج 1999، دي نارديس 2009 و2010 و2012). يقول تارليتون جيليسبي: إن حوكمة الإنترنت تمر "بتحول جوهري في الاستراتيجية، من تنظيم استخدام التكنولوجيا بالقانون إلى تنظيم تصميم التكنولوجيا وذلك بغرض التقييد" (يونيو/حزيران 2007). وبالمثل، تقول فرانشيسكا موسياني: إن انتشار التكنولوجيات المتصلة داخل المجال العام قد خلق "نقاط التقاء أشكال الحوكمة وتداخلها من خلال أسلوب البناء مع غيرها من أشكال الحوكمة" (سناسر/كانون الثاني 2013).

يعتبر إنشاء الوكالة التونسية للأنترنات كمركز اعتراض مركزي وعازل بين الإنترنت التونسي والإنترنت في الخارج مثالاً واضحًا على هذه النقطة. لقد تم تصميم بنية الشبكة كامتداد للضوابط التي كانت موجودة بالفعل على وسائل الإعلام التقليدية، ولقد تم وضع أساليب أخرى في سياقات وطنية مختلفة؛ فعلى سبيل المثال، في الصين يحافظ جدار الحماية الكبير "the Great Firewall" على

نظام بيئي خاص بالإنترنت منفصل داخل الأراضي الوطنية (روسي 2014)، بينما أصدرت اتصالات، وهي شركة اتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة، في عام 2009 تحديث بلاك بيري للمشتركين يشتمل على برامج تجسس قادرة على قراءة رسائل البريد الإلكتروني المشفَّرة على بلاك بيري (ويجلزورث وتايلور ومين 2009).

أحد الجوانب المهمة من فكرة فوكو المتعلقة بالمراقبة يدور حول أنه بالرغم من كونها شكلاً من أشكال السلطة التأديبية فإنها تشجع في الوقت نفسه على مقاومة الأفراد الخاضعين لها رفض وظيفتها المتعارف عليها عندما يعرف الخاضعون للمراقبة أنها وسيلة تأديبية (فوكو 1988، ودوم 1996). لقد أشار بعض العلماء إلى أن السلطة الاجتماعية الفعالة بحق يجب أن تعزل الأفراد الخاضعين لها بإزالة شبكات الاتصالات الأفقية، وغالبًا ما يوصف الإنترنت بأنه شبكة اتصالات أفقية (بوين 2000، وجرين 1999، وكروجر 2005) توفر البنية اللامركزية للإنترنت، فضلاً عن كونها مساحة للحوكمة، بيئة مضيافة للمقاومة والخفاء. ويقول كروجر (443، 2005): إن "من خلال السماح للشخص المُراقَب بمعرفة من يراقبه والتواصل أفقيًّا مع الآخرين قد يعرض ذلك وجهات نظر هدامة؛ لأن الإنترنت يتفق اتفاقًا ضعيفًا مع برج المراقبة المثالي، ولذلك، ينبغي أن تكون مراقبة الإنترنت ضعيفة كأداة للسيطرة الاجتماعية.

ومع ذلك، إن أسلوب بناء الإنترنت مصمم بطريقة تحد بشدة من قدرة رؤية الشخص المُراقَب للمراقِب كما يقترح كروجر؛ حيث يتم وضع المستخدم على طرف الشبكة، في حين يتم وضع جهة الاعتراض (الدولة أو مشغل خاص) عند نقطة العبور للجزء الأكبر لحركة المرور للإنترنت مثل بوابة الوكالة التونسية للأنترنات أو مزودي خدمات الإنترنت. وهذا يسمح للمشغل بتكوين رؤية واضحة لحركة مرور الإنترنت الخاصة بالمستخدمين، في حين يمكن للمستخدم التقاط لمحات فقط من أنشطة المشغل. لم يتم تصميم شبكة الشبكات بشكل أفقي، وهو بالضبط ما يحد من فعالية اختبارات الشبكات الخاصة بنا التي وصفناها سابقًا.

وعلاوة على ذلك، تتطلب أدوات المقاومة المتاحة للمستخدم مستوى عاليًا من المعرفة بالتكنولوجيا؛ وهذا يشير إلى وجود تناقض مثير للقلق بشأن علاقة المستخدمين مع الإنترنت. ومن ناحية، يعتمد تشغيل الإنترنت على بروتوكولات مفتوحة وشفافة، ويمكن لكثير من العامة التحقق من كثير منها وحتى تعديلها من الناحية التكنولوجية. ومع ذلك، فإن واقع استخدام الإنترنت هو أن الغالبية العظمى من المستخدمين لا تملك المعرفة ولا الرغبة للتحقق من شروط استخدامها للإنترنت. يرجع هذا التناقض إلى صميم أسطورة قديمة تعود إلى عصر النهضة تقول: إن تطور العلم والتكنولوجيا يشغل مساحة متميزة عن تلك التي تشغلها السياسة (شابين وشافير 1985).

يعتبر عمل برونو لاتور (1988) مهمًّا جدًّا في تفسير تلك الأسطورة بقوله: إنه عند تطبيقها، فإن العلم يعتبر في كثير من الأحيان سياسة بوسائل أخرى. تكتسب تلك الجهات التي تسيطر على المعرفة التي تنتجها العلوم بلغة العلم الشرعية مزيدًا من السلطة على خصومها. ويطور لاتور هذه الفكرة بالاعتماد على تأثير اللقاحات وشبكة معاهد باستور خلال الاستعمار الفرنسي لإفريقيا: "لقد أعطت هذه القوة غير المتوقعة [العلماء] تلك السياسة الفائقة التي جعلت من الممكن التحكم بالفقراء وسكان مدغشقر والأفارقة"(142). وبالمثل، فإن علماء الكمبيوتر ومهندسي الشبكات قادرون على التحكم بمستخدمي الإنترنت؛ فعندما تصبح سيادة المعرفة التي يمتلكها العلماء موضعًا للانتقاء والاستغلال من قبل الجهات السياسية الفاعلة فإنها تصبح مصدرًا للقوة.

بالرغم من أن الإنترنت هو وسيلة خاصة بقطاع الجمهور العام، إلا أن أسس تكنولوجيا الإنترنت تحتوي على تعقيدات تقنية ومفاهيمية أكثر بكثير من الوسائل السابقة للحصول على المعلومات، وتُعتبر التعقيدات المفاهيمية إشكالية على وجه الخصوص؛ فإذا أخذنا المطبوعات كمثال، فمن الواضح أن قرَّاء الصحف لا يعرفون بالضرورة المراحل المختلفة من التحرير والطباعة والتوزيع، وفهم هذه العملية لا يتطلب منهم فهم أي مفهوم غريب عليهم من خلال التفاعل اليومي مع العمليات الميكانيكية والتنظيمية المتنوعة. ومع ذلك، تعتمد التكنولوجيات الرقمية

وأسلوب بناء شبكة الإنترنت على سلسلة من المفاهيم الغربية على معظم النـــاس، باستثناء المهندسين وهواة الحوسبة. وعلى غرار العمليات الطبية مثل اللقاحـــات، فإن "فهمنا العام" للإنترنت يشابه فهمنا للشامانية[1]؛ فنحن نؤمن بقوتها دون فهم طريقة عملها، ويسهم هذا الحاجز من المعرفة والفهم إلى حـــد كـــبير في غيـــاب المساءلة الحقيقية التي تميز حوكمة الإنترنت، وهذا هو أحد العوامل الرئيســـية في المناقشة الحالية التي تجري بين الدول في مجال حرية الإنترنت وحوكمة الإنترنـــت. إن المواطنين العاديين وممثليهم الاسميين غير مؤهلين بشكل جيد لطـــرح القضـــايا الصحيحة والمطالبة بالردود الصحيحة في هذا المجال الذي يتطور سريعًا.

الخلاصة

مزيد من البحوث

تم الحصول على النتائج المقدمة هنا من خلال منهجية يســـعى المؤلفـــان إلى تطويرها، كما يمكن إضافة تحليلات أخرى من خلال تطوير التعاون الوثيق مـــع الجهات المتحكمة في الإنترنت الذين هم عرضة للاستهداف بسبب الاعتـــراض؛ وذلك على سبيل المثال من خلال السماح لهم بالمرور على روابط غير مرغـــوب فيها وملفات مشبوهة كانوا قد استقبلوها. ويمكن إجراء مزيد من المقابلات مـــع الجهات الحكومية، وتحديد المخبرين الذين من الممكن أن يقدموا بيانات مهمـــة،

(1) الشامانية Shamanism: ظاهرة دينية قديمة، انتشرت في دول عديدة من العالم، خاصة في دول آسيا الوسطى والشمالية. وتهتم العقيدة الشامانية بمسألة التوازن بـــين قـــوى الإنسان الذاتية الداخلية والقوى الخارجية الروحية المحيطة به، والشامان هـــم ســـحرة دينيون يقولون بأن لديهم قوة تتغلب على النيران، ويستطيعون إنجاز الأمور عن طريق جلسات تحضير الأرواح التي فيها تغادر أرواحهم أجسامهم إلى عوالم الروح أو تحـــت الأرض حتى تستمر بمعالجة المهمات. والغرض الرئيسي للشامان في أي مكـــان هـــو المعالجة، ويسيطر الشامان الناجح (في عقيدتهم) على الأرواح التي يعمل معها، ويستطيع (كما يدعي) التواصل مع الموتى. انظر: "الشامانية". الموسوعة العربية، (تاريخ الدخول 16 مايو/أيار 2011):
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=14228&m=1

كما يمكن أن يكشف التقييم التجريبي لأدوات القرصنة المستخدمة على نطاق واسع وجود شرطة الإنترنت الاستباقية. ويجب أيضًا الحصول على معلومات من الشركات الخاصة بالاعتراض القانوني، على الرغم من أنه من غير المرجح أن تتعاون معنا في هذا المجال.

ويمكن أيضًا توسيع هذه المنهجية بشكل مفيد لتمتد إلى السياقات الوطنية الأخرى كوسيلة لتقييم استراتيجيات حوكمة الإنترنت الوطنية التي اعتمدتها الدول القومية. إن تراكم عديد من هذه الدراسات سيسمح للباحثين بمقارنة الممارسات الوطنية وطرح أسئلة مثل ما إذا كانت الاتجاهات الإقليمية موجودة وما إذا كان بعض الدول له دور في سياسة المشاركة/الاستعارة في هذا المجال.

وثمة موضوع مهم يحتاج مزيدًا من البحث وهو القدرة على المقاومة؛ فبما أن الجمهور في تونس والأماكن الأخرى يعتمد بشكل متزايد على تكنولوجيا الإنترنت للمعلومات والاتصالات، فإنهم سيشاركون في مسابقة السلطة بشأن من سيسيطر على الوصول إلى الإنترنت والمحتوى. وما هي الردود المؤسساتية والفردية المتوفرة لمواجهة الانتهاكات الملحوظة حاليًا في حوكمة الإنترنت في تونس وغيرها من الدول.

ملاحظات ختامية

تستحق ثلاث نقاط رئيسة ظهرت في هذه الدراسة التركيز عليها مرة أخرى، الأولى: هي أنه بالرغم من أن ممارسات الحوكمة قد تتطور بعد التحول السياسي، إلا أنها ليست بالضرورة متضَمَّنة هيكليًّا. يبدو من خلال دراستنا أن حوكمة الإنترنت في تونس قد اتخذت منعطفًا ليبراليًّا منذ عام 2011. ومع ذلك، حدث هذا التحول بناءً على رغبة كبار الشخصيات القابعة في أعلى هرم السلطة بعد تحول جذري في الروح العصرية الوطنية. وحتى الآن لا توجد ضمانات هيكلية لحماية التونسيين من كبح حريتهم على الإنترنت. فبالرغم من أن هياكل الحوكمة تهدف للنفع، إلا أنها تظل استبدادية لافتقارها للمساءلة والشفافية.

وعلاوة على ذلك، تُوضح هذه الدراسة أن هياكل الاستبداد وممارساته تميل إلى الاستمرار على الرغم من التغيرات السياسية المهمة مثل التي نتجت عن تغير

النظام في تونس عام 2011؛ حيث يمكن إصلاح الأجهزة والهياكل التمثيلية على المستويين التشريعي والتنفيذي، وتحسين العمليات الانتخابية، إلا أن هذه التغييرات لن تغير على الفور، ولا حتى بالضرورة، طريقة حكم العناصر التي تشكِّل الدولة بتفاصيلها الدقيقة من يوم إلى آخر (هينبو 2006). ولا يصلح مع مثل هذا التغيير في الثقافة السياسية الاستكانة للبلطجة التي تسمح لجهاز الدولة القمعي بإكراه مزودي خدمة الإنترنت على التعاون دون أية رقابة مستقلة.

شكر وتقدير: قدَّم كل من روكسان فارمان-فارمايان من جامعة كامبردج، وبيرس أوهانلون من جامعة أكسفورد، وفيرن باكسون من جامعة كاليفورنيا في بيركلي ملاحظات وإرشادات قيمة حول هذه الورقة البحثية. أي خطأ أو حذف عن طرق السهو هو خطأ غير مقصود من المؤلفين.

المصادر والمراجع

المصادر الأساسية:

1. Instance Nationale des Télécommunications, Tableau de Bord de l’Internet, April, 2014.
2. Ministère TIC, Décret no 2013-4506 relatif à la création de l’agence technique des télécommunications et fixant son organisation administrative, financière et les modalités de son fonctionnement, 6 November 2013.
3. Ministère TIC, Décret no 2014-37 portant approbation de l’avenant à la convention d’attribution d’une licence pour l’installation et l’exploitation d’un réseau public de telecommunications pour la fourniture des services de télécommunictions fixes et des services de télécommunictions mobiles de deuxième et troisième generations, 7 January 2014. **Journal Officiel de la République Tunisienne**, 17 January 2014.
4. Présidence de la République, Loi no 2013-10 modifiant et complétant le code des télécommunications, 12 April 2013. **Journal Officiel de la République Tunisienne**, 16 April 2013.
5. Présidence de la République, Loi organique no 2004-63 portant sur la protection des données à caractère personnel, 27 July 2004. **Journal Officiel de la République Tunisienne**, 30 July 2004.

المصادر الثانوية:

1. Abrougui, Afef, “Ammar 404 is dead. Long live Ammar 404!”, **The Dissident Blog**, 6 May 2014. https://www.dissidentblog.org/en/articles/ammar-404-dead-long-live-ammar-404

2. Althusser, L., *Idéologie et appareils idéologiques d'État* (Notes pour une recherche), 1976, in Louis Althusser, Positions (1964-1975), (Les Editions Sociales, Paris), p. 67-125.
3. Article 19, Tunisie: "Document d'information sur la réglementation relative à Internet", 2012. http://www.article19.org/data/files/medialibrary/37135/Tunisia-Report-V7.pdf
4. Ben Letaief, M. *L'état et les Entreprises Publiques en Tunisie*. (L'Harmattan, Paris, 1998).
5. Ben Youssef, Dhouha, "Tunisie: Après un an, #Ammar404 le retour?", **Nawaat**, 13 Jan 2012. http://nawaat.org/portail/2012/01/13/tunisie-apres-un-an-ammar404-le-retour/
6. Boyne, Roy, "Post-panopticism", **Economy and Society**, 29, (2000), p. 285-307.
7. CitizenLab, "Tunisia: Internet filtering", Internet Censorship Explorer, June, 2005, http://ice.citizenlab.org/?p=115.
8. Clayton, Ricahrd, Steven J. Murdoch, Robert N. M. Watson., "Ignoring the Great Firewall of China", 2006. http://freehaven.net/anonbib/cache/clayton:pet2006.pdf
9. Dharmapurikar, Sarang, Praveen Krishnamurthy, Todd S. Sproull and Jown W. Lockwood., "Deep packet inspection using parallel bloom filters", IEEE Micro 24(1), 2004, p. 52-61.
10. DeNardis, Laura, "Protocol Politics. The Globalization of Internet Governance", Cambridge, MA: The MIT Press, 2009.
11. Denardis, Laura, "The emerging field of Internet governance", Yale Information Society Project Working Paper Series, 2010. http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1678343S.
12. DeNardis, Laura, "The Turn to Infrastructure for Internet Governance", Concurring Opinions, 2012. http://www.concurringopinions.com/archives/2012/04/the-turn-to-infrastructure-for-internet-governance.html
13. Dumm, T. L. *Michael Foucault and the Politics of Freedom*, (Thousand Oaks, CA: Sage, 1996).

14. Foucault, M. *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*, (Vintage Books, London, 1977).
15. Foucault, M. *The subject and power*, 1982, in Dreyfus. H. & Rabinow. p. (Eds.), Michel. F: Beyond structuralism and hermeneutics, 208-226, (University of Chicago Press, Chicago).
16. Gillespie, T. "Wired Shut: Copyright and the Shape of Digital Culture", (Cambridge, MA: MIT Press, 2007).
17. Goldstein, Eric, "Dismantling the machinery of oppression: In Tunisia, the police state doubled as a jobs program", 2011, http://www.hrw.org/en/news/2011/02/16/dismantling-machinery-oppression
18. Gordon, Janey, "The mobile phone and the public sphere: mobile phone usage in three critical situations", **Convergence**, 13, 2007, p. 307-319.
19. Green, Stephen, "A plague on the panopticon: Surveillance and power in the global information economy", **Information, Communication, and Society**, 2, 1999, p. 26-44.
20. Hinnebusch, Raymond. "Authoritarian persistence, democratization theory and the Middle East: an overview and critique", **Democratization**, 13:3, June, 2006, p. 373-395.
21. Kreibich, Christian, Nicholas, Weaver, Boris, Nechaev, Vern Paxson, "Netalyzr: Illuminating the edge network", Internet Measurement Conference (IMC), Melbourne, Australia, 2010. http://www.icir.org/christian/publications/2010-imc-netalyzr.pdf
22. Krueger, Brian. S, "Government surveillance and poltical participation on the Internet", **Social Science Computer Review**, 23: 2005, p. 439-452.
23. Lecompte, Romain, "L'anonymat comme "art de résistance": Le cas du cyberspace tunisien", **Terminal**, no. 105, Oct, 2010, p. 55-68.
24. Lessig, L. *Code and Other Laws of Cyberspace*, (Basic Books, New York, 1999).
25. Mihoub-Dramé, S. *L'Internet dans le monde arabe. Complexité d'une adoption*, (L'Harmattan, Paris, 2005).

26. M’hiri, Yüsra N, “Tunsie-Internet: Ammar 404 est-il de retour?”, Kapitals, 2013. http://www.kapitalis.com/medias/19281-tunisie-internet-ammar-404-est-il-de-retour.html
27. Mueller, Milton L. “Networks and States: The global politics of Internet Governance”, Cambridge: MIT, 2010.
28. PricewaterhouseCoopers. “Arab media outlook 2008-2012”, 2009. http://www.pwc.com/gx/en/entertainment-media/pdf/arabmediaoutlook.pdf
29. Ragan, Steve, “Tunisian government harvesting usernames and passwords”. The Tech Herald, 2010. http://www.thetechherald.com/articles/Tunisian-government-harvesting-usernames-and-passwords/12429/.
30. Rijkers, Bob, Carloine Freund, Antonio Nucifora, “All in the family: State capture in Tunisia”, World Bank Policy Working Paper 6810, 2014. http://wrld.bg/uWSUo.
31. Rossi, Augustin, “Internet privacy: who sets the global standard?”, The International Spectator, 49:1, 2014, p. 65-80.
32. Scheinin, Matin, “Report of the Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights and fundamental freedoms while countering terrorism”, A/HRC/13/37, 28 December, 2009.
33. Shapin, S., Simon, S., “Leviathan and the Air-pump”, (Princeton University Press, Princeton).
34. Silver, Vernon, “Post-Revolt Tunisia Can Alter E-Mail With ‘Big Brother’ Software”, Bloomberg News, 2011. http://www.bloomberg.com/news/2011-12-12/tunisia-after-revolt-can-alter-e-mails-with-big-brother-software.html
35. Sparks, Neo, Tank, Smith and Dozer, “The collateral damage of Internet censorship by DNS injection”, 2012. http://conferences.sigcomm.org/sigcomm/2012/paper/ccr-paper266.pdf
36. Wagner, Ben, “Push-button-autocracy in Tunisia: Analysing the

role of Internet infrastructure, institutions and international markets in creating a Tunisian censorship regime", Telecommunications Policy, Vol. 36, No.6, 2012, 484-492.

37. Wigglesworth, Robin, Paul Taylor, Joseph Menn, "BlackBerry rogue software leaves sour taste", Financial Times, July 25, 2009. http://www.ft.com/cms/s/0/b6c32f60-779e-11de-9713-00144feabdc0.html#axzz3657ZOpCc.

المقابلات:

1. مجهول (مهندس في أوريدو)، مقابلة أجراها المؤلف في تونس، 27 مايو/أيار 2014.
2. عبد العلي، ونسيمة (الأمين العام، الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية)، مقابلة أجراها المؤلف في تونس، 2 يونيو/حزيران 2014.
3. بيجاوي، وحيد (رئيس قسم الإذاعة، أورانج، مقابلة أجراها المؤلف في تونس، 26 مايو/أيار 2014.
4. ابن حميدة، زيد (رئيس قسم الصيانة، أوريدو، مقابلة أجراها المؤلف في تونس، 27 مايو/أيار 2014.
5. ابن ميلاد، هالة (عضو دائم-القاضي، الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية)، مقابلة أجراها المؤلف في تونس، 3 يونيو/حزيران 2014.
6. ابن ساسي، سعاد (رئيس قسم التعاون الدولي والاتصالات، المركز الوطني للمعلوماتية، قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مقابلة أجراها المؤلف في تونس، 6 مايو/أيار 2014.
7. برجاب، قيس (محامي)، مقابلة أجراها المؤلف في تونس، 7 مايو/أيار 2014.
8. إبراهيم، وجيه (رئيس دائرة النشر، إدارة شبكة الخدمة، أورانج)، مقابلة أجراها المؤلف في تونس، 26 مايو/أيار 2014.
9. شقشوق، معز (المدير التنفيذي، الوكالة التونسية للأنترنات)، مقابلة أجراها المؤلف في تونس، 19-20 مارس/آذار 2014.
10. ديربل، محمد (مدير الحزم الأساسية، أوريدو)، مقابلة أجراها المؤلف في

تونس، 14 مايو/أيار 2014.

11. الزين، نوفل (رئيس قسم الاتصالات، أوريدو)، مقابلة أجراها المؤلف في تونس، 14 مايو/أيار 2014.

12. حمزة، مروان (تنظيم وإدارة المشغلين، أورانج)، مقابلة أجراها المؤلف في تونس، 26 مايو/أيار 2014.

13. جمعة، عبد الرزاق (مدير عام المركز الوطني للمعلوماتية، قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مقابلة أجراها المؤلِّف في تونس، 6 مايو/أيار 2014.

14. لويز، غازي (المدير التنفيذي للمشاريع والتشغيل، أوريدو)، مقابلة أجراها المؤلِّف في تونس، 23 مايو/أيار 2014.

15. مورالي، سيندا (رئيسة الإدارة القانونية في شركة أورانج)، مقابلة أجراها المؤلِّف في تونس، 27 مايو/أيار 2014.

16. روجبي، توفيق (المدير العام للتكنولوجيا والاتصالات، وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال)، مقابلة أجراها المؤلِّف في تونس، 6 مايو/أيار 2014.

تعقيب

د. عبد الله الزين الحيدري

أستاذ علوم الإعلام والاتصال، قسم الإعلام بجامعة قطر

تدرس هذه الورقة، "المقص والعدسة المكبرة: حَوْكَمة الإنترنت في السياق الانتقالي في تونس"، الأنظمة البنيوية الداعمة لحوكمة الإنترنت في إطار التحول السياسي بتونس، والمتمثلة في الجوانب القانونية والمؤسساتية والهيكلية. أما الجانب الأول فيستمد مادته من النصوص القانونية التي جرى العمل بها في عهد النظام السابق جنبًا إلى جنب مع النصوص الحديثة. وأما الثاني: فيتمثل في أجهزة الدولة والطبيعة الخاصة للشراكات بين القطاعين الخاص والعام. وأما الجانب الثالث: فيهتم بهيكلية شبكة الإنترنت من حيث بنيتها الأساسية التي تسمح لها بالعمل وتقديم الخدمات.

اعتنى القسم الأول من الدراسة بتوصيف الحالة الراهنة لاستخدام الإنترنت وسوق مستخدميها في تونس، توصيف تم في حدوده استعراض ممارسات الرقابة والرصد على الإنترنت في ظل نظام التجمع الدستوري الديمقراطي. أما القسم الثاني فورد في شكل قراءة مركبة نسبيًّا لحالة حوكمة الإنترنت انطلاقًا من المحددات الثلاثة المشار إليها سابقًا، أفضت إلى التأكيد على بقاء البنية التحتية التفويضية التي أُسِّست في العهد السابق واستمرار عملها بعد الثورة من دون رقابة تنظيمية أو شفافية عامة، بما يشير إلى بقاء هياكل الاستبداد وممارساته على الرغم من التغيرات السياسية العميقة الجارية في تونس منذ سنة 2011.

ميزة هذه الدراسة تكمن في ثراء مفرداتها التقنية الواصفة لنظام انتشار الإنترنت في تونس، وكذلك في صيغة الاختبارات العملية التي أُجريت على عينة

من المواقع الإلكترونية، فيما بين مارس/آذار ويونيو/حزيران 2014، شملت أبرز المواقع الإخبارية الأكثر شهرة، باللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية، للتعرف على مدى وجود أنماط من التصفية الذكية كنوع من أنواع الرقابة على المحتوى. ولم تكشف سلسلة الاختبارات المجراة عن أي حظر نشط، أو آليات مراقبة للمواقع الإلكترونية التي تم فحصها، ويُرجح حسب الدراسة أن تكون المواقع التي وقع عليها الاختبار خارجة عن نطاق المراقبة. ولا تعني هذه النتيجة -من ناحية أخرى- غياب الرقابة على المحتوى لاعتبارها مستخلصة من دراسة عينة قصدية غير ممثلة في الواقع لمجتمع البحث من حيث العدد المرتفع لوحداته.

تخلص الدراسة -في ضوء ما تقدم وفي استنادها إلى نتائج بعض تقارير المنظمات الحقوقية الدولية- إلى الإقرار بأن حوكمة الإنترنت في تونس إنما تحدث خلف الأبواب المغلقة وإلى حدٍّ كبير بشكل غير رسمي. والسبب في ذلك يعود، أولاً: إلى غياب تشريع قانوني شفاف، ينظم كيفية حوكمة الإنترنت ويكون متطهرًا من القوانين القمعية التي شكلت جزءًا من جهاز الرقابة في حكومة ابن علي، وثانيًا: إلى عدم وجود مؤسسات ذات استقلالية بينة، لها من الإمكانات اللازمة ما يؤهلها للقيام بدور تنظيمي متوازن ورقابة حقيقية، خلافًا لما كان عليه الوضع -خصوصًا قبل 2012- من سيطرة الدولة المباشرة ومحافظتها على رقابة الإنترنت من خلال الوكالة التونسية للأنترنات، وكذلك من خلال سيطرتها غير المباشرة على البنية التحتية للكابل من خلال شركة تونس تليكوم.

وتركز الدراسة في هذا المضمار على حالة تطور مهمة قد تخدم تدريجيًّا موضوع الحوكمة في بُعديه: القانوني والإجرائي، وصورة ذلك أن مزودي خدمة الإنترنت مع دخول شركتي أوريدو وأورانج سوق الاتصالات في تونس، لم يعودوا ملزمين قانونيًّا بتوجيه حركة مرور الإنترنت من خلال الوكالة التونسية للأنترنات. ثم إن الشركتين أطلقتا مشروعًا مشتركًا لمدِّ كابل بحري جديد يكون منفصلاً عن اتصالات تونس، مما يعزز استقلالية التحكم والمراقبة. كما تشير الدراسة -استنادًا إلى بحوث سابقة أُعدَّت حول هذا الموضوع وسلسلة من المقابلات أُجريت مع بعض الفاعلين في مجال الاتصالات مثل شركة أوريدو- إلى

أن مزيدًا من اللامركزية لن يعوق سيطرة الدولة على الإنترنت؛ لأن تنظيم السوق والثقافة والسياسة في تونس أوجد البيئة التي تجعل مزودي خدمات الإنترنت يتعاملون ويتبادلون البيانات مع وزارة الداخلية عن طيب خاطر.

ولأن موضوع الإنترنت -وفي جزء كبير منه- محكوم بتعقيدات تقنية ومفاهيمية غريبة عن عامة الناس، تفصح الدراسة في نهايتها عن صعوبة القيام بمساءلة حقيقية تميز حوكمة الإنترنت، ذلك الموضوع الذي يشغل اليوم أطرافًا دولية عديدة، ويدور حوله نقاش كثير بين الدول.

1- الدراسة من الناحية المنهجية

منهجيًّا، بدت الدراسة محصورة في حيز مغلق قائم على نظام ثلاثي الأبعاد، هيكلي وقانوني ومؤسسي؛ حيث تم الاعتناء بفحصها في علاقاتها بعضها ببعض، بما يفسر النزعة البنيوية الحاضرة بقوة في منهجية العمل، والتي جعلت منه مادة علمية خاضعة للمعايير العقلية، ولكنها مادة خالية من وجود روح اجتماعية في الموضوع؛ لأن الموضوع، على الرغم من طبيعته الهيكلية المؤسسية والتكنولوجية المتغيرة، فإن له روحًا اجتماعية هي الأصل في فهم مفرداته النظرية والإبستيمولوجية. وقد اتضح في أكثر من موضع من الدراسة أن الانطلاق -على سبيل المثال- من قراءة النصوص القانونية لمناقشة حوكمة الإنترنت في تونس لا يقود إلى رسم صورة واقعية لهندسة الحوكمة وتجليها على أرض الواقع، ذلك لأن التعامل مع القوانين والتشريعات -بصفة عامة- إنما تحكمه ثقافة سائدة في المجتمع. فنحن نفهم بشكل أفضل التعامل مع القوانين والتشريعات كلما فهمنا بشكل أفضل الثقافة السائدة في المجتمع. والخوض حينئذ في موضوع الحوكمة (حوكمة الإنترنت) ينبغي منهجيًّا أن ينطلق من مقاربة سياقية متعددة المداخل تأخذ في الاعتبار مستويات أربع أساسية، أولها: دولة الحق والقانون، وهو السياق الذي يكشف حالة المساواة في المجتمع ومدى الفصل بين السلطات واحترام القوانين. ثانيًا: المسؤولية بمختلف مراتبها المدنية والمؤسسية والأخلاقية لإدراك درجات الالتزام بالقضايا الوطنية وكيفية صناعة القرار. ثالثًا: الشفافية كأسلوب لمعرفة

طرق الوصول إلى المعلومات، خصوصًا في القضايا التي تهم بناء الرأي العام والتخطيط الاستراتيجي للتنمية. رابعًا: المشاركة وهو السياق الذي يسمح بقياس مدى إشراك المواطنين في صنع القرار وبناء المستقبل.

إن العمل بالمقاربة السياقية متعددة المداخل يكون متاحًا وناجحًا في ممارسة التناهج "Interdisciplinary" بين العلوم. وموضوع الحال يُعد من أحوج الموضوعات إلى التناهج نظرًا لطبيعته المركبة والمعقدة في آن واحد؛ إذ تلتقي في حدوده قضايا تقنية وقانونية وهيكلية وسوسيولوجية وأخلاقية ونظرية، تستوجب كلها معالجة متخصصة دقيقة ومؤسسة على التحاور بين العلوم، بقصد التصدي للتعقيد في المشكل المطروح. ولعل غياب هذا التطبيق المنهجي المتمثل في اعتماد التناهج استراتيجية بحثية، هو الذي أدَّى بدراسة الحال إلى إقرار استنتاجات مترددة نسبيًّا، كالقول مثلاً: "يبدو (...) أن حوكمة الإنترنت في تونس قد اتخذت منعطفًا ليبيراليًّا منذ عام 2011". وهذا ما يفسر كذلك وجود مشكلة في الإطار المفاهيمي للدراسة.

2- الإطار المفاهيمي للدراسة

عندما نقول: الإطار المفاهيمي؛ نحن نقصد النظريات والمعارف المتصلة مباشرة بموضوع البحث. فإنها تثري مشكلة البحث وتجعلها أكثر وضوحًا عند طرحها في سياقها، ولكنها لا تقدم شروحًا جاهزة للمشكل المدروس بقدر ما تساعد على توفير الأدوات الفكرية والمنهجية لفهم المشكل ومعالجته بدقة. فالإطار المفاهيمي هو في نهاية المطاف الموجه لعملية التفكير عبر مراحل البحث، والمرجع الأساس لتقييم نتائجه.

وعندما يجري الحديث عن حوكمة الإنترنت، "في السياق الانتقالي في تونس" يقتضي الموضوع استحضار إطار فكري يمثل فيه المجال العام في تونس حقل الجاذبية؛ لأننا كلما فهمنا بشكل أفضل كيف يعمل المجال العام في تونس، فهمنا بشكل أفضل كيف تكون أو كيف ستكون حوكمة الإنترنت في تونس. ومفاد كلامنا هو أن حوكمة الإنترنت وإن كان نظامها لا ينسجم تمامًا مع المفهوم التقليدي للمجال العام، فإن حقيقتها متداخلة مع حقيقة هذا المجال، بل إن من

الدارسين من يعتبرها امتدادًا للمجال العام. فالأسلوب الذي يعمل به المجال العــام في تونس هو المعيار الرئيس الذي يخبرنا عن الوجه الحقيقي لحوكمــة الإنترنــت. لذلك -نكرر القول- فإن فهم الحوكمة (حوكمة الإنترنت) يمر أساسًــا بفهــم تضاريس المجال العام وتقاليده كنظام مؤثر في صناعة الرأي وتوجيه الأحداث.

المجال العام في تونس، كما في أغلب الفضــاءات المغلقــة (Hidri, 1987) تحكمه تجاذبات لا علاقة لها بالأهداف السامية للوطن. إنه مجال تتحرك فيه وسائل الإعلام التقليدية بوتيرة مضطربة، ومجال لم يســتوعب بعــد المفهــوم المعــرفي والبراغماتي للاستقلالية المهنية بدليل الحالة التي هو عليها اليوم، حالة تعطل فيهــا التركيز على الأهداف الكبرى للثورة (عبد الله الزين الحيدري 2012). لذلك نجد مفاصله الرسمية، على صعيد بناء الرأي وصــناعة الواقــع، تعمــد إلى "التــأثير بالاغتصاب، اغتصاب الوعي عبر التزييف والعبث بالقيم الأخلاقية المنظمة للعمل الميدياتيكي مثلما حدث في أحداث الخبز[1] عندما استمر التليفزيون لمدة طويلة في عرض الحاويات وهي تعج بأطنان من الخبز المبذر، تمهيدًا لقرار الزيادة في أســعار العجين، أو مثلما حدث عديد المرات في تغطية الانتخابات الرئاســية "النزيهــة" "الشفافة" لتعزيز الشعور بتجذر الحس الديمقراطي في المجتمع (الذي ينتخب رئيسه بنسبة 99٪)، أو استعراض مزايا صندوق 26-26 الذي "بلغ" خيره وفضله جميــع فقراء تونس ومساكينها، أو الثناء على "السياسة الرشيدة" في عهد الرئيس السابق التي "حققت" رخاءً اقتصاديًّا لا مثيل له في البلاد العربية". إن تاريخ المجال العام في تونس "حافل بالعبث والفساد"، وإن أية محاولة لفهم أطواره وأحداثه يســتوجب إجراء دراسة إنثروبولوجية مستقلة لرصد أصول العبث والفساد وتحديد منابعهــا وسريانها في مفاصل المجتمع (عبد الله الزين الحيدري 2012).

المجال العام في تونس لا يمثل مشروعًا مدنيًّا لتحقيق المواطنة وبناء المســتقبل، وقد تم اختبار هذا الواقع بعد الثورة، حين تأكد سعيُ العديــد مــن القنــوات

---

(1) الزيادة في أسعار الخبز والعجين التي شهدتها البلاد التونسية سنة 1984، أدَّت إلى ظهور اضطرابات اجتماعية كبرى سقط خلالها ضحايا عدة عندما تدخّل الجــيش الــوطني لحماية النظام وإعادة استتباب الأمن.

الإعلامية إلى إعادة المنظومة الإعلامية القديمة برمتها إلى المربع الأول الذي يسكنه الكذب والتزوير، تزوير واقع المجتمع. والسؤال الذي ينبغي طرحه في هذا المضمار: لماذا لم تستطع الثورة في تونس بناء مجال عام يليق بواقعيتها وأهدافها؟

والسبب هو أن هذا البناء، "وإن كان المجتمع بشكل عام طرفًا في تأسيسه، فإن هندسته النهائية تُشذب وتصقل في مصنع العلم. وكما يكون العلم يكون المجتمع. وعلى امتداد نصف قرن تقريبًا لم تطرح برامج التكوين الإعلامي في تونس مسائل مرتبطة ارتباطًا وثيقًا مباشرًا بصناعة المعنى وتحليل الخطاب، على الرغم من أن وظيفة الميديا الأساسية هي صناعة المعنى بكل أجناسه -باللفظ وبغير اللفظ-. إن الفساد والعبث بالمجال العمومي ليس كله نابعًا من الفساد السياسي والمالي والإداري. إنه في جزء كبير منه نابع من فساد كامن في ساحة العلم. والفساد في ساحة العلم ألوانه مختلفة"[(1)]. ولأن المجال العام في تونس لا يمثل مشروعًا مدنيًّا لتحقيق المواطنة، ظلت شبكة الإنترنت الفضاء العام الملائم لتحقيق الذات.

إن دراسة حوكمة الإنترنت في ورقة الحال، لابد لها من المرور عبر قراءة المجال العام في تونس لكي يتسنى الإلمام بطبيعة الحالة الراهنة لرقابة ورصد الإنترنت، وقد استعصى فهمها من قبل الباحثين، ولكي يتسنى كذلك فهم عودة الرقابة والحجب للعديد من الأركان الصحفية والبرامج التليفزيونية قبل فترة الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرة[(2)]، وفهم التنافر بين النصوص القانونية

---

(1) عبد الله الزين الحيدري، طبائع العبث والفساد بالمجال العمومي، قراءة في الحالة التونسيَّة، وسائل الإعلام العموميَّة العربيَّة وعمليَّات التحوُّل الديمقراطي، أعمال المؤتمر الدولي، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، مؤسّسة كونراد أديناور، 26-27 إبريل/نيسان 2012م. تونس 2013، ص105-119.

(2) محمد الحمَّار، "النموذج التونسي والتضييق على حرية التعبير والصحافة"، 05 فبراير/شباط 2014.

http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=25319#.VJabd8Dm5rA

نشَرت إحدى صفحات الموقع الاجتماعي "فيسبوك"، بتاريخ 2014/1/31 التعليق التالي بشأن ما تتعرض له القنوات التليفزيونية الأكبر في تونس من رقابة وحجب: قناة حنبعل: توقيف البرنامج السياسي "ملف الساعة". قناة التونسية: نهاية برنامج "التاسعة مساء". قناة نسمة: تساند الوزراء الجدد. القناة الوطنية: الأخبار رجع لونها

وترجمتها على أرض الواقع. وكان ينبغي كذلك للباحث في دراسة الحال استثمار نظرية "الفاعل الشبكي" Actor-Network Theory لعدم الخروج عن قانون التلازم بين الاجتماعي والتكنولوجي وبين الهيكلي والاجتماعي؛ لأن فهم الجانب الأول يقتضي المرور بالجانب الثاني والعكس صحيح.

بنفسجي(ا). وفي سياق التضييق على حرية التعبير وحرية النفاذ إلى النصوص المكتوبة والتدرب على نشاط القراءة وما يسفر عنه من تمكين ذاتي ومجتمعي، عاينت من جهتي هبوطًا مدويًّا للصحف الورقية التي أعتبرها من خيرة ما يوجد على الساحة الإعلامية في تونس، ناهيك أن يفحص المرء ما يُسمى بصحف المجاري؛ فلاحظت أنَّ جريدة "الصباح" ذائعة الصيت تخلَّت، منذ ما لا يقل عن ثلاثة أشهر، عن ركن "المنتدى" الذي كان مساحة محترمة جدًّا يتمتع بها كتَّاب أحرار وينشرون فيها آراءهم دون رقابة. كما لاحظت أن جريدة "المغرب"، فعلت نفس الشيء بركن "قضايا وآراء" وذلك منذ بداية شهر أكتوبر/تشرين الأول المنقضي.

القطاع الخاص والقطاع العام
ومن يمارس السلطة الإعلامية في تونس؟

د. روكسان فارمان-فارماين
قسم الدراسات السياسية والدولية، جامعة كامبريدج

ملخص

في أيٍّ طريق يسير قطاع الإعلام في تونس بعد عام 2011؟

مع إتاحة وسائل الإعلام العامة والخاصة للمعرفة، وتقديمها رسائل، وتوفيرها للمعلومات لكل الأمة، فإنها تشكِّل أداة عامة للغاية في المناخ السياسي. وبينما تشهد تونس تحولاً اجتماعيًّا سياسيًّا منهجيًّا من إعلام مقيّد مراقَب يخضع للسيطرة، تستكشف هذه الدراسة القائمة على العمل الميداني التغيرات التي يعيشها هذا القطاع، وكيف يعمل على الصعيد المهني، وكيف يبنيه أصحاب المصلحة وصنَّاع القرار كقطاع. كما تطرح هذه الدراسة عددًا من الأسئلة المهمة، بما فيها: كيف يُعرَّف مصطلح "العام" الآن؟ كيف يغيِّر القطاع ممارساته المهنية في مواجهة مناخ عام متحرر؟ وكيف يستجيب أصحاب وسائل الإعلام لتحولات السوق وللوجوه الجديدة في الحكومة؟ سعيًا لفهم التغيرات في السلطة الرابعة في تونس على مدى السنوات الثلاث منذ الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي، يعتمد التحليل على نظرية مختلطة كإطار للعمل؛ فبينما تجري في تونس عملية تكييف الممارسات والمؤسسات السابقة مع تطلعات أيديولوجية جديدة، تقدم النظرية المختلطة وسيلة لمراقبة العناصر ونواحي الخلل المتعددة التي تسهم في تلك العملية،

بالنظر إليها على أنها غير متواصلة، ومتعارضة، مع كونها متناغمة أحيانًا، وتقف عائقًا أمام العمليات الديمقراطية أحيانًا عندما تحاول النخب السيطرة على سلطة الدولة وأسهم السوق. فحالات التنافس على السيطرة التنظيمية، والممارسات الحزبية، وموارد الإعلام تزداد حدَّتها مع تبلور قواعد وهيئات جديدة. وعند تحليل تطور تكَوُّن ثلاث مجموعات منفصلة لكنها مرتبطة داخل قطاع الإعلام: القطاع العام (الإذاعة والتليفزيون الوطنيان)، والقطاع الخاص (مع التركيز في الأساس على القطاع السمعي البصري)، والأجهزة المستقلة المنظمة التي تحيِّد تأثير الدولة على الإعلام؛ حيث تظهر صور التنافس بين النخب الديمقراطية والجديدة والقديمة الراسخة، وبين المؤسسات والمنظمات المهنية. كما أن الشد والجذب بين الصحفيين وأصحاب المؤسسات، وبين المعينين لدى الحكومة والصحفيين المراسلين، وبين وسائل الإعلام التي تُروِّج لأجندات سياسية وتلك التي لا تفعل ذلك، لا يسهم فقط اليوم في تعريف المناخ العام الجديد في تونس، بل أيضًا طبيعة الديمقراطية الآخذة في التطور فيها.

تنتقل تونس من المجال العام الخاضع للمراقبة، كانت "تُطلِع" فيه الدولة المواطنين، إلى مناخ عام تعددي يسهم فيه المواطنون في مجموعة من مساحات التواصل التي تسمح بتداول المعلومات والأفكار والمناقشات بحرية. والأهم من ذلك هو أن هذا المجال الجديد يشمل منافذ إعلامية إضافية (ما تقدمه الصحافة والتليفزيون والإذاعة وشبكة الإنترنت)، والفاعلين الجدد في قطاع الإعلام (بما في ذلك هيئات تنظيمية مستقلة ومنظمات مهنية)، واحترافًا متناميًا لدى العاملين في التحقيقات الصحفية، وإدارة الاتصالات، وتقييم الإعلام (مثل المعلنين، وشركات إحصاء الجمهور، ومؤسسات التدريب، واتحادات الصناعات).

مع ذلك، فإن الممارسات ومراكز القوى التي جاءت انتقالاً من الماضي عبر شبكات مزايا النخبة ذات الخبرة الطويلة في الاستيلاء على الدولة تُعرِّض هذا المناخ العام المتحرر للخطر. وعلى الرغم من أن قطاع الإعلام لا يتسم وحده بالهشاشة عند مواجهة معوقات تفرضها النخبة الراسخة، فإنه يبدو مهمًّا من

جهتين[1]، أولاً: عمله على نشر المعلومات من خلال تقديم الأخبار والترفيه يعطيه وجهًا عامًّا فريدًا ينخرط بطبيعته مع المواطنين ويطل على حياتهم. ثانيًا: يُنظَر بصورة عامة إلى حرية التعبير التي تجسدها وسائل الإعلام باعتبارها مقياسًا حيويًّا للديمقراطية في تونس. ردّد هشام سنوسي واضع المادة 19 للمنظمات غير الحكومية في تونس المستوحاة من الأمم المتحدة، وعضو الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري الجديد ما يعرب عنه التونسيون في كثير من الأحيان عندما قال: "المكسب الفوري الواضح من وراء الثورة هو حرية التعبير"[2].

وفي حديث له في 13 مايو/أيار 2013 بمناسبة اليوم القومي لحرية الصحافة وبمناسبة تأسيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري بعد أشهر من التأخير من جانب الحكومة، علّق سنوسي مجددًا على طبيعة ذلك المكسب الذي تحقق بعد نضال قائلاً: "كان (الصراع) حول كيفية التعامل مع تلك الحرية"[3].

ترك رحيل نظام زين العابدين بن علي وأسرة طرابلسي المحيطة به فراغًا في السلطة في تونس التي تنزلق إلى معركة مريرة، ليست فقط من أجل السيطرة على هذه الصناعة العامة جدًّا، لكن كذلك على كل ما يؤدي إلى عملية التطور الديمقراطي بعد الثورة. موجة التغيير الأولى عقب الثورة بدءًا بالهياكل التنظيمية الجديدة، مثل: "المفوضية العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، وأيضًا "الرابطة الوطنية لإصلاح المعلومات والاتصالات" التي انطلقت في ظل وجود حكومة ما بعد الثورة الأولى برئاسة محمد الغنوشي، وتوسّعت في ظل حكومة تصريف الأعمال المؤقتة برئاسة الباجي قائد السبسي، عكست آمال ومبادئ الحركة الثورية التي أسقطت نظام ابن علي. وبدا أن الأشخاص الذين انتقلوا إلى مواقع السلطة على استعداد لإزاحة الفساد، والمحسوبية، والقيود الاستبدادية المفروضة على الحرية؛ فخرج العديد من سجون ابن علي أو عادوا من

---

(1) لمراجعة قطاعات أخرى، يمكن الرجوع إلى .BTI 2014 Tunisia.pdf

(2) http://www.tunisia-live.net/2013/05/03/on-international-press-freedom-day-/progress-for-local-media

(3) المرجع السابق.

التهميش المحلي أو من النفي إلى الخارج. كانوا نشطاء حقوق، أكاديميين ومفكرين، مثل حبيب كزدغلي الذي عُيِّنَ عميدًا لكلية الفنون والآداب في جامعة منوبة. أما الصحفيون الجريئون مثل كمال العبيدي الذي عُيِّنَ في منصب رئيس "الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال"، ومعز شكشوك الخبير الفني الذي عُيِّنَ رئيسًا تنفيذيًّا لوكالة الأنترنات التونسية، حيث قام فورًا بتفكيك أنظمة المراقبة فيها، وعياض بن عاشور الفقيه القانوني المحترم الذي انتقد ابن علي في العلن، والذي تـرأس لجنـة إصلاح التشريعات والمؤسسات، (والتي أصبح يشار إليها فيما بعد باسم لجنة ابن عاشور). راشد الغنوشي زعيم حزب النهضة، وهو الحزب الإسلامي الذي حظره ابن علي لمدة عشرين عامًا، عاد معلنًا أن النهضة سوف تعزز السياسات والقيادات المعتدلة تماشيًا مع طبيعة المجتمع التونسي الحديث. وكان اختياره للمعارض المعتدل، حمدي الجبالي، عضو حزب النهضة، رئيسًا أول للوزراء ليقود حكومة الترويكا بعد انتخابات 2011 مؤشرًا واضحًا على حسن نواياه في هذا الصدد. كما كان تعيينه لعلي العريض وزيرًا للداخلية، وهو من قضى سنوات مسجونًا في قبو هذه الوزارة؛ وكذلك مشاركة السلطة والهيبة في تعيين منصف المرزوقي الناشط المعـروف في مجال حقوق الإنسان ورئيس حزب المؤتمر الشعبـي رئيسًا لتونس. رمز المعينـون لطموحات تونس في الكرامة والحرية و"الخبز"، وأعطوا بأنفسهم الشـرعية لقـيم الثورة. إلى جانب آخرين كُثُر، كانوا هم القادة والنشطاء الذين قادوا سنوات من المعارضة ضد ابن علي من خلال مجموعة متنوعة من الأيديولوجيات والحركات. كان هؤلاء النخبة الجديدة في تونس.

مع ذلك، تكشف تجربة السنوات الثلاث الماضية في تونس عن عملية تتطور فيها أزمة بشأن السيطرة على السلطة، وبشكل خاص على المناخ العام، وهي أزمة تـزداد حدتها مع مرور الوقت. فالسيطرة على وسائل الإعلام في القطاعين العام والخاص آلية رئيسية للمناورة السياسية وممارسة الضغط الاجتماعي داخل المشهد التنافسي لتوطيـد وضع النخبة وسياستها الذاتية. وسوف يعكس أداء هذه العملية ويحدد في جزء منـه مدى القدرة الفعلية لتونس على أن تمضي قدمًا نحو الديمقراطية الكاملة، أو بدلاً مـن ذلك، أن تصبح عالقة في نظام وسطٍ مختلط من منافسة النخبة المسيسة والمستقطبة.

وبعد أن بدأت تونس الانتفاضات المتعاقبة التي أُطلِق عليها اسم الربيع العربي في أواخر 2011/2010، بقيت تونس بعد ثلاث سنوات الدولة العربية الوحيدة التي لا تزال تمر بالتغيرات الثورية الفعلية المطلوبة لإسقاط "الدولة العميقة". فالنخب الفكرية والصحفية الجديدة الغارقة في المبادئ الدولية للديمقراطية تحمل على كاهلها هذا العبء، ليس فقط من أجل الإصلاح في تونس، بل أيضًا لإثبات خطأ التصنيف الخطر المدعو "الاستثناء العربي" الذي يتعلق بالقدرة/عدم القدرة الديمقراطية الإقليمية (أو حتى الدينية أو العرقية). ومع ذلك، فإن المرحلة الانتقالية لا تمضي في طريق واضحة؛ فالعوائق التركيبية، المتمثلة في حالة تونس في النخبة الراسخة، مع وجود موارد ودوائر انتخابية بارزة، يمكنها أن تعرقل الانتقال إلى تحقيق ديمقراطية كاملة من خلال حماية مصالحها الخاصة وجماعات الدعم[1]. في كتاب هنتجتون "الموجة الثالثة" -هكذا تم وصفها عندما بدت دول آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية أنها سائرة في طريق الديمقراطية- وهو ما ثبت أنه ضرب من الخيال، الأمر الذي يؤدي في كثير من الحالات إلى وجود ديمقراطيات زائفة (مصطلح لاري دايموند عام 2002)، وفي هذه الأثناء تظهر في بعض الدول علامات واضحة لانتصار محدود للمجتمع المدني وسيادة القانون يكفلان للبعض حرية التعبير عن الرأي مع وجود آثار تضر بها[2].

بالنسبة لغالبية التونسيين، إن ظاهرة الديمقراطية أمر مستحدث؛ فقد أشار العديد من الذين تمت مقابلتهم من أجل هذا البحث[3] إلى وجود التزام أخلاقي وثابت لبناء نظام من شأنه تجنب تلك المعاناة. ومع إحاطة تونس بمنطقة رافضة لا تقدم مثالاً

---

(1) Ottoway, M. Democracy Challenged: The rise of semi-authoritarianism, (Carnegie Institute for Peace New York, 2003), p. 180.

(2) Chadwick, A. The Hybrid Media System: Politics and power (Oxford University Press, Oxford, 2013), p. 9-10. Diamond, Larry "Thinking about Hybrid Regimes", Journal of Democracy, Vol 13(2), 2002, p. 21-35. Levitsky. S, Way. L, Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War (Cambridge University Press, New York, 2010).

(3) يعتمد التحليل في هذه المقالة على أكثر من 100 مقابلة أُجريت في تونس بين سبتمبر/أيلول 2013 ويونيو/حزيران عام 2014.

واحدًا جيدًا على الديمقراطية، نجد تونس نفسها تعاني من العواقب الاقتصادية للمهمة الشاقة المتمثلة في إنشاء صروح للممارسة الديمقراطية، وهذه مسؤولية جمَّة. فالقوانين الجديدة، والتدريب، والتنوع الإعلامي، وتوفر الشركات المبتدئة، والمجلات الموجودة على الإنترنت، وجميع أنواع النشاطات الأخرى في تونس تحدث بسرعة قياسية؛ غير أن مجمل عملية إقامة الديمقراطية –والأهم عمل إصلاح اقتصادي- يتم ببطء مميت، وهو ما يؤدي إلى خلق تيار تحتي دائم الاضطراب. في الواقع، تشير أوتواي إلى أنه إذا كان التحسن على المستوى الاجتماعي والاقتصادي بطيئًا جدًّا، فمن الممكن أن يفشل في إيجاد الدوائر الانتخابية الجديدة الضرورية لتوفير الدعم العميق الذي تحتاج إليه نخب ما بعد الثورة التكنوقراطية لانتزاع السلطة من المؤسسات القديمة وتوجيهها نحو المؤسسات الديمقراطية العاملة. مثل هذه "التحولات الضحلة"، على حد وصفها، يمكنها أن تستنزف قدرة النخب المقبلة على توليد الطاقة اللازمة لترجمة المثل الديمقراطية المجردة إلى نماذج حُكم عاملة(1).

في تونس، تحارب النخب المقبلة، بمن فيهم محامو حقوق الإنسان، وطلاب الجامعات، وقادة الحركات الإسلامية، والصحفيون المناهضون لزين العابدين بن علي، النخبة الحالية التي بقيت في الموقع بعد رحيل الدائرة الداخلية لزين العابدين بن علي، والتي تستمر في تولي أمر موارد مالية كبيرة، وتمتلك شركات تجارية مهمة تشمل منافذَ إعلامية، وتتمتع بظروف عمل مميزة بفضل المحسوبية والسيطرة التنظيمية، ولها صلات وثيقة بشبكات أوسع من الامتيازات تشمل البيروقراطيات الحكومية وسماسرة السلطة السياسية(2). وبالتالي، فإن علاقة النخب الاستراتيجية بالمجتمع ووصولها إلى السلطة في تونس غير متسقة ومتعارضة بنفس المقدار. زعم روستو في (زمن الموجة الثالثة) أن العنصر الأساسي في التطور الديمقراطي عقب الانفصال عن ممارسات الماضي هو الوحدة الوطنية(3). ومع ذلك تبقى العملية

(1) Ottoway, M. Democracy Challenged, p. 179.

(2) Rijkers, Bob, Freund, Caroline, Nucifora, Antonio, “All in the Family: State capture in Tunisia”, Policy Research Working Paper 6810, (The World Bank, Washington DC, 2014). http://econ.worldbank.org.

(3) Dankwart A. Rustow, “Transitions to Democracy: Toward a dynamic model”, **Comparative Politics**, (Vol. 2, 3, April, 1970), p. 336-363.

التفاوضية لبناء منهج موحد اجتماعيًّا لتحقيق الديمقراطية في تونس أمـــرًا بعيـــد المنال؛ نظرًا لعدم قدرة نخب وسائل الإعلام الجديدة حتى الآن على تحقيق إجمـــاع سلطوي بشأن استقلالية الإعلام وعدم التحزب. وعوضًا عن الشمولية، بـــرزت ساحة معركة؛ الأمر الذي يشكِّل الخطر الأكبر ليس فقط على حرية التعبير؛ بـــل على النجاح في تحقيق ديمقراطية مؤسسية تامة.

يصبح الوضع على الأرض أكثر تعقيدًا بسبب الإرث التاريخي لحزب النهضة كحركة ذات قاعدة عريضة، وتنظيم فعال، وقدرته على جذب أتباع إلى حزبـــه القائم على أساس ديني، بما في ذلك أنصار نظام ابن علي سابقًا. وقد استفاد حزب النهضة من ذلك؛ إذ مكَّنه ذلك من توسيع دائرته الانتخابيـــة وتعميـــق علاقاتـــه ليصبح جزءًا لا يتجزأ من السلطة الراسخة. لكنه من ناحية أخرى عرَّض صـــورته كمحرك للتغيير الديمقراطي للخطر، والمثال على ذلك إرغامه على التخلـــي عـــن إحكام السيطرة على الحكومة في بداية العام 2014. كما تطارد مخاوف أخـــرى مماثلة حزب "نداء تونس" العلماني الذي أسسه رئيس الوزراء السابق الباجي قائد السبسي، والذي يبدو أنه يجذب العديد من أعضاء حزب التجمـــع الدســـتوري الديمقراطي الذي كان يرأسه ابن علي وغيرهم من النخب المالية والتجارية القديمة.

يهدف هذا التحليل إلى استكشاف طبيعة قطاع الإعلام التونسي والتغيرات التي طرأت عليه -عمله وقدرته على العمل- بالنظر إليه بأعين النظرية المختلطـــة، ووصف دولة النخبة، وعلاقة وسائل الإعلام -وخاصة وسائل الإعلام الخاصـــة- بالعمليات السياسية لبناء الديمقراطية[1]. يستكشف القسم الأول مفاهيم المقاطعة، والانتقال، وتعزيز الديمقراطية، وتركيبات دولة النخبة، والممارسات الـــتي تحـــدد بصورة كبيرة مسار التحولات. يقدم القسم الثاني لمحة عامة عن المشهد الإعلامـــي في تونس، مع إعطاء اهتمام خاص للصحفيين الذين كانوا في الخطوط الأمامية لهذا

(1) يعتمد التحليل في هذه المقالة على أكثر من 100 مقابلـــة أُجريـــت في تـــونس بـــين سبتمبر/أيلول 2013 ويونيو/حزيران 2014، شملت الصحفيين والمدونين والناشطين على شبكة الإنترنت، وأصحاب وسائل الإعلام، والأكاديميين، ومستطلعي الرأي والمعلـــنين والوكالات الإعلامية الأخرى ومحاميي وسائل الإعلام والمحررين، ومضـــيفي الـــبرامج الحوارية ومنظمي وسائل الإعلام، وكثيرين غيرهم في هذا المجال.

التغيير المثير. بينما يتناول القسم الثالث قطاع الإعلام العـــام، وخاصـــة الإذاعـــة والتليفزيون الوطنيين. أما القسم الرابع فيتناول القطاع الخاص، مع التركيز بشكل أكبر على الوسائل المرئية والمسموعة بدلاً من الصحافة. فعمليـــة التنـــازع الـــتي تطورت وتعاظمت بين الهيئات التنظيمية والمهنية –الهيئة العليا المستقلة للاتصـــال السمعي البصري، والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين– والمؤسسات الإعلاميـــة القديمة المتجسدة الآن في نقابة مالكي وسائل الإعلام التونسية هي أمر محل نقـــاش دائر. ويعتمد الاستنتاج على عمل تحليل لإجراء تقييمات أولية بشـــأن حـــدوث العملية الديمقراطية داخل قطاع الإعلام والعقبات التي تواجه استمرار محاولة إضفاء الشرعية عليها.

التحولات، والاختلاط، وسياسة النخبة

"التحولات هي محاولات غير محددة النهاية لتحقيق الديمقراطية". تلك هـــي كلمات ولد محمد وسيسك[1]، فهي الممر بين القطيعة مع النظام القديم وتبني ثقافة جديدة؛ لذا فإنها تُعرف في هذا السياق باسم "مركزيـــة الأداء"؛ حيـــث تحشـــد الهويات وتُمَكِّن الأصوات التي كانت مكبوتة في السابق، وبالتالي فإنهـــا تتســـم بـــ "الصراع كأمر متلازم لها"[2].

حتمًا ما تظهر فترة الانتقال التي تلي مرحلة طرد القيـــادة القديمـــة في ســـياق الماضي القريب، ويفرض الموروث من علم النفس والثقافة والسياسة والاقتصاد نفسه كنماذج (مضادة) وفقًا للتطلعات التي تتجسد في المرحلة المقبلة، والمقارنـــات الـــتي تُعقَد بينهما؛ فما جاء سلفًا مرفوض، ومندمج، ومفتت، ومتكيف في نفس الوقـــت كأجزاء مختلفة من تحرك المجتمع عبر العملية بمعدلات مختلفة. التفاوت في وتيرة التغيير والمساحة المتقلبة التي يخلقها مكونات بارزة لعملية الاختلاط، بل في الواقع هي مـــن بين أعظم تحدياتها لأنها تطمس الخطوط التي تحدد سير التقدم والركود –وحتى لـــو

(1) Mohammad-Mahmoud Ould Mohadmedou, Timothy Sisk “Bringing Back Transitology: Democratisation in the 21st century”, GCSP Geneva Papers Research, (Series No. 13, November, 2013), p. 26.

(2) Ibid., p. 30.

بالطريقة المعاكسة– فإنها تعمِّق المفاهيم داخل المناقشات العامة لكل من نجاح التجربة الوطنية التي تتم أو فشلها. ويمكن للإحباط الذي ينشأ نتيجة التناقض بين الإصلاح والقيود المفروضة أن ينبئ بنفسه عن مستوى أداء الانتقال. ويوضح تشادويك قائلاً: "يمكن أن يشكِّل عنصرا التنافس والتناقض كيانًا ذا معنى لكن معناهما لا يمكن أبدًا اختزاله في هذا الكيان، ولا يمكن أن يحل بالكامل في هذا الكيان"[1]. يتجلى هذا بشكل واضح في قطاع الإعلام في تونس؛ فالأجزاء –سواء كانت أصحاب وسائل الإعلام، أو الصحفيين، أو الأحزاب السياسية، أو المنظمين، أو الجمعية الوطنية، أو النظام المالي، أو التليفزيون والإذاعة الوطنيين– يتحول كل منها ويتغير بمعزل عن الآخر، مؤثرًا بذلك أحيانًا على أعمال القطاعات الأخرى، وتجد نفسها أحيانًا في توازن مؤقت قبل أن تنحرف من جديد على طول مساراتها.

فمن جهة، سرعة التغيير، في حالة تونس، أي بعد ثلاث سنوات على رحيل زين العابدين بن علي ظهرت خلالها عملية سياسية جديدة، ووُضِعَ دستور جديد، وانطلقت وسائل إعلام جديدة، وأُنشئت هيئات تنظيمية جديدة، وأُجرِيَت جولتا انتخابات، وتألَّفت أربع حكومات، واعتُمِدَت ثقافة إعلامية تنظيمية جديدة، كل تلك الأمور تبعث على الانبهار نسبيًّا. لكن من جهة أخرى، سلَّطت هذه الفترة الضوء على مناطق ذات جذور هيكلية أكبر لم يتم إصلاحها أو تطهيرها صراحة وسوف يستغرق تغييرها وقتًا طويلاً. ليس من السهل وضع الأطر والأعراف المشتركة في أعقاب نظام استبدادي مارَس الابتزاز، وتلاعب، وفرض الرقابة، واستخدم وسائل الإعلام لخدمة الدولة، وضيَّع عمدًا ملامح الخط الفاصل بين التحقيق الصحفي والرأي. ففي تحليله المدمِّر لدول أوروبا الشرقية عقب تخلصها من الهيمنة السوفيتية، يصف روبرت كونكويست الوضع بأنه لا يختلف كثيرًا عن الوضع في تونس، قائلاً: إنه "ترك إرثًا من الخراب، ليس في الاقتصاد والبيئة والسياسة وحسب، لكن أيضًا في عقول ونفوس مواطنيه"[2]. ولهذا تأثيرات

---

(1) Chadwick, A. The Hybrid Media System: Politics and power, p. 11.

(2) Conquest, R. Reflections on a Ravaged Century, (W.W. Norton, New York, 2000), p. 188.

متعددة على بناء الديمقراطية، وإعلاميًّا بشكل خاص، حيث تترك الثقافة الناشئة المجتمع غير مُعدٍّ بشكل صحيح للدفاع عن نظام إعلامي "جيد"، أو صحافة "جيدة". فالأخبار التي كانت غير صالحة للمشاهدة سابقًا في عهد ابن علي أصبحت فجأة تتمتع بشعبية كبيرة بعد الثورة، بعد أن أقبل السكان على متابعة الأحداث المحلية، فارتفاع عدد مشاهدي نشرات أخبار "الوطنية 1" المسائية، على سبيل المثال، قفز إلى مستويات قياسية جديدة خلال انتخابات أكتوبر/تشرين الأول 2011. وبحلول أكتوبر/تشرين الأول 2013، كان 82% من السكان فوق سن 10 سنوات يشاهدون الأخبار التليفزيونية على قناة أو أكثر من القنوات المتاحة، وأفاد النصف تقريبًا (47٪) أن نوعية الأخبار تحسنت خلال العامين السابقين.

ومع ذلك، كان هناك أيضًا توجه واضح نحو البرامج الإخبارية الترفيهية أكثر من النشرات الإخبارية (انظر مقال زوي بتكانيس بشأن هذا الموضوع)، وخيبة أمل عامة، بل وحتى خوف مما أُطلِقَ عليه خطاب الكراهية الإعلامي (خطاب الكراهية) الذي شوَّه الثقافة التحريرية الجديدة. ويقول رياض فرجاني عالم الاجتماع المختص في الإعلام وعضو "الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال": "إنه أحد أكثر التطورات خطورة بما أنه يُسَيِّس الإعلام ويجعله طرفًا في الاستقطاب في المجتمع، مما يخلق نظرة سلبية عن واقع الإعلام الليبرالي"[1]. وأحد نتائج هذا هو إرهاق الديمقراطية (ووسائل الإعلام) الذي يتأكد كأحد الجوانب "السلبية" الناجمة عن الممارسات الليبرالية التي تُظهر نفسها، اضطرابًا، واقتتالاً سياسيًّا داخليًّا، وعنفًا في الشوارع يُترجم على شاشة التليفزيون، وإثارة إخبارية رديئة[2]. يشير عبد الكريم حيزاوي من المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين

(1) مقابلة مع الكاتبة، 8 إبريل/نيسان 2014، تونس.

(2) Gross, P., Jakubowicz, K., “The Slings and Arrows of Outrageous Fortune: When, how and for what purpose is media transition and transformation undertaken (and completed) in Central and Eastern Europe?” in Gross and Jakubowicz (eds.) Media Transformations in the post-Communist world: Eastern Europe’s tortured path to change, 2012, p. 10.

وأخصائيي الاتصال إلى أن هذا عامل مهم في هبوط تونس (بدلاً من صعودها) من خلال أربع نقاط في تصنيفات حرية الصحافة لمنظمة "مراسلون بلا حدود" منذ قيام الثورة إلى المركز 138 المخزي من مجموع 179 دولة. في هذا السياق، كتب في ورقة بحثية قدمها في المؤتمر السنوي لمعهد الصحافة وعلوم الأخبار 2013 قائلاً: "استيقظ فيها الحنين إلى الرقابة، فليس من المستغرب أن ترتفع أصوات تشجب "إعلام العار"، وتدعو للعودة إلى فرض القيود"[1].

على الرغم من أن أعضاء الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري الجديدة ربما كانوا أكثر تفاؤلاً من غيرهم عندما شغلوا مقاعدهم للمرة الأولى[2]، فإن خيبة الأمل كانت واضحة بتونس في أن تطور الإعلام كان أقل استمرارية مما كان متوقعًا. ومما يدعو أيضًا إلى القلق الاعتراف بأن هناك تلازمًا طفيفًا بين تطور وسائل الإعلام وتطور الديمقراطية[3]، فالاستحواذ المستمر لرأس المال الخاص، واستخدام الإعلام لتحقيق مكاسب حزبية، واستمرار النفور بين الصحفيين ومديري وسائل الإعلام يشير إلى وجود لعبة بين الفاعلين السياسيين داخل المجتمع بإمكانها تدمير العملية السياسية وإحباطها، مما يسبب عكس النتائج الديمقراطية المرجوة في هذه المرحلة.

إن قوة الدفع التي تحرك مختلف النخب هي الاستيلاء على الدولة من خلال بناء نظام اجتماعي جديد، وهي المهمة التي تتضمن تدخل الإعلام. فبالنسبة لمعظم النخب، حتى وإن كان اهتمامًا ظاهريًّا، فإن هذا يشمل تقديم الأعراف الديمقراطية على المصلحة الذاتية، كحماية حرية التعبير وحق الحصول على المعلومات. أما

---

(1) Hzoaoui, A., "Quelle redevabilité des Medias tunisiens dans un context de liberté?" in Hamida El Bour, ed., Médias public arabes et transitions démocratiques, (Tunis: IPSI, 2013), p. 103.

(2) اللجمي، النوري، رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري، مقابلة مع الكاتبة، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

(3) Mungiu-Pippidi, A., "Freedom without Impartiality: The vicious circle of media capture", in Gross and Jakubowicz (eds.) Media Transformations in the post-Communist world: Eastern Europe's tortured path to change, 2013, p. 49-66.

بالنسبة لبعض مجموعات النخبة الجديدة، مثل قادة النهضـــة، فـــالمطلوب منـــهم المزواجة بين الأعراف الدينية والقانونية والأخلاقية وتقديمها إلى الإعلام الذي يعتبر في حد ذاته معاديًا لأفكار الحركة[1]. بينما بالنسبة لجميع الجهات الفاعلة، يمثـــل هذا التحول إعادة التفاوض على القواعد الأساسية للعبة. أما بالنســـبة للنخـــب القديمة الراسخة، يتطلب الأمر خوض معركة التحديث في الأساس للحفاظ علـــى نظام لم يكن يومًا شفافًا، ولكن تقوم عليه جميع مصالحهم، والذي أثبت في الماضي أنه صالح لعمل ذلك بحكم استقراره، وأمنه المالي، وحصوله على التأييد الـــدولي. عندما يكون المرء جزءًا من نظام تُستخدَم فيه قوانين الحكومة بفعالية للحصـــول على سلطة مسبقة للتدخل في قطاعات بعينها، بما فيها الإعلام؛ الأمر الذي يخفض المنافسة ويؤدي إلى عمل مخصصات كبيرة، يكون النضال من أجل الحفاظ علـــى سلطاته الراسخة، حتى وإن أدَّى هذا إلى اتباع نظام شبه سلطوي جديد يســـيطر على وسائل الإعلام[2]. أما بالنسبة للنخب المثقفة في مجـــال حقـــوق الإنســـان، والإنترنت والصحفيين الإصلاحيين، والمحامين الناشطين، ونخب وسائل الإعـــلام الجديدة، تمثل سياسة إعادة التفاوض فرصة لتطوير الخطاب العام وبناء المؤسسات الديمقراطية، والتأكيد على انخراط الدولة في جميع الجوانب المهمة[3].

إن حقيقة الصراع بين هذه الجهات الفاعلة هو ما سوف يســـبِّب الانتقـــال الفوضوي غير المنضبط، ولا ينطوي فقط على وضع مُثُـــل وتعهـــدات ممارســـة الديمقراطية، لكن أيضًا على تطهير النظام من هياكله السلطوية والحزبية باســـتبدال ممارسات المحسوبية القائمة، وإعادة الاستيلاء على قوة السلطات الديمقراطية غـــير المستمدة في الوقت الراهن من ولاية شعبية لكنها لا تزال كامنـــة في الأفـــراد أو

---

(1) Ghannouchi, Yusra, "The Media and its Role in Spreading a Dichotomous Narrative in Tunisia", **Al-Jazeera Online**, 6 March 2013.

(2) Rijkers, Bob, Freund, Caroline, Nucifora, Antonio, "All in the Family", World Bank, 2014, p. 24.

(3) يرى أتواي أن تشكيل الدولة سبق التحول الديمقراطي في الماضي، وهي حالة لم تعـــد بالضرورة مثالاً في العديد من الأمم التي تعيش سياسة التغيير، والســـبب لـــيس علـــى الإطلاق أنهم فشلوا أو أنهم شكَّلوا شبه دول حيث تجري العملية.

Ottoway, M. Democracy Challenged, p. 171.

المؤسسات داخل الدولة العميقة، وإعادة تجهيز البيروقراطيات المشروطة بالعمل وفقًا للنظام القديم في تونس، وانتهاكات وزارة الداخلية ضد حرية التعبير مثال أساسي (انظر على سبيل المثال مقال ألكسيس أرتو دي لافيريار وفالينا رودريغيز في هذه المسألة)(1).

تواجه النخب الجديدة المهمة الأصعب، فهم مَن عليهم ألا يقوموا فقط بتنظيف النظام من العادات الاستبدادية عبر الديمقراطية وحسب (كالانتخابات التي لا تغير بالضرورة في حد ذاتها مصادر السلطة)، بل أن يفعلوا ذلك في ظل جو متنافر من المناخ العام المتحرر متعدد الأصوات. إضافة إلى ذلك، فإن مهمتهم هي تطوير خطاب الشمولية الذي يتسم بالإقناع الشديد، فهذا الضغط المدني والدعم يدفعان بالنخبة الحاكمة إلى الاستغناء عن العمليات التي حققت لهم أرباحًا فعلية، وأن تنضم بدلاً من ذلك إلى عملية لا تزال في طور الجنين هي بالنسبة لهم تحديدًا مربكة ومحفوفة بالمخاطر. قد لا تحسم المعركة نفسها بتحقيق ديمقراطية كاملة الملامح، لكن ستتطور بدلاً من ذلك إلى شكل من أشكال "الديمقراطية الخفيفة" أو "الاستبدادية المرنة"، وهي مساحة الاتفاق بين المجموعات المنخرطة من شأنها أن تخلق نظامًا مختلطًا من المجالات المضمونة ممتزجة بحريات عامة معينة(2).

المنهج المتبع هنا منهج ثنائي بدرجة كبيرة من ناحية أنه يُعرّف ثم يتبع ملامح القوتين الدافعتين للاختلاط في قطاع الإعلام في تونس وعمليات التغيير والركود. فمن جهة توجد تحركات ما بعد الثورة نحو الإصلاح الديمقراطي في المؤسسات والممارسات (المنظمات الإعلامية، والتسويق الإعلامي، والإدارة، والمهنية

---

(1) Ottoway, M. Democracy Challenged, p. 171. Institute for Integrated Transitions (IFIT) Report In the Transition Bubble: International Expert Assistance in Tunisia, Barcelona, 2013. www.ifit-transitions.org

(2) Chadwick, A. The Hybrid Media System, p. 10. Mostefaoui, B. “Modèles de production journalistique dans la presse privée algérienne: Foissonnement de quotidiens et tentation de journalisme de promotion”, in Larbi Chouikha and Hamida El Bour, (eds.), Être journaliste aujourd’hui, à l’ère de la mondialisation de la communication: L’example des pays arabes et africains (Institut de Presse et des Sciences de l’Information, Tunis, 2014), p. 53-76.

الصحفية)؛ ومن جهة أخرى تنخرط نماذج راسخة من إدارة رأس المال والتأثير التواصلي في الحفاظ على استمرارية السلطة عبر الأسطورة الخطابية القائلة بأن المجتمع يمكنه بشكل كبير العودة إلى "الأيام الحلوة" لابن علي.

لا يعني هذا أن المجتمع أو التغيير ذو طبيعة ثنائية، بينما في الواقع النخب الجديدة نفسها منقسمة على نفسها انقسامًا بائنًا، بما في ذلك الانقسامات بين العلمانيين والدينيين، والفقراء والأغنياء، وبين قيادات الحزب القديمة وشباب الثورة. هذه المجموعات مستقطبة ويزداد تحولها نحو القطبية. بالإضافة إلى ذلك تُعقّد العلاقات والممارسات المشتركة بين أعضاء النخب القديمة والجديدة من الصورة، مثلما ذُكِرَ في مقال جورج جوفي في هذا الصدد، حيث عكست فيه وجسّدت جميع ممارسات قيادات حكومة النهضة خلال فترة الترويكا ممارسات نظام ابن علي فيما يتعلق بإدارة الإعلام والسيطرة على الرسائل الموجهة نظرًا لانتشار فهم مماثل لدور الإعلام تجاه الحكومة (حتى وإن كان الهدف الذي استُخدِم من أجله الإعلام مبررًا على أنه شديد الاختلاف)[1]. وفي تحليل للعبة السلطة هذه من أجل السيطرة على الموارد الاستراتيجية، يصبح من الواضح أن استحواذ النخبة على السلطة عادة ما يمارسه أفراد النخبة الجديدة، مثل فاعلين مهيمنين داخل النهضة، يماثل ما كانت تقوم به النخبة القديمة. إضافة إلى ذلك، بقيت الدولة ببساطة ضعيفة جدًّا بدرجة لا تكفي للقيام بتدخلات قانونية كبيرة، أو تحويل السلطة من المركز إلى الأطراف، أو حتى خدمة "المصلحة العامة". وفي بعض الأحيان، تصرفت من خلال التقاعس عن التصرف، وهو بحد ذاته وسيلة للتدخل السياسي من قبل سياسيين يدعمون شركات إعلامية منحازة سياسيًّا من خلال إعفائها من اللوائح[2]. وبالتالي، فإن التحليل ينظر من ناحية منهجية إلى سنوات تونس الثلاث السابقة ليس كفترة تعيد فيها الدولة التفكير والبناء، إنما كفترة لتقسيم مجالات السلطة، وإعادة تأسيس القوانين القديمة، واختبار حدود الفساد والعنف.

---

(1) انظر أيضًا إلى: BTI 2014 Tunisia.pdf، ص 22.

(2) Hallin, D, Mancini, P, Comparing Media Systems, 2013, p. 24.

إن نقاط التلاقي عندما تعمل القوى معًا وتُنسَج في وئام أو صراع ثم تنحرف بعيدًا هي الفترات الزمنية العقدية التي يكون فيها التحقيق في عملية الشمولية، و/أو التسوية في أوج وضوحه ويشكل محور هذه الدراسة[1]. في نهاية المطاف، لتحقيق تحول حقيقي، يجب إجراء تغييرات نوعية في طبيعة السلطة وفي الممارسات المهنية للقطاع بقدر كاف تتحقق فيه مرحلة من اللاعودة تحققًا كبيرًا.

إعلام ما بعد الثورة: حرية في ثوب فوضى

في 14 يناير/كانون الثاني 2011 عندما فرّ ابن علي وحاشيته، كانت تونس مقارنة بدول الجوار الإقليمي في وضع جيد للتحول إلى الديمقراطية، وكان مجتمعها قام بنشاطات معارضة متتالية مهمة، وكانت هناك كيانات مجتمع مدني منظمة تنظيمًا جيدًا كالاتحاد العام التونسي للشغل، وكان لديه تقليد إعلامي جرت من خلاله محاولات نشر مستقلة متواصلة على الرغم من أنه كان مكبوتًا طول الوقت. من جهة أخرى، انتشر الفساد بشدة وكانت أعمال القمع وحشية، وأُدْرِج ابن علي ضمن "أحد ألدّ أعداء الصحافة العشر" من قبل لجنة حماية الصحفيين ابتداء من العام 1998، كما صنَّف "بيت الحرية" (فريدم هاوس) تونس بأنها "غير حرة" في العام 2010، مع علامة 85[2].

ضرب إعلام نظام ابن علي مثالاً للمحسوبية، والرقابة، والتلاعب، وترك آثار جروح عميقة في القطاع. أما بالنسبة للصحفيين، والمحررين، والمدونين،

---

(1) مفهوم إدوارد سعيد عن "تعدد الأصوات" الذي فيه "تؤدي مختلف الألحان بعضها البعض، مع وجود امتياز مؤقت واحد يُعطَى للحن معين، في ناتج تعدد الأصوات هناك حفل موسيقي ونظام". Said. E. Culture and Imperialism, Knopf, New York, 1994

إنها ملائمة بشكل خاص هنا، وقد أوحت لعلماء آخرين باستخدام المفهوم لفهم المشاكل التحليلية، على سبيل المثال أندرو تشادويك، مصدر سابق.

(2) Freedom House, Tunisia Freedom of Expression, 2010. file:///C:/Users/User/Dropbox/My%20Documents/Consulting/AJCR/Media%20and%20Political%20Narrative%20in%20Tunisia/Studies%20on%20Tunisia's%20Media/Tunisia%20%20%20Freedom%20House%20report%202010.htm

ومديري الشبكات الإلكترونية، والأكاديميين ووسائل الإعلام التي تعمل داخل البلاد، كان سقوط ابن علي حدثًا صادمًا بقدر ما كان تحرريًّا. فيوم سقط النظام، كان الإعلام، ربما أكثر من أية صناعة أخرى، على خطوط الجبهة: مقدمو برامج غير متأكدين مما سيقولونه، وكيف يقولونه، وماذا يُظهرون، وما هو مقدار ما يُظهرونه، وبما أنهم معتادون على تلقي "التعليمات" التي يتم تنقيحها عبر التسلسل الهرمي، لم يعد الصحفيون يعرفون أي عنوان افتتاحي يتبعون، وامتزجت الفوضى بالابتهاج في ممارسة مفاجئة للحرية لم يكونوا مستعدين لها على الإطلاق. فكمنتج صنعته الدولة بأكمله، انفجر النظام الإعلامي في تونس صباح اليوم الذي تلا 14 يناير/كانون الثاني.

أشارت إيف صباغ، مديرة "بي بي سي ميديا أكشن" إحدى المؤسسات غير الهادفة للربح المرتبطة بشبكة "بي بي سي" في مقابلة أُجريت معها في أكتوبر/تشرين الأول 2013، إلى أنهم "كانوا ينسخون ويلصقون ما تقوله الحكومة، وكانت الحكومة أفضل من يعرف. ومباشرة عقب الثورة، حلّت الفوضى".

ويتذكر شكري بن ناصر، محرر في جريدة "لا بريس"، الجريدة التي تسيطر عليها الحكومة، بوضوح يوم 15 يناير/كانون الثاني 2011. يقول: "تحررت الجريدة وإن كانت ما زالت تتبع الحكومة. لكنه كان تحررًا غير متوقع. فجأة أصبحت وسائل الإعلام بدون قيود". أتى إلى المكتب، وكان هناك لقاء على مستوى الشركة. يتذكر قائلاً: "كان الجميع هناك، ولكن ماذا نفعل؟ كان هناك صحفيون يهاجمون صحفيين آخرين قائلين: أنت كتبت لصالح النظام القديم، يجب أن ترحل، يجب أن تتم محاكمتك". لكن مثلما أوضح قائلاً: "وافقنا جميعًا على الخط التحريري، كنا جميعًا نتعامل مع المصدر نفسه، ولم يكتب أحد منّا مقالاً واحدًا ضد النظام؛ لذا كان علينا أن نقرر سويًّا أن نترك الماضي وراءنا"[1].

استمرت "لا بريس" بالصدور، على الرغم من أنها عينت ناشرًا ومحررًا جديدين، وتشكلت لجنة تحريرية جديدة، يذكر قائلاً: "كان ذلك خلال وقف

---

(1) ابن ناصر، شكري، مقابلة مع المؤلفة، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

إطلاق النار، وعملنا ليلاً لمدة أسبوعين، وأصدرنا الصحيفة ليلاً".

هذه قصة رددها كثيرون ممن أجريت معهم مقابلات. أمل السماوي زمبول كانت مدير البرمجة في إذاعة "شمس إف إم" في ذلك الوقت، تقول: "لم أتخيل أبدًا أنه ستتاح لي فرصة ممارسة مهنتي، وفجأة أصبحنا أحرارًا. كنت أعمل يوم السبت لدى ابنة ابن علي، التي قالت لي: "استنكري الحشود". ثم غادرت عند الساعة الرابعة بعد الظهر. طُلِبَ مني أن أغلق المحطة. لكنني قلت: "لا! هذا يوم تاريخي". بتنا هناك في تلك الليلة والأيام السبعة عشر التالية؛ كانت أهم أيام حياتي. كان أهم عمل على الإطلاق التحدث من نبض قلب الشعب، وقول ما أرادوا أن يقولوه منذ 50 عامًا. كان التوقف مستحيلاً. كانت لحظة من الفرح"[1].

ومع ذلك، بقدر ما كان جروس ويوكوبوفيتش يُنظر إليهما على أنهما حاليًا في دول ما بعد الشيوعية، كانت الفترة القصيرة التي تلت الثورة مباشرة "المرة الوحيدة التي شعر فيها الصحفيون بأنهم حقًّا "أحرار"[2]. كان التحول المفاجئ الذي وقع بين ليلة وضحاها حول كيفية ما قدمته وسائل الإعلام، وأنتجته، وسلَّمته، وطرحته، وفهمته من أعظم التغيرات التي أفرزتها الثورة. ومع ذلك، طُرِحَت على الفور أسئلة عديدة، يدعو بعضها للقلق؛ فماذا يعني أن يكون المرء صحفيًّا محترفًا؟ هل كان أيُّ شخص صحفيًّا عن حقٍّ حتى ذلك الحين؟ الذين حاولوا أن يُجروا تحقيقًا، أو على الأقل حاولوا أن يكونوا صادقين، ومَن لم يفعل؟ مَن هم حقًّا الذين دعموا النظام؟ وهل يقرعون الطبول للثورة؟ مَن عليه أن يبقى؟ ومَن عليه أن يرحل؟

اعترفت سماوي زمبول قائلة: إنه "كان يوجد أولئك الذين عملوا لدى النظام السابق الذين تعرضوا للإهانة والتهديد. شعر الصحفيون بشكل عام بالخزي لأنهم التزموا الصمت لفترة طويلة. وفي الواقع، كان الصحفيون يرون أي نوع من القيود لفترة من الوقت على أنه كبح لحريتهم في التعبير".

---

(1) زمبول، أمل سماي، مقابلة مع المؤلفة، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2013.

(2) Gross, P., Jakubowicz, K., The Slings and Arrows of Outrageous Fortune, 2013, p. 4.

أصبح المناخ العام لوحة مفتوحة للتعبير عن المظالم المكبوتة ووابل الاتهامات التي لا أساس لها، وسرعان ما وُضِع ما اعتُبِرَ أنه "خطاب العار" بشكل عام. إضافة إلى ذلك، كافح الصحفيون من غير ذوي الخبرة في التحقيقات الصحفية، الذين لا تحكمهم هيئات تحرير أو معايير أخلاقية ممن يعملون في المؤسسات (العامة والخاصة)، الملطخة جباههم بممارسات أعمال وإدارات مشبوهة للنظام السابق، والذين طُلِبَت منهم تغطية التغيرات السريعة التي تكتسح المجتمع، كافحوا لإعادة ترتيب أوضاعهم في سياق مهنة مستقلة.

وبسرعة كشفت الفوضى الإعلامية التي أعقبت الثورة العديد من التوجهات التي كانت لتتطور إلى انقسامات بارزة في المجال مع مرور الوقت. تغيرت قيادة التحرير في التليفزيون والإذاعة الوطنية بانتخاب الموظفين، كما تم تغيير قيادة التحرير في جريدة "لا بريس" وشقيقتها "الصباح" الصادرة باللغة العربية، فضلاً عن التوأمين الكبيرين: "Le Temps" و"Assafaha" رغم أن هاتين الصحيفتين تغيرتا مجددًا من قبل الحكومة، كما انحلت وكالة الاتصال الخارجي التونسية التي كانت تحتكر توزيع الإعلانات المؤسساتية والعامة أثناء سنوات حكم ابن علي، وتجزئة السيطرة البيروقراطية على توزيع إيرادات الإعلانات، مما أدى إلى عواقب وخيمة على الاستقرار المالي ورواتب الصحفيين، وبشكل أساسي في الصحف التي كانت تعتمد على إعانات الإعلانات الحكومية. أُغلِقَت الصحف الموالية للأحزاب السياسية في نظام ابن علي، ما أدى إلى بقاء عدد كبير من محرري هذه الصحف عاطلين عن العمل.

انتقلت مقتنيات وسائل الإعلام العائدة لعائلة ابن علي، بما في ذلك "شمس إف إم"، إلى وزارة المالية التي اهتمت فيما بعد بإدارتها وخطها التحريري؛ وكان الجزء الأكبر من هذه المقتنيات يحتل المباني الحديثة الراقية في الأحياء باهظة الثمن، حيث خُصِّصَ لها طاقم كبير من الموظفين وبنفقات مالية عالية بعد أن فقدت الحماية التي كانت تؤمِّنها لها شركات ابن علي والقطاعات التي كانت تنتمي إليها بموجب الضوابط التنظيمية. بدأت هذه الشركات تعاني من نزف في التمويل، الأمر الذي خلق مأزقًا للحكومة التي لم تكن تمتلك قدرة بيروقراطية كافية لتحسين

أدائها[1]. وفي عام 2012، اقترح راشد الغنوشي، زعيم حزب النهضة والحـــزب المهيمن في حكومة الترويكا المنتخبة، أن الحل الممكن هو "اتخاذ تدابير جذريـــة في مجال وسائل الإعلام، بما في ذلك، ربما، خصخصة وسائل الإعلام العامة"[2].

خضعت وسائل الإعلام التي يملكها القطاع الخاص مثـــل قنـــاة "نســـمة" التليفزيونية وراديو "جوهرة" في سوسة لتحولات وتغييرات في موظفي التحريـــر أيضًا، ولكن مع وجود اضطرابات أقل مما كانت عليه في وسائل الإعلام المملوكة من القطاع العام، حيث ظلت ملكيتها من دون تغيير. ولكن حتى هنـــا، تحولـــت لهجة التغطية بشكل ملحوظ، مع استبدال الخطوط الحمراء الدينية والأخلاقيـــة – التي كانت لا تزال غير واضحة– بالخطوط الحمراء القديمة التي كانت تحمي صورة ورسالة النظام السابق، والتي تمت إعادة بنائها اجتماعيًّا. كان بَثُّ فيلم الرســـوم المتحركة الإيراني "برسبوليس" على قناة "نسمة" التليفزيونية أولى حالات إثـــارة غضب المشاهدين السلفيين من صورة الله في الفيلم، فاعترضـــوا لـــدى المحطـــة، وكانت النتيجة تغريم نبيل القروي ومعه العديد من أفراد طاقم الموظفين الآخـــرين لتجاهلهم الأخلاق الدينية.

سرعان ما أصبحت الرقابة معركة جديدة مُسيَّسة، وهو مصطلح تم إفراغـــه مؤقتًا من معناه ولكن تم التمسّك به بشغف. فمن ناحية، أصـــبحت أداة في يـــد القطاع العام على نطاق واسع، لإعادة ابتكار تغطية مقبولة. ومن ناحية أخـــرى، أصبح مصطلحًا يُستخدم بإفراط وعاملاً للاستقطاب داخل المجال نفسه، لـــيعكس ليس فقط حساسيات الصحفيين تجاه أية قيود هي ضرورية على أية حـــال علـــى

---

(1) مقابلة الكاتبة مع عضو في اللجنة المالية للحزب السياسي "التكتل"، أحـــد الأحـــزاب الثلاثة التي تألفت منها حكومة الترويكا في ذلك الحين؛ تونس، 10 إبريل/نيسان 2013.
Rijkers, Bob, Freund, Caroline, Nucifora, Antonio, “All in the Family: State capture in Tunisia”, The World Bank, 2014, p. 36, Table A1. http://econ.worldbank.org

(2) IFEX-Tunisia Monitoring Group, “Spring into Winter? Fragile achievements and exceptional challenges for Tunisian free expression defenders”, July, 2012, p. 7.
http://www.ifex.org/tunisia/2012/07/10/springintowinter_ifex-tmgreport_july2012final.pdf

الصعيد المهني على حريتهم الجديدة في التعبير التي وجدوها، إنما أيضًا انزعاج الإدارة من موظفيها الجدد الذين يحظون بالدعم ومن المطالبة بمجال إعلامي متحرر. أشارت سماوي زمبول الإعلامية في إذاعة "شمس إف إم" قائلة: "يمكن أن يكون الصحفي بكل بساطة غير كفء في وظيفته، ويمكن أن يُطرَد بسبب ذلك. لكن أن يكون النقاش حول الرقابة، يمكن وقتها للمراسل أن يتهم الإدارة بأنها طردته بسبب نص كتبه". من ناحية أخرى، وجدت سماوي زمبول أن استخدام الإدارة للرقابة ذريعة لاستعادة السيطرة التحريرية عندما تمت إقالتها بعد اتهامها بفرض الرقابة على بث المحطة، وشرحت قائلة: "لقد أصبحت مصطلحًا معدلاً يستخدم لطرد أي صحفي مهما كان السبب. في حالتي، شكوت الشبكة لدى القضاء، وربحت -لأنها لم تكن رقابة؛ في الواقع، حدث هذا لأنني كنت أدفع في اتجاه خط أوسع، وهذا ما لم ترغب فيه الإدارة، فقد كانوا يفرضون الرقابة علي، حتى إنهم اتهموني بفرض الرقابة".

الدكتورة صباح محمودي، المحاضِرة في معهد الصحافة وعلوم الإخبار في جامعة تونس، وهو المؤسسة الوحيدة لتعليم الصحافة خلال سنوات زين العابدين بن علي، تصف صحافة ما بعد الثورة بأنها "وُلِدَت من جديد" وأنها "شهدت تغييرات جذرية من داخل وخارج المهنة". فقد "تمت دعوة الصحفيين إلى إحداث تغيير جذري وسريع. كانوا يُدعَون إلى الانتقال إلى مستوى المعلقين المحترفين على أي حدث... وبالتالي، الانتقال من كونهم صوتًا للحكومة إلى صوت يخدم الشعب"[1].

النخب الجديدة: أشكال جديدة من التمثيل

كانت إحدى النتائج المباشرة للثورة أنها منحت الاستقلال لمنظمتين مهنيتين موجودتين في هذا القطاع، هما: "النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين"، وأيضًا "رابطة مديري الصحف التونسية"؛ حيث حصلت كلتاهما على الفور على قيادة

(1) Mahmoudi, Saba, “Training for Investigation”, unpublished paper delivered at the 2014 IPSI conference", 28 May 2014, Tunis.

جديدة، وتشكل المزيد من النقابات والجمعيات بما فيها رابطة مالكي الإذاعات المستقلة ونقابة أصحاب وسائل الإعلام التونسية. وهي تعطي اليوم أمثلة يُحتذى بها في التدفق الذي تتميز به المجموعات الجديدة في تونس، وسلطاتها الجديدة والمجال التنافسي الجديد عند محاولتها انتقاد أعضاء كل منها، وكتابة بيانات عن مهامها، وشجب أعمال بعضها البعض، وحماية مصالح أعضائها. وسواء إن كانت ستتحول في نهاية المطاف إلى جماعات رائدة في الضغط السياسي يبقى أمرًا غير واضح، والسؤال الذي سيكون حاسمًا هو: كيف ستترجم المناقشات والمناورات بينهم إلى ممارسات ديمقراطية أو أمثلة على الاختلاط الثابت؟

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، تضم في عضويتها أكثر من 600 صحفي، يعملون في كل من تونس العاصمة وفي المحافظات، هي الأكبر والأكثر نفوذًا، أسهمت إلى حد كبير في إقرار القانونين اللذين اعتمدتهما الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال، ونصَّبت نفسها بسرعة مدافعًا رئيسيًّا عن حقوق الصحفيين بإصدار تقارير مثيرة للجدل بشأن الأخلاقيات والممارسات (مشيرة في تقريرها الأخير على سبيل المثال إلى تكرار ممارسة انتحال الصفة، والتقارير الخيالية، والإعلانات المنشورة كروايات)[1]. كما أنها نصير مهم في تحسين الأمن التعاقدي، والأجور، والحماية، وقد نظَّمت احتجاجات صحفية كبيرة بما فيها إضرابان وطنيان أحدهما في سبتمبر/أيلول 2012 عندما فشلت الحكومة في تطبيق مراسيم القانون والآخر في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 ضد المدراء الذين عينتهم الحكومة في الإذاعة والتليفزيون الوطنيين. ووفقًا لمرسوم القانون 115، تشغل النقابة حاليًا منصب العضو الرسمي للتنظيم الذاتي لأعمال الصحافة.

وبالرغم من هذا، حققت النقابة تقدمًا طفيفًا في التفاوض مع المالكين للحصول على الحقوق التعاقدية لعضوية صحافييها الذين يعمل العديد منهم كصحفيين مستقلين بدون تأمين وظيفي، كما فشلت أيضًا على مدى عامين من النزاعات القانونية وفي الشارع لحيازة دعم رئيس مجلس الوزراء لإنشاء شريك رئيسي تنظيمي على النحو الوارد في مرسوم القانون 115، لجنة الصحافة المسؤولة

(1) SNJT, Annual Report, January 2014, Tunis.

من بين واجبات أخرى عن إصدار بطاقات صحفية كان الصحفيون يعملون من دونها على مدى عامين. وتصف نجيبة الحمروني الرئيسة السابقة للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين الوضع بأنه "حرب كاملة داخل قطاع الإعلام"؛ تناحر ثلاثي الاتجاهات مع حكومة متعنتة من جهة، ومالك يضع العراقيل من جهة ثانية، والنقابة من جهة ثالثة[1].

يرى الرئيس الحالي للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، نجيب البغوري، في فترة ولايته الثانية بعد أن ترأسها في العام 2008 عندما تحولت من كونها جمعية قمعها النظام السابق بشدة إلى النقابة التي هي عليها اليوم. تلعب النقابة اليوم دور الوسيط بين جميع الأطراف المعنية: المالكون، والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، والحكومة، وحتى في نقابة الصحفيين المتنافسين داخل الاتحاد العام التونسي للشغل. يوضح البغوري قائلاً: "تاريخيًّا، لم تكن هناك سلطات تقوم بذلك، لا يوجد تقليد هنا لذلك، بل فراغ تام حول كيفية العمل بذلك"[2]. وعلى الرغم من ذلك، تحدث البغوري عن تأليف "قائمة سوداء" للمالكين الأكثر سوءًا الذين يستخدمون ممارسات الترهيب الصحفي، والاستغلال والتطفل التحريري.

البغوري هو أحد الصحفيين والأكاديميين الإعلاميين والناشطين في حقوق الإنسان شديدي الاحترام الذين يشغلون الآن مناصب مهمة في قطاع الإعلام العام والمنظمات غير الحكومية المحلية، والذين باتوا يشكلون النخب الإعلامية "الجديدة" في تونس. بينما يضغط آخرون على الجبهة الأمامية لتعزيز الوعي المدني لمركز وسائل الإعلام، وهياكل الدعم اللازم لها، وهم: فهيم بوقادوس المدير الحالي لمركز حرية الصحافة، ومحمد الحمروني رئيس تحرير الجريدة اليومية التي تمثل رأي الإسلاميين المحافظين "الضمير" ورئيس تحرير سابق لصحيفة "الموقف" المعارضة،

(1) الحمروني، نجيبة، النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، مقابلة مع المؤلِّفة، 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2014.

(2) البغوري، ناجي، النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، مقابلة مع المؤلِّفة، 3 إبريل/نيسان 2014.

وقد سجن ابن علي الاثنين لسنوات(1)، وآخر هو لطفي حجي، مدير مكتب قناة الجزيرة الذي كان رئيسًا للرابطة الوطنية للصحفيين التونسيين في عام 2004، يُعتَقَل بانتظام، وخُطِفَ "حِرفيًّا" من الشارع بسبب استقلالية عمل النقابة مثلما أوضح(2)((3)). لكن على الرغم من الاتجاهات السياسية المتباينة في كثير من الأحيان، تبقى العلاقات بين هؤلاء الصحفيين من الحرس القديم عميقة، وكذلك الالتزام بضمان أن وسائل الإعلام تستمر تنافسية وأخلاقية.

على نفس القدر من الأهمية، وفقًا لمحمودي، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، هناك سلك من الصحفيين الشباب الذين نشأوا في ظل حكم ابن علي، ويمثلون الشباب الذين قادوا بشكل واسع التمرد ضد الإهانات التي يتلقاها الذين يعيشون في ظل نظام جرَّم حرية التعبير، واستغل احتلال الصحافة من خلال عمل غير تعاقدي وأجور سيئة. ومع تحول المشهد الإعلامي منذ الثورة، انتقل العديد من الصحفيين بسرعة من الوسائل الإعلامية إلى إنشاء شبكات تعبر حدود القطاع كي "تمثل مصادر مهمة للمعلومات"(4). فعلى سبيل المثال، سماوي زمبول التي كانت تعمل في راديو "شمس إف إم" تعمل حاليًا في المحطة التليفزيونية الجديدة "تلفزة تي في". أما مضيف الحوار السياسي حمزة بلومي زميل سماوي زمبول في راديو "شمس إف إم" فانتقل مثلها إلى "تلفزة تي في" ثم عاد إلى "شمس إف إم"

---

(1) بوكدوس، الفاهم، مقابلة مع المؤلِّفة، 22 يناير/كانون الثاني 2014؛ محمد الحمروني، مقابلة مع الكاتب 22 أكتوبر/تشرين الأول 2013.

(2) حجي، لطفي، مدير مكتب الجزيرة، مقابلة مع المؤلِّفة، 21 يناير/كانون الثاني 2014. في العام 2008، أنشأ ابن علي نقابة صحفيين كمنظمة موازية لتقسيم ولاءات الأعضاء، واللعب على مخاوفهم، و"تهميشنا"، وفقًا لحجي. ومع ذلك، فشلت الحيلة، عندما سيطر الصحفيون المستقلون على النقابة، وانتخبوا ناجي البغوري مديرًا، ودمجوا النقابتين، وخلقوا المنظمة المستقلة التي هي ما عليه اليوم.

(3) Amnesty International, “Tunisia: Human Rights Abuses in the Run-up to WSIS (World Summit on the Information Society”, 2005.
http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2004_2009/documents/fd/dmag2005121504/dmag2005121504en.pdf

(4) Mahmoudi, Saba, “Training for Investigation”, unpublished paper presented at IPSI conference”, 27 May 2013, Tunis.

وانضم حاليًا إلى المحطة التليفزيونية "التونسية". أما نادية الهداوي التي كانت تدير برنامجها الحواري الخاص في الإذاعة الوطنية أصبحت كاتبة موظفة في الشؤون الإعلامية لمدونة موقع الأخبار "النواة" على شبكة الإنترنت، وأيمن الرزقي المدوِّن انضم إلى النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين كرئيس للجنة "حرية الصحافة" وانغمس في صياغة مراسيم القوانين؛ في حين أصبح عضو النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وليد مجيني مؤسس المجلة الجديدة "Inkyfada" على شبكة الإنترنت. هم وغيرهم يشكِّلون الدائرة التي تزداد أهميتها لأسباب ليس أقلها أنه من الأهمية بمكان ترسيخ موقع النخب الإعلامية الجديدة على الخطوط المؤسسية الأمامية.

القطاع السمعي البصري

لم يكن الأمر أكثر وضوحًا منه في قطاع الصوتيات والمرئيات -الإذاعة والتليفزيون- الذي تغير جذريًّا من كونه مجرد آلة كئيبة مخدرة للعقل إلى قطاع يقدم للشعب التونسي التعليقات المتواترة على التغيرات الجوهرية التي تجتاح مجتمعهم؛ فقد ارتفعت نسبة مشاهدة التليفزيون؛ حيث أظهر استطلاع للرأي ارتفاع نسبة الأشخاص المهتمين بالشؤون السياسية من 9.5٪ قبل الثورة إلى 80٪ عام 2012[1]. وفي نهاية عام 2013، أشار 89٪ من السكان إلى أنهم كانوا يتلقون أخبارهم من التليفزيون الذي كان بمثابة الارتفاع التدريجي بل المُطرد مقارنة باستطلاعات الرأي السابقة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من الاضطرابات الحادثة داخل قطاع التليفزيون، إلا أن 63٪ من السكان أبدوا ثقتهم به، بما يتضح معه أن هذه الوسيلة الإعلامية كان لها تأثير جيد بل جيد جدًّا على تطور تونس، بينما أعرب 36٪ من السكان عن تخوفهم من الآثار المدمرة لمشاهدة القناة ذات النسبة الأكبر من المشاهدة[2]وهي قناة "الوطنية 1"، التي تعتبر القناة الرئيسية في

---

(1) IRI, Elka Consulting, Williams Associates, Survey of Tunisian public opinion, October 1-12, 2013.

(2) Ibid.

مؤسسة الإذاعة والتليفزيون التونسية (ERTT)، حيث جذبت 97٪ من المشاهدين. تلك المؤسسة التي بلغ عدد موظفيها 1300 موظف تستمد تمويلها على الرغم من ذلك من الرسوم الإلزامية البسيطة؛ حيث كانت هذه الرسوم تضاف على فواتير الكهرباء، مما جعلها فريدة من نوعها من حيث قدرتها على تغطية تكلفة التغطية العالية الباهظة للأحداث المحلية في جميع أنحاء القُطر[1]. واليوم أضحى تحول الإذاعة الوطنية من حال كونها لسان الحكومة إلى أداة لخدمة العامَّة في نهاية الأمر بمثابة تزويد العامَّة بالخدمة الإعلامية الجيدة. ومن ناحية أخرى، أصبح المواطن التونسي يغمره الشعور بأنه يدفع مقابل الخدمة بنفسه مما حدا به إلى الاهتمام بجودة إنتاجها.

لقد بدأ بثُّ التليفزيون الوطني في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة في أربعينات القرن العشرين حينما لم يكن بمقدور الدولة سوى توفير مستوى الاستثمار المطلوب لهذا المشروع الضخم. وكأداة إعلامية مملوكة للدولة، استُخدِم لأغراض وطنية ودعائية وترفيهية، وهو الدور الذي ظلَّ يلعبه التليفزيون على مدار 23 عامًا هي فترة حكم ابن علي الذي شهدت صفوف العاملين به بالمثل قدرًا متزايدًا من الفساد غضَّ النظام الطرف عنه بشكل لا تخطئه العين[2].

عكَّرت الاضطرابات صفو مؤسسة الإذاعة والتليفزيون قبل ما يربو على العامين من الثورة الحقيقية، تجلَّى ذلك في اعتصام غير المتعاقدين من العاملين بالقطاع (فنيين ومهندسين وعمال إنتاج) عام 2009 مطالبين بأجر عادل. وبعد رحيل نظام ابن علي، انتخب التليفزيون لجنته التحريرية من تلقاء نفسه، واتخذوا قرارات جماعية، وحاولوا إعادة وضع استراتيجيات القنوات لتكون بمثابة أدوات للخدمة العامة بدلاً من كونها أدوات للدعاية الحكومية. ويقول سعيد سدريف أحد المنتجين في عقده الثالث من العمر: "شكَّلنا لجنة لحماية وضوح الخط التحريري وإمداد العامة بالمعلومات الحقيقية". وعلى غرار ذلك، انتخب فريق

(1) حجي، لطفي، مقابلة مع المؤلِّفة في 21 يناير/كانون الثاني 2014.

(2) سدريف، سعيد، منتج في قناة الوطنية 1، مقابلة مع المؤلِّفة، 19 أكتوبر/تشرين الأول 2013، تونس.

عمل الأخبار السيد/سعيد خزامي الصحفي بالشؤون الخارجية الذي قام بتغطية مناطق أخرى بالشرق الأوسط رئيسًا للتحرير. يقول سعيد سدريف: "لقد ارتفعت بفضله نسبة المشاهدين ارتفاعًا فائق السرعة حتى بلغت 4 ملايين تونسي لنشرات أخبارنا المسائية في الوقت الراهن، كما غيَّر ذلك من منهجية تقديم الأخبار حيث جعلها قائمة على التحقيق ومتمثلة بالأخلاقيات. لقد كان سياسيًّا حاذقًا ولم يكن مواليًا لأحد، وكنا نفخر به"[1].

وسدريف هو أحد أعضاء أصغر شبكة من الصحفيين المعارضين بمؤسسة الراديو والتليفزيون الوطني الأعضاء في النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين (SNJT) الذين يسعون، بدعم منها، إلى وضع هيكل متناسق لضمان إدارة تحرير فعالة والارتقاء بمهنية الصحافة، والأهم من ذلك حماية حقوق وضمانات العاملين بالقطاع السمعي البصري. عدم المساواة الاقتصادية بين الإدارة العليا والموظفين من الأمور التي لا تخفى على أحد، ولاسيما أن الفئة الأخيرة غير قادرة على البقاء على قيد الحياة بمرتباتهم المتدنية أو عقودهم المؤقتة التي تعد أبرز أشكال التوظيف انتشارًا في هذا المجال. ويعد هذا من بين عوامل الاستقطاب المجحف، ويبقى العداء في الأنظمة شبه الاستبدادية المماثلة جزءًا لا يتجزأ من الاستقطاب الاقتصادي ومسهمًا شرسًا في فشل الإصلاح الديمقراطي الكامل[2].

ومن وجهة نظر لطفي حجي، فقد تدهورت الإذاعة والتليفزيون الوطنيان في الأيام الأولى التي أعقبت الثورة إلى درجة أنه بحلول عام 2013، كانت الفوضى عارمة[3]. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2012، عيَّنت حكومة الترويكا مديرة جديدة هي إيمان بحرون لترأس الإذاعة والتليفزيون الوطنيين، على أن يرحل خزامي. وفي ظل إدارتها، انحلت لجان التحرير، ووفقًا لحجي، فقد عانت مسؤولية التحرير، وعاد العديد من ممارسات الفساد التي كانت موجودة في ظل حكم ابن علي، كأن

(1) سدريف، سعيد، منتج في القناة الوطنية الأولى، مقابلة مع المؤلِّفة، 19 أكتوبر/تشرين الأول 2013.

(2) Ottoway, M. Democracy Challenged, p. 166.

(3) مقابلة مع لطفي حجي في 21 يناير/كانون الثاني 2014.

يختار مديرو القنوات عدم تأجير منتجين على أن ينتجوا البرامج بأنفسهم، مما مكّنهم من تحصيل أضعاف راتبهم[1]. وقد لاحظ مدير قناة بي بي سي أكشن التي توفر التدريب للارتقاء بقدرات قنوات التليفزيون الوطنية زيادة سلطات الصحفيين؛ الأمر الذي كان بمثابة تراجع ظاهر عن تحقيق الأهداف المرجوة... وانهيار الأمل في التغيير[2].

وربما كانت بهرون هي أبرز المرشحين، إلا أنها كانت واحدة ممن عُيِّنوا في المؤسسات الإعلامية التي تأسست في هذا الوقت التي كانت جميعها مخالفة لمرسوم القانون 116؛ حيث صدر تشريع السمعي البصري في نوفمبر/تشرين الثاني 2011. وقد نصَّ القانون على إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة، هي الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (HAICA) والتي تضطلع من ضمن مسؤوليات أخرى بالرقابة لضمان شفافية التعيينات في المناصب القيادية بالراديو والتليفزيون. مَرَّ عام وبالرغم من ذلك لم تتأسس الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري فيما يعد مثالاً واضحًا على التقاعس في الرقابة الحكومية التقييمية واستمرارًا للممارسات الموروثة ونظام الإصلاح المختلط. وفي الواقع، فإن من خواصِّ هذا النظام المختلط مرونة العمل بين المنظمات بما لا يضمن سوى أن يكون لبعض مراكز السلطة بُعد اجتماعي عالمي على حساب النظام ككل[3].

وفي تونس، يعقِّد دور وأيديولوجية "النهضة" ما يطلق عليه التقسيمات الواضحة بين النخب القديمة والجديدة، حيث استطاعت النداءات التي أطلقها الإسلاميون أن تضع بين صفوفه العديد من أولئك الذين خدموا نظام ابن علي علانية. ولعل بهرون من بين الأمثلة الجيدة على ذلك، إن لم تكن المثال المتفرد. فقد كانت عضوًا فاعلاً في عالم الإعلام التابع للنظام (وقد كتبت خطابًا نُشر في الصحافة يؤيد ابن علي أثناء الانتفاضة في الأيام الأولى من يناير/كانون الثاني

(1) سدري، سيف، مقابلة مع المؤلِّفة في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2013.

(2) الصباغ، إيف، بي بي سي ميديا أكشن، مقابلة مع المؤلِّفة في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2013.

(3) Chadwick, A. Hybrid Media, p. 11.

2011)، وقد تزوجت من قيس بن مراد ابن شقيق منصف بن مـــراد، وكلاهمـــا من شخصيات الإعلام المشهورة خلال حكم ابن علـــي. وعنـــد انضـــمامها إلى النهضة، أتاحت للحزب الدخول المفيد إلى شبكة ملاك وسائل الإعلام وشركات الإنتاج وغيرها من كوادر النخبة التقليدية التي تمكنه من العمـــل بشـــكل وثيـــق وسلس مع أصحاب السلطة. ولقد تفهم حزب "النهضة" أن وســـائل الإعـــلام سلاح ذو حدين؛ فهي من ناحية أداة مفيدة للحكومة، إلا أنها بالمثل أداة خطـــرة قادرة على تهديد صورة حزب النهضة ومخططه والانتقاص من أهميتهما. ومـــن ثم كانت للعلاقات مع أفراد مثل بهرون قيمة عظيمة[1]. علاوة على ذلـــك، كـــان تعيينها في منصب المدير العام لمؤسسة الإذاعة والتليفزيون انقلابًا نوعيًّا في حـــزب "النهضة"؛ حيث كانت في ذلك الوقت المرأة الوحيدة التي تترأس وكالة اتصالات كبرى في العالم العربـــي؛ إلا أنه في إطار هذه الرابطـــة الوثيقـــة بـــين الإعـــلام والسياسة، أظهرت تونس أوجه تشابه مع ما لاحظه كل من هالين ومانســـيني في دول متوسطية أخرى: البرتغال واليونان وإسبانيا؛ حيث توجد "درجة عالية مـــن التقارب بين المجالين الإعلامي والسياسي... ويتضح ذلك جليًّا في تلك الدرجـــة العالية من "التوازي السياسي" حيث يمتلك الصحفيون ومُلاّك وسائل الإعـــلام في الغالب محفزات وتحالفات سياسية قوية تتداخل فيها وتخترقها النخـــب السياســـية والإعلامية، بل ومعارك سياسية من أجل السيطرة على التليفزيون العام، بل وبعض وسائل الإعلام الخاصة كذلك... كما يتجلى ذلك أيضًا في التخلف النسبـــــي للثقافة المهنية بين الصحفيين... كما يرتبط ذلك أيضًـــا بدرجـــة كـــبيرة مـــن المحسوبية"[2].

العنصر الحاسم للحماية من التواطؤ بين الإعلام والحكومـــة هـــو التنظـــيم المستقل الذي هو في حالة تونس الهيئة العليا للاتصال السمعي البصـــري. وبعـــد عام من الجدل المضني، تأسست أخيرًا الهيئة العليا للاتصال السمعي البصـــري في

---

(1) Mellor, Noha "The Two Faces of Media Liberalization", **Mediterranean Politics**, (Vol. 19, 2, July, 2014), p.265-271.

(2) Hallin, D., Mancini, P., "Comparing Media Systems in Eastern and Western Europe", p. 19.

مايو/أيار 2013، كما انتهت تلك الفترة الطويلة من التفاوض على عضويتها والشخص الذي سيكون رئيسها المعين من قبل الحكومة هو نوري لاجمي؛ ذلك الرجل الأكاديمي ذو الرأي المستقل. وبالتعاون الوثيق مع النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، كانت وظيفتها التنظيمية هي وضع الهيكل ومنح التراخيص ووضع القيود التشريعية على وسائل الإعلام الخاصة. كان من معوقات عمل الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، مثلها في ذلك سابقًا الهيئة الوطنية للإصلاح، ما لم تتمكن من تغطيته؛ كالممتلكات السابقة لأسرة الطرابلسي بما يشمل راديو الزيتونة للقرآن الكريم، وشمس إف إم التي تديرها حاليًّا وزارة المالية، بالإضافة إلى التكتلات الصحفية الضخمة "Le Temps" و"Assafaha"، بالإضافة إلى وكالة تونس إفريقيا للأنباء TAP ووكالة الأنباء الوطنية NPA التي يديرها حاليًّا مكتب رئيس الوزراء. ترك هذا للحكومة فرض سيطرة نسبية عالية على جزء كبير من وسائل الإعلام. وفي الوقت الحاضر، تعمل هذه القنوات والصحف مع نزر يسير من التدخل الحكومي، إلا أن أيًّا منها لم يُبَع، كما أنها رفضت المحاولات المتكررة من جانب المؤسسين السابقين لمجموعة الصباح تملُّك المؤسسة[1].

وعلى عكس سابقتها: هيئة الإصلاح، لم تكن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري استشارية، بل تجسد السلطات القانونية، وقراراتها ملزمة في مجال العمل. وعلى الرغم من ذلك، لم يكن لديها في بادئ الأمر السلطة الكافية لمواجهة سيطرة الحكومة على التعيينات في قطاع الراديو والتليفزيون الوطني والأشخاص على رأس مناصبهم. كان من بين هؤلاء منجي غريب الصحفي المعروف بمقالاته الرثائية لابن علي، والذي عينه رئيس الوزراء الأسبق والقيادي في حزب النهضة علي العريض رئيسًا للتكتل الصحفي الخاضع لسيطرة الحكومة SPINE (ناشر La Presse وAssafaha) ومحمد ميديب فني كهربائي الذي أتى على رأس الإذاعة الوطنية. كان كل منهما يقوم بنقل الصحفيين من ذوي الرأي المستقل إلى وظائف

(1) شيخ روحو، المنصف، نائب في المجلس التأسيسي، في مقابلة مع المؤلِّفة في 2 يونيو/ حزيران 2014.

إدارية وإلغاء نشرات الأخبار المثيرة للجدل، وأصبحوا يحولون هـــذه المؤسســـات باستمرار إلى مؤسسات مقيَّدة جبانة خاضعة لسيطرة الحكومة[1]. وفي إشـــارة إلى قطاع الإذاعة والتليفزيون الوطني، صرح نيجيزايري مدير البرمجة في قنـــاة إف إم ميوزيك المملوكة للقطاع الخاص قائلاً: "إنها بالطبع حـــرة، إلا أنهـــا لا تتمتـــع بالمصداقية". وتكمن الصعوبة في المهنية؛ أي كيفيـــة بـــث المعلومـــات بحياديـــة واستقلالية... ولا سيما أن حزب النهضة قد مارس ولشهور ضغطًا على المحطات العامة لتبني المشروع الاجتماعي، وهو من اختصاص وسائل الإعـــلام، ولم يكـــن واضحًا بالنسبة للصحفيين على وجه خاص؛ فكيف يمكن تحديده؟ وماذا كانـــت طبيعته؟ هل كان حكوميًّا أم مستقلاً[2]؟

وقد ضمَّت عضوية الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري عضوين رشحتهما النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وعضوين من الجمعيـــة الوطنيـــة التأسيســـية وعضوًا من الاتحاد العام التونسي للشغل وعضوًا من مالكي وسائل الإعلام خاصة نقابة (STMD)، والرئيس المعين من قبل الرئيس التونسي المنصف المرزوقي لتمثيل السياسة التشاركية الجديدة في تونس التي تغطي مجموعة واســـعة مـــن المصـــالح وهياكل الدعم في مجال الإعلام. علاوة على ذلك، كان من المفترض أنه ســـيمكن تجنب الشراكة مع منحها الفرصة للاستمتاع بالسلطة الحقيقية. ولقد كان التنـــافر بين الجهات المعنية، مثل مالكي وسائل الإعلام، والمؤسسات مثل الاتحـــاد العـــام التونسي للشغل، مع قادة الحكومات المتعاقبة –التي توالت من الباجي قائد السبسي وحتى علي العريض– سببًا في إنشاء الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، والـــتي كان من المعروف أنه منذ بداية تأسيسها ستواجه عقبات كبيرة. ويقـــول هشـــام سنوسي الذي خدم في الهيئة الوطنية للإصلاح: "كنت أعرف أن الأمور لن تمضي بسهولة قبل الانضمام إلى الهيئة العليا للاتصال السمعي البصـــري كواحـــد مـــن

(1) تليلي، وليد، الإذاعة الوطنية، في مقابلة مع المؤلِّفة في 8 إبريل/نيســـان 2014. ناديـــة حادووي، النواة، في مقابلة مع المؤلِّفة في 30 إبريل/نيسان 2014.

(2) الزعيري، ناجي، مدير برامج بقناة موزاييك إف إم، في مقابلة مع المؤلِّفة في 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2013.

ترشيحات النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين. و لم تكن هذه بمثابة ثورة تقليدية؛ فالماضي والحاضر سيتعايشان معا"[1].

وعلى الرغم من أن غالبية الأعضاء يتوافقون مع وضعية "النخبة الجديدة" فيما بعد الثورة، إلا أن مستوى المعركة التي كان لزامًا عليهم الانخراط فيها تشير إلى أن مراكز قواهم –سواء كان ذلك من خلال آليات الحزب، أو من خلال مجموعات الدعم في إطار الدعم المهني أو الديمقراطي– ليست كافية لإحداث نتائج يستطيعون السيطرة عليها. وعلى الرغم من أن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري قد نجحت أخيرًا في فرض إرادتها على طريقة طلب واختيار المدير العام لقطاع التليفزيون والإذاعة الوطنية، إلا أن المعركة كانت مهينة ووحشية. وربما كان من بين الأمور الأكثر إحباطًا تلك المسابقة التي جرت عندما تشكَّلت حكومة محايدة برئاسة رئيس الوزراء التكنوقراطي مهدي جمعة بعد رحيل حزب "النهضة"[2].

إلا أن غالبية المهنيين الذين تمت مقابلتهم أشاروا إلى أنهم يدعمون الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري كما أنهم كانوا متفائلين بأنه ستتم إصلاحات حقيقية في هذه الصناعة التي أصبحت تونس في حاجة ماسَّة إليها. وهذا يوحي بأن للهيئة دائرة واسعة وداعمة يمكن أن تزيد تدريجيًّا من سلطاتها. يقول أحد صحفيي الأخبار في راديو "كيف"، وهي القناة الإقليمية للإذاعة الوطنية في أواخر مايو/أيار 2014: "إن تأسيس الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري مدنا بجرعة أمل كبيرة". ويقول جميل دلالي، مؤسس قناة الأخبار التليفزيونية الجديدة المتحدثة بلسان الإسلاميين TNN، والذي كان متحمسًا على الرغم من الصعوبات التي واجهها: "إن ترشيح مدير عام [مدير عام لمؤسسة الإذاعة والتليفزيون] مع تدخل الهيئة العليا

---

(1) سنوسي، هشام من الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، في مقابلة مع المؤلِّفة في 1 مايو/أيار 2014.

(2) Pour la HAICA, IL y a urgence de nommer les premiers responsables de l'ERTT. 08/05/2014
http://www.webmanagercenter.com/actualite/societe/2014/05/08/149839/tunisie-medias-pour-la-haica-il-y-a-urgence-de-nommer-les-premiers-responsables-de-l-ertt

المستقلة للاتصال السمعي البصري سوف يضمن قدرة أكبر على حل المشاكل اليومية"[1]. واستطرد قائلا: "إن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري تتخذ خطوة كبيرة في المسار الصحيح والنزاعات مع ذلك لا تعكس دائمًا قوانين الصحافة، ولكن ما وراءها من أمور سياسية"[2]. إن إصرار الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري على حقوقها في الرقابة فيما يتعلق بالتعيينات في قطاع الإذاعة والتليفزيون الوطني مع غرس الشعور بتماسك القطاع، ونظرًا لأنها تتشكل من نشطاء إعلاميين أكفاء ومحامين مدافعين عن حقوق الإنسان وأكاديميين مشهورين عينتهم مجموعات مختلفة داخل القطاع، فإن ذلك يفسر تشكيل تونس الجديدة من تعددية سياسية ديمقراطية. كانت التراخيص التي منحتها سابقتها، الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام، للإذاعات الإقليمية مثل إذاعة أوكسجين في بيزرت وصبرا في القيروان بمثابة خطوة لتطور الإعلام الإيجابي؛ حيث توسعت المحطات بسرعة. وبالنسبة لصبرا، أتاحت وجود منافسة جدية في مواجهة قوة الإذاعة الإقليمية في الجوهرة بسوسة.

ومن بين أهم إنجازات الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري نشر كراسات الشروط Cahiers de Charge وهي اللوائح التشريعية المنظمة للقطاع السمعي البصري الخاص الصادرة في مايو/أيار 2014 والتي تحدد قواعد الترخيص واتفاقيات البرمجة والإعلان ومتطلبات الإذاعة المدنية. كما بينت القيود الخاصة بالتحزب والاحتكارات الإعلامية وحظر قيام أصحاب وسائل الإعلام التي تعمل لصالح الأحزاب السياسية؛ فضلاً عن فرض شروط صارمة على طلبات الترخيص والبرمجة وتغطية الانتخابات وموضوعات الطفل في المواد الدعائية والإرشادات الأخلاقية الخاصة بالصحفيين.

ووفقًا لمراسلة بي بي سي إيف صباغ، فإن القانونين رقم 115 ورقم 116 الصادرين بمرسومٍ اللذين يشكِّلان تركيب مجال الإعلام والضمانات الدستورية لحرية

---

(1) رايوس، فتحي، خدمة المعلومات في راديو كيف في مقابلة مع المؤلِّفة في 30 مايو/أيار 2014.

(2) دلالي، جمال، مدير شبكة TNN في مقابلة مع المؤلِّفة في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

المعلومات والتعبير وصدور لوائح Cahiers de Charges، بمثابة خطوات مهمة تجاه إنشاء إعلام قوي مستقل. تقول إيف: "ما خلصنا إليه من نتائج في أبحاثنا بوجه عام في المنطقة بما فيها نموذج العراق هو أنه بدون الهيكل القانوني والحكومي فلن تكون هناك طريقة لإنشاء إعلام متحرر تشمله الحماية"[1].

ويرى هشام سنوسي، عضو الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، أن هذا من بين الصعوبات المستعصية على الحل التي ما زالت تواجه المنظمة والتي يجب مناقشتها. "فما مشكلة الإعلام في تونس من الناحية التاريخية؟ من وجهة نظري إنه الزواج بين الصحافة والسياسة. كان لزامًا علينا أن نضع فاصلاً بينهما، وقد خضنا حربًا حقيقية مع الحكومة من أجل أن نجعل رؤساء الهيئات العامة في وضع محايد؛ والآن يبقى النزاع الحالي بين وسائل الإعلام الخاص والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري"[2].

وسائل الإعلام الخاصة

"لم تنتهِ الثورة بعدُ في مجالي"، كذلك أشار فهيم بوقدوس مدير مركز حرية الصحافة (CTLP) واستطرد قائلاً: "العديد من رجال الأعمال من عهد ابن علي ما زالوا مسيطرين، خاصة في قطاع السمعي البصري، والصحافيون والنشطاء خائفون من الانقلاب على الثورة"[3].

يرى بوقدوس وآخرون -بمن فيهم العديد من المشاركين في مؤتمر معهد الصحافة وعلوم الإخبار في إبريل/نيسان 2014 عن الصحافة التحقيقية- أن ما يحدث "ثورة مضادة" تشنها نخب المؤسسات، أما مالكو وسائل الإعلام، والرأسماليون الدوليون وموظَّفو الحكومة ذوو النفوذ؛ فيرون، على النقيض، أن تونس الجديدة قادرة على العودة لحالة استقرار وأمن وتوسع اقتصادي في مرحلة ما بعد

(1) صباغ، إيف، بـي بـي سي ميديا أكشن في مقابلة مع المؤلِّفة في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2013.

(2) سنوسي، هشام، مقابلة في 1 مايو/أيار 2014.

(3) بوكدوس، الفاهم، من CTLP في مقابلة مع المؤلِّفة في 22 يناير/كانون الثاني 2014.

ابن علي، وذلك بانخفاض نسبة الفساد وتركيز للسلطة أقل مما كان موجودًا تحت الوصاية الطرابلسية. لكن على الرغم من ذلك يكون تركيبها مماثلاً[1].

يصف المثبِّطون هذا التأثير في قطاع الإعلام بأنه نموذج "برلسكوني"؛ مشيرين إلى الاندماج بين السياسة والسيطرة على الإعلام لخلق خطاب مشترك يدعمه أصحاب مصلحة ماليون ذوو نفوذ. هذا الرابط مع الحكومة من خلال كل من الدولة العميقة، والتسهيلات المقدّمة لأولئك الذين في سلطة الحكومة يحافظ على وجود علاقة وثيقة. ويرى المالكون شركاتهم كمنابر خاصة للمكسب السياسي، وآليات يقومون من خلالها بتقوية العلاقات والفوائد الاقتصادية النهائية من الحكومة. ومن جانبها ترى الحكومة أن الشركات يترأسها نخب يمكن الاعتماد عليهم في نشر المعلومات التي سوف تفيد الصالح العام وتؤدي إلى خدمة مركزية السلطة؛ الحزب الذي في السلطة أو الحزب الذي ينتظر. وبالرغم من أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) بأي موقع آخر في الاقتصاد يتم تشجيعها، فربما من غير المثير للدهشة أن يتم النظر إليها بارتياب في قطاع الإعلام، حيث إن العوائد المالية الضئيلة ترجِّح أن الحافز له نفوذ سياسي بدلاً من مكسب اقتصادي.

يقول توفيق يعقوب، مدير IPSI سابقًا: "إنها قنوات رجال الأعمال الملائمة للمكسب الشخصي. لكن على خلاف حالة بيرلسكوني، فإن تلك لا تحقق لهم مكسبًا ماليًّا؛ فسوق الإعلام في تونس صغيرة، والسياسة المحكومة لتوزيع الإعلان العام القائمة على الولاء خلال سنوات حكم ابن علي أثَّرت بشكل سلبي على نمو المجال التجاري الذي ظل في طوره البدائي؛ حيث كان يُنظر إليها على أنها محفوفة بالمخاطر بصورة تعوقها عن تكوين التزامات في سوق تم تسييسه بدرجة كبيرة. ومقارنة بالسوق المغربي الذي بلغ حجمه 1060.7 مليون دينار عام 2011، كان حجم السوق التونسي تافهًا قدره 145.3 مليون دينار. ومما زاد الطين بلة تعرض هذا القطاع الصغير لانهيار بنسبة 45.9% في عام 2011 نتيجة للانخفاض الجزئي في النشاط الاقتصادي والتوترات الاجتماعية في مطلع الثورة.

---

(1) بلومي، حمزة، شمس إف إم في مقابلة مع المؤلِّفة في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2014.

ومع ذلك، لم يكن هناك عائق أمام ذلك المجال[1]. ومع ذلك ازدهرت في ذلــك الوقت شركات الإعلام الخاصة اعتمادًا على عوامل سياسية وليست اقتصادية.

بدأت خصخصة الصناعة في نوفمبر/تشرين الثاني 2003 عندما بدأت موزاييــك إف إم، التي يملك معظم أسهمها شقيق زوجة ابن علي، بلحسن طرابلسي، العمل بعد سنتين من إقرار قانون الخصخصة في عام 2001. بدأ راديو جوهرة في سوسة، وحنبعل تي في، ومعظمهما يملكها أزواج بنات ابن علي، الإرسال رسميًّا في عــام 2005. بــدأ راديو الزيتونة للقرآن الكريم (المملوك لابن أخت ابن علي، صخر المــاطري) في عــام 2007، ونسمة تي في (مملوك بنسبة 51٪ لنبيل وغازي قروي، ونسبة 25٪ للقطــب السينمائي طارق بن عمار، ونسبة 24٪ لشركة برلسكوني القابضة للإعلام) في عــام 2009. طابَقَ نمط الخصخصة ذلك الخاص بالجزائر؛ حيث أسهمت شركات الإعــلام الخاصة بتنوع ضئيل في المنتج، ولكنها مثّلت وسيلة شديدة التأثير للاستيلاء على العائد المالي وتقوية الروابط السياسية بين النخب المتصلة والعائلة الحاكمــة دون أي حاجــة لشفافية مالية أو تشغيلية[2]. أبلغت INRIC حقًّا بالحقيقة الصادمة وهي أن محطــات الراديو الخاصة تلقت إجمالي 25.1 مليون دولار من الاستثمارات العامة بكــل عــام مقارنةً بمحطة الراديو العامة التي تلقت 2.5 مليون دينار فقط بالعام[3].

ورغم أن الحصول على الترخيص كان واجبًا بموجب القانون لإطــلاق أي قناة سمعية بصرية، بالإضافة إلى دفع رسوم وضرائب ترخيص ومعدات، فإنــه تم تجاهل ذلك على نحو كبير في سنوات حكم ابن علي عند إنشاء شركات خاصــة جديدة[4]. وحالة حنبعل تي في توضح ذلك: فقد تلقت إعفاءً لمدة ثلاث ســنوات من الضريبة المستحقة للدولة (بقيمة 2 مليون دينار سنويًّا)، وإعفاءً لمدة سنتين من

---

(1) INRIC, Rapport Général, Tunis, 2012, p. 163.

(2) Mostofaoui, B. Modèles de production journalistique dans la presse privée -66.65algérienne, 2014, p.

(3) INRIC, Rapport Général, 2012, Tunis, p.163-164.

(4) Amnesty International, "Tunisia: Human Rights Abuses in the Run-up to WSIS (World Summit on the Information Society", 2005.
http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2004_2009/documents/fd/dmag2005121504/dmag2005121504en.pdf

الرسوم على أجهزة الإرسال التي يحصّلها مكتب البث الوطني (المساوية لحوالي مليون دينار) وأُعفِيَت شركة الإنتاج الخاصة بها AVIP من كل الجمارك وضريبة القيمة المضافة على المعدات المستوردة[1].

وعلى الرغم من مصادرة ممتلكات عائلة ابن علي بواسطة حكومة ما بعد الثورة، فإن الشركات المملوكة لأعضاء النخب الداخلية، والتي تشمل موزاييك إف إم ونسمة تي في، بقيت دون أن يمسها أحد. انخفضت على نحو خطير الوظائف والدعم المالي في سوق لم يعد يقدّم ما كان يمثل في الواقع إعانات مالية خاصة وإعفاءات في ظل حكم ابن علي. كما وضحت آمال مزابي رئيسة نقابة أصحاب مؤسسات الإعلام (STMD) فإن الجميع يخسرون مالاً وهم في المنطقة الحمراء، إلا موزاييك إف إم، أكبر محطة راديو، بالرغم من خسارتها للإعانة المالية الحكومية السابقة التي كانت تبلغ 11.6 مليون دينار[2]. مزابي، محررة مجلة أعمال صغيرة مرموقة تمتلك عائلتها رينو وأحد كبار المساهمين في موزاييك إف إم، هي أكثر من ينتقص من قدرة الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري علنًا، وتربط استنكارها بتناسي الهيئة للمطالب الاقتصادية التي يواجهها مالكو وسائل الإعلام. وكونها منحازة بشدة إلى UTICA اتحاد الصناعة والتجارة والعاملين الحرفيين الذين يمثلون مالكي الشركات التي كانت قبل سقوط ابن علي واحة معتمة من علاقات الحكومة التجارية، أعاقت النقابة جهودًا بذلتها النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بهدف تطبيق قوانين العمل السارية، وإنشاء مجالس تحريرية، بالإضافة إلى إدارة إعلام منفصلة عن صنع القرار التحريري. تقول مزابي مؤيدّة أن الإعلان قد تضاءل دوره وأنه في مناخ الأعمال الحالي لا تمتلك شركات الإعلام الخاصة القدرة على تحمل تكاليف إضافية تمثّلها مطالب الصحافيين للدفع التعاقدي.

---

(1) INRIC, Rapport Général, September, 2012, Tunis, p. 118-119; International Programme for the Development of Communication (IPDC), Assessment of Media Development of Tunisia based on UNESCO development indicators, (UNESCO, Paris, 2012), p. 53.

(2) مزابي، آمال، نقابة مالكي وسائل الإعلام، في مقابلة مع المؤلّفة في 25 إبريل/نيسان 2014، ص 163.

ومع ذلك، بقيت ممارسات الأعمال للمالكين دون تغيّر إلى حدٍّ كبير، وهو ميراث عكس التقدم غير المتواصل الذي يمثل أحد خصائص الاختلاط. والأسباب متعددة؛ أولاً: عمل المالكون سابقًا في بيئة جسدت أوضاعها أرباحًا زائفة، ولذا فلديهم خبرة قليلة في إدارة الشركات في سوق لا يتمتع بالحماية[1]. فالقيمة كانت مقابلاً المال، و لم يكن هناك مجال لمشاركة الجمهور والمنافسة في سنوات حكم ابن علي، الأمر الذي نجم عنه أنه "لم يكن لدى أحد الخبرة الاقتصادية، لا أحد"، وفقًا لما يرويه محمد روبانا، مدير ومالك راديو أوكسجين في بنزرت، وهي مدينة شمال غرب تونس العاصمة. وبالمثل، لم يكن لدى أحد أعداد دقيقة للجمهور يمكن أن تستند معدلات الإعلان إليها، حيث تواجدت مزاعم بأن وكالات الإحصاء مثل سيجما وميديا سكان كان يُدفَع لها بشكل سري لزيادة أرقام أعداد الجمهور. لم يبدأ التعامل مع هذه الفجوة الكبيرة في السوق سوى في منتصف عام 2014 من خلال تأسيس وكالة تقديرات تونسية جديدة (ATA)[2].

ثانيًا: كانت هناك قيود محدودة على الملكية، مما كان يعني توجه مالكي التلفاز إلى امتلاك المشاريع ذات الصلة، بما فيها شركات الإعلان والإنتاج وإحصاء الأصوات. فمثلاً، نسمة تي في التي يديرها الأخوان القروي، والتي تشمل، حسب موقعها الإلكتروني، شركة الإعلانات قروي وقروي مصمِّم الحملات الفائزة لدانون، وتونس تليكوم، وبروكتر وجامبل، وهم ثلاثة من أكبر المعلنين في السوق التونسي، وكلها تظهر على برامج نسمة تي في[3]. فالتكتل الذي شمل شركة إنتاج وشركة ترفيه تابعة وشركة حجز موسيقي ومواهب وشركة

---

(1) روبانا، محمد، راديو أوكسجين، في مقابلة مع المؤلِّفة في 1 مايو/أيار 2014. ريكرز وفروويند ونوسيفورا (2014) All in the Family، البنك الدولي.

(2) القلال، سامي، من BJKA للاقتراع، في مقابلة مع المؤلِّفة في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2013. شيهاوي، عفيف من Makan SAPA للإعلان، في مقابلة مع المؤلِّفة في 1 مايو/أيار 2014. وبن سالم، ماهر من ATA في مقابلة مع المؤلِّفة في 28 إبريل/نيسان 2014.

(3) عروض عائلة القروي للإعلان وفقًا للموقع ومقدمة باللغة الإنجليزية، تشمل خدمات إبداعية وتخطيطًا استراتيجيًّا وتخطيطًا إعلاميًّا وشراء وإدارة للماركات وعمليات ما فوق وتحت الخطوط.

http://www.karouikaroui.com/en/advertising/

إعلانية على اللافتات فيدعي أن له تواجدا قويًّا في الجزائر والمغـــرب وفي أمـــاكن أخرى بالمغرب العربـــي[1]. ومع ذلك فإنه لم يتم تحديث صفحة الأخبـــار علـــى الموقع الإلكتروني منذ عام 2009[2]. وفي عام 2013، أُجبِرت الشركة على إغلاق قناة نسمة الخضراء التابعة لها في الجزائر نتيجة صعوبات مالية، وفي عـــام 2014، أكدت التقارير أن نسمة تي في لم تحقق أي دخل للسنة الثالثة على التوالي[3].

ومع ذلك، فهي مثل الآخرين مستمرة في العمل دون التأثر ظاهريًّا بخسائرها، وهي شهادة بأنه في تونس، شركات الإعلام ذات قيمة ليس لأنها تحقق لمالكيهـــا تكلفة المعيشة، ولكن لأنه يمكنها أن تقدِّم لمالكيها مكاسب سياسية[4].

معظم شركات الإعلام الخاصة الكبيرة هي فقط جزء صـــغير واحـــد مـــن شركات قابضة خاصة أكبر حجمًا، وتُعتبر استثمارًا ذا شأن، حـــتى وإن كـــان استثمارًا خاسرًا باستمرار. في مستهل عام 2014، أنشأ نبيل القروي، مالك/مدير نسمة تي في حزبًا سياسيًّا، وهو حزب تحيا تونس. أسهم مستثمر جديد مؤخرًا في "حنبعل تي في" هو طارق قدادة، وقد ضخَّ ما يقـــدّر بمبلـــغ 45 مليـــون دولار، للاستحواذ على ملكية بنسبة 49٪، في شركة فرصتها ضئيلة في الحصـــول علـــى نصيب أكبر من السوق عمَّا تتحكم به بالفعل، ومن ثَمَّ لتبرير هذا المستوى مـــن الاستثمار. ومع ذلك، فمن المحتمل أنها كانت، من وجهة نظره، تحركًـــا جيـــدًا، سياسيًّا أكثر منه اقتصاديًّا، حيث إن مالك حنبعل، العربـــي نصـــرة، والـــذي لم يتغيَّر منذ سنوات حكم ابن علي وما زال يملك 49٪ أسَّس حزبًا جديدًا هو الجبهة الجمهورية في مطلع عام 2014. مثال آخر على مدير حزب إعلامي سياسي هـــو مدير الجنوبـــي تي في محمد عياشي أجودي[5].

---

(1) http://www.karouikaroui.com/en/presentation.php

(2) http://www.karouikaroui.com/en/news.php

(3) http://www.maghrebemergent.com/component/k2/item/33587-nessma-tv-quitte-l-algerie-ses-annonceurs-volatiles-et-ses-verrous-stables.html

(4) Mungiu-Pippidi, A. Freedom without Impartiality, 2013, p. 36.

(5) Haddaoui, Nadia, La guerre des patrons des médias contre la HAICA annonce la couleur… électorale, 2014.
https://nawaat.org/portail/2014/04/05/la-guerre-des-patrons-des-medias-contre-la-haica-annonce-la-couleur-electorale/

ومع ذلك لا يقتصر خلط السياسة بملكية وسائل الإعلام على الإعلام العَلماني، بل يعكس أيضًا انخراط النخب القادمة في ممارسات غير رسمية لبناء سلطة اقتصادية مع السياسية. أما المؤسس الشاب للزيتونة تي في، أسامة بن سالم، ابن وزير النهضة السابق للتعليم العالي والتكنولوجيا منصف بن سالم انخرط في هذه اللعبة. فمع قيامه بـإطلاق بديل محافظ لوسائل الإعلام الأخرى دون مصدر واضح للتمويل، عدا "كرم الأصدقاء"، فإن ابن سالم (الأصغر) عضو بقيادة حزب النهضة، الشورى[1].

تشير هذه الأمثلة إلى التقدم الديمقراطي المعطل الذي يكون الاقتراب فيه من المركز شرطًا، بخلاف الشمولية حيث تكون النزاهة والمساواة هي المتوقَّع[2]. وعن طريق إبرام الصفقات السياسية والترويج للبرامج الخاصة، يتحول المجتمع إلى مجتمع "يكون فيه الصراع من أجل الانضمام إلى مجموعة بدلاً من تغيير القواعد الاجتماعية".

أن تكون مالكًا لشركة إعلامية وفاعلاً رئيسيًّا في حزب سياسي أمر يتنافى مع كراسات الشروط Cahiers de Charge. ومع ذلك، لم توجِّه الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري حتى الآن اتهامات إلى مالك إعلامي واحد بسبب تأسيسه حزبًا سياسيًّا. وتشترط القوانين على كل مالك لوسيلة إعلامية أن يوقِّع ميثاق اتفاق مع الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري للترخيص له بالعمل، وهو الأمر الذي لا يراه روبانا مالك أوكسجين ومدير نقابة مالكي محطات الراديو (SRO) أمرًا متروكًا لحرية التصرف. فبالرغم من أنه لا يؤيد كل القواعد والمواصفات الموجودة بالمستندات، فقد عبَّر عن رؤيته أن أفضل طريق للتقدم نحو الأمام هو الاشتراك ثم اكتشاف ما ينفع وما لا ينفع. وقال: "لا أدعم فكرة إدارة البرامج من خلال الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري قبل تغيير برنامج راديو، من الزراعة إلى الموسيقى، على سبيل المثال"[3]. لكنه أضاف قائلاً: "عندما نتحدث

---

(1) Tunisia: Ennahda against Jebali’s technocrats’ cabinet plan, Anna Lindt Foundation, 11/2, 2013.
http://www.ansa.it/ansamed/en/news/sections/politics/Tunisia-Ennahda-against-Jebali-technocrats-cabinet-plan_82252.6html
أسامة بن سالم من الزيتونة تي في، في مقابلة مع المؤلِّفة في 23 يناير/كانون الثاني 2013.

(2) Mungiu-Pippidi, A. Freedom without Impartiality, 2013, p. 38.

(3) مقابلة مع روبانا 1 مايو/أيار 2014.

عن حرية الإعلام، فإن التركيب، الذي على الهيئة أن توفِّره أمر أساسي؛ فسوف تخلق اللوائح سوقًا يكفل عدم وجود قراصنة، وستتلاءم المحددات طبيعيًّا مع مرور الزمن". حقًّا، قد تمت بالفعل تغييرات صغرى بالمستندات استجابةً لما يقدمه أصحاب المصلحة.

لا تمثِّل نقابة روبانا سوى مجموعة صغيرة من مالكي محطات الراديو المستقلِّين، و لم ينضم إليها ذوو الثّقَل، بما فيهم موزاييك إف إم، أو جوهرة في سوسة. ومع ذلك تشكِّل نقابة مالكي محطات الراديو المستقلين مجموعة الدعم الوحيدة التي تساند الهيئة من بين المالكين، مما يرجِّح أن الأخيرة تتمتع بسلطة مدمجة غير كافية لفرض القواعد التي قامت بتطويرها. ومع ذلك يرى لاعبون مثل عمر النقازي مالك صبرة إف إم محطة الراديو الإقليمية الآخذة في الظهور في القيروان والعضو في نقابة مالكي وسائل الإعلام (STMD)، مستندات الهيئة بصفتها تطورًا مهمًّا، وينظر إلى دوره داخل النقابة كصوت لإقناعها بالتعاون مع أنشطة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بدلاً من إعاقتها[1].

على الرغم من ذلك، لم يوقِّع أي من المالكين الخاصين الأعضاء في نقابة أصحاب المؤسسات الإعلامية التي ترأسها آمال مزابي اتفاقات مع الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، وبدلاً من ذلك، هم من وراء الجهود غير الناجحة حتى الآن لاختبار المستندات في المحاكم بدلاً من اختبارها في سير الأعمال. حتى شمس إف إم، بالرغم من كونها في يد الحكومة، ومطلوب منها ظاهريًّا الوفاء باشتراطات قانونية كالتنسيق مع منظِّم قطاع مفوَّض دستوريًّا قد التزمت. وفي فبراير/شباط 2013، عقد بوقدوس مائدة مستديرة تدعو لميثاق شرف للمالكين من أجل خلق ثقافة جديدة يشارك المالكون فيها مع النقابات المهنية في تعزيز وحماية حرية الصحافة[2]. في إبريل/نيسان 2014، رفضت نقابة أصحاب المؤسسات الإعلامية

---

(1) النقازي، عمر من صبرة إف إم، في مقابلة مع المؤلِّفة في القيروان في 29 مايو/أيار 2013.

(2) Haddaoui, Nadia, La Guerre des Patrons, 2014. https://nawaat.org/portail/2014/04/05/la-guerre-des-patrons-des-medias-contre-la-haica-annonce-la-couleur-electorale

رسميًّا المستندات في اجتماع مع رئيس الوزراء مهدي جمعة، ومن ثمّ رفعت قضية ضد اشتراط الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري للاشتراك في اللوائح أمام المحكمة الإدارية. وعندما حكمت المحكمة لصالح الهيئة، لم يفت ذلك في عضد النقابة، فقد استقال ممثّلها لدى الهيئة، محسن رياحي مع ذكر مخالفات وتصرفات غير قانونية في سلوك الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري. وبعد ذلك بوقت قصير، أصدرت النقابة بيانًا لإعلان أنه لن يوقِّع أحد من أعضائها اتفاقات مع الهيئة، وبدلاً من ذلك سينتظرون إلى بعد الانتخابات الوطنية حينما يقر البرلمان الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري جديدة[1]. وتظهر سلطة النقابة، ليس فقط في الاستهانة بلوائح الهيئة، ولكن بالمثل في رفض الاعتراف بحكم المحكمة، والطبيعة المختلطة غير المنظّمة للوضع السائد في تونس؛ حيث يعكس القرار القضائي معايير ممتازة جديدة للديمقراطية، لكنها تفتقر إلى القوة اللازمة لتطبيق سيادة القانون. بدلاً من ذلك، تشير تصرفات النقابة إلى أنها تشعر أنه يمكنها الاعتماد على شبكات من الدعم داخل تركيبات الأحزاب الموجودة، ومؤسسة الأعمال، وبشكل حاسم، داخل الحكومة لتمكين أعضائها من الاستمرار في العمل دون إعاقة من جانب اللوائح المقررة قانونًا التي تحظر على شركات الإعلام تأسيس وتمويل الأحزاب السياسية والانخراط في ممارسات احتكارية واستغلال صحافييها والعمل بدون السماح بالمراجعة الرسمية لماليتهم. وهم ليسوا قلقين من أن تغلق الشرطة مؤسساتهم أو أن توقِّع عليهم وزارة المالية غرامات ورسومًا حتى يلتزموا. حقًّا، لقد تم اقتباس مقولة لنبيل القروي صاحب نسمة تي في في مقال في مجلة فورين بوليسي يقول فيها "HAICA عبارة عن نكتة"، ولن تستطيع الاستمرار بعد الانتخابات[2].

---

(1) Business News, “Le syndicat tunisien des dirigeants de médias révolté contre la HAICA”, 24 July 2014.
http://www.businessnews.com.tn/le-syndicat-tunisien-des-dirigeants-de-medias-revolte-contre-la-haica,520,48193,3

(2) علي رضا، فاضل، "حكاية قرارين" مجلة فورين بوليسي، 11 يونيو/حزيران، 2014.
http://www.foreignpolicy.com/articles/2014/06 نوفمبر/تشرين الثاني
a_tale_of_two_decrees

ردَّت الهيئة العليا للاتصال السعمي البصري الضربة بإدانة برامج تليفزيونية عديدة لخرقها للأخلاقيات، من ضمنها التونسية تي في الذي يحظى بشعبية جارفة الذي يملكه بارون إعلامي آخر هو سليم رياحي الذي وقّعت عليه غرامة لتقديم قصة شخصية حسية مضرة؛ ونسمة تي في التي طلبت منها إغلاق أحد برامجها المنتظمة على خلفية أنها تشجِّع الإرهاب عن طريق إجراء مقابلة تسلط ضوءاً إيجابيًّا على عضو في ميليشيا جهادية ليبية. في هذه الحالات، سادت سلطة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري؛ فقد دفعت التونسية الغرامة، وقدمت نسمة تي في اعتذارًا عامًّا. ومع ذلك، تسير الأمور في اتجاه تشاؤمي، فمن المرجح أن الاستقطاب بين النخبة الجديدة من المحامين، ونشطاء حقوق الإنسان، والآخرين الذين يُنشؤون عملية ديمقراطية، وبين النخب القديمة الساعية لحماية القواعد غير الرسمية والممارسات الموالية، في طريقه إلى المزيد من الحدة، ليس فقط في مجال الإعلام، ولكن في سيادة القانون وسياسات الانتخابات القائمة على الأحزاب. وإذا لم تتمكن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري وكذلك النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين من تطوير سرد استراتيجي لتحقيق تحول السلطة، ما يصفه روزيل وميسكيمون وأولافلين بأنه "أساسيات السلطة الناعمة... تم ترويجها والدعاية لها لاستهداف الجمهور لأغراض مهمة، فلن يسع تلك الانتهاكات سوى أن تتزايد رقعتها[1].

خاتمة

ترك الاستقطاب علامته على مشهد الإعلام التونسي، كما ترك علامته على قطاعات أخرى منذ قيام الثورة. ومع ذلك، كلما مر الوقت واكتسبت مجموعات النخب القديمة سلطة نتيجة لرحيل ابن علي، مجمّعة شبكات الامتيازات المؤسسية والنهضوية والحكومية سويًّا، أصبحت بدورها أكثر جرأة على إعاقة التحركات

(1) Roselle, Laura, Miskimmon, Alister, O'Laughlin, Ben, "Strategic Narrative: A new means to understand soft power", Media, War and Conflict, Vol. 7 (1), 2014, p. 73.

الديمقراطية للنخب القادمة المندمجة بصورة أقل في المنظمات الحزبية والحكومية. يتم على نحو متزايد اختبار الدستور والتشريعات والقوانين التي تتعلق بالإعلام. كسبت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري معارك عديدة، لكن المنظمة الشقيقة لها – النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين– ورابطة الصحافيين غير المنظّمين إلى حد كبير والمشتتين، اللتان توفران جمهور الناخبين الأقوى لهذه الهيئات لم تعرض قضاياهما بالقوة الكافية أمام العامة لضمان الحصول على دعم الأحزاب السياسية والمسؤولين الحكوميين لكسب الحرب. "اتضح أن استراتيجيات تحول السلطة هي المتغيِّر الحاسم الذي لا يلقى انتباهًا كافيًا" بحسب خبير القوة الناعمة جوزيف ناي جونيور الذي يشير إلى مهارات العامل في تحويل موارد [الإعلام والجامعات والمواطنين، ضمن آخرين] في النتائج السلوكية أنها بإمكانها العمل على بناء أهداف وطنية(1). ومع ذلك كما يلاحظ أوتاوا، فغالبًا ما تبقى مجموعات القيادة للنخب بلا سيطرة مراوغة حيث إن هؤلاء اللاعبين أكثر اندماجًا بشكل متكرر في الوسط الدولي لمناصري الديمقراطية عنهم في شعبهم المحلي الخاص. علاوة على ذلك، فإن لديهم ميلاً للتعبير عن أمثالهم كتركيب من المبادئ المجرّدة، والعمليات السياسية الرسمية والإصلاحات عالية التقنية، وهو خطاب يفشل دائمًا في الإيحاء بالتأييد على أرض الواقع(2).

مع ذلك، فإن وجود النخب المؤيدة للديمقراطية في مجال الإعلام يمنحها أداة قيِّمة للتواصل داخل دائرة الجمهور وتحديد وسط اجتماعي ذي اهتمام عام يلعب على وتر التوقعات، بل وحتى أهواء المواطنَة. لكن لسوء الحظ، فإنها أداة يتم في الغالب تجاهلها كوسيلة للترويج للبرامج أو إعلام نفس جماهير الناخبين الذين يحاولون الدفاع عنهم بالحقوق المهدّدة. ورغم كونهم مثاليين ومتمسكين بالقانون وأخلاقيين على نحو يثير للإعجاب، فإن مناصري العملية الديمقراطية يبقون بلا سيطرة إلى حدٍّ كبير، دون الاندماج الضروري الذي يربط مثالياتهم بالسلطة التي تمثلها قاعدة سياسية واجتماعية عريضة، أو جهاز حزبي قوي. بالنسبة للعديد

(1) Nye, J. The Future of Power (Public Affairs, New York, 2011), p. 10-11.

(2) Ottoway, M. Democracy Challenged, p. 178.

من الفاعلين ضمن هذه النخب، فإن ترجمة الفلسفة إلى شغف للمنافسة بنجاح ضد مجموعات المصالح الذاتية الساعية لتدعيم الممارسات السلطوية، تبدو خيانة لمبادئهم؛ حيث إن الكثير منهم لا يرون دورهم "سياسيًّا" ولكن على نحو مثالي إداريًّا. مع ذلك، فالافتقار لمجموعة كافية من قواعد السلطة الاجتماعية ستحكم على برامجهم بالبقاء على الورق. وكما يرجِّح أوتاواي: "أحد العوامل التي تؤدي إلى وجود ما يشبه السلطوية هو حقيقة أن النخب الديمقراطية غير مندمجة ولكنها بلا سيطرة، بينما النخب المندمجة غير ديمقراطية[1]. والناتج الذي ينتصر فيه كلا الطرفين جزئيًّا هو الاختلاط السياسي، وهو ما يمثل خسارة اجتماعية.

وفي تونس، تغير المجال الإعلامي بشكل جذري على مدار السنوات الثلاث الماضية، مع تحقيق مكاسب كبيرة مرئية بشكل صادم على مستوى جماهير الأخبار التليفزيونية، ومدى نقل الأخبار عبر كل المنابر، والانهيار في الرقابة الذاتية، وارتفاع منافذ الصوتيات والمرئيات والصحافة، والشغف (والشراسة) التي تحارب بها القوانين والهياكل الإعلامية بواسطة كل من النخب الجديدة والقديمة. وترجح السرعة غير المنتظمة للتغيير التي تعكس تحولاً في الأداء يتميز بتأرجحات وظيفية ضخمة في كل من قطاعي الإعلام الخاص والعام أن العملية التي يجري اختبارها في تونس تتعلق بنواحي أساسية لهياكلها الاجتماعية والتواصلية. وبما أن كلاًّ من الإعلام الخاص والعام بطبيعتهما من مواد الاستهلاك العام، فإن مخرجاتهما لا تتنافس فقط مع وسائل الإعلام الأخرى في المجال، بل في ساحة الرأي العام أيضًا. تلك الساحة التي ظهرت مع الثورة وتشكِّل حاليًا مسرحًا لصراعات كبيرة على السلطة. وحيث إن مسارَي الإعلام وتطور الديمقراطية متشابكان تشابكًا وثيقًا، فإن نجاح أحدهما (أو فشله) سوف يؤثِّر على الآخر. ومع ذلك، فإن من الجدير أن نتذكر أنه خلال الفترة الحالية من التدفق الموجود اليوم، يوجد مناخ عام نشط لم يكن موجودًا منذ ثلاث سنوات.

---

(1) Ottoway, M. Democracy Challenged, p. 181.

المصادر والمراجع

1. Amnesty International, “Tunisia: Human Rights Abuses in the Run-up to WSIS World Summit on the Information Society”, 2005.
2. Business News, “Le syndicat tunisien des dirigeants de médias révolté contre la HAICA”, 24 July 2014.
3. Chadwick, A. *The Hybrid Media System: Politics and power* (Oxford University Press, Oxford, 2013),
4. Conquest, R. *Reflections on a Ravaged Century,* (W.W. Norton, New York, 2000).
5. Dankwart A. Rustow, “Transitions to Democracy: Toward a dynamic model”, **Comparative Politics**, (Vol.2, 3, April, 1970).
6. Diamond, Larry “Thinking about Hybrid Regimes”, **Journal of Democracy**, (Vol 13, 2, 2002).
7. Freedom House, Tunisia Freedom of Expression, 2010.
8. Ghannouchi, Yusra, “The Media and its Role in Spreading a Dichotomous Narrative in Tunisia”, Al-Jazeera Online, 6 March 2013.
9. Gross, P., Jakubowicz, K., “The Slings and Arrows of Outrageous Fortune: When, how and for what purpose is media transition and transformation undertaken (and completed) in Central and Eastern Europe?” in Gross and Jakubowicz (eds.) *Media Transformations in the post-Communist world: Eastern Europe’s tortured path to change,* 2012.
10. Haddaoui, Nadia, “La guerre des patrons des médias contre la HAICA annonce la couleur … électorale”, 2014. https://nawaat.org/portail/2014/04/05/la-guerre-des-patrons-des-medias-contre-la-haica-annonce-la-couleur-electorale

11. Halim, D. Mancini, p. *Comparing Media Systems*, 2013.
12. Hzoaoui, A., "Quelle redevabilité des Medias tunisiens dans un context de liberté?" in Hamida El Bour, ed., *Médias public arabes et transitions démocratiques,* (Tunis: IPSI, 2013).
13. IFEX-Tunisia Monitoring Group, "Spring into Winter? Fragile achievements and exceptional challenges for Tunisian free expression defenders", July, 2012.
14. INRIC, Rapport Général, Tunis, 2012,
15. IRI, Elka Consulting, Williams Associates, Survey of Tunisian public opinion, October 1-12, 2013.
16. Levitsky. S, Way. L, *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War* (Cambridge University Press, New York, 2010).
17. Mohammad-Mahmoud Ould Mohadmedou, Timothy Sisk "Bringing Back Transitology: Democratisation in the 21st century", GCSP Geneva Papers Research, (Series No. 13, November, 2013).
18. Mahmoudi, Saba, "Training for Investigation", unpublished paper delivered at the 2014 IPSI conference", 28 May 2014, Tunis.
19. Mellor, Noha "The Two Faces of Media Liberalization", **Mediterranean Politics**, (Vol. 19, 2, July, 2014).
20. Mostofaoui, B. *Modèles de production journalistique dans la presse privée algérienne*, 2014.
21. Mungiu-Pippidi, A., "Freedom without Impartiality: The vicious circle of media capture", in Gross and Jakubowicz (eds.) *Media Transformations in the post-Communist world: Eastern Europe's tortured path to change,* 2013.
22. Ottoway, M. *Democracy Challenged: The rise of semi-authoritarianism,* (Carnegie Institute for Peace New York, 2003).
23. Pour la HAICA, Il y a urgence de nommer les premiers responsables de l'ERTT. 08/05/2014 http://www.webmanagercenter.com/actualite/societe/2014/05/08/149839/tunisie-medias-pour-la-haica-il-y-a-urgence-de-nommer-

les-premiers-responsables-de-l-erttRijkers, Bob, Freund, Caroline, Nucifora, Antonio, “All in the Family: State capture in Tunisia”, Policy Research Working Paper 6810, (The World Bank, Washington DC, 2014). http://econ.worldbank.org

24. Rijkers, Bob, Freund, Caroline, Nucifora, Antonio, “All in the Family”, World Bank, 2014,
25. Roselle, Laura, Miskimmon, Alister, O’Laughlin, Ben, “Strategic Narrative: A new means to understand soft power”, Media, War and Conflict, (Vol. 7, 1, 2014).
26. Said, E. *Culture and Imperialism,* Knopf, New York,
27. SNJT, Annual Report, January 2014, Tunis.
28. Tunisia: Ennahda against Jebali’s technocrats’ cabinet plan, Anna Lindt Foundation, 11/2, 2013.
29. www.karouikaroui.com/en/presentation.php
30. www.maghrebemergent.com/component/k2/item/33587-nessma-tv-quitte-l-algerie-ses-annonceurs-volatiles-et-ses-verrous-stables.html
31. www.tunisia-live.net

المقابلات

1. البغوري، نجيب، مدير SNJT، 30 إبريل/نيسان 2014، تونس.
2. بن سالم، ماهر، ATA، 28 إبريل/نيسان 2014.
3. بن ناصر، شكري، محرر في "لا بريس"، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.
4. بوقدوس، فهيم، مدير مركز حرية الصحافة (CTLP) 22 يناير/كانون الثاني 2014، تونس.
5. بيلومي، حمزة، شمس إف إم، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، تونس.
6. حجي، لطفي، كبير مراسلي تونس، الجزيرة العربيــــة، 21 ينـــاير/كـــانون الثاني2014، تونس.
7. حداوي، نادية، صحفية بجريدة النواة، 30 إبريل/نيسان2014، تونس.
8. حمروني، محمد، محرر بجريدة الضمير، 21 أكتوبر/تشرين الأول2013، تونس.

9. حمروني، نجيبة، المعين فيما بعد مديرًا لمؤسسة SNJT، 24 يناير/كانون الثاني2014، تونس.
10. خليل، سامي، BJKA للاقتراع، 23 أكتوبر/تشرين الأول2014، تونس.
11. دلالي، جميل، مدير TNN، 17 نوفمبر/تشرين الثاني2013، تونس.
12. رايوس، فتحي، مراسل الإذاعة الوطنية، خدمة معلومات راديو كيف، 30 مايو/أيار2014، كيف.
13. روبانا، محمد/مال راديو أوكسجين، ومدير SRO، 1 مايو/أيار2014، تونس.
14. زايري، ناجي، مدير برامج، موزاييك إف إم في 21 أكتوبر/تشرين الأول2013.
15. سدريف، سيف، منتج في قناة وطنية 1، 19 أكتوبر/تشرين الأول2013، تونس.
16. سماوي، أمل، منتجة تلفزة تي في، 14 أكتوبر/تشرين الأول2013، تونس.
17. سنوسي، هشام، HAICA، 1 مايو/أيار2014، تونس.
18. شيهاوي، عفاف، SAPA، وكالة مكان للإعلان، 1 مايو/أيار2014، تونس.
19. صباغ إيف، مديرة في بي بي سي ميديا أكشن، 22 أكتوبر/تشرين الأول2013، تونس.
20. تليلي وليد، الإذاعة الوطنية، 8 إبريل/نيسان2014.
21. فرجاني، رياض، HAICA، 8 إبريل/نيسان2014.
22. المنصف، شيخ روحو، ممثل عن الجمعية الوطنية، 2 يونيو/حزيران2014، تونس.
23. النقازي، عمر، مالك صبرة إف إم، 29 مايو/أيار 2014، القيروان.
24. موزابي، أمل، مديرة نقابة مالكي وسائل الإعلان (STMD)، 25 إبريل/نيسان 2014، تونس.
25. غير معروف Finance Committee, Ettakatol Party شريك حكومة الترويكا، 10 إبريل/نيسان 2014.

تعقيب

أ. د. محمد قيراط

قسم الإعلام، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر

تبحث الدكتورة روكسان فارماين من خلال هذه الدراسة -القائمة على عمل ميداني دام أكثر من سنة- التغيرات التي يعيشها الفضاء الإعلامي التونسي، وكيف يعمل على الصعيد المهني، وكيف يبنيه أصحاب المصلحة وصنَّاع القرار كقطاع، كما تطرح هذه الدراسة عددًا من الأسئلة المهمَّة؛ تتمحور حول تحرُّر الصحافيين التونسيين من الرقابة والرقابة الذاتية، والتعيينات على مستوى مناصب المسؤولية في مؤسسات القطاع الإعلامي التونسي خاصة القنوات التليفزيونية؛ ودور القطاع الخاص في الفضاء الجديد، وارتباطه بأجندته السياسية والأيديولوجية، والتشريعات الجديدة في مجال الإعلام، والهيئات الجديدة المنظمة للفضاء الإعلامي التونسي في فترة ما بعد ابن علي. استخدمت الباحثة النظرية الهجينة -مختلطة- (hybrid theory) لدراسة الفضاء الإعلامي التونسي في مرحلة ما بعد سقوط نظام ابن علي؛ فهناك نخب تبحث عن التغيير؛ لكن وفق أجندة معينة قد تتعارض مع أجندة قوى أخرى تحاول العودة إلى عهد ابن علي، وهناك نخب أخرى تحاول التخلص نهائيًّا من عهد ابن علي واعتمادَ نهجٍ جديدٍ يقوم على المشروع الإسلامي المعتدل، هذه الصراعات الضمنية والخفية بين العلمانيين من جهة والإسلاميين من جهة أخرى انعكست على المشهد الإعلامي التونسي الجديد؛ الذي ما زال يصارع من أجل الوصول إلى مستوى الإعلام الفاعل؛ فهناك مَنْ يصف الوضع بالفوضى، ومنهم مَنْ يرى أن الأمور تغيرت شكليًّا؛ لكن ضمنيًّا

بقي الخطاب نفسه، وما زالت ثقافة الزبونية سائدة، ومنهم مَنْ يرى أن الصحافي التونسي لا يزال لا يعرف كيف يتعامل مع الهدية التي قُدِّمت لــه؛ والمتمثلــة في تحريره من القيود والرقابة.

تغيَّر الفضاء الإعلامي التونسي بشكل جذري خــلال الســنوات الــثلاث الماضية، وحقَّق مكاسب كبيرة تتمثَّل في كسب الكثير من حرية الأداء، والتفاعل مع قضايا المجتمع، والتخلُّص من الرقابة، والرقابة الذاتية، وترسبات نظام ابن علي، ومن أهم المكاسب التي حققتها المنظومة الإعلامية التونسية، الهيئة العليا للاتصــال السمعي البصري التي حققت إنجازات كبيرة في فترة وجيزة، كما عجــزت عــن مواجهة بعض التجاوزات من الاستغلال السياسي لوسائل الإعــلام؛ خاصــة في القطاع الخاص، فتهافُتُ القوى السياسية المختلفة على وسائل الإعلام، ومحاولــةُ السيطرة على مخرجاتها أدَّى إلى نوع من العودة إلى العهد القديم؛ حيث تحــدَّدت الأهداف في مصالح ضيقة على حساب خدمة المصلحة العامة وأهداف الثورة.

تميَّزت دراسة روكسان فارمان فارماين بغزارة كبيرة في المعلومات، وبتغطيــة المتغيرات التي شكَّلت الفضاء الإعلامي التونسي خلال السنوات الثلاث الماضية، قوةُ الدراسةِ تكمن في الدراسة الميدانية والمقابلات المائة التي أجرتها الباحثة مع الفــاعلين الرئيسيين في الإعلام التونسي التي استغرقت أكثر من سنة، اســتخدام الــدكتورة فارماين كذلك للنظرية الهجينة أسهم في التعامل الناجح مع إشكالية معقَّدة تتداخل وتتشابك فيها عدَّة متغيرات وعدَّة عوامل (النخب القديمة والنخب الجديدة، القوى التي تعمل لإحداث التغيير والقوى التي تريد المحافظة على الوضع الــراهن والعــودة للنظام القديم، الثورة والثورة المضادة، تداخل المال والسياسة والإعلام... إلخ). قوى عديدة في واقع الأمر تتنافس فيما بينها على السلطة مستخدمة وسائل الإعلام؛ هذا الوضع أدَّى إلى تشكيل مجال عام تونسي public sphere، لم يكن موجودًا من قبلُ، حسب الباحثة.

الدراسة افتقدت إلى بعض المعطيات المهمة أو بعض عناصر العملية الاتصالية، التي تتمثَّل في المرسل والرسالة؛ فكان بإمكان الباحثة أن تستخدم استبيانًا –وليس مقابلات مع صحفيين معيَّنين– لمعرفة آراء الصحفيين حول ما يحــدث في بيتــهم

(القوى الفاعلة في الفضاء الإعلامي الجديد/التعيينات، المسؤوليات، المهام، الرؤى والاستراتيجيات)، ما رسالة الصحفي التونسي بعد الثورة؟ ما الفرق بين الممارسات القديمة والممارسات الجديدة؟ ماذا تعني حرية الصحافة للقائم بالاتصال التونسي؟ ما دوره في المجتمع الانتقالي؟ هل الصحفي التونسي مؤهل للتفاعل مع المرحلة الجديدة؟ هل لديه المهارات في ممارسة الصحافة الاستقصائية، والصحافة التي تغوص في أعماق قضايا الجماهير المحرومة والمهمشة؟ هل تغيرت القيم الخبرية عند الصحافي التونسي، أم بقي يحنُّ إلى ماضيه القريب؟

كان بإمكان الباحثة كذلك دراسة محتوى خطاب الإعلام التونسي بعد الثورة؛ فنوعية الخطاب هي المؤشر الأساسي للتغيير من عدمه، والمتغير المحوري الذي لم تتطرَّق له الباحثة يتمثَّل في القيم والثقافة التي ورثها الصحافيون التونسيون عن النظام القديم؛ والمتمثلة في الولاء والرقابة الذاتية، وثقافة التمجيد، والمحافظة على الوضع الراهن، وصحافيو ما بعد الثورة هم أنفسهم الصحافيون الذين خدموا نظام ابن علي، وخدموا من قبله نظام بورقيبة، والأمر هنا يتعلق بثلاث وخمسين سنة من إعلام وقيم وممارسات لا يستطيع النظام الإعلامي التونسي الجديد أن يتخلَّص منها في فترة وجيزة من الزمن. فالمسألة هنا أكثر من تشريعات جديدة، وحريات جديدة؛ حيث إن حرية الصحافة لا تكفي وحدها، وحتى يحدث التغيير ينبغي للصحفي ومسؤول المؤسسة الإعلامية أن يُؤْمِنَا بالتغيير، ويعرفَا كيف يُجَسِّداه في أرض الواقع، وهذا بطبيعة الحال يحتاج إلى قيم ومهارات وقناعات ليس عند الصحفي فقط؛ وإنما عند المؤسسة الإعلامية ومسؤوليها، كذلك والمجتمع المدني؛ فالصحفي في تونس فيما بعد الثورة احتار أمره أمام الوضع الجديد، و لم يستطع أن يحدِّد هل الحرية التي أصبح يتمتَّع بها هي نعمة أم نقمة!

من نقائص الدراسة كذلك عدم رجوع الباحثة للدراسات والأبحاث السابقة حول الموضوع؛ كدراسات فطيمة العيساوي(1)، وصابرين بلحاج(2)، وأمنة

(1) El-Issawi, Fatima, Tunisian Media in Transition, The Carnegie Papers, 2012.

(2) Belhaj Fraj, Sabrine "Tunisian Media: Under Construction," latunisievote.org, www.latunisievote.org/en/society/item/414-tunisian-mediaunder- construction-.

جلالي[1]، ومونية غانمي[2]، ونجلاء داوسون زيـــدان، وتـــيم إيثـــون، وكـــارن واسبايزر[3]؛ كان بإمكان الباحثة كذلك المقارنة مع دول أخرى عاشت ثـــورات وانتفاضات (الجزائر-مصر-ليبيا.. إلخ)؛ ففي الجزائر -على سبيل المثال- تمَّ تعديل الدستور في سنة 1989 الذي فتح المجال أمـــام التعدديـــة السياســـية والتعدديـــة الإعلامية؛ لكن وَضْع الممارسة الإعلامية لم يتغيَّر كثيرًا، ولم يعرف الكـــثير مـــن الصحفيين ماذا يفعل بالحرية التي أُعطيت له؛ وذلك في الوقت الذي تهافتت فيـــه الصحف الجديدة على البحث على الربح السريع، والوصول إلى أكبر عـــدد مـــن القراء بأية وسيلة.

ومن المآخذ التي تؤخذ على الدراسة كذلك معالجتها لعدَّة قضايا وإشكاليات في بحث واحد؛ الأمر الذي جعلها "مكتظة" بالمعطيات والبيانات، وهو ما جعـــل الباحثة تُهمل أو لا تركِّز على متغيرات محورية في مشـــكلة الفضـــاء الإعلامـــي التونسي ما بعد الثورة؛ فالورقة تصلح لمشروع كتاب أكثر من بحث. نقتـــرح أن تكون هذه الملاحظات محل اهتمام الباحثين في الإعلام التونسي مستقبلاً؛ وعلـــى العموم الدراسة مرجع أساسي لمن يُريد أن يعرف واقع الصحافة التونســـية بعـــد ثلاث سنوات من الثورة، والقوى المختلفة التي تتنافس علـــى تشـــكيل معالمهـــا الجديدة؛ حيث إنها تتميز بغزارة المعلومات، وبتحليل دقيق للتداخل والتقاطع بـــين القوى الفاعلة في الفضاء السياسي والإعلامي التونسي.

---

(1) Guellali, Amna "Tunisia: Free Speech, Double Standards," OpenDemocracy.net, www.hrw.org/news/2012/03/06/tunisia-free-speech-double-standards

(2) Ghanmi, Monia "Tunisia Fosters Media Pluralism," Maghrebia, July 7, 2011.

(3) Dowson-Zeidan, Najla, Eaton, Tim, Wespieser, Karen, "After the Revolution: Libyan and Tunisian media through the people's eyes, BBC Media Action, 2014.

تعزيز المواطنة من خلال المجتمع المدني والشراكات الإعلامية: حالة الإذاعات المحلية

سمر سمير المزغني

كلية الدراسات الآسيوية والشرق الأوسط، جامعة كامبريدج

ملخص

منذ 2011، أصبحت النقاط المشتركة بين الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، اللذين ازدهرا في تونس، مصدرًا قويًّا لدعم تطوير الإذاعات التي يديرها المواطنون (النقابات) والقائمة على المجتمعات. وفي سياق تحديد ثلاثة مجالات حيوية تترجم فيها وسائل الإعلام المدنية والمنظمات غير الحكومية البرامج الاجتماعية لتعزيز مفاهيم المواطنة من خلال العمل التعاوني -توفير المعلومات والدعوة والتعليم- تشير هذه الدراسة إلى أن هذه المجالات تسهم في تطوير مصدر إعلامي جديد يتميز بالقوة ويأتي على شكل إذاعات محلية. وهذه الإذاعات، التي ترتكز في كثير من الأحيان على البث عبر شبكة الإنترنت، توفر الفرص، خاصة للشباب في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، لتطوير قدراتهم كمنتجين ومستهلكين وأصحاب خبرات، وهي بالتالي تقدم لهم أدوات جديدة من خلال المدونات، والصحافة المهتمة بالمواطن، ووسائل التواصل الاجتماعي وبناء الهوية. توفر هذه الشراكة بين هذين القطاعين فوائد كبيرة من حيث توفير التمويل وتعزيز الديمقراطية وبناء القدرات، على الرغم من أنها، كما

يقال، يمكن أن تضع قيودًا على الاستقلال والنمو المستقبلي لهذه البرامج الإذاعية المهتمة بالمواطن. هكذا يبقى التراسل والتمويل وتنظيم هذا المجال المتنامي للمجتمع المدني وما أنتجه من إذاعات محلية يشكِّل محور تفاوض قوى التحول في المجال العام.

لقد فتحت البيئة السياسية والمدنية والاجتماعية الجديدة التي شكَّلتها ثورة عام 2011 لتونس مساحات للتعبير عن الأفكار ونشرها مع رقابة حكومية أقل من ذي قبل. يعتبر الإعلام والمجتمع المدني نوعين من القطاعات التي واجهت القمع والسيطرة المركزية على مدى عقود. ولكن منذ عام 2011، شهدت هذه القطاعات تطورًا ملحوظًا؛ الأمر الذي سمح لها ببناء الشراكات ومشاركة الأدوات خاصة مع وسائل شعبية مثل الإذاعات المحلية وصحافة المواطن والمدونات. ومما يعزز تبادل هذه الأدوات والأفكار بين وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني برامج بناء القدرات المشتركة حيث تتضافر جهود المؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني لتسليط الضوء على دمج الجهود وتعزيز مفاهيم المواطنة.

يشهد كلا القطاعين نموًّا وتنوعًا بارزًا، والتغييرات المشتركة بينهما تأتي نتيجة البيئة الجديدة التي يعملان فيها. ويسعى كل منهما بشكل غير متوقع لإنشاء برامج تعاونية وإنشاء فرص الشراكة الممكنة.

بيئة جديدة لحرية التعبير: لعبة الحجر والورقة والمقص

تقدم لعبة الأطفال "الحجر والورقة والمقص" مثالاً حيًا للتقاطع بين الإعلام ومشاركة المجتمع المدني وجهًا لوجه مع الحكومة قبل يناير/كانون الثاني 2011. لم تكن هذه اللعبة تحمل إلا القليل من المتعة خلال سنوات حكم ابن علي؛ فالقواعد كانت محددة وكذلك كانت النتائج؛ إذا استخدم أحد الصحفيين ورقة أو تجاوز ذلك باستخدام ميكروفون أو كاميرا للتعبير عن آرائه، فإن المحتوى حتمًا سيواجه "مقص الرقابة". والشيء نفسه ينطبق على أولئك الذين يعملون في منظمات المجتمع المدني؛ فقد كان الفاعلون في القطاعين مقيدين في التعبير عن آراء سياسية معارضة أو غير تقليدية. يوضح أمين أن الممارسة الطويلة من الرقابة على وسائل

الإعلام التونسية أدت إلى وجود الرقابة الذاتية التي أصبحت شائعة جدًا[1]. فـــإذا تعرضت وسيلة إعلام أو منظمة غير حكومية أو حتى صحفي يعمل بشكل مستقل إلى الرقابة في كثير من الأحيان، فإنه سيواجه خطر الرد "المتصـــلب" مـــن وزارة الداخلية. وقد تتراوح الردود بين الاستيلاء على الأدوات إلى احتجـــاز لاعـــب "الورقة".

لقد كان إنشاء المنظمات غير الحكومية يعتمد على إصدار تصريح مـــن وزارة الداخلية، التي كانت بدورها تضع قيودًا قانونية تحول دون تطور المجتمع المـــدني في تونس. وكانت معايير الترخيص تستند إلى المواقف السياسية تجاه تلك المنظمات غير الحكومية وما إذا كانت هذه المنظمات تدعم النظام أم لا. وكانت عملية الترخيص تُطبق بطرق تمييزية وغامضة؛ حيث كانت السلطات هي "صاحبة القرار في إصـــدار أو رفض التأشيرة"[2]. وقد أظهرت تقارير حول المجتمع المدني في تونس أن المجتمـــع المدني المرخص لم يكن يمتلك القدرة على معالجة القضايا "السياسية"، وكان يعتمـــد في ذلك على مستوى الولاء للسياسات والاستراتيجيات الوطنية لابـــن علـــي[3]. وكانت المنظمات الدولية محظورة من العمل في البلاد، وتقديم التمويـــل المســـتدام للمنظمات المحلية التي كانت تعتمد على خلق الذرائع من أجل دعم الدعاية للنظام.

أما البيئة الجديدة التي أوجدتها الثورة لتعزيز حرية الرأي والتعبير فقد سمحت لوسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية بالعمل باستقلالية وإبداع إلى حدٍّ كبير؛ مما جعل من الصعب التنبؤ بنتائج اللعبة بشكل جيد في بيئة ديناميكية يـــتم فيهـــا التفاوض على حرية التعبير. بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، فهذا يعني رفع أيدي وزارة الداخلية عن السيطرة على مؤسساتهم، تلك الوزارة الـــتي اعتـــادت علـــى

---

(1) Amin, H, "Freedom as a Value in Arab Media: Perceptions and Attitudes Among Journalists", **Political Communication** 19, 2002, p.125-135.

(2) Law n 59-154, 7 November 1959, article 4, Official Journal of the Tunisian Republic n 63, 22 December 1959.

(3) European Union Report on Civil Society in Tunisia, Rapport de Diagnostic sur la Société Civile Tunisienne, 2012.
http://eeas.europa.eu/delegations/tunisia/documents/projets/rapportdiagnostic_stecivile_mars2012_fr.pdf

إصدار التراخيص للمنظمات غير الحكومية، وأصبح العمل بموجب قانون جديد صدر في سبتمبر/أيلول 2011 يستند إلى حماية استقلال هذه المنظمات وحرية العضوية والعمليات فيها[1]. أمَّا بالنسبة لوسائل الإعلام التقليدية (التليفزيون والإذاعة والصحافة)، فقد سمحت احتمالات عرض هذه البيئة الجديدة بقوة بمنح ملكية أوسع للقطاع الخاص بعد حل وزارة الاتصالات في عام 2011.

تطور وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية منذ عام 2011

هناك ثلاثة تغييرات رئيسية أثَّرت على العلاقة بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام في فترة ما بعد الثورة الحالية: **أولاً**: إزالة القيود التي كانت تؤثر عليهم بفعل القوانين، مما أدى **ثانيًا**: إلى وجود طفرة في أعدادهم الشاملة، **وثالثًا**: إعادة صياغة المفاهيم الناتجة عن دورها وهدفها في المجتمع.

يعرض تقرير اليونيسيف 2007 بشأن المجتمع المدني في تونس كيف كانت منظمات المجتمع المدني المرخص لها بالعمل خلال فترة ابن علي قائمة أساسًا على الحزبية، في الوقت الذي كان فيه التفويض التشريعي، فضلاً عن الدعم المالي والإداري، يعتمد على التواطؤ مع النظام[2]. وقد تم التخلص من هذه التبعية بعد المصادقة على القانون 88-2011 في سبتمبر/أيلول 2011، وتهيئة الأجواء لمنظمات المجتمع المدني في تونس. يعطي القانون الجديد مزيدًا من الحرية للمنظمات غير الحكومية، ويفتح المجال لتلك المنظمات غير التونسية ويرفع القيود المفروضة على مهامها.

ومع خصخصة وسائل الإعلام واستقلال المنظمات غير الحكومية، ازدهرت هذه المؤسسات منذ عام 2011. يشير مركز المعلومات والتدريب والدراسات

---

(1) Kausch, Kristina, “Foreign funding” in post-revolution Tunisia, (AFA, Fride, HIVOS), 2014, p. 3.
http://www.fride.org/publication/1128/%E2%80%98foreign-funding%E2%80%99-in-post-revolution-tunisia

(2) UNICEF Report on Civil Society in Tunisia, Identification et Analyse des Compétences des Associations Actives dans le Domaine de l’Enfance, 2007.

والتوثيق حول المنظمات غير الحكومية (IFEDA) في تونس إلى أن عدد المنظمات غير الحكومية في البلاد وصل إلى 17 ألف منظمة في شهر مايو/أيـــار 2014 مـــن أصل 9 آلاف منظمة قبل الثورة(1). لا يشير هذا النمو فقط إلى ازدياد عدد وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، ولكن الأهم من ذلك، تعزيز الشعور بالملكيـــة والاستقلال الذي تمتعت به هذه المنظمات. وتشير التقارير إلى أنه يمكننا الحـــديث عن ظهور حقبة جديدة من ديناميات منظمات المجتمع المدني في تونس(2). وبالنسبة لوسائل الإعلام، أدى ذلك إلى خلق مجموعة متنوعة من الوسائل التي تتراوح بـــين القنوات التليفزيونية الجديدة، بما في ذلك الإذاعات المحلية والصـــحف والمجـــلات والصحافة الإلكترونية.

ومع ازدهار المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، برز على الساحة المزيد من التحالفات والشبكات، من خلال اجتماع الفاعلين وتمكين الأصـــوات الـــتي تمثلهم. وتتشكل الائتلافات والشبكات على أساس المناهج المشتركة في المصـــالح والقضايا المشتركة، مثل شبكات حقوق الإنسان، أو ائتلافات تنظيم المشـــاريع. وتحولت المنظمات غير الحكومية إلى شبكات منظمة، مثل الشبكة الوطنية لمكافحة الفساد(3) وتجمُّع منظمات "لَمّ الشمل"(4)، الذي يتكون من أكثر من 50 منظمـــة تتبادل المعلومات والتدريب والأدوات وأفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان والتربية المدنية والمواطنة. أما المؤسسات الإعلامية فقد نُظِّمت على شكل نقابات، مثل النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين. علاوة على ذلـــك، تم إنشـــاء النقابـــة التونسية للإذاعات الحرة التي تمثل أجهزة الراديو الخاصة والمحلية الجديدة والـــدفاع عن حقوقها. وبالرغم من أن بعض هذه النقابات أنشئ قبل الثورة، إلا أن دورها

(1) http://www.ifeda.org.tn/fr/presentation/ifeda/statistiques: (last accessed 12th of July 2014).

(2) European Union Report on Civil Society in Tunisia (2012): Rapport de Diagnostic sur la Société Civile Tunisienne:
http://eeas.europa.eu/delegations/tunisia/documents/projets/rapportdiagnostic_stecivile_mars2012_fr.pdf

(3) http://www.anticor.tn: (Visited on 30 August 2014).

(4) http://www.lamechaml.org: (Visited on 30 August 2014).

في توحيد ممارسي المهنة والدفاع عن حرية التعبير أصبح أكثر أهمية بعد ذلك؛ مما يسمح للممارسين للمهنة بتشكيل قوة ضاغطة من أجل استصدار تشريعات ووسائل دعم أفضل لمؤسساتهم[1].

المنطق الجديد

يتعلق التغيير الثالث المشترك بين هذه القطاعات بالدور الذي بدأت هذه القطاعات بملء الفراغ فيه. وردًّا على البيئة المتحررة والتطور الذي شهدته هذه القطاعات، بدأت وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني تلعب دورًا جديدًا في المجتمع؛ فقبل الثورة، استُخدِم القطاعان كأدوات دعاية لنظام ابن علي وإشراك الشباب في قضايا غير سياسية مثل الرياضة. لقد كانت "المهمة الوحيدة للإعلام هي تزويد الحكومة وابن علي نفسه بأداة قوية مسيطَر عليها بشكل مباشر لنشر الرسائل والمحتوى الذي من شأنه أن يسمح لمزيد من السيطرة المنطقية على تشكيل الرأي العام"[2]. أما بالنسبة لغالبية المنظمات غير الحكومية، فقد لوحظ ذلك في الاستراتيجيات والبرامج التي كانت توظفها لتعزيز الاستراتيجيات والرؤية الخاصة للنظام؛ فالمنظمات الشبابية الوطنية، على سبيل المثال، كانت تتشكَّل أساسًا تحت راية الاتحاد التونسي لمنظمات الشباب، وهو الاتحاد الذي كان مرتبطًا بقوة بحزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذي كان يتزعمه ابن علي، حيث كانت هذه المنظمات الشبابية تنظم الحملات الإعلامية والسياسية في المدارس والجامعات من خلال المنظمات مثل منظمة طلبة التجمع الدستوري الديمقراطي.

وفي أعقاب انتفاضة عام 2011، بدأت منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بتنفيذ ثلاث مهام جديدة، وهي توفير المعلومات والدعوة والتعليم:

---

(1) http://www.tunisianow.org/وزير-الداخلية-يستقبل-وفدا-عن-النقابة-ا html: (Visited on 28 July 2014).

(2) Barata, J., "Tunisian Media under the Authoritarian Structure of Ben Ali's Regime and after" in Guaaybess, T. National Broadcasting and State Policy in Arab Countries, Macmillan, London, 2013, p. 117-130.

توفير المعلومات: لقد تم تسهيل الوصول إلى المعلومات بانخفاض الرقابة. بالإضافة إلى ذلك، تسعى وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني لتمثيل وجهات نظر متعددة وأن تكون أقل انحيازًا في نقل المعلومات. ويمكن ملاحظة تسييس القطاعين بفعل تأثرهما بنفس القدر من قبل المشهد السياسي المستقطَب بشكل كبير[1]. إن التوسع في وسائل الإعلام والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني (من حيث المساحة والوظائف والموارد)، رغم التعددية في المجالات الخاصة بها، لا تزال تتأثر بالجدل السياسي والاستقطاب في البلاد، وذلك لأن بعضها يتلقى التمويل من أحزاب سياسية[2]. يبدو ذلك واضحًا من تصريح العبدولي، أحد المسؤولين في وزارة الشؤون الخارجية، بأن بعض المنظمات الخيرية، الداعمة لأحزاب دينية، يتلقى التمويل الأجنبي لدعم الجماعات الإسلامية[3]. وعلى الرغم من إنشاء وتطوير هذه المنظمات والفرص المتاحة أمامها، فإنها أصبحت في الوقت الحاضر أقل تقييدًا حسب الحاجة إلى نشر أي خط معين من الدعاية، لكن منظمات

---

(1) تختلف البيئة السياسية المتنازعة بشدة في تونس بعد الثورة بين الأطراف السياسية والدينية؛ مما يؤدي إلى الاستقطاب بين الأحزاب المتنافسة والشرائح الاجتماعية، وكذا الأيديولوجيات المتنازع عليها، وهو الوضع الذي أدى إلى تطوير معظم القطاعات في المشهد التونسي. انظر أيضًا: تقرير الاتحاد الأوروبي حول المجتمع المدني في تونس:
European Union Report on Civil Society in Tunisia (2012): Rapport de Diagnostic sur la Société Civile Tunisienne:
http://eeas.europa.eu/delegations/tunisia/documents/projets/rapportdiagnostic_stecivile_mars2012_fr.pdf

(2) هذا في حدِّ ذاته ليس مألوفًا من المنظمات غير الحكومية؛ فالمنظمات غير الحكومية الألمانية، على سبيل المثال، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأحزاب السياسية (مؤسسة هاينريش بول، على سبيل المثال، ترتبط بتحالف 90/حزب الخضر)، على الرغم من أنه يتم منح التمويل ومراقبته من خلال هيئات التمويل الألمانية الاتحادية، انظر:
https://www.deutschland.de/en/topic/politics/germany-europe/parties-and-political-foundations; on funding for religious charities and NGOs
وانظر أيضًا
Jeffrey J. Rodman (2008), '20 Biggest grant-making foundations for Christian Organizations', http://blogs.christianpost.com/pastor/20-biggest-grant-making-foundations-for-christian-organizations-2008/

(3) http://www.alarab.co.uk/?id=22760: (Visited on 30 August 2014).

المجتمع المدني ووسائل الإعلام تتخذ مواقف سياسية وتعرض "استقطاب بعض الرؤى والنماذج المتناقضة نسبيًّا"[1]، وهو بذلك ينوه إلى جداول أعمال الأحزاب السياسية العلمانية والدينية. تشير الديمقراطية المفتوحة إلى أن "المجتمع المدني في تونس مشترك في الصراع على السلطة السياسية المستعرة الآن في الفترة الانتقالية، وكثيرًا ما تجد منظمات المجتمع المدني نفسها مجبرة على الاختيار بين العلمانية أو الإسلام بالولاء لحزب النهضة"[2].

ويلاحَظ استقطاب القطاعات أساسًا من خلال مثال المنظمات التي تدعم رسميًّا الأحزاب السياسية وتعزز برامجها، مثل الرابطة المحظورة حاليًا لحماية الثورة، والتي ظهرت في بعض الأحيان كرابطة موالية لحزب النهضة. وقد عبَّرت القنوات التليفزيونية الخاصة أيضًا عن مواقف سياسية قوية، لاسيما في أوقات سيطر عليها الانفعال بسبب الانقسام السياسي، مثل الانتخابات، أو أثناء الأزمات، كما جرى في أوائل عام 2013، عندما تم اغتيال شكري بلعيد ومحمد براهمي المحسوبين على المعارضة.

على الرغم من كل هذا، حدثت نقلة نوعية في تنوع الآراء والتركيز على المعلومات بدلاً من التضليل. وتشير البحوث إلى أن "موارد المعلومات الأكثر شعبية هي برامج التليفزيون والإنترنت (...) [و] المنظمات الشبابية التي تشكَّلت بعد الثورة، والتي تزود الشباب التونسي بأكبر قدر ممكن من المعلومات حول جميع الأحزاب السياسية التونسية التي تشكَّلت حديثًا"[3].

الدعوة: أدى الاهتمام المتزايد بالدفاع عن الحقوق والرقابة على أداء الأطراف السياسية الفاعلة إلى تطوير منظمات الرقابة الدولية التي تركز على محاربة

---

(1) Foundation for the Future, Report on Civil Society in Tunisia (2013): Etude sur les Organisations de la Société Civile en Tunisie:
http://foundationforfuture.org/en/Portals/0/Publications/Etude%20OSC%20Tunisie-Rapport%20Final%20v%204.pdf

(2) https://www.opendemocracy.net/ian-patel-safa-belghith/leagues-for-protection-of0-tunisian-revolution: (Visited on 31 August 2014).

(3) Zarlenga, Erica, "Post-Revolutionary Effects: Political Self-Education of Tunisian Youth", Independent Study Project (ISP) Collection, Paper 1007, 2011, p. 12.
http://digitalcollections.sit.edu/isp_collection/1007

الفساد، وإرساء أسس المساءلة والشفافية، مثل منظمة "بوصلة"، ومبادرة البيانات المفتوحة. وقد شارك ممارسو المهنة والمؤسسات الإعلامية أيضًا في الكشف عن حالات الفساد والدعوة إلى الحكم الرشيد[1].

التعليم: قبل عام 2011، استُخدمت المدارس كمنصات للتثقيف السياسي وتعزيز المواطنة. ومع ذلك، تجنبت الصفوف الدراسية مناقشة الإصلاحات السياسية أو الانتخابات الحرة أو التمثيل الشرعي. يبين زارلينغا أن هذه الفئات لم يكن لها تأثير يُذكر على الطلاب ولم تشركهم في القضايا أو المناقشات السياسية[2]. ومنذ عام 2011، أصبحت وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني القوى الفاعلة الرئيسية في تنمية الوعي السياسي؛ فخلال انتخابات عام 2011، بذلت هذه القطاعات جهودًا حثيثة لتثقيف الشباب وزيادة الوعي حول المشاركة السياسية. شاركت في تنفيذ مشروع "حافلة المواطنة" ست منظمات غير حكومية تركز على المواطنة الفاعلة والتعليم السياسي والديمقراطية، وقد انطلق هذا المشروع في جميع محافظات البلاد حيث التقى المتطوعون بالمواطنين في أماكن مختلفة (مثل المقاهي والأسواق والمدارس) لتوعيتهم بأهمية مشاركتهم في الانتخابات. وقد ألهم هذا المشروع ما يُعرف باسم "الورش المفتوحة" المستندة إلى مبادئ المشاركة العامة وتبادل المعرفة بين عامة الناس تحت إدارة مجلة "تونيفيزيون" الخاصة؛ حيث قام الإعلاميون بجولات في أنحاء البلاد لمناقشة رؤية جيل الشباب حول مستقبلهم ونقل هذه الآراء من خلال المجلة لعامة الناس. جمعت منظمات أخرى، مثل منظمة "أنا يقظ" (I Watch)، الشباب لتثقيفهم حول قضايا الشفافية والفساد وتدريبهم لمراقبة الانتخابات على المستوى الوطني والمحلي (مثل انتخابات ممثلي الطلاب في الجامعات).

(1) http://hypotheses.org/46915: (Visited on 31 July 2014).

(2) Zarlenga, Erica, “Post-Revolutionary Effects: Political Self-Education of Tunisian Youth”,
http://digitalcollections.sit.edu/isp_collection/1007

دمج الجهود: شراكات وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني

يعتبر التوجه الجديد لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لخلق شراكات ودمج جهودها من بين أهم التغييرات في تونس بعد الثورة. لم يحدث هذا من خلال التقاطع بين هذين المجالين من حيث المواضيع والقضايا التي يتعاملان معها فحسب؛ ففي مجتمع صغير مثل تونس، يرتبط ذلك أيضًا بتوجه النشطاء ليصبحوا إعلاميين والعكس صحيح. هذه هي الحال بصفة خاصة مع المدوِّنين الذين يكونون غالبًا دعاة للدفاع في المنظمات غير الحكومية الفاعلة وفي نفس الوقت مراسلين ومدونين عبر شبكة الإنترنت. وقد أدت هذه الشراكات إلى تقليص الخطوط الفاصلة بين وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية؛ حيث أصبحت المنابر الإعلامية مكانًا لممارسة الضغط والمناصرة والتوعية في حين أصبحت المنظمات غير الحكومية مصدرًا لنشر المعلومات. ويتضح هذا من خلال مدونة "النواة"، التي تأسست في عام 2004 على يد الناشط في مجال حقوق الإنسان وحرية التعبير سامي ابن غربية[1]. باعتبارها المدونة الأكثر انتشارًا في تونس، اتخذت مدونة "النواة" على عاتقها مراقبة التحول الديمقراطي في البلاد مع التركيز أيضًا على "تدريب ناشطين على تكنولوجيا الإنترنت وصحافة المواطن، ومساعدة المنظمات غير الحكومية والناشطين المستقلين على تحمل مهمات مماثلة، ومراقبة الانتخابات، والاستمرار في نشر المحتوى الإثرائي والمتنوع في مجال حقوق الإنسان، وغير ذلك من القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية "[2].

لقد أصبحت برامج بناء القدرات المجال الأكثر شيوعًا لوسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية لعقد اللقاءات والتعاون؛ حيث تعزز برامج بناء القدرات المشتركة تبادل الأدوات والأفكار بين وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وتتعاون المؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز المواطنة. هذا التعاون ملحوظ بدرجة رئيسية في الإذاعات المحلية وفي برامج التدريب في مجال الصحافة في المنظمات غير الحكومية للاستفادة من الخبرات الإعلامية. هناك شراكات آخذة

---

(1) http://www.nawaat.org: (Visited on 25 July 2014).

(2) http://www.nawaat.org/category/media/: (Visited on 25 July 2014).

في الظهور لإنتاج برامج تسلط الضوء على المواطنة الفاعلة، مثل: "Associatif"، وهو برنامج إذاعي يُبَثّ على إكسبرس إف إم. في الوقت نفسه، تعكف عدة منظمات غير حكومية على تطوير مكون إعلامي في برامجها البنيوية ليتم إشراك الصحفيين وخبراء الإعلام. وهناك، على سبيل المثال، مشروع "إنكيفادا"، وهو عبارة عن مجلة جديدة على شبكة الإنترنت التونسية، يجمع الصحفيين من أجل رصد وتحليل الهجمات الإرهابية في تونس[1]. يعتبر هذا المشروع بحد ذاته جزءاً من منظمة الخط غير الحكومية -إحدى المنظمات التي تركز على إنتاج المحتوى الصحفي وتطوير الممارسات الصحفية الجيدة[2].

الإذاعات المحلية في تونس قبل وبعد الثورة

تعتبر الإذاعات المحلية بمثابة أدوات "شعبية أو موجهة محليًّا (...)، ومخصصة لترسيخ مبادئ حرية التعبير والديمقراطية التشاركية، وهي ملتزمة بتعزيز العلاقات بين أفراد المجتمع وتعزيز التضامن المجتمعي"[3]. يضع مانيوز ثلاث منهجيات يمكن الاعتماد عليها لتحليل هذه الظاهرة، ويرى أنها سمة من سمات تنمية المجتمع وشعاع موجه في دور الإعلام في التنمية، وأداة ضرورية للتواصل التشاركي[4].

هذه المنهجيات الثلاث التي تجمع مفاهيم الاتصال والتنمية والمشاركة تقدم إطارًا مفاهيميًّا يُعوَّل عليه في تفسير تطوير الإذاعات المحلية في ضوء التكنولوجيا والوظائف والمعالجة. يركز تطوير وسائل الإعلام على استخدام التكنولوجيا الجديدة بحيث يعزز بعضها البعض، وذلك لأن المبادئ الجديدة للحرية والاستقلال تمكِّن وسائل الإعلام المستلهمة من المواطن من التبلور وفي الوقت نفسه تكتسب قوَّتها من قدرات قطاع الإعلام. وفي هذا الصدد، يقترح أرنولد: "يبدأ تطوير وسائل الإعلام من الافتراض أن هذه الوسائل لها دور مهم في الدولة لأنها تعزز

(1) https://inkyfada.com: (Visited on 15 August 2014).

(2) http://www.alkhatt.org: (Visited on 15 August 2014).

(3) Howley, K. Community Media: People, Places and Communication Technologies, Cambridge University Press, Cambridge, 2005.

(4) Manyozo, L., Media, Communication and Development: Three Approaches, Sage, 2012.

المساءلة لمن هم في السلطة وتزود المواطنين بالمعلومات التي يحتاجون إليها للمشاركة في المجال السياسي. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بوجود نظام إعلامي يتمتع بالاستقلالية والحرية. لذلك، فإن تطوير وسائل الإعلام يستهدف قدرة الصحفيين والفاعلين في وسائل الإعلام على تحقيق مهامهم الديمقراطية، واستدامة وسائل الإعلام المستقلة، والبيئة القانونية التي تضمن حرية الإعلام واستقلاله. وهكذا، فإن التطوير يتمثل في بناء القدرات وتعزيز الاستدامة وسنِّ التشريعات. يتخذ تطوير وسائل الإعلام منظور النظامية، ويتعامل مع الإعلام باعتباره أحد القطاعات"[1].

يركز النهج الثاني على وسائل الإعلام بوصفها عملية وأداة لتوصيل المعلومات حول مشاريع التنمية، مثل برامج الصحة والتعليم التي تعتمد على وسائل الإعلام لرفع الوعي وتغيير السلوكيات العامة. وفي هذا النهج، يعتبر الإعلام الأداة التي تستخدمها برامج التنمية لتوعية وتثقيف الناس وتحقيق نتائج التنمية المتوقعة. يصف داين وسائل الإعلام للتطوير كوسائل إعلام بأنها "تخدم مجموعة من الأهداف الاجتماعية المشتركة بين منظمات التنمية"[2].

أمَّا فيما يتعلق بالنهج الثالث، فهو يركز على وسائل الإعلام بوصفها عملية تسهِّل المشاركة المجتمعية وتعيد تحديد مسار وسائل الإعلام كعملية تشاركية. وقد اعتبر مانيوزو مفهوم المشاركة "مكونًا أساسيًّا لكل من التنمية والاتصالات من أجل التنمية؛ مما يسمح بصياغة وإدراج أصوات ومصالح متعددة في التصميم والتنفيذ والتقييم وسياسة التنمية"[3].

---

(1) Arnold, A. K, “Media Development vs. Communication for Development: Structure vs. Process”, 2010.
http://blogs.worldbank.org/publicsphere/media-development-vs-communication-development-structure-vs-process: (Visited on 11 August 2014).

(2) Deane, James, “Media Development or Media for Development? Wrong question - But What’s the Right One?”, 2008.
http://www.comminit.com/policy-blogs/content/media-development-or-media-development-wrong-question-what’s-right-one: (Visited on 12 August 2014).

(3) Manyozo, L. Media, Communication and Development: Three Approaches. p. 9.

في ضوء هذه المنهجيات الثلاث، يمكن اعتبار تطوير الإذاعات المحلية مؤشرًا على التقدم في استقلالية وحرية الإعلام، ليس هذا فحسب، بل إنها وسيلة لترسيخ الديمقراطية الانتقالية. ويمكن أيضًا اعتبار الإذاعات المحلية بمثابة وسيلة نقل للخطاب التنموي لرفع الوعي وتثقيف السكان. علاوة على ذلك، فهي في قلب المشاركة المجتمعية كونها تركز على أفراد المجتمع والمنتجين والمستقبلين ورسالة الإذاعة. إن الإذاعات المحلية في تونس ظاهرة جديدة إلى حدٍّ ما؛ فقد بدأت بعض المبادرات لبناء الإذاعات المحلية في تونس قبل عام 2011، ومن بينها راديو 6 (تأسس في 2007)[1]، وراديو "كلمة" (تأسس في 2008)[2]؛ اللذان بذلا جهودًا لتطوير إذاعتيهما المحليتين ومناقشة موضوعات المواطنة وحقوق الإنسان على الإنترنت. وقد أُطلقت الإذاعتان أجهزةً على أيدي اثنين من قادة الإعلام والنشطاء السياسيين، مثل: صلاح فوراتي وسهام بن سيدرين وكانت تستضاف على شبكة الإنترنت في غياب الدعم التشريعي والإداري والمالي. ومع ذلك، تواجه هذه الإذاعات المضايقات والرقابة من صفحات الويب الخاصة بهم، والتي كانت محظورة داخل البلاد خلال حكم ابن علي[3].

في عام 2005، شارك نشطاء الإعلام التونسي من عدة منظمات غير حكومية (مثل نادي اليونسكو باردو) في برنامج تدريبي عُقد في مصر بدعوة من مؤسسة "نسيج"، وهي مؤسسة إقليمية تسعى إلى تطوير موارد للتنمية الشبابية المجتمعية في الدول العربية على مستوى المنطقة[4]. تقدم هذه المؤسسة التدريب

---

(1) http://www.radio6tunis.net/fr/accueil: (Visited on 12 July 2014).

(2) http://www.kalimatunisie.com: (Visited on 12 July 2014).

(3) http://www.lemonde.fr/tunisie/article/2011/02/07/en-tunisie-radio-kalima-surfe-sur-les-ondes-de-la-liberte_1476067_1466522.html (Visited on 12 July 2014).

(4)http://www.naseej-cyd.org/en/naseej_program.php؟tm=1؟tm=1&sm=2 (Visited on 13 July 2014).

أطلقته شركة نسيج في عام 2005 من خلال مكتبها الإقليمي في عمان، الأردن كمبادرة إقليمية انتقلت في مطلع عام 2010 إلى مؤسسة مستقلة تعمل في المنطقة ولها. حتى الآن، وصلت برامج وأنشطة نسيج أكثر من 18 بلدًا. تعمل المؤسسة على تحقيق أهدافها ومن ثم تنفذ أنشطتها عبر توفير أشكال متنوعة من "الخدمات والفرص والدعم" باعتماد خمسة برامج رئيسية، هي: الدعم المالي، وبناء القدرات، والتبادل والتواصل، والنشر والإنتاج، والدعوة.

للمشاركين التونسيين للقاء مع الصحفيين عبر إذاعتي "حريتنا" و"البلد"، وهما الإذاعتان المحليتان الشعبيتان في مصر، وفي أعقاب هذا التدريب حصل المشاركون على بعثات تدريب في عام 2007 من قبل إذاعة "حريتنا" للاستفادة من تجربة هذه الإذاعة في العمل في ظل الدكتاتورية. ومع ذلك، لم تتطور الإذاعات المحلية في تونس كمنبر للمواطن وكمجال لمناقشة هموم المجتمع وكمنصة لمناقشة موضوعات المواطنة وحقوق الإنسان من خلال إشراك الشباب على وجه الخصوص وإسماع أصواتهم إلا بعد اندلاع انتفاضة عام 2011.

يتم استضافة الإذاعات المحلية في تونس على شبكة الإنترنت، وتستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز برامجها، وفي أغلب الأحيان، تستخدم هذه الإذاعات متطوعين شبابًا لديهم الرغبة في ممارسة الصحافة، وذلك لضمان تحقيق إنتاج منخفض التكلفة وتقديم برامج في غياب خطط تجارية مربحة. وعادة ما يتم إطلاق هذه الإذاعات كمشاريع لمنظمات غير حكومية تسهم في إثراء عملها حول حرية التعبير وبناء القدرات عند الشباب. لهذا السبب، يعتمد العديد من الإذاعات على الممولين الذين يخصصون أموالاً لبرامج المنظمات غير الحكومية المخصصة لأولوياتها الإنمائية. عادة ما تكون هذه المنظمات وكالات دولية تعمل في محورين (السفارات الأجنبية والمراكز الثقافية) ووكالات متعددة الأطراف (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي). يقدم العديد من هذه المنظمات التمويل لبناء الشراكات والتنمية للمنظمات غير الحكومية المرتبطة بها حتى تتمكن من إنشاء إذاعات محلية في الدول المستهدفة لتقديم المنح. يتم توفير الأموال لدعم رؤية المانحين للمجتمعات المفتوحة ومؤسسات الحكم المحلي وحرية التعبير. في بعض الحالات، يحقق التمويل الأهداف المرجوة، وفي حالات أخرى، يُستخدم هذا النهج في التمويل كوسيلة لتصدير القوة المقنعة إلى البلد المستهدف، وكآلية لفرض البُعد الثقافي الذي له تأثير كبير على احتياجات المجتمع أو المناطق التي يتم توجيه التمويل إليها.

ما زال التواصل مع الإذاعات المحلية في تونس دون الحد الأدنى بالمقارنة مع إذاعات تجارية تُبث على موجات إي إم أو إف إم. وهناك عدد قليل من الإذاعات

المحلية في تونس التي وصل عدد متابعيها إلى 200 ألف مستمع. ومن الأمثلة على هذه الإذاعات إذاعة "أنا تونسي" التي تعمل على شبكة الإنترنت لإنتاج برامج من الأستوديو والمرافق الخاصة بها، ومرافقها في وسط مدينة تونس[1]. إن الجمهور الكبير يُفسَّر جزئيًا بقدرة الإذاعة -الواقعة في باردو حيث تجتمع الجمعية الدستورية- على دعوة أعضاء البرلمان لمناقشة القضايا ذات الاهتمام من خلال المقابلات الإذاعية.

عادة ما يتم قياس حجم جمهور الإذاعة المحلية بزائريها عبر شبكة الإنترنت؛ فلابد للجمهور من أن يقوم بإجراء تسجيل الدخول السريع قبل البدء في الاستماع؛ مما يمكِّن الإذاعة من رصد زوارها في أوقات مختلفة من اليوم والأسبوع. تعمل معظم هذه الإذاعات في ساعات محددة في فترة ما بعد الظهر والمساء، وعادة من الساعة 6:00 مساء وحتى 12:00 مساء عند تواجد المتطوعين، والذين تكون أغلبيتهم من الشباب. لا يعتبر عدد الحضور الفعلي (غالبًا لا يزال صغيرًا) للعديد من الإذاعات المحلية في حد ذاته عاملاً حاسمًا، فالإذاعات ليست مشاريع تجارية؛ وإنما هي إشراك أفراد المجتمع في إنتاج الأخبار والبرامج الأخرى ذات الأهمية البالغة. وقال إلياس الزين، مدير إذاعة أنا تونسي: "معظم هؤلاء المتطوعين طلاب الجامعات، ورجال الأعمال والخريجون العاطلون عن العمل". وأضاف: إن "التغيير الذي نراه في المتطوعين الذين انخرطوا في القضايا التي تهمهم وفي تطوير مهاراتهم طوال حياتهم المهنية في الإذاعة المحلية هو أكثر أهمية، في الوقت الراهن، من انخفاض عدد الجمهور الذي نجذبه مقارنة مع جمهور الإذاعات التجارية"[2].

نتيجة للشراكات بين وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني خلال المرحلة الانتقالية السياسية، تميل البرمجة الإذاعية المحلية لتغطية الموضوعات التي تهم المواطنين، وخاصة أولئك الذين يعيشون ضمن مناطقهم. تشمل البرامج الإذاعية المناقشات السياسية مع ممثلي الجمعية الدستورية المحلية، وتعزيز الحقوق الاقتصادية

(1) http://tunein.com/radio/Radio-Ana-Tounsi-s168823/:(Visited on 8 July 2014).

(2) Ezzine, Elyes, director of Ana Tounsi Radio, Interview, 26 June 2014.

والاجتماعية، وبرامج الحديث عن موضوعات متعلقة بالمواطنة والمجتمع، والمجتمع الأكبر (مثل برامج حول حياة المرأة في المجتمع وتحدياتها)، وتغطية تقاليد المجتمع من خلال مقابلات مع كبار السن، والأخبار عن المشاريع الجديدة التي يجري عملها في المنطقة. وتتضمن البرامج الأخرى عروضًا لمواهب المواطنين وتغطية الأحداث الثقافية في المنطقة وكذلك البرامج الدينية التي قد تبث خطبة الجمعة من أحد المساجد في الحي.

الإذاعات المحلية باعتبارها أداة قوية لربط الشباب بمجتمعاتهم

على الرغم من كون الإذاعات المحلية ظاهرة جديدة نسبيًا في تونس، إلا أنها تفرض قيودًا تشريعية على ريادة الأعمال والمشاريع الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني، في الوقت الذي تخدم فيه الوظائف التربوية والسياسية والمجتمعية داخل مناطق وصول بثها؛ فقد تم إنشاء العديد من هذه القنوات الإذاعية باسم "أجهزة الإذاعات النقابية"، وقامت بتسجيل نفسها كمشروع إحدى المنظمات غير الحكومية بدلاً من تسجيلها كإذاعة مستقلة. اختار معظم هذه الإذاعات ربط نفسه مع المنظمات غير الحكومية والاستفادة من الاعتراف الإداري وجهود جمع التبرعات التي يمكن أن تقدمها. وتمثل ذلك، على سبيل المثال، إذاعة "R3 " التي أنشأتها منظمة الحرية والتنمية " Regueb Freedom and Development organisation" وإذاعة أنا تونسي التي أنشأها نادي اليونسكو. كون هذه الإذاعات المحلية مشروع منظمات غير حكومية، فإنها تجمع الأموال من وكالات التنمية والجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف التي وضعت نتائج التنمية، مثل بناء القدرات الإعلامية للسكان المستهدفين. كانت هذه القنوت قادرة، في غياب الإطار القضائي للإذاعات المحلية، على العمل كجزء من برامج المنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، في بعض الأحيان، فإن الاتصال والشبكة قام بتحديد انتشارها وتطورها.

بعد عام 2011، أدى العديد من التطبيقات لترخيص الإذاعات إلى إنشاء ما يقارب 38 إذاعة جديدة على الإنترنت بحلول عام 2012، بما في ذلك 12 إذاعة في

مراكز الشباب[1]. تعتبر مراكز الشباب مؤسسات حكومية تدار من قبـــل وزارة الشباب التي اعتادت على توفير ساحات للأنشطة الثقافية والرياضية في العديد من الأحياء في البلاد. وكان يُنظر إلى المراكز على أنها أدوات دعاية لنظام ابن علـــي لأنها استضافت غالبًا أحداث تعزيز قيادته. تحول دور هذه المراكز بعد عام 2011؛ حيث كانت تكافح لتحديد الهوية الجديدة ولإيجاد سمعة مختلفة من أجل جـــذب السكان الشباب. من هذا المنطلق، سمح التعاون مع الجماعات المحلية والمنظمـــات غير الحكومية لهذه المراكز بالحصول على دور جديد من خلال إعـــادة ربطهـــم بمجتمعاتهم واعتبارهم مراكز اجتماعية من شأنها أن توفر مساحة للنقـــاش الحـــر والمشاريع الريادية والمبادرات الشبابية.

على صعيد آخر، تم تعزيز التفاعل والتعاون بين المنظمات غـــير الحكوميـــة والإذاعات المحلية من خلال إنشاء فرقة عمل إقليمية وصندوق أصـــواتنا لتطـــوير الإعلام[2]، والتي رصدتها المبادرات الأخرى مثل مؤشر استدامة الإعـــلام (MSI) الذي تنتجه منظمة تطوير العمل المدني والتعليم والإعلام "IREX" لتحليل وضـــع وسائل الإعلام المستقلة في البلاد[3]. تنظم المنظمات مثل الجمعية العالميـــة للبـــث الإذاعي الأهلي (WACRB) حلقات عمل تجمع بين الصحفيين وناشطي المجتمـــع المدني لوضع خطط المبادرات الإعلامية. سهَّلت هذه البرامج الجهـــود الجماعيـــة لكسب التأييد والمناصرة لتنمية وسائل الإعلام المحلية في أجزاء مختلفة من الـــبلاد، جنبًا إلى جنب مع الممولين والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإعلامية مثـــل

---

(1) UNESCO Study on Media in Tunisia, "Etude sur le Développement des Médias en Tunisie", 2012.

(2) (Visited on 12 July 2014).:http://aswatona.net/?page_id=16307

صندوق أصواتنا لتطوير الإعلام هو مشروع شراكة للحلول الإعلامية المجتمعية (المملكـــة المتحدة)، وشبكة الإعلام المجتمعي (الأردن)، ومعهد الأنـــدلس لدراســـات التســـامح ومناهضة العنف (مصر)، ومؤسسة الأرض المقدسة (فلسطين)، وبدائل المنتدى لمـــراكش والجاليات التونسية ولإذاعات الليبية، بالتعاون مع الرابطة العالمية للبث الإذاعي المحلـــي، وهو جزء من برنامج "الإعلام والثقافة من أجل التطوير" الممول من الاتحاد الأوروبـــي.

(3) http://www.irex.org/resource/tunisia-media-sustainability-index-msi(last accessed 8th of August 2014).

مؤسسة فريدريش إيبرت، واليونسكو. على سبيل المثال، قامت الجمعية العالمية للبث الإذاعي الأهلي بدعم إنشاء إذاعة "صوت المناجم"، وهو مشروع المنظمات غير الحكومية "صوت الآخرين" في قفصة؛ حيث دفعت الإذاعة الحركةَ العمالية المحلية والمظاهرات العامة للإصلاح الاجتماعي منذ عام 2008. أدى الضغط لتحسين التشريعات المتعلقة بالإذاعات المحلية إلى خلق وضع خاص لـ "أجهزة الراديو النقابية" في القوانين التي تصدرها هيئة تنظيمية إعلامية جديدة، الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، في مايو/أيار 2014[1]. وحصلت اثنتا عشرة إذاعة محلية على ترخيص للبث المباشر بعد الثورة كإذاعات نقابية، في حين انتقلت خمس منها إلى موجات إذاعة، وهي إذاعة كلمة إف إم، وراديو 6، وراديو الكرامة، وراديو الثورة، وراديو الرقابة، وراديو جامبي، أما الإذاعات الأخرى فظلت تُبَثّ عبر الويب بسبب القيود المالية. إن الانتقال إلى البث الإذاعي إف إم مكلِّف ويتطلب جهودًا استثمارية وإدارية قوية وقدرات الموظفين، فضلاً عن خطط الاستدامة. لقد أثبت هذا صعوبة العملية؛ إذا إنه يشكِّل تحديًا لتطوير الإذاعات المحلية، والاستدامة طويلة المدى والمبادرات غير الربحية لهوية الإذاعة. كما يمكن للانتقال أن يكون صعبًا أيضًا من حيث قبول الجمهور له؛ فبعد الخطوة مرتفعة التكلفة إلى البث إف إم في عام 2013، واجهت إذاعة "كلمة" مثلاً الانتقادات والإضرابات والإفلاس حيث تأرجحت بين مكانتها بوصفها الإذاعة المحلية "الثورية" وموقعها الجديد على أنها الإذاعة الخاصة التي تسعى للاستثمارات والإعلانات للحفاظ على عملها.

التحديات التي تواجه الإذاعات المحلية

على الرغم من التطورات الواعدة التي تميز العدد المتزايد الجديد من الإذاعات المحلية، إلا أن المقابلات مع الصحفيين ومدراء الإذاعات المحلية تكشف عن عدد من القضايا والتحديات التي تواجه هذه المساحات على المستويين الاستراتيجي

(1) http://haica.tn/media/cahier-des-charges-radio-associative.pdf: (Visited 8 July 2014).

والتشغيلي. يمكن للعلاقات القانونية والمالية الوثيقة بين الإذاعات المحلية والمنظمات غير الحكومية أن تمنع الإذاعات من ترسيخ أنفسها كمبادرات إعلامية مستقلة خارج نطاق المنظمات غير الحكومية الشريكة، وعادة ما يقتصر تمويلها على فترة زمنية تعتمد في المقام الأول على التزامات التمويل، والتي تعتمد بدورها على سياسات وأهداف وموارد المانحين على المدى القصير (سنتين) ومتوسطة الأجل (خمس سنوات). تؤدي هذه القيود إلى اعتماد المشاريع الإذاعية على برامج المنظمات غير الحكومية، والتي يمكن أن تمنعها من اتخاذ الخطوة الأساسية المقبلة من حيث إنشاء كياناتها كمبادرات مستقلة.

على الرغم من إنشاء الوضع التنظيمي الجديد، إلا أن المعضلة المحيطة بالوضع القانوني والإداري والمالي للمجتمع أو للإذاعات المحلية "النقابية" في تونس تتمثل في العلاقات التي تقيمها مع مختلف أصحاب المصلحة. إن خطر الفاعلين الاجتماعيين الآخرين الذين لا يدركون أن التعامل مع الإذاعات المحلية أمر حقيقي، يشكِّل الجانب السلبي من التقاطع بين مؤسسات خدمة المجتمع والمساعي الإعلامية المحلية الصغيرة. يمكن أن تجعل الصحافة المهنية وسائل الإعلام التقليدية عرضة لتقليل الإذاعات المحلية أكثر قليلاً من الأنشطة الترفيهية للشباب، أو كأدوات للمنظمات غير الحكومية للترويج لبرامجها، ويتمثل الخطر في أن المنظمات غير الحكومية غالبًا ما تجعل الإذاعات المحلية مجرد "أدوات تطوير" تسمح لها بتحقيق نتائج التنمية التي يجب عليها (أي: المنظمات غير الحكومية) أن تقدمها إلى الممولين. إن الخطر يكمن في أن هذه المفاهيم الخاطئة يمكن أن تسهم في الإذاعات المحلية التي تحولت إلى أدوات دعاية ليتم استخدامها حصرًا لأغراض تمجيد عمل المنظمات غير الحكومية الشريكة ومراكز الشباب التي تعمل فيها. بل هناك ما هو أكثر، ألا وهو الاعتماد المالي للإذاعات المحلية والذي يمثِّل خطرًا كبيرًا على استدامتها ليس فقط لأنها لا تزال تعتمد على الميزانية، ولكن أيضًا لاعتمادها على أولويات الممولين الدوليين.

هذا الخطر موجود خاصة في الحالات التي يشعر فيها الصحفيون الشباب أنهم متحكَّم بهم من قبل مدراء الإذاعات المحلية؛ هذا الأمر من شأنه أن ينتقص من

الاهتمام والدافع لتطوير المهنيين في الإذاعة. يمكن للمدراء أو الناشطين في برامج المنظمات غير الحكومية أن يثبتوا أيضًا مدى تأثير الصحفيين الشباب من خلال فرض أولويات التنمية الخاصة بهم. ويمكن لغيرهم من صنّاع القرار في الإذاعات المحلية مثل المحررين، الذين هم في كثير من الأحيان صحفيون محترفون أو مرخصون لتدريب المتطوعين والذين أُحضروا لتدريب المحررين، أن يسيئوا إلى الموظفين الصغار من خلال التباهي بخبرتهم ومؤهلاتهم المهنية. وكما لاحظ الصحافي الشاب في إذاعة ابن خلدون "فإن بنية وبيئة العمل لا تزال أبوية، بوجود المحرر الرئيسي أو مدير الإذاعة الذي يصنع القرار ويُلزم المتطوعين الشباب بالالتزام بها؛ الأمر الذي يؤثر في نهاية المطاف على دافع وحماسة الصحفيين الشباب". وتتفاقم هذه المشاكل من خلال الميزانيات المنخفضة المتاحة، ووضع المتطوعين من موظفي الإذاعة، على الرغم أن عقود وسائل الإعلام وشروط التوظيف لم يتم حلها بعد الثورة في تونس. هذه الصعوبات لا تثير قلق مكاتب الإذاعات المحلية فقط، بل تؤثر على معظم المكاتب الإعلامية في جميع أنحاء القطاع.

بالرغم من خطر صيغة الشراكة غير المتكافئة بين المنظمات غير الحكومية والإذاعات المحلية المستوحاة، وعلى الرغم من الصعوبات التي يواجهها الشباب المتطوعون والموظفون والمتدربون، فإن معظم الإذاعات المحلية المرتكزة على المواطنة وجدت صوتًا محددًا لجمهورها ومجتمعها، مثبِتة بذلك أقدميتها الخاصة لخدمة المجتمع الذي –لولا هذه الإذاعات– لافتقر إلى إحساس المشاركة السياسية، أو وجهة النظر البديلة التي تقدمها الإذاعات المواطنة.

دور الإذاعات المحلية في تونس

إلى جانب تعزيز الشراكات بين الفاعلين الكبار (وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني) خلال الانتقال السياسي الذي بدأ في عام 2011، تلعب الإذاعات المحلية دورًا مهمًّا في بناء قدرات الشباب المهمشة، وتعزيز الديمقراطية في الأحياء الحضرية الكبيرة، وتعزيز الشعور بالانتماء وملكية سكان المجتمع المحلي. من بين الأدوار الجديدة الأكثر أهمية التي تلعبها الإذاعات المحلية قدرتها على التصرف كأداة

تربوية، وكآليات لبناء الوعي الديمقراطي، وكوسيلة لتطوير الروايات الاجتماعية والهويات الوطنية الجديدة. وبالتالي، فإنها يمكن أن تكون بمثابة أداة تربوية، ديمقراطية واجتماعية لبناء العادات الشعبية للمواطنة.

الإذاعات كأداة تربوية: تميل الإذاعات المحلية إلى تقاسم أهداف مماثلة للمنظمات غير الحكومية عندما يتعلق الأمر ببناء القدرات لدى السكان المستهدفين، فتُظهر الدراسات السابقة أن إعلان التعليم المسيحي في المجمع الفاتيكاني الثاني عام 1965 " Declaration on Christian Education at the Second Vatican Council in 1965" قد أوضح أنه في الوقت الذي كانت فيه الإذاعات المحلية في أميركا اللاتينية تعمل مع الجماعات المحلية والمنظمات، كانت تدعم تعليم الطلاب من خلال تطوير معارفهم الثقافية والسياسية والاجتماعية، ومساعدتهم على أن يصبحوا "مشاركين في نشاط منظمات المجتمع المختلفة، ومساعدتهم على الانفتاح على خطاب الآخرين، وعلى استعداد لبذل قصارى جهدهم لتعزيز الخير العام"[1].

وتهدف البرامج التي تم وضعها من خلال شراكات المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام إلى تمكين الشباب من خلال إشراكهم في بدء وإنشاء وتشغيل المراحل، بالإضافة إلى التخطيط للاستدامة من خلال إشراكهم في المناقشات حول جمع التبرعات والتسويق. بعض الإذاعات المحلية القائمة، مثل راديو أنا تونسي، مجهزة بالفعل بمراكز تدريب الصحفيين وتدريب الشباب أعضاء المنظمات غير الحكومية التي تهتم ببناء مهاراتهم في تحرير الأخبار، وتهدئة المناقشات، وإجراء المقابلات وتعلم أخلاقيات الصحافة. تجري البرامج التدريبية المشتركة من قبل المؤسسات الإعلامية مثل إذاعة "الأكاديمية الفرنسية الدولية"[2]، في حين يتم تقديم المشورة والإرشاد من قبل الإذاعات المحلية الأخرى. تهدف الإذاعات المحلية في استهدافها الشباب المهمشين في تونس إلى توفير مساحة لأصواتهم من خلال بناء وسائل الإعلام الخاصة ومهارات تنظيم المشاريع بالتطبيق العملي. يطور الشباب

---

(1) Second Vatican Council, 1965a, Section 1.

(2) http://academie.france24-mcd-rfi.com/fr: (Visited on 12 July 2014).

الصحفيون المشتركون في هذه الإذاعات أخلاقياتهم الخاصة ويقررون الخط التحريري والبرامج التي ستُدرج في جدول الإذاعة. يصبح هؤلاء الشباب قادة هذا الفضاء حيث يمكنهم اقتراح المشاريع الإعلامية، ومناقشة الموضوعات التي تهمهم أكثر والتعبير عن أنفسهم مع مهارات الاتصال المعززة. وفي مقابلة مع الصحفي الإذاعي أسامة الفرشيشي، فقد أكد أن المتطوعين الشباب الذين عمل معهم كانوا يقررون بشكل جماعي الخط التحريري لإذاعة ابن خلدون بعد تلقي التدريب في مجال الأخلاقيات الصحفية[1].

الإذاعات كأداة ديمقراطية: تلعب الإذاعات المحلية، في الفترة الانتقالية، حيث يتم التفاوض باستمرار على السلطة، دورًا رئيسيًا في تعزيز الديمقراطية المحلية. تسمح الإذاعات المحلية للشباب بمناقشة مشاكل المجتمع مع ممثلي مجلس المدينة بعد تحديد القضايا الرئيسية خلال المقابلات مع أفراد المجتمع المحلي. كما يمكن للصحفيين الشباب مناقشة تحديات الأمن والبنية التحتية في مناطقهم مع صنّاع القرار المحليين بعد المقابلات، والاستمرار في مراقبة الجهود المبذولة من خلال آليات مساءلة المنظمات غير الحكومية. إن النشطاء الشباب قادرون بذلك على استخدام المقابلات مع صنّاع القرار لتذكيرهم -فضلاً عن جمهور الإذاعة- بوعودهم. وبالفعل وفرت مقابلات راديو أنا تونسي مع 145 من أعضاء الجمعية الدستورية، على سبيل المثال، مساحة للتبادل بين الشباب الصحفيين والقادة السياسيين الشباب الذين يمكنهم أن يشككوا في القرارات المصنوعة والتعبير عن تطلعاتهم إلى ممثليهم السياسيين.

ومع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الإذاعات يقودها أفراد من المجتمع وتركز على المجتمع، فإنها تشجع الصحفيين الشباب على إنشاء جسر بين جمهور الإذاعة ومنظمات المجتمع المدني التي ترغب في الوصول إليهم. يقوم الصحفيون من الإذاعة على سبيل المثال، بإجراء استطلاعات الرأي مع جمهور الشباب لتحديد احتياجاتهم ورغباتهم، ثم يقدمون تقريرًا عن مواضيع مشتركة قامت بطلبها مراكز الشباب إلى

(1) مقابلة مع أسامة الفرشيشي، صحفي في إذاعة بن خلدون، بتاريخ 23 يونيو/حزيران 2014.

الشباب في المنطقة المطلوبة، ثم وأخيرًا تزويد مديري مراكز الشـــباب بمعلومـــات لمساعدة نسج أنشطتها لتلبية هذه الاحتياجات. أكد صابر دراويل، مدير راديـــو سيدي حسين، أن "استطلاعات الرأي والتقارير هذه لعبت دورًا مهمًّا في توجيـــه برامج مركز شباب سيدي حسين لتغطية الموضوعات والقضايا التي يطلبها السكان المستهدفون، وفي تنظيم فعاليات مثل الحفلات الموسيقية وورش العمل حول هـــذه المواضيع"[1]. وفقًا لإطار مني أوزو لتطوير وسائل الإعـــلام Manyozo's media development framework، فإن هذه العملية التشاركية والاتصالات المجتمعيـــة تعكس "نهج المشاركة المجتمعية الذي يوظف من خلاله أصحاب تنمية المصـــلحة التواصل التشاركي من أجل تطويره من القواعـــد. ويُـــبنى هـــذا النـــهج علـــى استراتيجيات البحث والعمل التشاركي من الاتصالات الـــتي تظهـــر للمجتمـــع لتسهيل الآثار المترتبة على نظم المعرفة الأصلية في حوار تنمـــوي تـــداولي (...). والهدف من ذلك هو الشروع في النهج "الدوري" للنظـــر، والـــتفكير (التأمـــل) والعمل بطرق إشراك أصحاب المصلحة في تطوير التخطيط الجماعي واتخاذ القرار من أجل التأثير على التنمية المحلية والتغيير الاجتماعي"[2].

تعتبر اللامركزية في صنع القرار وتعزيز حرية التعبير والمواطنة في صميم أيـــة عملية ديمقراطية. يبدأ بعض هذه الإذاعات، وإن كان ذلـــك في مرحلـــة بـــدء المشروع، في إعطاء السلطة للشعب من خلال تمكينهم من التعرف على همـــومهم ومناقشتها مع السياسيين المحليين وقادة المجتمع وغيرهم من صنَّاع القرار. في برنامجنا الحديث الإذاعي الذي يسمى "زووم علاء سيدي حسين"، أوضح دراويل، "نحن نناقش مشاكلنا ومخاوفنا بشأن حيِّنا مع السياسيين المحليين ومسؤولي مجلس المدينة، ونحن نحثهم على توفير حلول لقضايا مثل التلوث والبنيـــة التحتيـــة في ســـيدي حسين".

الإذاعات أداة اجتماعية للحصول علـــى الجِنســـية والمِلْكيـــة والهُويـــة:

وبالإضافة إلى دورها في بناء القدرات وتعزيز الديمقراطية المحلية، تهدف الإذاعـــات

---

(1) مقابلة مع صابر دراويل، مدير إذاعة سيدي حسين، بتاريخ 25 يونيو/حزيران 2014.

(2) Manyozo, L. Media, Communication and Development, p. 18.

المحلية للقيام بوظيفة اجتماعية من خلال ربط الشباب بمنطقتهم وسد الفجوة التي كثيرًا ما تفرق بينهم وبين المجموعات السكانية الأخرى المقيمة في أحيائهم (سواء من ناحية الجيل، النوع الاجتماعي أو الاقتصادي الاجتماعي). يتم تهميش الشباب في معظم المناطق الحضرية في تونس والأحياء ذات الكثافة السكانية العالية. يمكن للإذاعات المحلية أن تعزز الشعور بالمسؤولية والانتماء لهذه الجماعات، لاسيما تلك الأكثر ضعفًا (الشباب والنساء وأفراد المجتمع المعوقون). قال أسامة الفرشيشي، وهو متطوع صحفي في إذاعة ابن خلدون، في حديثه: إن "العمل في الإذاعة كمراسل ينشر الشبكات الاجتماعية في الحي ويسمح بالاتصال مع السكان الأكثر فقرًا، وضعفًا وتهميشًا في ابن خلدون"، وذلك في الحي الذي أجرى فيه مقابلات وتقارير عن آرائهم[1].

على النقيض من الإذاعات التي تركز على خدمة الأحياء الفقيرة في المدن، فإن الإذاعات المحلية تلعب دورًا مختلفًا في بعض مدن المحافظات التي تكون فيها خطط التنمية والتمويل ذات أولوية أقل؛ حيث يسود هناك شعور بالتهميش في المناطق الريفية والحضرية. مثال على ذلك هو بلدة القيروان -التي تقع وسط البلاد المتفوقة بالفرص الاقتصادية وفرص العمل في سوسة (المدينة المزدهرة الشقيقة الساحلية) التي تحتكر محطة إذاعية واحدة خاصة فقط (صبرة إف إم-وهي إذاعة جديدة تقريبًا). يوجد مكتب الإذاعة الوطنية كذلك على الساحل في المنستير. قام المخرج الشاب مؤسس محطة راديو مواطن القيروان بالتركيز على استخدام الإذاعة لتعزيز الشعور بأهمية المدينة وإعطائها هويتها المحلية. تشمل الجهود المبذولة أيضًا تسليط الضوء على القضايا الاجتماعية والبنية التحتية في المنطقة، وتسليط الضوء على الإرث التاريخي للمدينة وتطوير الوعي السياسي "الذي يفكر حقًا بقيروان" كما أوضح محمد ريما. "من المهم حقًّا العمل على منطقتنا... وعلى تطوير الحياة هنا. إذا لم نقم بالتغيير هنا، فلن نغير المنطقة، ولن نغير الأمة"[2].

---

(1) مقابلة مع أسامة الفرشيشي، صحفي في إذاعة بن خلدون، بتاريخ 23 يونيو/حزيران 2014.

(2) مقابلة شخصية مع محمد رمح وفوزي مونستيري أُجريت بواسطة أشخاص من جامعة كامبريدج-مركز الجزيرة للدراسات.

اعتمدت دراسة منظمة تطوير العمل المدني والتعليم والإعلام "IREX" الـــتي أُجريت بعد وقت قصير من الثورة، التي تشمل حلقات عمـــل تدريبيـــة إقليميـــة للشباب، على الصحفيين الإذاعيين الطموحين في تشجيع الإذاعات المحلية المقترحة، كما كانت هناك حاجة إلى التركيز على المدن الريفيـــة والمهمشـــة في الشـــمال والجنوب من البلاد. تلعب الإذاعات المحلية في قفصة والقصرين والرقاب، حيـــث بدأت الثورة وحيث لم يتم حصد ثمار التنمية حتى الآن، دورًا بـــالغ الأهميـــة في السماح للشباب بالتعبير عن أنفسهم بعيدًا عن الخطابات والسياقات الخطابية التي تجعلهم كضحايا. تهدف إذاعات "R3 (Regueb, Revolution, Renouveau)[1] في الرقاب وإذاعة هنا القصرين[2] في قصر نعيم إلى تـــثمين الـــدور الاجتمـــاعي للشباب في هذه المناطق. جنبًا إلى جنب مع أهداف التعليم والديمقراطية والمواطنـــة التي تشاركها هذه الإذاعات مع الآخرين في مناطق الأحياء الفقيرة في العاصـــمة. تميل الإذاعات المحلية في هذه المناطق المحلية الريفية والحضرية إلى التركيز على أهمية مجتمعاتهم، مؤكدة على الدور البنَّاء الذي يمكن للشباب لعبـــه وتـــوفير تغطيـــة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المحددة التي يواجهونها[3].

الخلاصة

تداخل نمو وتطور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في تـــونس في الســـنوات الثلاث الماضية. هذا التداخل بين القطاعين بارز بشكل خاص في الوظيفة والـــدور الذي يلعبانه؛ حيث يلعبان دور وسائل الإعلام والمجتمع المدني وأدواتهما التي يمكن أن يمتلكها ويديرها المواطنون الذين يتحدثون عـــن قضـــاياهم الخاصـــة. انتقـــل الجمهور، والمنتجون والصحفيون إلى المجال العام حيث تقـــوم وســـائل الإعـــلام ومنظمات المجتمع المدني بالرصد والتقييم والمساهمة في عملية التحول السياســـي في البلاد. تشغل المجتمعات والناس، بدلاً من الرموز السياسية، مثل: بورقيبة أو ابـــن

(1) http://www.radio3r.org/ar/: (Visited 31 August 2014).

(2) http://www.radio-kasserine.tn: (Visited on 30 August 201).

(3) http://ismea.org/medias_tunisiens.html: (Visited on 30 August 201).

علي، الآن عناوين الصحف من قصص صحفية وتليفزيونية وبرامج إذاعية ومحتوى وسائل الإعلام الاجتماعية. فهؤلاء هم القصص، وحياتهم الرسالة التي تحاول الشركات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني التعبير عنها.

تلعب الإذاعات المحلية دورًا مهمًّا في تمكين الشباب والصحفيين، وإشراكهم في النقاش السياسي في وقت لا يزال فيه الشباب يكافح للتغلب على صورة كونه "جيلاً غير مرئي"، وهي العبارة التي تمت صياغتها من قبل وزير التعليم السابق حاتم بن سالم. كما أنها تعزز مهارات التواصل وقيادته في تطوير الوعي بالقضايا المحلية. يميل الشباب المشاركون في الإذاعات المحلية للاتصال مع منظمات المجتمع المدني للحديث عن أفكار وممارسات المواطنة الفاعلة وحرية التعبير في مجتمعاتهم. على الرغم من أنها تدار غالبًا من قبل صنَّاع القرار القدامى المقيدين بسنوات طويلة من حكم ابن علي من حيث الرقابة والبنى السلطوية، فإن الإذاعات المحلية لا تزال تسعى لخلق ديناميكية جديدة وجهًا لوجه مع جمهورها. في الوقت الذي تواجه فيه المخاوف القانونية، والاعتماد المالي على الممولين والمنظمات غير الحكومية وتحديات الاستدامة، فإن الإذاعات المحلية تستمر كذلك في تشكيل رصيد قيم يمكن استخدامه في تعزيز حرية التعبير وقيادة الشباب والديمقراطية المحلية. تكمن أهمية الإذاعات بشكل أكثر وضوحًا في المناطق التي يتم فيها تهميش أصوات الشباب وحصولها على اهتمام أقل من المؤسسات الإعلامية التقليدية.

لقد وجدت، بعد إجراء مقابلات مع النشطاء الشباب ورجال الأعمال والفنانين من عام 2011 إلى عام 2012 في دراسة تتبع تصورات الشباب بخصوص التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تونس منذ الثورة، إدانة قوية للبرامج التي تستثني أصوات الشباب[1]. أعرب الشباب عن إحباطهم من وسائل الإعلام الرئيسية؛ لأنها تابعة لأحزاب سياسية وغير قادرة على تقديم الأخبار بشفافية وحياد، أو تمثيل من قاموا بالثورة. في الوقت نفسه، أعرب الشباب عن بعض الأمل؛ لأنهم وجدوا في منظمات المجتمع المدني "قطاعًا ثالثًا" بديلاً أقل تأثرًا

(1) http://www.britishcouncil.org/sites/britishcouncil.uk2/files/revolutionary-promise-summary_0.pdf: (Visited on 31 August 201).

بالانقسامات الموجودة في الحياة السياسية والإعلام. يقوم العـــدد المتزايـــد مـــن منظمات الشباب والمتطوعين الشباب في منظمات المجتمع المدني بإشراك الشـــباب ليكونوا فاعلين وناشطين في المرحلة الانتقالية في البلاد، بدلاً من الوقوف موقـــف المتفرج. بالتالي يمكن دعم تنمية الإذاعة المحلية في خلق مساحة للشـــباب لإعـــادة تصور، وإنشاء وإنتاج المحتوى الإعلامي الذي يلبـــي توقعـــاتهم ويمثـــل آمـــالهم الوطنية. يمكن لهذه البرامج أن تلبـــي طموحات بعض الشباب من تمثيل الـــذات، وقيادة المجتمع المحلي والديمقراطية المحلية. قال أحدهم في إحدى هـــذه المقـــابلات، "**هناك الكثير من الناس الذين يرغبون في تغيير الأمور. طموحي كبير، ولكـــن السؤال هو: هل لديَّ الوسائل لتحقيق ذلك أم لا؟**" توفر الإذاعة المحلية واحـــدة من الوسائل المحتملة.

في الوقت الذي يجري نقاش حول دور الإذاعات ودور الشباب على حـــد سواء، تبدو الإذاعات المحلية ناجحة في تعزيز مجتمعاتها وإشراك أعضائها في العملية الديمقراطية. ومن السمات الرئيسية للمرحلة الانتقالية هي التفاوض المستمر لخلـــق مساحات للمهمشين، وخاصة الشباب. هذه المساحات متنازَع عليها مـــن قبـــل العملية الثورية الطويلة، حيث كان الناس يتعلمون الوصول إلى السلطة مؤسســـيًا بعد ممارستها لأول مرة في شوارع تونس.

المصادر والمراجع

1. Amin, H, “Freedom as a Value in Arab Media: Perceptions and Attitudes among Journalists”, **Political Communication** 19, 2002.
2. Arnold, A. K, “Media Development vs. Communication for Development: Structure vs. Process”, 2010.
3. Barata, J., “Tunisian Media under the Authoritarian Structure of Ben Ali’s Regime and after” in Guaaybess, T. *National Broadcasting and State Policy in Arab Countries*, Macmillan, London, 2013.
4. Deane, James, “Media Development or Media for Development? Wrong question - But what’s the Right one?”.
5. European Union Report on Civil Society in Tunisia, Rapport de Diagnostic sur la Société Civile Tunisienne, 2012.
6. Howley, K. *Community Media: People, Places and Communication Technologies*, Cambridge University Press, Cambridge, 2005.
7. Kausch, Kristina, “Foreign funding” in post-revolution Tunisia, (AFA, Fride, HIVOS),.2014
8. Law n 59-154, 7 November 1959, article 4, Official Journal of the Tunisian Republic n 63, 22 December 1959.
9. Manyozo, L., *Media, Communication and Development: Three Approaches*, Sage, 2012.
10. UNESCO Study on Media in Tunisia, “Etude sur le Développement des Médias en Tunisie”, 2012.
11. UNICEF Report on Civil Society in Tunisia, Identification et Analyse des Compétences des Associations Actives dans le Domaine de l’Enfance, 2007.

12. United Nations Development Programme Report on Civil Society in Tunisia, “La Société Civile dans une Tunisie en Mutation”
13. Zarlenga, Erica, “Post-Revolutionary Effects: Political Self-Education of Tunisian Youth”, Independent Study Project (ISP) Collection, Paper 1007, 2011.
14. www.anticor.tn
15. www.alarab.co.uk
16. www.alkhatt.org
17. www.aswatona.net
18. www.deutschland.de
19. www.foundationforfuture.org
20. www.haica.tn/
21. www.hypotheses.org
22. www.ifeda.org.tn/fr/presentation/ifeda/statistiques
23. www.inkyfada.com
24. www www.irex.org
25. www.ismea.org/
26. www.kalimatunisie.com
27. www.lamechaml.org
28. www.lemonde.fr
29. www.naseej-cyd.org
30. www.nawaat.org
31. www.opendemocracy.net
32. www.radio3r.org
33. www.radio6tunis.net
34. http://www.radio-kasserine.tn
35. www.thedailybeast.com
36. www.tunisianow.org

المقابلات

1. رمح، محمد وفوزي مونستيري أجريت بواسطة أشخاص من جامعة كامبريدج-مركز الجزيرة للدراسات.
2. درويل، صابر، مدير إذاعة سيدي حسين، بتاريخ 25 يونيو/حزيران 2014.
3. الفرشيشي، أسامة، صحفي في إذاعة ابن خلدون، بتاريخ 23 يونيو/حزيران 20141.

تعقيب

لطفي حجي
مدير مكتب الجزيرة في تونس

الإذاعات المحلية والبحث عن القيم المنشودة

بعيدًا عن التفاصيل الواردة في الدراسة والتي يمكن أن تكون مجال نقاش طويل لما فيها من قضايا خلافية خاصة في الأمثلة التي استشهدت بها الباحثة سمر المزغني، بعيدًا عن كل ذلك لأن المجال الزمني لا يسمح، فإن الدراسة تضمنت جملة من المفاهيم الأساسية ذات الارتباط الوثيق بالإذاعات المحلية ودورها في تنمية المجتمعات، ومنها ما تناولتها الباحثة بالتحليل ومنها ما أشارت إليها كأمثلة في سياق حديثها عن عدد من الإذاعات المحلية العاملة بتونس ما بعد الثورة.

تعد ظاهرة الإذاعات المحلية ظاهرة جديدة على المجتمع التونسي باعتبار أن النظام المخلوع احتكر كل الفضاء الإعلامي ومنع قيام مثل تلك الإذاعات رغم المناشدات الدولية حينها.

حداثة الظاهرة تتطلب تفاعلاً مع ما ورد في الورقة البحثية تعميقًا للمفاهيم في مجتمع تونسي يبحث بدوره عن تأصيل مفاهيم وسلوكيات جديدة في الحقل الإعلامي تقطع مع احتكار الإعلام من قبل النظام الشمولي ومع مفاهيمه التي فرضها على امتداد نحو ستين سنة قبل الثورة.

وكانت تلك المفاهيم تنبع من عقلية روَّجت لها دولة الاستقلال، مفادها أن الإعلام هو مكمل لدور السلطة ومروِّج لإنجازاتها. وكل من يخرج عن ذلك المفهوم يعاقَب بمختلف الأساليب الزجرية التي تمتد من الغرامات المالية إلى السجن.

الإذاعات المحلية عنصر أساسي في التنمية

أبرز أغلب الدراسات المتعلقة بإنشاء الإذاعات المحلية أن الغاية الأساسية منها هي المساعدة على التنمية المحلية باعتبار معرفة أصحابها بالحاجات العاجلة للواقع الذي يعيشون ضمنه، كما أبرزت الدراسات ذاتها أن تلك الإذاعات لا يمكن أن تزدهر وتتطور إلا في أوضاع تتسم بالحريات.

وإذا أنزلنا هذه القواعد العامة على الواقع التونسي فإن ما تعيشه الإذاعات المحلية الراهنة لم يكن ممكنًا في عهد ابن علي. وقد كنت شاهد عيان على تلك الفترة؛ إذ على الرغم مما بذلته المنظمة العالمية للإذاعات الحرة من دعم لمجموعة من الصحفيين المستقلين الذين كانت لهم شجاعة تحدي القمع الأمني الشديد الذي فرضه نظام ابن علي فإنها عجزت عن تكوين إذاعات خاصة باستثناء إذاعتين تأسستا في آخر عهد ابن علي، هما: إذاعة راديو 6 وإذاعة كلمة، إلا أنهما لم تسلما من المنع ومن ملاحقة الصحفيين العاملين بهما عبر عناصر أمن الدولة وترهيبهم وفك معداتهم في أكثر من مناسبة. وأذكر كيف كانت عشية رعب حقيقي عندما تم إغلاق راديو 6 ومحاصرة المقر وإغلاق جميع أبوابه بالشمع حتى لا يتمكن صاحبه من فتحه. وعندما استنجد بنا مدير الإذاعة وذهبنا كمجموعة صغيرة من الصحفيين صحبة رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان منعنا البوليس السياسي من الوصول إلى المقر.

تلك عينة صغيرة أردت الإشارة إليها لندرك حجم الانتقال الذي عاشته تونس في المجال الإعلامي عامة وفي مجال الإذاعات المحيلة بصفة خاصة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ثلاثة عوامل ساعدت على ذلك إضافة إلى عامل الحريات:

الأول: هو الرغبة الكبيرة في إصلاح قطاع الإعلام من عدد من الناشطين الإعلاميين والحقوقيين الذين اقتنعوا في وقت مبكر أن ابن علي ما كان ليدجّن الشعب التونسي بتلك الطريقة إلا عن طريق قولبة الرأي العام باحتكار المشهد الإعلامي.

الثاني: هو أن تطور الوسائط الإعلامية الجديدة وانخفاض تكلفة المعدات مكَّنت الجمعيات، ومن وراءها من الشباب الراغبين في التواصل مع فئات واسعة من المجتمع، من إنشاء وسائل اتصالهم الخاصة ومن النفاذ أيضًا إلى المعلومة. وهو أمر لم يكن متاحًا في زمن الديكتاتورية إذا استثنينا عددًا من المتمردين الذين مكَّنتهم شجاعتهم من توظيف عدد من المواقع الأجنبية.

الثالث: هو التضامن الدولي: سجَّلنا في عهد الديكتاتورية وكذلك في عهد الثورة قدرًا كبيرًا من التضامن الدولي تجسد في رغبة عدد من الهيئات الدولية والمنظمات العاملة في مجال الإعلام في تركيز إذاعات محلية تقوم بالدور التنموي والتوعوي في مجتمع يطمح إلى التغيير والتطور.

ولم يقتصر دور تلك المنظمات على الدعم المادي للإذاعات الناشئة بل تجاوزه إلى تدريب الصحفيين ليرتقي أداؤهم المهني ويتمكنوا من استيعاب الأجناس الصحفية وطريقة إبلاغها حتى يتحسن تواصلهم مع الجمهور المتلقي.

الإذاعات المحلية والمجتمع المدني

على المستوى النظري تطرقت الباحثة إلى علاقات الإذاعات المحلية بهيئات المجتمع المدني وبيَّنت التفاعل الكبير بينهما منذ الثورة في يناير/كانون الثاني 2011 إلى اليوم. غير أن تنزيل ذلك على أرض الواقع يبرز أن الإذاعات المحلية تعاني وتصارع الموت المستمر لنقص الدعم من تلك المنظمات وخاصة المنظمات الكبرى التي لها تأثيرها على المجتمع، فأغلبها لا يفكر في دعم الإذاعات المحلية ويختار الاعتماد على أسلوب كلاسيكي يقوم على إصدار البيانات وتوزيعها على وسائل الإعلام. والعديد منها شرع في توظيف الإنترنت، غير أن صفحاتها تبرز عجزًا متواصلاً عن التفاعل السريع المرتبط بالأحداث. ولم تسع إلى تأسيس إذاعات خاصة بها على الرغم من أنها كانت على امتداد أشهر في صدارة الأحداث.

لقد كانت جمعيات كرة القدم أكثر نشاطًا في هذا المجال من جمعيات المجتمع المدني التي تطمح إلى تغيير المجتمع دون أن تسعى في المقابل إلى امتلاك

الأدوات الضرورية لتطويره وفي مقدمتها وسائل الإعلام التي يمكـــن أن تنطلـــق من الإذاعة المحلية لتتوسع إلى الإذاعة الخاصة التي تصل إلى نسبة أعلى من الـــرأي العام.

مفهوم المواطنة

هو مطمح ناضلت من أجله أجيال في تونس، وكان النظام السابق ما قبـــل الثورة يعمل على تغييبه في الإعلام؛ لأنه سعى إلى تكريس ثقافة الـــولاء والتبعيـــة للسلطة على امتداد فترة حكمه. غير أن الأمر اختلف بعد الثورة مع جيـــل مـــن الشبان حرص على اعتبار أن الثورة لا معنى لها إلا بتكريس ثقافة المواطنة باعتبارها حقوقًا أساسية، ومشاركة في الشأن العام، وتعايشًا بين المخـــتلفين دون قهـــر أو وصاية من أي طرف على الآخر.

عدد من الشباب الذي نشط في الإذاعات المحلية سعى إلى تكـــريس تلـــك المفاهيم على الرغم من محدودية الإمكانيات، وأبرزوا حرصًا على تطوير أفكارهم، ومن ذلك إذاعة "السيجومي" المسماة باسم الحي الشعبـــي المهمـــش بضـــواحي العاصمة تونس والذي يحتاج إلى كثير من التطوير في البنى التحتيـــة وفي الارتقـــاء بالمستوى الثقافي والتعليمي السائد. فالظواهر المتفشية في الحي هي نتيجة طبيعيـــة لسياسة التهميش لمثل تلك الأحياء الفقيرة على امتداد سنوات.

فكأن الشباب الذي يتطوع للعمل في مثل تلك الإذاعة المحلية، يناضل ضـــد التهميش و"الحقرة" بلغة الشبان المحلية، أي: الاحتقار السياسي والمجتمعـــي الـــذي سُلِّط عليهم لسنوات طويلة؛ ومن ثمَّ تصبح الإذاعة المحلية في بُعد من أبعادهـــا أداة نضالية وليست وسيلة مهنية لضمان العيش.

مفهوم القرب

هي أهم ميزة لتلك الإذاعات؛ لأنها قائمة في قلب الأحياء التي تعمـــل مـــن داخلها، وهي على عِلم دقيق بخفايا تلك الأحياء واحتياجاتها، وقد عملت علـــى إشراك المعنيين بالأمر في تقديم تصورات حول مشاكلهم.

ويُسهم مبدأ القرب في إفراز ظاهرة التعاطف المحلي مع العاملين في الإذاعة عندما يدرك الناس أن الإذاعة المحلية جزء منهم، وأنها تتعرض إلى قضاياهم بطريقة تختلف عن الإذاعات الأخرى؛ إذ تتضمن قدرًا من الصدق والعفوية بعيدًا عن كل أشكال التوظيف السياسي أو المتاجرة بمآسي الحي.

إن مثل ذلك التعاطف المجتمعي يمكِّن العاملين بالإذاعة من التطرق إلى أكثر القضايا خطورة في الحي كالتهميش والفقر، والمخدرات، والاستغلال الجنسي، وغيرها من القضايا التي تناقش بأريحية؛ فالمتلقي في مثل هذه الحالة يشعر أنه جزء من الموضوع التي تتناوله الإذاعة وأنها تسعى إلى إيجاد حل لقضيته على خطورتها، فهي لا تسخر منه، ولا تتناول القضايا لتبين مدى "توحش" تلك الأحياء مقارنة بأحياء أخرى راقية.

الصحافة الاستقصائية

ذكرت الباحثة جملة من الأمثلة عن الصحافة الاستقصائية أو ما اعتبرتها كذلك، غير أن الحكم لا يستقيم؛ لأن بعض الأمثلة المذكورة لا يخرج عن التوظيف السياسي وتصفية الحسابات السياسية، وهي أبعد ما تكون عن الصحافة الاستقصائية بالمعنى العلمي للكلمة وبما توفره من نتائج أيضًا؛ لأن الصحافة التونسية وقد استفادت من الحرية، كما يُبرز ذلك ارتفاع سقف خطابها، وتعدد عناوينها مقارنة بما كانت عليه في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، إلا أنها عجزت عن تطوير الصحافة الاستقصائية لعدة اعتبارات نبرز أهمها في العناصر التالية:

- فقدان عدد ممن يدَّعون الصحافة الاستقصائية لمهارات ذلك الشكل الصحفي الذي يتطلب الدقة، والمصادر الموثقة، والصبر على الموضوع، وغيرها من الخصائص التي تمكِّن صاحبها من الاضطلاع بذلك الدور.
- طول المجال الزمني أمام الصحفي/المحقق حتى يقوم بدوره وفق ما تتطلبه آجال الاستقصاء؛ لأن المؤسسات الصحفية في تونس -ناهيك عن الإذاعات المحلية محدودة الإمكانيات- تجعل من الصحفيين عندها آلة

إنتاج فتقيِّم جهودهم بكَمِّ المواد الإعلامية التي ينتجونها، ومن ثمَّ يصبح الصحفي الجيد في تلك المؤسسات هو الصحفي الذي ينتج أكثر من غيره. في حين أن الاستقصاء من أكثر الأشكال الصحفية التي تتطلب وقتًا طويلاً وتقييمها والحكم عليها يكون بما تتوصل إليها من نتائج وبما تكشفه من حقائق ومدى تأثيرها على الوضع العام، وليست في الوقت الذي يخصصه الصحفي.

- إن العمل الاستقصائي بما يؤول إليه من نتائج جريئة وصادمة أحيانًا قد يفسد العلاقة بالممولين لذلك يتجنبه أصحاب المؤسسات الإعلامية، ويعتبرون الصحفي الذي يحرص على ذلك مشاكسًا ويهدد المصالح المالية للمؤسسة الإعلامية التي يعمل فيها؛ فهل ستتحمل ذلك مؤسسة إعلامية ناشئة لا تمويل لها؟!
- العمل الاستقصائي يقود إلى مخاطر جرَّاء ردود فعل أصحاب المصالح بما يجعل الكثير من أصحاب المؤسسات الإعلامية يتجنبونه حفاظًا على مصالحهم.

درجة التسييس في المادة الإعلامية

عانت الصحافة التونسية ما بعد الثورة من درجة عالية من التسييس، أثَّرت على كثير من موضوعيتها؛ فأصبحت شبيهة ببعضها البعض في تناول المواضيع والتركيز عليها وفي إصدار الأحكام خدمة للوبيات تتمركز خلفها، وذلك أثَّر على أداء الصحافة ومستواها، ولا يمكن للإذاعات المحلية أن تفلت منها.

الإذاعات المحلية وتصنيف الدرجة الثانية

على الرغم من انتشار الإذاعات المحلية بعد الثورة وكان أغلبها ضمن برامج مشتركة مع هيئات عالمية مختصة في الإعلام أو في التنمية التي تتولى تمويلها في إطار دعم التنمية المحلية وصقل مهارات الشباب، فإن ذلك جعل النظرة العامة السائدة تجاه تلك الإذاعات نظرة دونية؛ إذ عادة ما تُصنَّف في منزلة دون الإذاعات واسعة

الانتشار مما يزيد في صعوبة عملها ويضعف قدرتها على الصمود أمام الصعوبات المتداخلة من ذلك.

- صعوبة الحصول على ضيوف من الصف الأول سواء تعلَّق الأمر بالقادة السياسيين أو بالناشطين في المجتمع المدني.
- الاعتماد على المتطوعين والمعطَّلين فقط يعد عنصرًا أساسيًّا في إفشال هذه التجارب وجعل معدل الحياة عندها قصير.
- ضعف التصورات حول المواضيع وزوايا التناول من العناصر الأساسية في محدودية تلك الإذاعات؛ لأنها تعتمد على الشباب الخريجين الجدد من الجامعة مع عجز تام عن انتداب أصحاب الخبرة في الميدان؛ لأن تكلفتهم باهظة وأغلب تلك الإذاعات لا تمتلك تمويلاً يمكنها من ذلك.
- انتهاء العديد من تلك التجارب الجيدة بانتهاء تمويلها الأجنبي.

ما نخلص إليه من كل ذلك أن الإذاعات المحلية تعد تجربة رائدة في محيطها الاجتماعي الضيق إلا أنها بقيت الحلقة الأضعف في الإعلام التونسي، ويبقى الدور موكلاً لمنظمات المجتمع المدني وبالأساس المحلية منها لتطوير هذا النمط الإعلامي الذي يوفر لها أداة للوصول إلى الناس كي تهتم بقضاياهم الأساسية وتنمي وعيهم.

وهذا الاستنتاج نفسه عبَّر عنه أحد الشباب المستجوبين في دراسة الباحثة سمر المزغني حين قال: "هناك الكثير من الناس الذين يرغبون في تغيير الأمور. طموحي كبير، ولكن السؤال هو: هل لديَّ الوسائل لتحقيق ذلك أم لا؟".

هذا السؤال المحوري على لسان أحد الشباب يلخص كل شيء، يلخص البون الشاسع بين الطموح والإمكانيات، الذي يولِّد بدوره بونًا شاسعًا آخر بين الإذاعات المحلية والإذاعات الخاصة التي تتمتع بالإمكانيات المادية والشهرة والدعم الظاهر والباطن، فكأننا في سباق غير متكافئ.

هوية التفاوض:
النوع الاجتماعي والبرامج الحوارية التونسية

زوي بيتكاناس
قسم الدراسات السياسية والدولية، جامعة كامبريدج

ملخص

تحددت النظرة العامة للمرأة التونسية حتى عام 2011 في صفات كان قادة الدولة وقتها يؤمنون بأنها تجسد الدولة التونسية الحديثة؛ فكان انفتاح المرأة على الحياة العامة، وقدرتها على ممارسة حقوقها السياسية والمدنية والاقتصادية –ما دام كان ذلك في أماكن تديرها الدولة– تتوافق مع هذه النظرة. لقد أزالت الثورة والانتفاضات التي حدثت عام 2011 غطاء الاستبداد، وأطاحت بالآلة القمعية؛ التي دعمت وجود مساحات عامة مصطنعة تديرها الدولة، ومن خلال هذه العملية بدأ التحول الديمقراطي في وجهة نظر الرأي العام عن المرأة، لقد كانت هذه التغييرات حادة وواضحة للجميع؛ خاصة عندما يتعلق الأمر بالتأكيد على تعددية طرق التعبير للمرأة التونسية على الصعيد العام؛ وذلك بعيدًا عن النموذج الفكري الأحادي عن "المرأة التونسية"؛ الذي كان مطبقًا قبل عام 2011، وبالتوازي مع التغييرات الجذرية في الهياكل السياسية خضع الإعلام –أيضًا– لعملية تحول ديمقراطي ليعكس التنوع الجديد الواضح في الهويات ووجهات النظر العامة؛ فبهذه الطريقة يُشارك الإعلام التليفزيوني في دورة وجدانية متبادلة مع هذه الاتجاهات، يعمل فيها كمنصة للهويات السياسية التعددية وقوة منتجة لها، ومع

ذلك لم يعمل التليفزيون -خاصة البرامج الحوارية- كمنصات لتقـديم الهويـات التعددية فحسب؛ ولكنه ظهر -أيضًا- كمكان تنشأ به النزاعـات والتـوترات والنقاشات حول تعريف المرأة التونسية، وإعادة التفاوض بشأن هـذا التعريـف، ويُؤثِّر ذلك بدوره على الوسيلة الإعلامية نفسها، ويُحدث تفاعلات بداخلها؛ لأن عرض مثل هذا الموضوع النزاعي الحرج يُمثل تحديًا لقدراتها.

الكلمات الرئيسية: تونس - الإعلام - التليفزيـون - المـرأة - النـوع الاجتماعي - النقاش

كان يُنظر إلى المرأة التونسية حتى عام 2011 بالصورة نفسها التي تُحـدِّدها صفات كان يرى كلٌّ من الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي أنها تجسد الدولة التونسية الحديثة؛ حيث كان يُنظر إلى المرأة التونسية -التي كانت تتسم بالعلمانية والحضور والمشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية- على أنها معيار يُقاس عليـه تحرر المرأة وتمكينها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ وهي الصورة التي بُني عليها انفتاح المرأة على الحياة العامة، وقدرتها على ممارسـة حقوقهـا السياسـية والمدنية والاقتصادية؛ ما دام كان ذلك في أماكن تديرها الدولة، أما النساء اللائي كنَّ خارج هذه الصورة؛ خاصة النساء ذوات الفكر الإسلامي؛ فلقـد تعرَّضـن للتهميش بشكل علني بين كافة شرائح المجتمع التونسي.

ولقد أزالت الانتفاضات -التي حدثت عام 2011- غطاء الاستبداد، وأطاحت بالآلة القمعية؛ التي دعمت المساحة العامة المصطنعة التي كانت تديرها الدولة؛ ومـن خلال هذه العملية جاء التحول الديمقراطي لوجهة نظر الرأي العام عن المرأة، وتعـدُّ هذه التغييرات حادة وواضحة للجميع؛ خاصة عندما يتعلَّق الأمر بالتأكيد على تعدُّد طرق التعبير للمرأة التونسية في الحياة العامة؛ وذلك بعيدًا عن النمـوذج الفكـري الأحادي الذي طبَّقه كلٌّ من بورقيبة وابن علي، وأصبحت النسـاء الآن يرتـدين الحجاب بحرية تامة في الأماكن العامة، ويمارسن شعائرهن علنًا بشكل كـبير ودون خوف من مضايقات الشرطة، أو الطرد من الجامعة، أو الفصل من العمل؛ حيـث سمح دخول التعددية السياسية بعودة ظهور الإسلام السياسي؛ الذي جلـب معـه مفاهيم بديلة شديدة الوضوح عن الهوية السياسية للمرأة التونسية، ولقد ظهر هـذا

الوضوح الجديد في السياسة بعد انتخاب أكثر من أربعين نائبة نهضاوية[1] في الجمعية التأسيسية في عام 2011، وظهور شخصيات سياسية قوية على ساحة العملية الدستورية؛ مثل: محرزية العبيدي، وآمال عزوز، وكلثوم بدر الدين.

وبالتوازي مع التغييرات الجذرية في الهياكل السياسية منذ عام 2011؛ خضع الإعلام -أيضًا- لعملية تحول ديمقراطي؛ ليعكس التنوع الجديد الواضح في الهويات ووجهات النظر العامة؛ حيث يقدم الإعلام التليفزيوني هذا التنوع من خلال ظهور كلٍّ من مقدِّمات البرامج والضيفات وهنَّ يرتدين الحجاب؛ وذلك إلى جانب توفير منصة لعرض وجهات النظر التي كانت مهمَّشة خلال العهد السابق؛ وذلك تأكيدًا للجمهور على وجودها الواضح من خلال الإعلام؛ فبهذه الطريقة يُشارك الإعلام التليفزيوني في دورة وجدانية متبادلة مع هذه الاتجاهات؛ يعمل فيها كمنصة للهويات السياسية التعدُّدية وقوة منتجة لها، ويعدُّ الحضور العام للنساء اللاتي يمثلن هويات مختلفة، وللشخصيات التي تبنت آراء معارضة على وسائل الإعلام التليفزيونية بمثابة تغيير جذري في النظام؛ حيث يُمثِّل ذلك أمرًا ذا أهمية كبيرة ومعنى لهذه الشخصيات؛ التي كانت مهمَّشة في السابق من المشهد العام؛ بحيث يستطعن رؤية جوانب هويتهن التي تعكسها وسائل الإعلام؛ ومع ذلك لم يعمل التليفزيون -خاصة البرامج الحوارية- كمنصات لتقديم الهويات التعددية فحسب؛ ولكنه ظهر -أيضًا- كمكان تنشأ به النزاعات والتوترات والنقاشات حول تعريف المرأة التونسية والهوية التونسية، وإعادة التفاوض بشأن هذا التعريف، ويُؤثِّر ذلك بدوره على الوسيلة الإعلامية نفسها، ويُحدث تفاعلات بداخله؛ لأن عرض مثل هذه الموضوعات النزاعية الحرجة يُمثِّل تحدِّيًا لقدراتها.

ولاستعراض هذه الديناميكيات؛ سوف نُركِّز في هذه المقالة على ثلاث حلقات من برامج حوارية على قنوات تليفزيونية خاصة مختلفة تأسست بعد الثورة؛ وهي: برنامج كلام الناس على قناة التونسية التليفزيونية[2]، وبرنامج

---

(1) كلمة عامية مشهورة في تونس يُشار بها إلى المنتمين إلى حزب حركة النهضة.

(2) (بالعربية) علاء الشابي، برنامج "كلام الناس، 22 من أكتوبر/تشرين الأول 2012"، قناة التونسية التليفزيونية، 42:36، 22 من أكتوبر/تشرين الأول 2012.

القهوة على شبكة تونس الإخبارية "TNN"[1]، والبرنـــامج الحـــواري " Débat News" على قناة تونسنا التليفزيونية[2].

البرامج الحوارية: النظرية واللغة

لا يُعتبر الإعلام آلية توزيع ثابتة؛ فهو لا يعمل "كوسيلة لنشر" القيم؛ بل يعمـــل "كأداة ديناميكية (لإعـــادة) إنتـــاج التوجُّهـــات وتعزيـــز الهويـــات السياســـية أو معارضتها"[3]، والتفاعل من خلال اللغة أسلوبٌ من أساليب العمل الـــتي نشـــأت في المجتمع[4]؛ لأن كل عبارة تحمل في طياتها معرفة وأيديولوجية خاصة؛ وبالتالي فاللغـــة المحددة -التي تستخدمها وسائل الإعلام بأشكالها المختلفة- تُشكِّل فهم العالم وينـــتج عنها صياغة معرفته[5]، ويُوفِّر تحليل المناقشات النقدية مجموعة من الأدوات للإفضـــاء عن الطريقة التي يمكن من خلالها وضع قواعد للسلطة والإســـاءة والهيمنـــة، وعـــدم المساواة الاجتماعية، ونشرها ومقاومتها؛ وذلك عبر النصوص والأحاديث الاجتماعية والسياسية[6]، وتستخدم الأطراف السياسية الفاعلة الإعلامَ كمنصة للسياسة الرمزية؛ لإنشاء علاقة تأسيسية متبادلة بين المجال السياسي والإعلام[7].

---

(1) (بالعربية) "برنامج القهوة: 20 من يناير/كانون الثاني 2013"، شبكة تونس الإخباريـــة، 1:42:35، 20 من يناير/كانون الثاني 2013.

(2) (بالفرنسية) مهدي حواص، دييبت نيوز "Débat News: 12 من نوفمبر/تشرين الثـــاني 2012"، على قناة تونسنا التليفزيونية، 42:45، 12 من نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

(3) Bilal, Hafiz Ahmad; Ahsan, Hina Mujeeb; Gohar, Sundus; Younis, Sehreen; Awan, Saqib Javed, “Critical Discourse Analysis of Political TV Talk Shows of Pakistani Media” **International Journal of Linguistics** 4, (no 1, 2012), p. 206, doi: 10.5296/ijl.v4il.1425.

(4) Luginbühl, Martin, “Conversational Violence in political TV debates: Forms and functions,” **Journal of Pragmatics** 39, 2007, 1371, doi: 10.1016j. pragma.2007.04.003.

(5) Bilal, Hafiz Ahmad; Ahsan, Hina Mujeeb; Gohar, Sundus; Younis, Sehreen; Awan, Saqib Javed, “Critical Discourse Analysis of Political TV Talk Shows of Pakistani Media”.

(6) Van Dijk, Teun A. Critical Discourse Analysis, the Handbook of Discourse Analysis, (Blackwell Publishers Ltd, Massachusetts, 2001), p. 352.

(7) Luginbühl, Martin, “Conversational Violence in political TV debates: Forms and functions”, p. 1386.

وتعتبر البرامج الحوارية -بما في ذلك تلك التي لا تُركِّز تحديدًا على المحتوى السياسي- شكلاً من أشكال وسائل الإعلام السياسية؛ وذلك بسبب "هيكلها الديمقراطي" الواضح؛ حيث تُوفِّر مرونة المحتوى والهيكل منصة وبوقًا "للجماعات التي لم يكن لها صوت" في العهد السابق[1]؛ مما يجعل البرامج الحوارية مكانًا "تُعَبِّر من خلاله الأصوات المهمَّشة عن نفسها"[2]، وبالتالي تُوفِّر هذه الخاصية الفريدة -التي تتمتع بها البرامج الحوارية- فرصًا لمعارضة ما يُقَدِّمه الخبراء من روايات مهيمنة ولتعقيد الفهم المستنبَط من الثقافة عن "الواقع"[3].

ترجع الطبيعة السياسية الخاصة للبرامج الحوارية بشكل جزئي إلى الروابط بين النوع الاجتماعي و"المفاهيم المفترضة للهوية والتسلسل الهرمي للقيم الثقافية"[4]؛ حيث إن نمطها متغير للغاية، ويعتمد على التعامل غير المباشر بين الضيوف ومقدمي البرنامج من ناحية، وبين المشاهدين في الأستوديو والمنزل، كلٌّ منهم يمتلك وضعًا كوَّنته ثقافته الخاصة، كما تنطوي العلاقة الفريدة التي تتميز بها البرامج الحوارية -أيضًا- على عنصر الأداء التمثيلي؛ حيث تستضيف البرامج الحوارية ذات التوجُّه السياسي ضيفين أو أكثر يمثِّلون وجهات نظر متنوِّعة أو متعارضة وتشركهم في حوار؛ فالسياسيون أو الأطراف السياسية الفاعلة -التي تؤدي أدوارًا أو مراكز معدَّة لها سابقًا- لا تُشارك في البرامج الحوارية السياسية "لتكوين رأي ما؛ بل تُشارك لترويج آرائها وحزبها وشخصياتها" أثناء تشويه غيرها من المعارضين السياسيين[5].

---

(1) Wetschanow, Karin, “The Personal Is Political” - Are Daytime Talk Shows Feminist?” in A Decade of Transformation, IWM Junior Visiting Fellows Conferences, (8 no. 10: 1, Vienna 1999).

(2) Mittell, Jason, “Audience Talking Genre: Television Talk Shows and Cultural Hierarchies”, **Journal of Popular Film and Television**, 31 (no. 1, 2003), p. 36.

(3) Wetschanow, Karin, “The Personal Is Political”, p. 1.

(4) Mittell, Jason, “Audience Talking Genre: Television Talk Shows and Cultural Hierarchies”, p. 1.

(5) Lauerbach, Gerda, “Argumentation in political talk show interviews,” **Journal of Pragmatics** 39, 2007, p. 1417, doi: 10.1016/j.pragma. 2007.04.004.

يتم إجراء هذا النوع الاجتماعي من البرامج الحوارية مع مشاهير السياسة بطريقة لا تدع مجالاً للشك النقدي، وهذا النوع الاجتماعي يُوَفِّر فرصًا للأطراف السياسية الفاعلة للقيام بـ "تنقلات سلسة بين القضايا و(في بعض الأحيان) تنفيذ أجندهٔا السياسية؛ وذلك بدعم من مقدِّم البرنامج نفسه"[1]، وتنجح البرامج الحوارية بهذه الطريقة في ترسيخ الأفكار الشائعة عن النوع الاجتماعي والعرق[2]، ويمكن تفسير ذلك من خلال إما أسلوب "الهيمنة"، أو أسلوب "الاختلاف"، ويُحدِّد هذان الأسلوبان انخفاض قيمة خطاب المرأة في العلاقة التاريخية المتعلِّقة بالهيمنة والتبعية بين الرجال والنساء، أو في الطرق التي يُنظر بها إلى الرجال والنساء من الناحية الاجتماعية بصورة مختلفة[3]، ويمكن أن يُصبح تحليل نصوص البرامج الحوارية واضحًا من خلال الاستعانة بإطار المناقشة النقدية، والأدوات والتكتيكات التي تُنشَر بها الأيديولوجيات، أو تُعزَّز أو تُجسَّد أو تُهدَم بها.

تُعَدُّ البرامج الحوارية من حيث الإنتاج سهلة وسريعة ومنخفضة التكلفة؛ لأنها تُصَوَّر دائمًا في الموقع نفسه وبالنمط نفسه[4]؛ وحتى لا يُصبح البرنامج متكررًا ولا معنى له، يدمج المنتجون الترفيه بالمعلومات أو المواجهات؛ ففي البداية تُقدِّم "المعلومات الترفيهية" محتوى سياسيًّا بطريقة "درامية شخصية استقطابية"[5]؛ تشحن المناقشة بالعواطف، وتجعل المفاهيم المجردة يمكن سردها للمشاهدين في المنزل أو في الأستوديو، وبعد ذلك يمكن للمنتجين الوصول إلى "المواجهة

---

(1) Lauerbach, Gerda, "Argumentation in political talk show interviews," **Journal of Pragmatics** 39, 2007, p. 1417, doi: 10.1016/j.pragma.2007.04.004.

(2) Cloud. Dana L., "Talk Shows as Political Venues", review of The Talking Cure: TV Talk Shows and Women by Jane Shattuc, Department of Communications, University of Texas, Austin, p. 110.

(3) Suciu, Giulia "Talk Shows…A Reflection of Gender Inequalities?", University of Oradea, Romania 1.

(4) Wetschanow, Karin, "The Personal Is Political" - Are Daytime Talk Shows Feminist?", p. 1.

(5) Luginbühl, Martin, "Conversational Violence in political TV debates: Forms and functions", p. 1371.

الترفيهية" من خلال هيكلة البيئة المحيطة لتصبح مهيأة للصراع والمواجهة.

يمكن استخدام فئتين عامتين من الأدوات لخلق بيئة تُسهل عمليتي عرض المعلومات والمواجهة الترفيهيتين[1]؛ والفئة الأولى مبنية على الهيكل أو النمط؛ حيث إن تجهيز الموقع هو الذي يُحدد لهجة البرنامج من الناحية المرئية والمكانية ليُظهر للجمهور مضمون الحوار الدائر، كما يُعتبر الموجودون بهذا الموقع وعلاقتهم ببعضهم -أيضًا- أمرًا مهمًّا للغاية، وستُؤثِّر نسبة الضيوف إلى مقدمي البرنامج أو المُحاورين وترتيب مقاعدهم بالنسبة إلى بعضهم البعض على لهجة المحتوى ونوعيته، ويجب وضع المُحاور أو مُقَدِّم البرنامج في موضع يُظهره على أنه أكثر قوة، ويعطيه القدرة على تحديد أجندة المقابلة، وتحديد توقعات سلوك الضيوف وتعزيزها، ويُساعده على معارضة الضيف أو دعمه، وخلق فرص للتعاون، أو الصراع، ويُعتبر موضع المشاهدين -أيضًا- في غاية الأهمية؛ فعندما يتحدث الضيوف عن القدرة السياسية؛ فإنهم يتوجهون بالكلام إلى الجمهور أو قطاعات معينة منه، ويتألف المشاهدون المتواجدون في الأستوديو أو المنزل -الذين يؤدون دور "الأشخاص العاديين" من فئات بديلة؛ يُحتمل أن تكون ممثلة للجمهور، وعند وجود جمهور داخل الأستوديو يكون ذلك الحوار الثلاثي بين المحاور/مقدم البرنامج والضيف والجمهور واضحًا للغاية، والظهور في برنامج يحضره مشاهدون يُحمِّل الضيوف السياسيين خطر إمكانية حدوث خلاف مع ممثليهم من "الأشخاص العاديين"، ويتقلص هذا الخطر إذا كان المشاهدون يتابعون البرنامج من المنزل[2].

الفئة الثانية من الأدوات عبارة عن مجموعة من التكتيكات الاستطرادية؛ التي يستخدمها الضيوف والمحاورون فيما بينهم، وبما أن التفاعل الخطابي هو أحد صور الأفعال الاجتماعية، "فإنه يمكن -أيضًا- صدور أفعال عنف شخصي خلال إجراء الحوارات"[3]، والعنف الحواري هو مصطلح لغوي لتحليل الحوارات الساخنة

---

(1) Luginbühl, Martin, "Conversational Violence in political TV debates: Forms and functions", p. 1371.

(2) Livingstone, S. Lunt, P., Talk on Television: Audience Participation and Public Debate, (Routledge, London, 1994), p. 129.

(3) Luginbühl, Martin, "Conversational Violence in political TV debates: Forms and functions", p. 1372.

القائمة على نزعات عاطفية على أساس تفكيكي؛ وينشأ ذلك عندما يقول أحد المشاركين شيئًا "ينتج عنه –سواء حدث ذلك بقصد أو بغير قصد– تقييد في الحقوق الحوارية لمُشارك آخر، التي يُحددها نوع الحوار ودوره فيه"[1]؛ حيث تمنع أفعال العنف الحواري عملية التعبير عن الذات، وينتج عنها انخفاض "التأثير على البناء الاجتماعي لمفهوم "الواقع"، الذي يتحقق من خلال الحوار"[2]. ومن ضمن التكتيكات الشائعة الأخرى المقاطعة والتقليل من شأن الآخرين، والتحكم في مجريات الحوار والسيطرة عليها، والادعاء على الآخرين بالنفاق أو عدم الكفاءة (بدلاً من نقد الموضوع نفسه)، واتباع سلوكيات التعاون أو المواجهة المخطط لها.

والسلوك التعاوني المخطط هو عبارة عن إساءة استغلال لأنماط الحوار التعاونية (مثل: طرح الأسئلة، وإسداء النصائح) بغرض إظهار الطرف الآخر بصورة سلبية؛ فعلى سبيل المثال حين يطرح أحدهم السؤال التالي ويقول: "كيف هداك تفكيرك إلى ذلك؟"؛ فالسؤال موضوع في صيغة تعاونية ذات طابع تقليدي؛ حيث إن طرح الأسئلة يكون بقصد فهم الموضوع بشكل أعمق؛ غير أنه في هذا الإطار يستغلّ السائل الأساليب التعاونية في الحوارات بطريقة تُشَكِّك في الطرف الآخر؛ وذلك عبر تصويره له على أنه غير منطقي أو مخطئ. أما السلوك الهجومي المخطط فيحدث عندما يكون "السلوك الحواري للطرف الآخر وسيلة للتشكيك في شخصه"؛ وفي سبيل تحقيق ذلك ينصب المتحدث نفسه "حاميًا للمناقشات العادلة"[3]، وتعدُّ هاتان الوسيلتان من الوسائل المخطط لها؛ حيث يتم استخدامهما أمام الجمهور من أجل التقليل من شأن الطرف الآخر دون حتى الخوض في جوهر النقاش.

تحقيق التعددية في وسائل الإعلام التليفزيونية في تونس

كانت وسائل الإعلام التونسية قبل الثورة خاضعة لسلطة الدولة بشكل كبير؛ وفي تقرير لكارنيغي وصفها بأنها "من بين أكثر وسائل الإعلام أحادية

(1) Luginbühl, Martin, “Conversational Violence in political TV debates: Forms and functions”, p. 1374.

(2) Ibid., p. 1373.

(3) Ibid., p. 1380.

وأشدها رقابة في الوطن العربـــي، التي يحكمها نظام يتألف من قيود قاسية صارمة على كل من الأبواق الإعلامية المستقلة، والواقعة تحت إدارة الدولة علـــى حـــد سواء"؛ حيث يكافئ حلقات النقاش التي تثني عليه، ويعاقب مَنْ ينتقده[1]. وقـــد هيمنت على الساحة الإعلامية قناتان؛ كانتا تقعان تحت إدارة الدولة؛ تُعرفان الآن باسم الوطنية 1 والوطنية 2، التي انصبَّ عملهما بشكل كبير على تسليط الضـــوء على أنشطة الرئيس وعائلته، ولم تكن هناك سوى قناتين خاصتين مرخص لهمـــا بالبث؛ ألا وهما قناتا حنبعل تي في ونسمة تي في؛ وعلى الرغم من استقلالهما مـــن الناحية العملية، فإن ملكيتهما وإدارتهما كانتا في حوزة أصدقاء لعائلة ابن علـــي، وكان يُحظر عليهما التحدث في السياسة، وكانت الجهة المسؤولة عن تنظيم هذا القطاع هي مؤسسات الدولة؛ منها وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ووزارة الداخلية، وكان دور الإعلام -كما قال ابن علي نفسه- هو أن "يخـــدم صـــورة تونس خارجيًّا، ويسلِّط الضوء على الإنجازات المحققة في جميع القطاعات"[2].

ولكن تغيَّر المشهد الإعلامي جذريًّا بعد الثورة؛ حيـــث ســـلكت الأبـــواق الإعلامية القائمة "نهجًا في التغطية أكثر تعددية وانتقادًا"[3]. أضف إلى ذلك الطفـــرة التي شهدتها المنافذ الإعلامية في تونس؛ بعد اختفاء القيود الصارمة التي كان يفرضها النظام على الملكية؛ فتضاعفت أعداد القنوات التليفزيونية الخاصة، وأصبحت تعكس الآن مجموعة كبيرة من وجهات النظر. أمَّا على صعيد القنوات الإذاعية فقد شهدت هي الأخرى نموًّا سريعًا شابه مثيلتها التليفزيونية؛ فها هي القنوات والعروض العامـــة والخاصة -التي يديرها المواطنون- تزدحم بها موجات الراديو؛ هـــذا فضـــلاً عـــن مجلات الويب، التي حظيت هي الأخرى بانتشار واسع؛ نظـــرًا إلى رفـــع الرقابـــة

---

(1) El-Issawi, Fatima, Tunisian Media in Transition, (Carnegie Endowment for International Peace, Washington, D.C., 2012), p. 3.

(2) Sadiki, Larbi, “Bin Ali’s Tunisia: Democracy by non-Democratic Means”, **British Journal of Middle Eastern Studies**, 29, (no. 1, 2002), p. 73.

(3) Buckley, Steve, Chaabi, Sawsen, Ouarda, Bechir, Assessment of Media Development in Tunisia: Based on UNESCO’s Media Development Indicators, (Tunisia, The International Programme for the Development of Communication, 2013), p. 51.

الصارمة التي كانت تفرضها الحكومة على المحتويات عبر الإنترنت[1]، كـــل ذلـــك كان من شأنه أن يجعل الخصائص المحددة للساحة الإعلامية العصرية أكثـــر تنوعًـــا وتعددية؛ وها هي وجهات النظر وها هم أصحابها، الذين لم يكن لهم في السابق أي متنفس، تنفتح أمامهم الآن منصات يعقدون من خلالها نقاشات مفتوحـــة حـــول قضايا اجتماعية وسياسية ودينية[2]؛ غير أنها لا تـــزال تتمحـــور حـــول الشـــأن التونسي[3].

تشهد وسائل الإعلام التونسية الآن تحولاً نوعيًّا؛ حيث إن القضايا التي كانت تُعَدُّ من المحرمات سابقًا أصبحت الآن تتناولها الصـــحف وشاشـــات التليفزيـــون التونسية بكل أريحية، و"الأولوية الآن على الساحة أصبحت لمن حُجبوا سابقًا عن الظهور في البرامج والحوارات"[4].

كما طفا مجال إنشاء البرامج السياسية –الذي كان محظورًا في السابق– على السطح بقوة في مختلف وسائل الإعلام في القطاع؛ حيـــث أصـــبح للمناقشـــات السياسية –ولأول مرة– منصة عامة ومفتوحة للجميع، وقد صـــاحب ذلـــك أن أصبحت وسائل الإعلام "الساحة الرئيسية للصراعات السياسية والفكرية الضارية بين المعسكرين المتضادين بالبلاد: الإسلاميين المحافظين والنخبة العلمانية"[5]. ولأن التليفزيون هو وسيلة الإعلام الأشهر في تونس[6] –متسمًا بميزة عرض المشـــاهد– فإنه قد أصبح ساحة قوية تدور فيها هذه الصراعات.

---

(1) راجع مقال روكسان فَارمان– فارماين في هذه القضية للاطِّلاع على تحليل تفصـــيلي لقطاع الإعلام المتغير.

(2) Buckley, Steve, Chaabi, Sawsen, Ouarda, Bechir, Assessment of Media Development, p. 51.

(3) Ibid., p. 72.

(4) Ayadi, Hassan, “Revolution results in surge in Tunisian media”, La Tunisie Vote, July 20, 2011, (Visited on 14 May 2014).

(5) Abrougui, Afef, “Tunisian media in flux since revolution”, **Al-Jazeera**, 19 April 2014, (Visited on 20 April 2013).

(6) Kamoun, Farouk; Chaabouni, Jamil; Tabbane, Sami; Ben Letaifa, Asma; “Tunisian ICT Sector Performance Review 2009/2010”, Towards Evidence-based ICT Policy and Regulation: Policy Paper 12 (Research ICT Africa, Tunisia, 2010), p. 17.

تظهر النقاشات والهجاء السياسي بقوة في البرامج الحوارية التونسية، خاصة في وقت الذروة يوم الأحد والفترات المسائية في باقي أيام الأسبوع[1]، وهي البرامج التي أصبح استخدامها كوسيلة من وسائل الإعلام أمرًا ليس له سابقة في تونس. إن الطبيعة الارتجالية لنمط البرامج الحوارية تهدد استقرار معظم الأنظمة الاستبدادية؛ التي يفضل قادتها عدم المخاطرة ببثِّ أيِّ محتوى من دون تمحيصه أولاً، وهو ما كان عليه ابن علي -أيضًا- بالطبع؛ أمَّا بعد حل القبضة الحديدية والرقابة الغاشمة -التي كانت تمارسها الدولة على الإعلام- أصبحت البرامج الحوارية هي الخط الأمامي على الساحة الإعلامية؛ التي حصلت على حريتها حديثًا، كما أن السيولة التي أضحت في كلٍّ من الهيكل والنطاق الخاصين بكل من المواضيع والضيوف قد فتح الباب أمام بزوغ ميدان جديد يتسم بالتنوع الكبير؛ فطبيعة وسيلة الإعلام الجديدة هذه تعمل على توفير منصة تنطلق منها قضايا، وتستضيف ضيوفًا كان يمنعهم الحظر في السابق؛ مما يدفع بالحوارات والنقاشات إلى المجال العام بعد أن كانت محصورة فقط في نطاق خاص، إن وُجدت في الأساس. كما أن الجانبين: الأدائي والترفيهي لهذه الوسيلة الإعلامية -ممتزجان مع أنماطها ذات التنوع الكبير- قد يفتحان المجال أمام نشوب مناقشات ذات طابع عاطفي، أو محتدم قد تتساقط معها الأقنعة التي تزين الخطاب السياسي؛ فها هي البرامج الحوارية الآن -بعد أن غاب عنها الفكر الرتيب الذي خيَّم عليها في سنوات حكم ابن علي- تظهر فيها حلقات من الصراخ بين الضيوف ومديري الحلقات يُصدر لها الجمهور إمَّا صيحات التهليل أو الاستهجان، وهناك برامج أخرى تُظهر للمشاهدين مشاهد اعتراف؛ مثل برنامج (عندي ما نقولك)؛ الذي يعني "لدي ما أرغب في قوله لك". فيبدأ البرنامج بدعوة الضيف لأحد أصدقائه أو أقربائه؛ الذي يصل إلى البرنامج غير عالم بمَنْ دعاه، أو بسبب الدعوة؛ وذلك لمناقشة مشاكل شخصية، وهو ما ينتهي في الغالب بالبكاء والدموع، ويعمل على تسهيل تحقيق ذلك مذيع البرنامج؛ الذي يشبه في أسلوبه المذيع موري بوفيتش[2]. إن

---

(1) Abrougui, Afef, "Tunisian media in flux since revolution", **Al-Jazeera**, 19 April 2014, (Visited on 20 April 2013).

(2) Ben Said, Safa, "Popular Talk Show Given One-Month Ban After Interview with Dying Man", **Tunisia Live**, 5 March 2014.

هذه اللحظات المفعمة بالصراع والتنفيس العاطفي -في هذا السياق من الموضوعات المشحونة والجدلية بشدة- هي حقًّا اللحظات التي يتضح فيها الصراع حول هوية تونس الجديدة، والأدوار والتصورات المتغيرة للمرأة التونسية.

التاريخ الزمني لقضايا النوع الاجتماعي والسياسة والهوية في تونس

لطالما وظَّفت الدولة التونسية، منذ الحركة الوطنية التونسية وحتى اندلاع الثورة المرأة، بشكل فعَّال لخدمتها؛ معتبرين إياها الخط الفاصل بين التوجهات الجدلية المتتابعة، وقد كان الغرض من استعانة الدولة التونسية بهذه العملية هو بناء موضوع سياسي من قضية المرأة التونسية، وهو الموضوع الذي جسَّد في طياته هوية تونسية ناسبت الاحتياجات السياسية للدولة، وسلَّط الضوء على الدور العام للمرأة.

لقد استخدمت الحركة الوطنية التونسية جسد المرأة على أنه تجسيد تتمثل فيه الهوية الثقافية والوطنية؛ وذلك من خلال مطالبة المرأة بارتداء غطاء الرأس التقليدي التونسي "السفساري"؛ كوسيلة تعكس الهوية التونسية الأصيلة وتمثلها، وعلى الرغم من وجود نساء تونسيات آنذاك ينادين بحق المرأة في الخروج إلى الأماكن العامة من دون الحجاب، فإن بورقيبة استخفَّ بهن؛ متهمًا إياهن بخيانة القضية الوطنية[1]. هذا فضلاً عن أن قيادة الحركة الوطنية -بما في ذلك بورقيبة- ناصرت قضية عدم المساس بقانون الأسرة الإسلامي؛ ومن خلال السعي نحو عدم المساس بقانون الأسرة الإسلامي والترويج لمظاهر ذات وقع مرئي كبير يتسم بها بعض الهويات بعينها من خلال غطاء الرأس، تمكَّنت قيادة الحركة الوطنية التونسية من توحيد طيف متنوع من المجموعات ذات المصالح؛ وذلك تحت هوية ثقافية مشتركة لا تنفك تتميز بالتنوع في الوقت ذاته[2].

في مسار الحركة الوطنية التونسية نحو نضالها لتحرير الشعب التونسي، طلب قادة الحركة -من خلال تركيزهم على قضايا بعينها؛ مثل الزي والشريعة الإسلامية-

---

(1) Arfaoui, Khedija, "The Development of the Feminist Movement in Tunisia: 1920-2000s", **International Journal of the Humanities** 4, 2007, p. 2.

(2) Charrad, Mounira, "Policy Shifts: State, Islam, and Gender in Tunisia, 1930s-1990s", **Social Politics**, (Summer 1997), p. 289.

من النساء تقديم أجسادهن؛ لتكون النسيج الذي تُدْمَغ عليه بعض الشعارات الوطنية؛ مما يجعلهن رموزًا تعبر عن الهوية المتأصلة للشعب التونسي في مواجهة القوة الاستعمارية؛ ومن هنا كان استغلال الحركة لجسد المرأة رمزًا وليس عاملاً مشاركًا، وتحويلها إلى أداة يُرسم بها خطٌّ فاصلٌ بين المستعمَر بفتح الميم والمستعمِر بكسرها.

حين وصلت جماعة بورقيبة إلى السلطة، وظَّفت الحركةُ المرأة مرة أخرى؛ ولكن هذه المرة كانت لتجسيد الشخصية العصرية للحكومة الجديدة؛ واضعة من خلالها حاجزًا جديدًا بين التقدم والتقاليد؛ بين العلمانية والأسلمة، وكان من بين المبادئ الرئيسة في برنامج الحداثة هذا هو إصدار بورقيبة لقانون الأحوال الشخصية في عام 1956؛ الذي على الرغم من الزيادة المهولة في الحقوق الفردية للمرأة التي حققها لها قانون الأحوال الشخصية؛ فإنه لم يكن في الإمكان استيعاب ذلك الأمر في إطار تحرير المرأة؛ فقد استُخدم القانون في النهاية وسيلةً للتقويض السياسي لأي تجمعات قوى بديلة مع ربط المرأة بالدولة[1].

وقد أدى هذا "التحريض من الجهات العليا... إلى تحويل النوع الاجتماعي إلى أداة سياسية"؛ وذلك بعدد من الطرق[2]؛ فقد دمج قانون الأحوال الشخصية المرأة في الدولة الجديدة؛ بما يضمن تحقيق دعم سلبي متساوٍ لها؛ وذلك مع دفعها في الوقت ذاته إلى الاعتماد على الدولة في الحصول على حقوقها، وتزامنًا مع دعم القانون لرؤية بورقيبة نحو تحقيق دولة تونسية حديثة؛ فقد أدى القانون –أيضًا– إلى تهميش المراكز المحتملة للمعارضة والعواقل والمؤسسات الدينية[3]، وفي سبيل تدعيم هذا التوجه حظر نظام بورقيبة الحجاب في الدوائر الحكومية والمباني العامة في عام

(1) Charrad, Mounira, "Policy Shifts: State, Islam, and Gender in Tunisia, 1930s-1990s", p. 286-289.

(2) Goulding, Kristine, "Unjustifiable Means to Unjustifiable Ends: Delegitimizing Parliamentary Gender Quotas in Tunisia", **Al-Raida** 126-127, 2009, p. 71.

(3) Perkins, K. A History of Modern Tunisia, (Cambridge University Press, Cambridge, 2004), p. 137-139. Brand, L. Women, the State, and Political Liberalization: Middle East and North African Experience (Columbia University Press, New York, 1998), p. 178. Laurie Anderson, The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830-1860, (Princeton University Press, Princeton, 1986), Charrad, "Policy Shifts", p. 294.

1981؛ وذلك وسيلة أخرى للانتقاص من رؤية النظام الإسلامي على أنه مصدر بديل للسلطات في الدولة[1]، والحقيقة المتمثلة في أن إصدار قانون الأحوال الشخصية وحظر الحجاب يمثلان نقاط تحول كبيرة في السياسة التي تنتهجها الحركة الوطنية التونسية، كان من شأنه أن يركز على الطبيعة السياسية الخالصة – وليست الطبيعة التحريرية للمرأة– لهذه التطورات، ويدلِّل ذلك على الطرق التي سيطرت بها الدولة على جسد المرأة وهويتها، واستغلتهما في تحقيق ما لديها من غايات.

وقد سعى ابن علي –مثله مثل بورقيبة– إلى إضعاف أي مصدر محتمل من مصادر القوة للمعارضة؛ وقد شمل ذلك بناء مؤسسات مميزة ذات طابع خاص؛ تقوم على تجسيد المرأة لقيم الدولة، مع تهميش النساء اللائي لا تتوافق هويتهنَّ داخل المجتمع مع هذه القيم. وقد استخدم ابن علي الإعلام وسيلة للإبقاء على هذه الصورة الموحدة للمرأة التونسية، واتسمت جميع مذيعات الأخبار بالشباب والعصرية والجاذبية المقبولة؛ وذلك مع عدم إظهار أي منهن لأي مظهر من مظاهر الإسلام؛ مثل: دلال القاسمي، وفرح بنت عمارة، وفتحية عدالة خنشة. بالإضافة إلى ذلك عين ابن علي زوجته رئيسة للاتحاد الوطني للمرأة التونسية؛ الذي هو عبارة عن تنظيم مدني يعود إلى عهد نظام بورقيبة، الذي استخدمته الحكومة في إعداد المرأة للاضطلاع بدورها في الدولة التونسية[2]. ولم يكن يُسمح سوى للمنظمات النسائية شبه المستقلة العلمانية بالعمل في هذا المحيط؛ الذي تحضر فيه إدارة الدولة بشكل كثيف، علاوة على ذلك تُرك للمرأة عن عمد مراكز بارزة في الحزب وفي الحكومة؛ لتظهر في الواجهة الديمقراطية لنظام ابن علي[3]، وقد أدى توظيفه للمرأة على أنها رمز للديمقراطية إلى تحولها إلى "أداة تُستعمل في بناء الدولة، وتقوية النظام بشكل أوسع نطاقًا، وإلى أن تكون لبنة في المشروع الأكبر الذي

---

(1) Thorne, John, “Headscarf torn between faith and politics”, The National: World, March 2, 2009.

(2) Brand, L. Women, the State, and Political Liberalization: Middle East and North African Experience, p. 181.

(3) Ibid., 211-213.

يرمي إلى تدعيم الهياكل الذكورية للبلاد[1]؛ وذلك في صفقة تحصل فيها المرأة على كثير من حقوقها؛ ولكنها تُقِرُّ فيها بحكم الذكور[2].

كان للمرأة التونسية حضور قوي إبان الثورة؛ فتدفقت للمجتمع الدولي صور معبرة للنساء تسير فيها كتفًا إلى كتف مع الرجال، وتتشح فيها بالأعلام التونسية، وتصرخ في وجه قوات الأمن، وتحتشد في الشوارع، وقد طفت قضية النوع الاجتماعي مرَّة أخرى على السطح في الخطاب العام بعد الثورة؛ حيث تولَّد داخل المرأة العلمانية على الفور شعور بالخوف من أن تخسر ما حصلت عليه بالفعل من حقوق، خاصة نظرًا إلى الارتفاع السريع لشعبية حزب النهضة، والعداوة القديمة بين المرأة العلمانية وحزب النهضة الإسلامي.

وبعد إثارة الأمر من جانب المجتمع المدني، أصدرت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي (المشار إليها بعد ذلك باسم الهيئة العليا) قانون المساواة بين الجنسين كجزء من مرسوم القانون رقم 35 في القانون الانتخابي المؤقت[3]، ويضمن النص الصريح للقانون أن يكون الترشيح للمجلس التأسيسي مناصفة بين الذكور والإناث بنسبة 50% لكل منهما؛ وذلك على الرغم من وصول الأمر في نهاية المطاف إلى انتخاب المرأة بنسبة 27% فقط من إجمالي النواب[4]، وهو ما تزامن –أيضًا– مع استمرار حضور قوي لحقوق المرأة طوال عملية صياغة الدستور، وقد ضمَّ مشروع الدستور الأولي "مادة التكامل"؛ التي أثارت جدلاً كبيرًا، وتسبَّبت في خروج مظاهرات حاشدة أدَّت في النهاية إلى إزالتها من الدستور[5].

---

(1) Goulding, Kristine, “Unjustifiable Means to Unjustifiable Ends: Delegitimizing Parliamentary Gender Quotas in Tunisia”, p. 76.

(2) Kandiyoti, Deniz, “Bargaining with Patriarchy”, **Gender and Society** 2, (n 3, 1988), p. 274-290.

(3) Decree Law N°35 on Election of the National Constituent Assembly. http://www.marsad.tn/uploads/documents/tunisia_decree_no_35_en_may_10-2011.pdf.

(4) “Final Report of the Tunisian Constituent Assembly Elections”, (National Democratic Institute, Tunisia, 23 October 2011, p. 17.

(5) Draft Constitution of the Republic of Tunisia (Arabic), 12 August 2012. http://www.marsad.tn/uploads/documents/constitution_tunisie_ar_2012_08_12.pdf.

والنقطة الأهم كانت ترسيخ المساواة بين الجنسين في الدستور في المادة 46 في الأيام الأخيرة قبل التصديق على الدستور الجديد في يناير/كانون الثاني 2014؛ وذلك بفضل الدعوة الدؤوبة من جانب النائبات المنتميات إلى مختلف الأطياف السياسية؛ غير أن التغييرات -التي كانت ستضاف إلى الصياغة الأصلية في النص الخاص بالمساواة بين الجنسين لعام 2011، وكان من شأنها تقليص مستوى عدم المساواة بين المرشحين الإناث والذكور- لم يُكتب لها أن تصل إلى قانون الانتخابات في مايو/أيار 2014؛ وقد تحولت المناقشات -التي تأجَّلت حتى اللحظات الأخيرة- إلى حلقة من الصراخ مع مغادرة النائبات للاجتماع، كما اشتملت -أيضًا- على اشتباك جسدي بين عضوين من الرجال.

البرامج الحوارية التونسية

في الجزء التالي سأقوم بتحليل مجموعة مختارة من البرامج الحوارية التونسية؛ وذلك لتوضيح الطرق المختلفة التي ساهمت في ظهور هذا الشكل الجنيني للإعلام التونسي الخاص؛ سواء باعتباره منصة ومنتجًا (يُعيد إنتاج) لأيديولوجيات الهوية التي تقوم على النوع الاجتماعي.

كلام الناس: كل يوم أحد على التونسية

التونسية هي قناة تليفزيونية خاصة أسسها سامي الفهري في مارس/آذار 2011، كان الفهري من بين الدائرة المقربة لأسرة ابن علي عبر اتصالاته مع بلحسن الطرابلسي شقيق ليلى زوجة ابن علي، اشترى سليم الرياحي -رجل الأعمال ومؤسس حزب الاتحاد الوطني الحر التونسي- تردُّد قناة التونسية في إبريل/نيسان من عام 2013، وذلك على الرغم من وجود جدل كبير حاليًّا يُحيط بشرعية هذه الصفقة؛ وهي محطة تجارية في الغالب، متخصِّصة في البرامج الحوارية التي تروق للناس، التي لا تخلو عادة من الجعجعة والمواجهات الكلامية.

كلام الناس -باللهجة التونسية- برنامج حواري، يُذاع كل يوم أحد على التونسية في تمام الساعة التاسعة مساءً، ويُركِّز هذا البرنامج الحواري على المواضيع

الثقافية؛ ولكنه يخوض -أيضًا- في السياسة، وفي عام 2012 تمَّ إسناد مسؤولية تقديم هذا البرنامج إلى علاء الشابي؛ وقد بدأت حياة الشابي المهنية في عام 1994 عندما قام بتقديم برنامج الخطوة الأولى على قناة الوطنية 2 (كانت تسمَّى آنذاك كانال 21)، ثم انتقل بعد ذلك ليُصبح واحدًا من أشهر مقدمي البرامج في قناة حنبعل، كما يعمل منذ وقت طويل كمقدم برنامج (عندي ما نقولك)؛ سواء عندما كان يُعرض هذا البرنامج على إحدى القنوات الحكومية، أو على قناة التونسية، الذي يستمرُّ عرضه حتى الآن، كان الشابي المقدِّم الرئيس لبرنامج كلام الناس قبل أن يحلَّ محلَّه نزار الشعري في عام 2013، ونوفل والورتاني، وهو نصير آخر للتليفزيون التونسي في عام 2014؛ فالشابي هو أحد مقدِّمي البرامج المهنيين، ويتمتَّع بحضور قوي، ولديه قدرة على إقامة أُلفة سريعة مع كلٍّ من الضيوف والجمهور.

وبالبرنامج أدوار يضطلع بها معلِّقان؛ أحدهما تشغله بصفة دائمة مايا القصوري، والآخر شخص مدعوٌّ في مجال الفنِّ. مايا القصوري -محامية تحت التدريب- تظهر كل أسبوع ككاتبة عمود دائمة في اللجنة، مايا القصوري هي امرأة شابة جذابة، ترتدي لباسًا لافتًا للانتباه، تضع المكياج على وجهها، كما تُعرف بأنها مثال "للمرأة التونسية الليبرالية"، ولا ترتدي حجابًا، كما أنها معروفة بأسلوبها العدواني في حواراتها[1]؛ كما أُطلق عليها اسم "تشاك نوريس" التليفزيون التونسي. تبدو أنها تسعد بتحدِّيها العنيف لضيوفها، وينضمُّ كلَّ أسبوع أربعةُ ضيوف إلى جانب مايا القصوري والمعلِّق الآخر؛ ليُشكِّلوا اللجنة لهذه الحلقة، ويُصبح الضيوف كلٌّ بدوره النقطة المحورية للبرنامج؛ وذلك إلى جانب إسهامات وأسئلة من بقية اللجنة تحت إدارة من جانب الشابي.

في عام 2012 كان الأثاث الأبيض اللامع البلاستيكي وأضواء الإنارة الزرقاء هي المسيطرة، المسرح له واجهة أمامية يجلس فيها الجمهور على الجوانب الثلاثة،

(1) Hirime, Yusra N., "Maya Ksouri the "Chuck Norris" of Tunisian TV", **Kapitalis Online**, May 31, 2013.
http://www.kapitalis.com/medias/16385-maya-ksouri-la-chuck-norris-de-la-television-tunisienne.html.

يفصلهم عن المسرح جدار أبيض منخفض، يُوجد على المنصة دائرة من الكراسي والطاولات تشغل المنطقة الأمامية القريبة من الجمهور، يجلس مقدِّم البرنامج الشابي على رأس الدائرة المتجهة للخارج، يُحيط بها كرسيان منخفضان إلى جانب طاولة بيضاء لامعة أمامه. تحيطه اللجنة؛ التي يجلس طاقمها على مقاعد بيضاء لامعة تقع خلف طاولات صغيرة كلوية الشكل، تُشَكِّل بقية الدائرة، يُدير بعض المشتركين ظهورهم للجمهور، على الرغم من أن وجوههم تظهر في شاشات عملاقة موضوعة خلف الشابي يراها الجمهور بشكل جيد، ويتمُّ دعوة أحد الضيوف -وذلك عندما يحين دورهم في توجيه أسئلة إليهم- للجلوس في أحد الكراسي المنخفضة التي تقع بجوار الشابي؛ ولأنه يُشَجِّع المشاركين الآخرين على التعليق، تتحوَّل -غالبًا- هذه الحوارات إلى خلاف وتنافر متبادل، ولعلَّ السبب الذي يسهم في المزيد من الصوت العالي هو الأسطح الصلبة واللامعة، يقع خلف دائرة المحاورة سُلَّم أبيض لامع متجه بشكل منحدر إلى خلف المسرح.

يهبط الشابي السُّلَّم مهرولاً لافتتاح البرنامج مع أصوات الجيتار الكهربائي والدرامز؛ التي تصدع بأعلى صوت، ونرى عند ظهوره المعلِّقَيْن قد جلسوا بالفعل على مقعدهما، ولا يوجد أحد أو شيء على بقية الأثاث، ويُقَدِّم نفسه مع إعلانه لاسم البرنامج؛ متخذًا التصرُّف الاعتيادي مع الجمهور؛ على سبيل المثال أحيانًا ما ينضمُّون إليه في صيحة: "كلام الناس!"، أو يردُّون عليه عندما يقول: "كلام!" بقولهم: "الناس!". يُقَدِّم الشابي في ظلِّ هذه الضوضاء والموسيقي -التي تصدع بصوت عالٍ- الضيوف كلاًّ على حدة، وذلك مع لقطات سريعة للضيوف وهم وراء الكواليس ينتظرون صعودهم السلم؛ على نحو يُذَكِّرنا بالملاكمين الذين على وشك دخولهم الحلبة، ويُركِّز البرنامج على مدار الساعتين على كلِّ ضيف على حدة، وهو يجلس على أحد الكراسي المنخفضة التي تقع بجوار الشابي، وفي البداية يطرح مُقَدِّم البرنامج الأسئلة؛ ولكن بعد ذلك تُتاح المشاركة بشكل نسبي فيما بين أفراد اللجنة.

في 22 من أكتوبر/تشرين الأول 2012 تمَّت استضافة البحري الجلاصي في البرنامج، وكان الجلاصي قد خسر في انتخابات المجلس التأسيسي في عام 2011

كمؤسِّس لحزب الانفتاح والوفاء؛ الذي يُعَدُّ إلى حدٍّ ما حزبًا إسلاميًّا متطرفًا ومحافظًا إلى حدٍّ كبير، وكان الجلاصي قد تلقَّى دعوة لمناقشة حقوق المرأة؛ لاسيما مسألة تعدُّد الزوجات، وكان قد اكتسب سمعة سيئة بعد إدلائه بتصريحات مثيرة للجدل في أغسطس/آب 2012؛ حيث طلب من المجلس التأسيسي أن ينصَّ على "أن لكل تونسي الحق في اتخاذ جارية مع زوجته، والتمتُّع بما ملكت يمينه". كما أكَّد -أيضًا- أنه "الحلُّ الأنجع لإعادة التوازن الاجتماعي والأخلاقي للمجتمع التونسي؛ الذي تضرَّر بقانون الأحوال الشخصية العلماني، وعانى على مدى خمسة عقود من الزمن من تجريم تعدُّد الزوجات". وقد استضاف البرنامج إلى جانب الجلاصي المغني/الشاعر بنديرمان[1]، والصحفي هيثم المكي، وعارضة الأزياء مرام بنت عزيزة.

بعد مرور خمس دقائق من البرنامج دعا الشابي الجلاصي إلى الجلوس على الكرسي الذي يقع بجواره؛ وخلال المناقشة أيَّد الجلاصي وضع نهاية للحدِّ الأدنى لسنِّ الزواج؛ وهو ثماني عشرة سنة للمرأة، الذي اعتبر الضيوف أنه تأييد لزواج الأطفال، ثم بعد ذلك تحوَّل النقاش إلى فوضى مصحوبة بالصراخ والإهانات، والمقاطعات من جانب كافَّة الأطراف؛ فهذا النوع من النقاش الناري هو أحد العوامل والأساليب الرئيسة التي يقوم عليها البرنامج. الجلاصي الذي يجلس إلى اليمين من الشابي على أحد الكراسي في مستوى مكاني أقلَّ من مُقَدِّم البرنامج، وهو الأمر الذي يدعوه إلى النظر إلى الأسفل قليلاً لرؤيته؛ فهذه التركيبة تضع بطبيعتها الضيوف في أماكن بشكل أكثر عدوانية من جلوسهم في مستوى واحد في مقاعد متساوية مع الضيوف الآخرين ومايا القصوري؛ وهو ما سيجعلهم في محاذاة بعضهم البعض بدلاً من تقسيمهم؛ وبدلاً من ذلك يتمُّ فصل الجلاصي عن المجموعة في شكل يُذَكِّرنا بقاعة المحكمة، التي يُواجه فيها المتهم اتهامات من لجنة من المحلفين؛ على الرغم من وجود مظهر من مظاهر الدونية بدرجة نسبية. وتُهيِّئ

(1) Ghanmi, Monia, “Polygamy call causes stir in Tunisia”, **Maghrebia Online**, 10 November 2012.
http://magharebia.com/en_GB/articles/awi/features/2012/09/10/feature-01.

هذه الخصائص المكانية لشكل البرنامج الأجواء لنقاش مضطرب، تُحَفِّزه لاسيما في ظلِّ الدور البارز الذي تُؤَدِّيه مايا القصوري، وما يُتوقَّع منها من أسلوب عدواني؛ علاوة على ذلك وجود الجمهور على الهواء مباشرة، الذين يتمُّ التحقُّق من وجودهم عن طريق الصوت، ونبرة البرنامج بصفة عامَّة تُهَيِّئ أجواءً مثالية للمواجهات الكلامية.

يوضِّح هذا النوع من الحوار بين مايا القصوري والجلاصي إدارة التوتر حول النوع الاجتماعي والهوية في هذا الشكل الإعلامي؛ فمايا والجلاصي في خضم مباراة صراخ حول زواج الأطفال؛ فمايا القصوري عبَّرت عن استيائها لدعوة الجلاصي إلى البرنامج؛ لأن آراءه عدوانية للغاية؛ ويردُّ الجلاصي على ذلك.

الجلاصي (لمايا القصوري): 22:21–23:21
"بالنسبة لي أنت لا تمثلين شيئًا بالنسبة لي، أنت وأمثالك لا تساوون شيئًا عندي، فهل أنت تمثلين المرأة التونسية؟ أنت تمثلين أتفه امرأة في تونس، أنت وأمثالك، هل تتابعينني أم لا؟ لهذا أنا أتحدث عن النساء اللاتي يخفن من رب العالمين، ويحببن رب العالمين، ويدافعن من أجل إرساء القيم الدينية في هذه البلاد؛ أما أنت وبشرى بنت حميدة[1] التي لديها فيديو، وأحضروها واستضافوها في إحدى القنوات التي تشجِّع على زواج المثليين!"
[الجلاصي نطق "الزواج" بشكل خاطئ وقامت القصوري بتصحيح الكلمة]
"زيادة على ذلك، تقول [يقصد مايا القصوري]: إنه لا ينبغي استضافتي في هذه الحلقة. من فضلك أنت! إذا لم يكن هذا البلاتوه مشرفًا عليه من جانب أناس لم يكونوا... محترمين، لما كانوا استضافوني، وأنا مواطن

(1) بشرى بلحاج حميدة (يشير إليها أحيانًا الجلاصي ببشرى بنت حميدة)، هي محامية تمارس مهنة المحاماة، وناشطة نسوية تونسية معروفة؛ وهي واحدة من الأعضاء المؤسسين والرئيس السابق لجمعية نساء تونسيات (ATFD)، كما أنها كانت إحدى المرشحين للمجلس الوطني التأسيسي في عام 2011 كعضو في حزب التكتل؛ بيد أنه لم يتم انتخابها، وهي الآن عضو في أكبر حزب علماني في تونس؛ نداء تونس، كما أنها شخصية مثيرة، وتتعرَّض لأذى من خصومها السياسيين. انظر القسم التالي أدناه.

تونسي؛ ولهذا أنا أقاوم أمثالك، وأنت وكل أمثالك ووزيرة المرأة [سهام بادي] لا تحركون شعرة في رأسي، يمكنكم أن ترفعوا شكوى إلى من تحبون، ويمكنكم الذهاب -أيضًا- إلى أي مكان تريدونه، وأنتم لا تمثلون شيئًا".

[يمكن سماع ضحك متمتم من الجمهور، وتمَّ توقُّف المناقشة للحظات بسبب الاعتراضات القوية من الضيوف الآخرين، ويحاول الشابي أن يهدِّئ البلاتوه، ويخبر الجلاصي بأن يكمل].

الجلاصي (لمايا القصوري): 21:24-23:38

"أكمل من فضلك... كل هؤلاء النساء الديمقراطيات، وهؤلاء الرجال وهذه الأيديولوجيات هؤلاء أصحاب عقول فاسدة، ويريدون نشر الجراثيم في تونس؛ لذا ماذا أقول؟ هؤلاء ينبغي علينا إرسالهم إلى الاتحاد السوفيتي، أو أميركا، أو ننشئ لهم بلدًا صحراويًّا في تونس، ونُعَيِّن الهمامي[1] كرئيس لدولتهم، وبشرى بنت حميدة وزيرة، ونُعَيِّن هذه المحامية [مشيرًا بيده إلى مايا القصوري] الموجودة هنا نُعَيِّنها وزيرة للمرأة... ونضع جميع الشواذ جنسيًّا وعقليًّا وفكريًّا، وتصبح هي رئيسة لهم".

وطوال هذا الجزء -فيما عدا الانقطاع اللحظي- وغيرهما من الضيوف يستمعون إليه ويبدو عليهم الذهول، مايا القصوري -على وجه الخصوص- بدت تحدِّق في وجهه بهدوء مع ابتسامة خفيفة، مومئة برأسها إلى الأسفل، كما لو أنها تريد أن تشير إلى أنه يثبت لها وجهة نظرها.

وتُظهر هذه المقاطع الأساليب التي تعمل من خلالها التكتيكات الاستدلالية للعنف الخطابي، التي تُشعلها حالة الخلاف الشديد في الآراء، على (إعادة) إنتاج الأيديولوجيات القائمة على النوع الاجتماعي، وقبل أن يتمَّ التصحيح بواسطة مايا القصوري والرد على ما قاله لها، فرَّق الجلاصي تفريقًا واضحًا بين مايا القصوري -بحكم خلافه معها بشأن هذه المسألة- والنساء العظيمات ذات القيمة، ويؤكد

---

(1) حمَة الهمامي: شيوعي تونسي، وزعيم حزب الجبهة الشعبية، تعرَّض للتعذيب والسجن في عهد ابن علي لأنشطته السياسية، وهو متزوج من راضية النصراوي، وهي ناشطة بارزة في مجال حقوق المرأة والإنسان.

أنها "لا تمثل شيئًا"، وهو ما يلغي شخصيتها، وينزع عنها سماتها الشخصية، كما يستخدم سؤالاً بلاغيًّا؛ مثالاً للسلوك التعاوني المرحل، عند سؤاله لها: "هل تمثلين المرأة التونسية؟" وبتوجيهه لهذا السؤال فهو يعني ضمنًا أن هناك نسخة صحيحة ومميزة للمرأة التونسية؛ تحدِّدها بعض المؤشرات أو الآراء، وأن مايا القصوري لا تجسدها؛ فهو يرفض فكرة أنها تمثل شريحة كبيرة من المرأة التونسية، رافضًا قبول شرعية الواقع الملموس والمعيش؛ الذي تمثِّله مايا القصوري ومثلها من النساء، وهذا المقطع يُعَدُّ مشابهًا بشكل كبير للنماذج التاريخية لتمثيل النساء في الأماكن العامة، وتختلف نظرة الجلاصي للمرأة التونسية عن إعلان ابن علي للمرأة التونسية بأنها حامية الدولة الحديثة. ومع ذلك -بحفاظه على الإطار القائل بأن هناك طريقة واحدة فقط مقبولة للمرأة التونسية- يستعين الجلاصي بالمصادر الاجتماعية التاريخية لتحديد الحدود الشرعية للمرأة؛ وذلك في محاولة منه لإسكات مايا القصوري، والسيطرة على المساحات الخطابية العامة.

كما يُواصل الجلاصي توظيف نقاط قوته الخطابية من خلال التأكيد المستمر؛ الذي ينطوي على عدم الموضوعية، الذي على رأسها عدم الشرعية المزعومة للمثال الذي تمثله مايا القصوري للمرأة التونسية، ويُعَرِّف الجلاصي نفسه بأنه "مواطن تونسي"، وهي الهوية التي تحتِّم عليه وفقًا لما قال بمعارضة ومقاومة "أمثالك"؛ في إشارة منه إلى مايا القصوري، بما يبدو أنه يستبعدها من بناء المواطنة التونسية، كما يُؤَكِّد هذه النقطة بعد أن استعاد كلمته بعد المقاطعة الثانية، كما يَسِمُ الجلاصي هذا الشكل من المرأة التونسية -الذي تمثله مايا القصوري- بأنه غريب عن المجتمع التونسي، وأنه غير تونسي؛ مؤكِّدًا مرَّة أخرى أن الشكل المتميز والفريد من نوعه للدولة التونسية المستقبلية يتناقض تناقضًا صارخًا مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (السابق)؛ وبقيامه بهذا يَسِمُ الجلاصي رأيه بالموضوعية؛ بينما يصف مايا القصوري وما أدلتْ به من آراء بأنها غير موضوعية بالنسبة إلى الواقع التونسي؛ وذلك بقدر ما تكون مناسبة للمجتمع الأميركي والسوفيتي؛ ممارسًا عناصر السلطة الاجتماعية في حديثه مرَّة أخرى. فهذه الأمثلة تُصنَّف ضمن فئة العنف الخطابي؛ لأن الجلاصي يريد أن يستولي على بناء الواقع الاجتماعي

التونسي، وهو بناء صحيح في الظاهر، وينفي التعدُّدية باعتبارها منافية لكل ما هو تونسي، وهو أحد السمات المميزة للمشهد السياسي والاجتماعي والإعلامــي في مرحلة ما بعد الثورة.

برنامج القهوة: يذاع يوم الأحد على شبكة أخبار تونس

مثلها مثل قناة التونسية شبكة أخبار تونس قناة تليفزيونية خاصة، تأسَّســت في عام 2012 عقب افتتاح قطاع الإعلام بعد الثورة، وتعود ملكية القناة إلى عضو من حزب النهضة، وتبثُّ مناقشات سياسية والأخبار والرياضة وبعض المسلسلات التليفزيونية، وغرض القناة هو تقليد قناة سي إن إن "CNN"، ويُشــبه شــعارها وبرمجتها شعار وبرمجة القناة الأميركية إلى حدٍّ كبير. القهوة هو برنــامج يُعْــرَض مساء يوم الأحد، ويستضيف اثنين من الجهات الفاعلة السياسية المنافسة، ويصور مناقشاهما أثناء احتساء القهوة، يقف البرنامج في تناقض صارخ مع كلام النــاس؛ ففي القهوة لا يُوجد ضيف أو رئيس جلسة، والشخصــان اللــذان يظهــران في البرنامج هما الضيفان نفسيهما، تكون المحادثة غير منظمَّة تمامًا، وتكون الموضوعات التي تتمُّ مناقشتها حسب رغبة الضيوف.

يُقَدَّم برنامج القهوة مع ظهور فنجاني قهوة، وموسيقى من ألبوم ماجســتيك سترنج، يتمُّ افتتاح البرنامج في مقهى تقليدي معتم، يبدو أنه مغلق مــع عــزف القيثار بأسلوب الفلامنكو الإسباني التقليدي، تهبط الكاميرا ببطء على خطٍّ مــن مصابيح السقف الحمراء المضاءة بهدوء، تُوجد طاولة لشخصين على منصة مضاءة ومرتفعة قليلاً، موضوعة مقابل باب خشبــي محفور، يكون المكان فارغًا عنــدما يبدأ البرنامج، وعلى الرغم من أن منصة برنامج القهوة مصمَّمة بطريقــة منصــة كلام الناس نفسها، فإن الأسلوب مختلف بشكل كبير، وأكثر من كون البرنــامج جذاب وأنيق، فهو بسيط ويعرض حوارًا حميميًّا بين شخصين.

بتاريخ 20 من يناير/كانون الثاني 2013 ظهرت كلٌّ من بشرى بلحاج حميدة وآمال عزوز في البرنامج، تعمل بشرى بلحاج حميدة محامية، وهي ناشطة نســوية معروفة في تونس، وعضو مؤسس ورئيسة سابقة للجمعيــة التونســية للنســاء

الديمقراطيات، ترشَّحت للجمعية التأسيسية في عام 2011 عضوًا في حزب التكتل، وهو حزب علماني صغير كان قائمًا في ظلِّ حكم ابن علي، وكان أحد الحزبين اللذين ضمَّهما حزب النهضة لتشكيل حكومة الترويكا بين عامي 2011 و2013، لم يتم انتخاب بشرى بلحاج حميدة في الجمعية التأسيسية، وهي الآن عضو في حزب نداء تونس؛ الحزب العلماني الأكثر هيمنة، وهي لا ترتدي الحجاب، وتعتبره آلية من آليات القمع[1]. أما آمال عزوز فهي نائبة محجبة عن حزب النهضة في الجمعية التأسيسية، وهي عضو في مجلس الشورى التنفيذي التابع لحزب النهضة في أواخر ثمانينات القرن الماضي، وكانت عضوًا في الاتحاد العام لطلبة تونس، وسُجن زوجها لمدة 14 عامًا بسبب نشاطه في حزب النهضة في ظلِّ حكم ابن علي[2].

كان برنامج القهوة هو البرنامج الوحيد من بين البرامج الثلاثة التي يتمُّ تحليلها في هذا البحث، الذي تبرز فيه امرأتان تأثَّرت كلتاهما بشكل مختلف بالنموذج التقييدي تاريخيًّا؛ فيما يتعلَّق بالتمثيل النسائي في المجتمع التونسي، كان لبشرى بلحاج حميدة حضور شعبي في السياسة التونسية والمجتمع المدني على مدار ثلاثين عامًا، وعملت ضمن مساحة تدار من الجهات الفاعلة غير الحكومية تحت النظام السابق، وفي المقابل -كونها جزءًا من الحركة الإسلامية- كان وصول آمال عزوز إلى الحياة العامة مقيَّدًا للغاية، وهي تمثِّل اليوم المفهوم القوي والبديل للهوية السياسية للمرأة التونسية؛ التي ظهرت علنًا بعد الثورة.

تبدأ حلقة برنامج القهوة التي بُثَّتْ بتاريخ 20 من يناير/كانون الثاني 2013 ببشرى بلحاج حميدة بينما هي تسير في المقهى الفارغ متجهة إلى طاولة صغيرة على المنصة، تجلس لمدة وجيزة، ثم تدخل آمال عزوز إلى المقهى المظلم، وتجلس

---

(1) مقابلة مع بشرى بلحاج حميدة في 16 من إبريل/نيسان 2012.

(2) Shirayanagi, Kouichi, "Middle East Media Monitor to Host Free London Discussion with Ennahda Women Leadership", **Tunisia Live**, 18 March 2012, http://www.tunisia-live.net/2012/03/18/middle-east-media-monitor-to-host-free-london-discussion-with-ennahda-women-leadership/.

http://www.tunisia-live.net/2012/03/18/middle-east-media-monitor-to-host-free-london-discussion-with-ennahda-women-leadership/.

أيضًا، يستمرُّ الجزء المتلفز من حديثهما لمدة ساعة وخمس عشرة دقيقة، وكانت الموضوعات التي تمَّ تناولها متعدِّدة، ويمكن أن تنحرف وتتناول مواضيع مختلفة بشكل مفاجئ، تناقش بشرى بلحاج حميدة وآمال عزوز عددًا من المواضيع: الخلاف بين النخب وغير النخب السياسية، والحق في ارتداء الحجاب، وإشراك الشباب في الحياة السياسية، وحقوق المرأة في الدستور الجديد (الذي كانت تتمُّ صياغته في ذلك الوقت)، وما إذا كان الدستور سيعكس الإرادة الشعبية للتونسيين، ووضع شهداء الثورة والتوتر بين حقوق الإنسان في الاتفاقيات الدولية، وحقوق المرأة في تونس. وبعد نحو عشر دقائق من بداية البرنامج، يدخل نادل لتقديم القهوة لهما؛ ولأن الطاولة موضوعة في مواجهة الحائط، فلم يجد النادل بديلاً من إدارة ظهره للكاميرا.

تصميم برنامج القهوة فريد من نوعه؛ حيث يستثني أية أصوات غير أصوات الضيوف المدعوين، وهذا يمنح –نظريًّا– كلَّ ضيف قوة متساوية للتحكُّم في محتوى الحديث والمساهمة فيه؛ وبهذا لا يلتزم الحوار باتجاه دون غيره، ويعجُّ بالموضوعات المتغيِّرة والمقاطعات والتناقضات؛ وبسبب هذا فإن طريقة تناول النوع الاجتماعي والهوية والتمثيل في برنامج القهوة والأيديولوجية التي يتمُّ نقلها هي أكثر ضمنية؛ مقارنة ببرامج أخرى مثل كلام الناس وديبيت نيوز؛ لكن خلال النقاش تكون هناك لحظات عديدة يظهر فيها التوتر بشأن النوع الاجتماعي والهوية السياسية، ويكون هذا التوتر جزءًا لا يتجزَّأ من الأحاديث الأكبر؛ فيما يلي أربعة أمثلة:

(1) **سياق المشهد**: في جزء يتناول حقَّ المرأة في ارتداء الحجاب، وتمثيل غير النخب في العملية السياسية، يُصبح الحديث متفرقًا واتهاميًّا:

بشرى بلحاج حميدة: الناس ليسوا راضين عن حملات النخبة في الأحزاب السياسية والجمعيات؛ التي لا تحمل أو تعترف بحزب الشعب، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات تحمل هذا الحزن، كما تحمله نساء النخبة في تونس.

آمال عزوز: لست متأكدة؛ أنتم لم تساعدوا النساء المحجبات، كما لم تساعدوا النساء الإسلاميات!

بشرى بلحاج حميدة: أنت لست المرأة الوحيدة في تونس!

(2) **سياق المشهد:** في جزء عن متطلَّبات الشباب التي يعكسـها الدستور الجديد، يتحول الحديث في اتجاه النساء:

بشرى بلحاج حميدة: دعينا نتحدث عن المساواة؛ لأننا ناضلنا كثيرًا من أجل المساواة بين الرجل والمرأة.

آمال عزوز: أنت لا تملكين النضال؛ لأننا نعمل من أجل هذه المبادئ وأيضًا جميع النساء في تونس، لا تقولي للعالم: إنك الشخص الوحيد الذي ناضل من أجل ذلك.

(3) **سياق المشهد:** جزء عن عالمية القيم الإسلامية مقابل حقوق الإنسان يعود إلى فكرة ادِّعاء النضال من أجل حقوق المرأة:

بشرى بلحاج حميدة: نحن ناضلنا من أجل حقوق المرأة، وبينما كنت تتحدثين عن حقوق المرأة كنَّا نحن في الشوارع نُضْرَب!

آمال عزوز: بالمناسبة، أريد أن أسألك: ما هي المساهمة التي قمتن بتقديمها للمشهد التونسي؛ للمشهد النسائي التونسي؟

بشرى بلحاج حميدة: والله شيئان؛ الأول: أنني لن أنسى أبدًا كل امرأة ساعدناها ودافعنا عن حقوقها...

آمال عزوز: وهل تشعرين أنك تمثلين المرأة التونسية بحقٍّ؟

(4) **سياق المشهد:** في جزء عن إمكانية تطبيق الاتفاقيات الدولية في تونس، ينحرف الحديث مرة أخرى تجاه قضايا هوية النوع الاجتماعي:

آمال عزوز: هل تودين قول شيء عن الولايات المتحدة؟

بشرى بلحاج حميدة: هذا ليس مثالاً فأنا تونسية، أريد تلبية احتياجاتي الخاصة.

آمال عزوز: من أنت لتتحدثي عن احتياجاتك الخاصة؟ أنت لست التونسية الوحيدة، كما أنك لا تمثلين التونسيين والنساء التونسيات.

يوضِّح هذا الحديث بين آمال عزوز وبشرى بلحاج حميدة التحدِّيات التي تُواجه الحركات النسائية والمدافعين عن حقوق المرأة في تونس بسبب التعددية في هذا المجال، ومنذ قيام الثورة واجهت الحركة النسوية العلمانية الحصرية والمهيمنة

سابقًا والنشاط النسوي في تونس ظهور الحركة النسائية الإسلامية، والمفاهيم النسوية التونسية البديلة، التي وضعت تاريخيًّا لتكون مناقضة للحركة النسوية؛ وعلى العكس فقد تمَّ تكليف النسويات الإسلاميات بالتوفيق بين الإسلام والنسوية علانية في سياق تونسي، وأيديولوجية أقلَّ تطورًا من تلك السائدة في المغرب على سبيل المثال؛ وقد أدَّى ذلك إلى الصراع والتوتُّر؛ بينما تتعلَّم الحركات المختلفة كيفية الوجود جنبًا إلى جنب مع بعضها البعض.

وفي الأمثلة الأربعة المبيَّنة أعلاه يتضح التوتُّر الذي يظهر عند اجتماع نهج ومفاهيم المدافعين عن حقوق المرأة في المكان نفسه، وفي كلِّ مثال تطعن آمال عزوز فيما ترى أنه احتكار تاريخي في تونس للحركة النسوية العلمانية المحررة التي تمثلها بشرى بلحاج حميدة، وردًّا على ذلك تتهم بشرى بلحاج حميدة -التي كانت على اتصال بالحياة العامة تحت حكم ابن علي- تتهم آمالَ عزوز بمحاولة احتكار النقاش بدلاً من جعله تعدُّديًّا، وبينما تُعارض المرأتان فكرة وجود مساحة محدودة للتمثيل العام للمرأة التونسية، فإن كلاً منهما تتهم الأخرى بمحاولة امتلاك قضية حقوق المرأة ومعاناة النساء في ظلِّ نظام ابن علي؛ لكن المشاركة في الجدل يُشَكِّل اعترافًا وقبولاً ضمنيًّا بفكرة محصِّلتها صفر؛ تقول بوجود مساحة محدودة -تاريخيًّا وفي الوقت الحاضر- للنشاط النسوي وعقلية الضحية. وبدلاً من الاعتراف بالخبرات المشتركة والمتنوِّعة في المناصب المختلفة التي شغلتها المرأتان في المجتمع التونسي، تُعَزِّز وجهةُ النظر هذه الإطار المحدود للنسوية العامة التونسية؛ التي بناها واستخدمها كلٌّ من بورقيبة وابن علي من أجل توحيد الدولة. ووجود النقاش في ملتقى عامٍّ يُوَفِّره هذا البرنامج الحواري هو أمر هدَّام في جوهره؛ حيث يُقَدِّم -وبالتالي يُؤَكِّد- مفاهيم مجسدة مختلفة للنسوية التونسية؛ لكن في نهاية المطاف تنتهي التكتيكات الخطابية -التي تُسَهِّلها هيكلية برنامج القهوة- بتجسيد السياسة الرمزية التقييدية؛ التي تبنَّتها الأنظمة السابقة، وهذا نموذج تمَّ تصميمه لخدمة السلطة الذكورية الاستبدادية.

وعلى الرغم من أن هذا النقاش يتضمَّن ظاهرة اجتماعية وسياسية مستمرَّة ومهمَّة في تونس، فإن تصميم البرنامج يحدُّ من إمكانية إحداث أثر إيجابي

للبرنامج؛ ويُوجد شيء قوي وشعبوي في شكلٍ تليفزيوني يُحاول تقديم نظرة ثاقبة على الخلافات بين متنافستين سياسيتين من خلال تقريب متعمَّد للحديث الصريح، على الرغم من التحدِّيات التي تحول دون الأداء المتأصِّل؛ الذي يُشَكِّل جزءًا لا يتجزَّأ من المشاركة في البرامج الحوارية؛ ومع ذلك يضمن التصميم المعيب لبرنامج القهوة أن يكون النقاش مفكَّكًا وناقصًا كما هي الحال بالنسبة إلى هيكلية البرنامج، ويبدو الحوار من دون أجندة معدَّة سابقًا أو مدير جلسة أو ضيف، وكأنه يجول بين مواضيع واسعة، ويُصبح من الصعب متابعته، ويتمثَّل دور مدير الجلسة وأهميته في التوجيه وضمان المساءلة؛ وذلك من خلال توجيه الضيوف؛ حتى الضغط عليهم من أجل تقديم إجابات كاملة عن الأسئلة، وذلك لتجنُّب التهرُّب والتشويش والتوتُّر أو النقاش المشتّت، وإحياء الحديث المتعثِّر من خلال تسهيل وجود أشخاص يتبنُّون وجهات نظر متعارضة، وقد تحدث بينهم مشادَّة، أو من خلال المعلومات الترفيهية.

ودون هذه الهيكلية أو التأثير المعتدل يُصبح برنامج القهوة في بعض الأحيان ساخنًا وغاضبًا، وفي هذا البرنامج على وجه الخصوص نرى بشرى بلحاج حميدة وآمال عزوز تتنافسان مع بعضهما البعض لإسماع صوتيهما، وعادة ما يرتفع صوتاهما، وعلى الرغم من أن آمال عزوز تتولَّى المواقف الأكثر تحدِّيًا في الأمثلة أعلاه، فإن بشرى بلحاج حميدة تظهر بالتأكيد أكثر عدوانية طوال فترة البرنامج؛ فقد تمكَّنت بنجاح من مقاطعة آمال عزوز؛ ومن ثَمَّ مواصلة الحديث؛ مما مكَّنها من الاستيلاء على البثِّ أكثر من آمال عزوز بكثير، وفي أوقات أخرى يُصبح الحديث مملاً ورتيبًا، حيث إنه لا يوجد مَنْ لديه السلطة لتركيز النقاش، وتتحكم الضيفتان -وهما ليستا إعلاميتين وليست لهما علاقة بالشبكة الإعلامية- في النقاش بشكل كامل، ويحقُّ لهما تعزيز مواقفهما السياسية بدلاً من استثمارها في إمكانية مشاهدة البرنامج نفسه؛ لهذا السبب فشل برنامج القهوة في النهاية كسياسة تخريبية، ويقوم بدلاً من ذلك بدور المنتج لديناميات السلطة التاريخية وغير المتكافئة.

برنامج ديبيت نيوز: يُبَثُّ عند الساعة التاسعة من كل اثنين على قناة تونسنا

قناة تونسنا هي قناة خاصة، أسَّسها -بعد الثورة في مارس/آذار 2012- رجل الأعمال عبد الحميد ابن عبد الله؛ الذي يملك مصالح تجارية في قطاعات متعدِّدة، وتشمل مشاريع ابن عبد الله تمثيل سلسلة متاجر كارفور الضخمة، وكان ابن عبد الله مقرَّبًا من عائلة الرئيس الفرنسي السابق شيراك؛ التي لها الفضل في منحه فرصة تجارية كبيرة، وبالتالي تمكينه من البدء في عمله كرجل أعمال كبير. يقع مقرُّ قناة تونسنا في تونس؛ ولكنها تُبَثُّ باستخدام القمر الصناعي نايل سات من البحرين والأردن[1]، وتستخدم القناة اللغة العربية بشكل رئيس؛ لكن بتاريخ 12 من نوفمبر/تشرين الثاني 2012 أطلقت قناة تونسنا أول برنامج حواري متلفز باللغة الفرنسية؛ وهو برنامج ديبيت نيوز "Débat News"؛ الذي يُذاع الآن كلَّ يوم اثنين عند الساعة التاسعة مساءً، ويُدير البرنامج مهدي حواص؛ وهو صحفي معروف نسبيًّا، بدأ مهنته كصحفي على إذاعة شمس إف إم في أغسطس/آب 2010 مباشرة قبل سقوط ابن علي.

يبدأ البرنامج بوميض باسم البرنامج "Débat News" مكتوبًا على موسيقى إلكترونية، المنصة دائرية، وفي الخلفية جدران ذات ستائر بيضاء تُضيئها مصابيح زرقاء، يُوجد على المنصَّة قطعة أثاث واحدة؛ هي عبارة عن طاولة مستديرة بيضاء اللون ذات سطح زجاجي، وتوجد ثلاثة مقاعد من دون مسند للظهر أو ذراعين، موضوعة بشكل مثلث حول الطاولة، يجلس حواص عند رأس الطاولة مواجهًا الكاميرا في الوسط، ولا يوجد جمهور؛ لكن الخلفية شبيهة لتلك التي في برنامج كلام الناس، على الرغم من أن المساحة أقلُّ جدًّا مقارنة بكلام الناس. يشمل تصميم ديبيت نيوز مجموعة مثيرة للاهتمام من العناصر المكونة لكلٍّ من برنامجي القهوة وكلام الناس؛ فهو مثل برنامج القهوة يُرَكِّز البرنامج على النقاش بين

(1) Bahri, Imed, “Tunisia’s Abdelhamid Ben Abdallah will launch Tounessna TV”, **Kapitalis Online**, 19 October 2011.
http://www.kapitalis.com/medias/6412-tunisie-abdelhamid-ben-abdallah-va-lancer-tounessna-tv.html

أطراف فاعلة سياسية تجلس في مقابل بعضها بعضًا؛ لكن البرنامج يستفيد -مثل كلام الناس- من إضافة أحد الضيوف. التجهيزات والتصميم في البرنامج أقل جدًّا من تلك في كلام الناس؛ لكنه يفتقر إلى الودية الهادفة وصفاء برنامج القهوة. وبرنامج دييبيت نيوز يُشبه -أكثر من البرامج الأخرى- إلى حدٍّ كبير البرامج الحوارية التي تتناول الشؤون العامة صباح يوم الأحد في الولايات المتحدة؛ مثل برنامجي: (Meet the Press)، أو (Face the Nation).

في 12 من نوفمبر/تشرين الثاني 2012 استضاف حواص محرزية العبيدي وعبد العزيز مزوغي؛ كانت محرزية العبيدي في ذلك الوقت -وما زالت- نائبة رئيس الجمعية التأسيسية عن حزب النهضة ونائبة رئيس مجلس النواب، كما قيل في ذلك الوقت: إنها كانت أقوى امرأة في السياسة التونسية. ترتدي حجابًا ينسدل على جبهتها ومعطفًا فضفاضًا طويلاً يُسَمَّى جلبابًا، انتُخبت من منطقة باريس 1؛ حيث عاشت هناك في المنفى لمدة 25 عامًا[1]، وعادت فقط بعد سقوط نظام ابن علي[2]، وكان شريكها في النقاش في ذلك المساء عبد العزيز مزوغي، وهو محامٍ غير مزاول لمهنة المحاماة، وكان عضوًا بارزًا في حزب نداء تونس حتى فبراير/شباط 2014، وقطع الحزب علاقاته مع مزوغي بعد أن أدلى بتصريحات مهينة بشأن أسلوب القيادة بالاستيلاء الذي تبناه الباجي قائد السبسي. يترأس السبسي الحزب، وتولّى منصب رئيس الوزراء المؤقت في حكومة التكنوقراط؛ التي كانت موجودة بعد الثورة بين فبراير/شباط وأكتوبر/تشرين الأول 2011[3].

---

(1) عادة يمكن للمهاجرين التونسيين في أوروبا (مثل المهاجرين المغاربة والجزائريين) التصويت لمرشحي أحزابهم (الذين يمكن أن يكونوا مهاجرين) لتمثيل مصالحهم كمهاجرين في الجمعية البرلمانية؛ وهذا يعني -منذ الثورة- أنه يمكن انتخاب أي من أعضاء حزب النهضة وغيرهم من مرشحي الأحزاب التي كانت محظورة في السابق في البرلمان التونسي.

(2) “Who’s Who: Mehrezia Labidi-Maiza: The First Vice-President of the Assembly”, **Tunisia Live**, http://www.tunisia-live.net/whoswho/whos-who-mehrezia-labidi-maiza

(3) “Who’s Who: Beji Caid Essebsi: Founder and Chairman”, **Tunisia Live**. http://www.tunisia-live.net/whoswho/beji-caid-essebsi-2/.

عندما بدأ البرنامج كانت محرزية العبيدي جالسة مع حواص بينما كان يُقَدِّم نفسه والبرنامج، وبعد نقاش قصير بين حواص ومحرزية حول تقدُّم سير عمل الجمعية التأسيسية، نرى لقطة اعتراضية لمزوغي الذي كان ينتظر في الأجنحة، يسير إلى المنصة ويجلس بجوار حواص مقابل محرزية، كان النقاش بين محرزية ومزوغي متوترًا منذ البداية؛ حيث وجَّه مزوغي الاتهام تلو الآخر لمحرزية؛ فقد اتهمها وبقية قادة حزب النهضة بأنهم دُمًى في يد الشريك المؤسس لحزب النهضة وقائده سابقًا راشد الغنوشي، كما اتهمها بعدم الوطنية لكونها تحمل الجنسيتين التونسية والفرنسية.

وصل النقاش ذروته في نهاية البرنامج عند مناقشة الوضع الأمني في تونس.

سياق المشهد: مزوغي اتهم محرزية العبيدي وحزب النهضة بالإخفاق في اعتقال مرتكبي العنف، وبالكذب فيما يتعلَّق بهذه المسألة. يحاول حواص إعطاء الفرصة للطرفين للإدلاء بتصريحات ختامية؛ بينما يحاول إنهاء البرنامج؛ ولكنه يفقد السيطرة، حيث يتصاعد العنف الحواري، وتتمُّ المقاطعة في مرَّات عدَّة:

محرزية العبيدي [مخاطبة مزوغي]: أنت لديك هنا مثقف، إنه يتهم امرأة، إنه يتهم محاورته بأنها كاذبة، لن أتهمه أبدًا بأنه كاذب لأن أخلاقي لا تسمح لي بذلك...

عبد العزيز مزوغي: لأن من اعتدوا على الصحفيين؛ لأن من اعتدوا على المثقفين، لم يُعتقلوا! وأنتم تعلمون هذا جيدًا!

محرزية العبيدي: أبليت حسنًا! أبليت حسنًا لأنك تتهم محاورك بالكذب!

عبد العزيز مزوغي: أنت تروجين للدعاية، وما تقولينه كذب!

محرزية العبيدي: الحمد لله أنني لن أدعو من يتحدث إليَّ أنه كاذب.

مهدي حواص: سنُنهي هذا النقاش. سيداتي سادتي...

محرزية العبيدي: إنه لأمر محزن!

عبد العزيز مزوغي [متجاهلاً حواص]: أنتم تكذبون لأنكم لم تعتقلوا أي معتدٍ، لم تعتقلوا أحدًا! حتى الشخص الذي ظهر على التليفزيون وقال: إنه معتدٍ، لم تعتقلوه! وأنتم تعلمون، أنتم تنشرون الدعاية وما تقولونه كذب.

محرزية العبيدي: أتعلم، يكون لديك مصداقية عالية عندما تقول هـذا بعـد إهانة سيدة تتحدث إليك، أنت لديك مصداقية عالية! يا لك من رجل شهم!

عبد العزيز مزوغي: كذب! كذب أنت لست امرأة، أنـت نائبـة رئـيس الجمعية التأسيسية!

محرزية العبيدي: امرأة أيضًا!

عبد العزيز مزوغي: أنت لم تعودي امرأة، فأنت لديك مسؤولية سياسـية، أنت مسؤولة عن حالة الفوضى التي تشهدها بلادنا.

محرزية العبيدي: لا يمكنك استيعاب حقيقة أنني امرأة وأتولّى منصبًا سياسيًّا!

يُثير كلٌّ من محرزية العبيدي ومزوغي قضية النوع الاجتمـاعي، وإن كـان ذلك بطرق مختلفة؛ فمحرزية العبيدي تُثير هذه القضية في سياق سلوك تصـادمي منظَّم؛ حيث تستخدم التكتيكات الحوارية التي يسـتخدمها مزوغـي كوسـيلة لتشويهه، لقد استخدمت تجاوزات مزوغي لأدوار المرأة، لاسيما التراجع عن المجاز التقليدي بشأن الطرق الملائمة وغير الملائمة لحديث الرجل مـع المـرأة، كانـت استجابة مزوغي على هذا ملحوظة؛ فقد استنكر حقيقة أن محرزية تتولّى منصـبًا مزدوجًا؛ وهي حقيقة أنها امرأة وشخصية سياسية في الوقت نفسه؛ وهـذا يـدلُّ على أنه يُوجد شيء حصري ومتأصِّل في ذاتية المرأة من ناحية والجهات الفاعلـة السياسية من ناحية أخرى؛ مما يجعل هذه الازدواجية مستحيلة.

وعلى الرغم من أن هيكلية ديبيت نيوز لا تُسهِّل وجود أشـخاص يتبنُّـون وجهات نظر متعارضة وقد تحدث بينهم مشادَّة مثلما يحدث في كلام الناس، فإن النقاش يحتدُّ في نهاية البرنامج، وعلى الرغم من الجهود التي بذلها حـواص لإنهـاء البرنامج، فإنه فقد سلطته في نهاية البرنامج كمضيف للتنظيم والتحكُّم في مسـاحة وتدفُّق الحوار، هذا العجز -وسواء ينبع من عدم خبرة حـواص أو الافتقـار إلى قواعد الآداب الإعلامية من طرف الضيفين- هو الطعن في فعالية البرنامج كـأداة فعَّالة من أدوات النقاش العام، هناك تحدٍّ إضافي يُواجهه البرنامج ظهر بعد انتـهاء البرنامج بشكل رسمي؛ فعلى الرغم من أن الضيفين يواصـلان الجـدل، يـتمكَّن حواص في نهاية المطاف من إنهاء البرنامج؛ لكن الكاميرا تُواصل التصـوير؛ بينمـا

يقف كل من محرزية العبيدي ومزوغي استعدادًا للمغادرة، حتى بينما يواصلان الجدل لدقائق عدَّة، بينما يجلس حواص برعونة.

سياق المشهد: محرزية العبيدي تعترف بأنها لم تكن على علم بظهور مزوغي في البرنامج.

عبد العزيز مزوغي: نعم، لم نُرِدْ أن نخبرك حتى لا تهربي.

محرزية العبيدي: هل أبدو أنني من الأشخاص الذين يهربون؟ [غير مفهوم] أنا لست من النوع الذي يهرب أو يغضُّ طرفه.

عبد العزيز مزوغي: سيكون هناك إعادة باللغة العربية إن أردت.

محرزية العبيدي: والله يمكننا الإعادة وأمام الجمهور.

عبد العزيز مزوغي: سنعيد باللغة العربية لأنك تتفوهين بالأكاذيب، أنت تعلمين أنه لم يتم اعتقال المعتدين.

محرزية العبيدي: ليكن! ليكن! أنت سيد الأكاذيب.

يُبيِّن هذا الحوار الطرق التي يمكن من خلالها للاختلافات في هيكلية وتصميم البرامج الحوارية أن تقوم بدور أداة لإنتاج (أو إعادة إنتاج) معايير وقيم معينة، وكطريقة للطعن في الهويات السياسية أو تعزيزها، كان النقاش باللغة الفرنسية، وهي لغة تتحدَّثها محرزية العبيدي بأريحية؛ حيث عاشت في فرنسا لمدة 25 عامًا، ويبدو مزوغي يُلمِّح إلى أن طلاقة محرزية وارتياحها في التحدُّث بالفرنسية يسمح لها بالكذب بشكل أكثر فعالية؛ مما يُظهر الإطار القائم الذي يفهمها داخله، ويخلط مزوغي بين الصدق والحديث باللغة العربية، معزِّزًا طعنه السابق في وطنية محرزية العبيدي بسبب جنسيتها الفرنسية؛ وبهذا فهو يطعن في شرعيتها كعنصر فاعل سياسي تونسي أصيل، مستخدمًا السياسة الرمزية لتأكيد الخلافات بين السياسات وللطعن في محرزية العبيدي.

وبالمثل يدلُّ تعليق محرزية العبيدي بشأن تفضيلها لإجراء نقاش مستقبلي أمام الجمهور على الدور الديمقراطي (الملموس)؛ الذي يمكن أن يُؤَدِّيه الجمهور كآلية من آليات المساءلة تُعارض أو تُؤَكِّد تمثيل الجهات الفاعلة السياسية لهم في دورهم الرمزي كونهم "الجمهور"، إن الافتراض الكامن في تصريح محرزية العبيدي هو أن

وجود جمهور في الأستوديو –وهو خيار يقوم به منتجو البرامج الحوارية– سيكون بمثابة اختبار لأكاذيب مزوغي المزعومة. وبغضِّ النظر عن الأثـــر الفعلـــي لهـــذه المتغيِّرات على المحتوى أو التصميم أو طبيعة النقاش، فإنه من الواضح أن خيـــارات الإنتاج أثَّرت على تفاعلات مزوغي ومحرزية العبيدي، وضـــخَّمت أو خلقـــت صراعًا على أساس تصوُّرهما لأحدهما الآخر.

الاستنتاجات

تُقَدِّم هذه الحلقات من كلام الناس والقهوة وديبيت نيوز أمثلة قويـــة علـــى طريقة دمقرطة البرامج الحوارية للإعلام بعد الثورة، وقد نجحت البرامج الحواريـــة في عكس التعددية الشعبية الحديثة في المجتمع والسياسة التونسية، لاســـيما وأنهـــا تنطبق على النساء اللائي تعرَّضن للاستبعاد من المجال السياســـي؛ وهـــذا يُعَـــزِّز ويُساهم في بناء واقع يمنح مصداقية للأشخاص الذين تم تهميشـــهم مـــن الحيـــاة السياسية تحت حكم ابن علي، الذين لم يسبق لهم أن شاهدوا نواحي من هويتهم التي يتم التعبير عنها في الإعلام، ويُعَدُّ التنوُّع المحدَّد للهيكلية والمحتوى المتأصِّـــل في البرامج الحوارية مكونًا رئيسًا لقدرة البرنامج على هدم النماذج التاريخية للهويـــة التونسية، التي مركزها الدولة من خلال السياسة الرمزية، وإن هذا يخلـــق فرصًـــا عديدة ومتنوعة لقطاع عريض من الشخصيات العامة للتحاور علانية مع بعضـــها البعض بشأن مجموعة لا منتهية من الموضوعات؛ مما يُوَفِّر منصة للمجموعات الـــتي لم يتم سماعها من قبلُ، التي تتناول موضوعات كانت محرَّمة في السابق.

لكن البرنامج الحواري لم يظهر فقط كمنصة لتقديم وتأكيد التعدُّدية؛ ولكن –أيضًا– كموقع لمنتج نزاع حول النوع الاجتماعي والأيديولوجيات جزئيًّا بسبب هذا التنوع في هيكلية ومحتوى هذا البرنامج التليفزيوني الشعبـــــي، وتجهيـــزات وتصميم كلام الناس الفخم والمثير عالميًّا يُسَهِّل ويُشَجِّع النـــزاع الصـــريح علـــى موضوعات حساسة كانت محرَّمة في السابق، وفي لحظات المواجهة والإحباط هذه يكون بمقدور النماذج التاريخية للجندر والعلاقة بين بعـــض الهويـــات النســـوية والأصالة التونسية، يكون بمقدورها معاودة الظهور على الشاشة العامة؛ مما يُعَـــزِّز

الدور التاريخي للنساء ككائنات سياسية تمَّ نشرها لتكـــون بمنزلـــة مســـتودعات للهوية، ويقف برنامج القهوة في تناقض صارخ مع كلام الناس ببســـاطته؛ لكـــن تصميمه يُيَسِّر النزاع والجدل بسبب افتقاره للهيكلية، ويُشَكِّل القهوة مثالاً ساطعًا على الدور القوي الذي تُؤَدِّيه البرامج الحوارية في عكس وتعزيز المفاهيم التعدُّديـــة للنسوية التونسية علانية، والتعبير عن التوتُّر الداخلي وإعادة التفاوض الذي تديره الحركات النسائية؛ لكن البرنامج يكشف -أيضًا- كيف يمكن لوجود الهيكلية (أو عدم وجودها) إضعاف الخطاب وجعله غير فعَّال، ويُقَدِّم تعليقًا قويًّا على كيـــف يمكن لمستوى التطوُّر المهني والإبداعي في المجال التليفزيوني أن يُؤَثِّر على المحتـــوى، وأيضًا على طابعه الجنيني الذي ما زال قائمًا في تونس.

وأخيرًا؛ يبدو برنامج ديبيت نيوز بتجهيزاته الأنيقة والمتطـــوِّرة وتصـــميمه المبسَّط واعتدال مضيفه سطحيًّا، قد حقَّق الشكل الأكثر ملاءمة للنقاش السياسي ذي المغزى بشأن القضايا الخلافية؛ لكن النقاش ينتقل إلى العنف الحواري حـــول النوع الاجتماعي؛ الذي يُثير الفهم التاريخي للجندر في المجتمع التونســـي، ربمـــا بسبب افتقار الضيوف إلى الأعراف التي تحكم المجال الإعلامي، أو افتقار المضيف إلى الخبرة في التحكُّم بالحوار، كما يكشف البرنامج صراحة -في وسط يختلف عن برنامج القهوة- طريقة تأثير الهيكلية والتصميم على سلوك الضيوف وإدراكهـــم لبعضهم البعض، ويكشف الطرق المحتملة لإمكانية أن تخرِّب الـــبرامج الحواريـــة الروايات السائدة والتاريخ؛ ولكن -أيضًا- أن تنتج (وتعيد إنتاج) أيـــديولوجيات جندرية وإرث السلطة الاجتماعية، وتسلِّط الضوء على أوجه القصور في البرنامج الوليد، الذي ما زال في طور النمو.

إن قدرة الأطراف الفاعلة على الساحة السياسية علـــى توظيـــف السياســـة الرمزية من خلال البرامج الحوارية الجدلية، التي تشاهد بشكل واسع، لا توجد في فراغ، ولا تقع قضايا المرأة التونسية والهوية ومفاهيم أصـــالة وشـــرعية الجهـــات الفاعلة في مجرَّد نطاق الحجج المتقلبة على البرامج الحوارية التليفزيونية. وبدلاً مـــن ذلك تعكس هذه القضايا وتعزِّز وتؤكِّد تجارب وخـــبرات الأطـــراف الفاعلـــة السياسية النسائية في المجال السياسي؛ هذا وذَكَرَتْ مرشحات للجمعية التأسيســـية

-من الأحزاب الإسلامية والعلمانية على حدٍّ سواء- أنهنَّ تعرَّضن لاتهامات تتعلَّق بالزيف أثناء حملاتهن؛ فقد تعرَّضت المرشحات العلمانيات اللائي كنَّ يُدرنَ حملاتهن في مناطق ريفية لاتهامات بالتواطؤ مع النظام السابق، وبالحصول على "معاملة خاصة" من "والدهن ابن علي"، وعادة ما اقترنت هذه الاتهامات بالتحرُّش الجنسي. وفي المقابل اضطرَّت النساء الإسلاميات إلى الدفاع عن أنفسهن في وجه اتهاماتٍ لهنَّ بالزيف الوطني وخيانة إرث تمكين المرأة في تونس من أجل ارتداء الحجاب بعد الثورة[1]، وخلال الاحتجاجات على التكاملية عقب صدور المسودة الأولى من الدستور، كانت محرزية موضوع هتاف شعبي يقول: "المرأة التونسية ليست محرزية"[2]. من الواضح أن التشييء التاريخي للنساء كرموز مجسدة للهوية التونسية الأصلية يبقى تحدِّيًا معاصرًا للنساء الفاعلات على الساحة السياسية. إن وجود هذه الأفكار في البرامج الحوارية التونسية -التي تتبنَّاها مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة عبر الطيف السياسي- يُكَوِّن ويُعَزِّز ويسهم في الذاتية والواقع الاجتماعي، الذي يُشبه الواقع الذي كان سائدًا في ظلِّ الأنظمة السابقة.

(1) مقابلات، تونس، إبريل/نيسان 2012 و2013-2014.

(2) مقابلة، تونس، 13 من مارس/آذار 2014.

المصادر والمراجع

1. Abrougui, Afef, "Tunisian media in flux since revolution", **AlJazeera**, 19 April 2014, (Visited on 20 April 2013): http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2014/02/tunisian-media-flux-since-revolution-2014224125838691954.html.
2. Anderson, Laurie, *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830-1860*, Princeton University Press, Princetonm 1986.
3. Arfaoui, Khedija, "The Development of the Feminist Movement in Tunisia 1920-2000s", **International Journal of the Humanities**, 4 (2007).
4. Ayadi, Hassan, "Revolution results in surge in Tunisian media", La Tunisie Vote, 20 July 2011, (Visited on 14 May 2014): http://www.latunisievote.org/fr/politics/item/143-revolution-results-in-surge-in-tunisian-media.
5. Bahri, Imed, "Tunisia's Abdelhamid Ben Abdallah will launch Tounessna TV", **Kapitalis Online**, 19 October 2011. http://www.kapitalis.com/medias/6412-tunisie-abdelhamid-ben-abdallah-va-lancer-tounessna-tv.html.
6. Ben Said, Safa, "Popular Talk Show Given One-Month Ban After Interview with Dying Man", **Tunisia Live**, 5 March 2014. http://www.tunisia-live.net/2014/03/05/popular-talk-show-given-two-month-ban-after-interview-with-dying-man/.
7. Bilal, Hafiz Ahmad, Hina Mujeeb Ahsan, Sundus Gohar, Sehreen Younis, and Saqub Jayed Awan, "Critical Discourse Analysis of Political TV Talk Shows of Pakistani Media," International Journal of Linguistics 4, n 1, 2012. Brand, Laurie, Women, the State, and Political Liberalization: Middle East and

North African Experience, Columbia University Press, New York, 1998.

8. Buckley, Steve, Sawsen Chaabi, Bechir Ouarda, “Assessment of Media Development in Tunisia”, Based on UNESCO’s Media Development Indicators, Tunisia, The International Programme for the Development of Communication, 2013.
9. Charrad, Mounira, “Policy Shifts: State, Islam, and Gender in Tunisia, 1930s-1990s”, Social Politics summer 1997.
10. Decree Law N°35 on Election of the National Constituent Assembly. http://www.marsad.tn/uploads/documents/tunisia_decree_no_35_en_may_10-2011.pdf.
11. Draft Constitution of the Republic of Tunisia (Arabic), 12 August 2012. http://www.marsad.tn/uploads/documents/constitution_tunisie_ar_2012_08_12.pdf.
12. El-Issawi, Fatima, “Tunisian Media in Transition”, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, D.C., 2012.
13. “Final Report of the Tunisian Constituent Assembly Elections”, Tunisia, The National Democratic Institute, 2011.
14. Ghanmi, Monia, “Polygamy call causes stir in Tunisia”, Maghrebia Online, 10 November 2012. http://magharebia.com/en_GB/articles/awi/features/2012/09/10/feature-01.
15. Goulding, Kristine, “Unjustifiable Means to Unjustifiable Ends: Delegitimizing Parliamentary Gender Quotas in Tunisia”, **Al-Raida** 126-127, 2009.
16. Haouas, Mehdi, “VIDEO: Débat News: 12-11-2012”, **TounessnaTV**, 42:45, 12 November 2012.
17. Hirime, Yusra N., “Maya Ksouri the “Chuck Norris” of Tunisian TV”, **Kapitalis Online**. http://www.kapitalis.com/medias/16385-maya-ksouri-la-chuck-norris-de-la-television-tunisienne.html.
18. Kamoun, Farouk, Jamil Chaabouni, Sami Tabbane, and Asma Ben Letaifa, “Tunisian ICT Sector Performance Review

2009/2010*”,* Towards Evidence-based ICT Policy and Regulation: Policy Paper 12, Tunisia, Research ICT Africa, 2010.

19. Kandiyoti, Deniz, “Bargaining with Patriarchy”, Gender and Society 2 no. 3 (1988): 274-290.
20. Lauerbach, Gerda, “Argumentation in political talk show interviews,” **Journal of Pragmatics** 39, 2007. 1388-1419, doi: 10.1016/j.pragma.2007.04.004.
21. Livingstone, S. Lunt, P., *Talk on Television: Audience Participation and Public Debate*, Routledge, London, 1994.
22. Luginbühl, Martin, “Conversational violence in political TV debates: Forms and functions,” **Journal of Pragmatics** 39, 2007.
23. MosaiqueFM, “Midi Show”, last modified 2014, http://www.mosaiquefm.net/fr/index/a/ProgrammeDetail/Element/302.
24. Chebbi, Ala, “VIDEO: Klem Ennes: 22-10-2012”, EttounsiyaTV, 42:36.
25. Perkins, Kevin, *A History of Modern Tunisia*, Cambridge University Press, Cambridge, 2004.
26. Sadiki, Larbi, “Bin Ali’s Tunisia: Democracy by non-Democratic Means”, British Journal of Middle Eastern Studies 29, n 1, 2002. doi: 10.1080/13530190220124061.
27. Shirayanagi, Kouichi, “Middle East Media Monitor to Host Free London Discussion with Ennahda Women Leadership”, **Tunisia Live**, 18 March 2012. http://www.tunisia-live.net/2012/03/18/middle-east-media-monitor-to-host-free-london-discussion-with-ennahda-women-leadership/.
28. Suciu, Giulia, “Talk Shows…A Reflection of Gender Inequalities?”m The Roundtable Romania, University of Oradea, Romania 1-11.
29. Thorne, John, “Headscarf torn between faith and politics”, The National World Online, 2 March 2009. http://www.thenational.ae/news/world/africa/headscarf-torn-between-faith-and-politics.

30. Van Dijk, Teun A., *Critical Discourse Analysis*, The Handbook of Discourse Analysis, eds. Schiffrin, Deborah, Deborah Tannen, and Heidi E. Hamilton, Massachusetts, Blackwell Publishers Ltd., 2001.
31. "VIDEO: The Coffee Program: 20-1-2013", Tunisian News Network, 1:42:35, 20 January 2013.
32. Wetschanow, Karin, '"The Personal Is Political"' - Are Daytime Talk Shows Feminist?" in: A Decade of Transformation, IWM Junior Visiting Fellows Conferences, 8 no.10, Vienna 1999.
33. "Who's Who: Mehrezia Labidi-Maiza: The First Vice-President of the Assembly", Tunisia Live, http://www.tunisia-live.net/whoswho/whos-who-mehrezia-labidi-maiza/.
34. "Who's Who: Beji Caid Essebsi: Founder and Chairman", Tunisia Live, http://www.tunisia-live.net/whoswho/beji-caid-essebsi-2/.

المقابلات:

1. بلحاج حميدة، بشرى، تونس، 16 من إبريل/نيسان 2012.
2. العبيدي، محرزية، تونس، 13 من مارس/آذار 2014.
3. مقابلات مع عدة مرشحات ونائبات، تونس، إبريل/نيسان 2012 و2013-2014.

تعقيب

ملاك شبقون

باحثة في مركز الجزيرة للدراسات

أود هنا أن أتوقف لحظة للحديث عن الأبعاد التي استندت إليها في إعداد هذا التعليق. أولاً: من الأهمية بمكان أن توجد هناك علاقة سببية واضحة بين متغير تابع محدد بوضوح (النتيجة) ومتغيرات مستقلة محددة بوضوح تؤثر في هذه النتيجة أو في المتغيرات التابعة. ثانيًا: عندما يتم تقييم أي بحث تكون العناصر الرئيسية المعتمدة هي الإطار النظري الذي اعتمده الباحث والمنهجية التي اتبعها، والنماذج التي اختارها للدراسة وقابلية تطبيق النتائج. ومن ثمَّ فقد كانت هذه العناصر هي التي اخترت التركيز عليها في تعليقي هذا.

في البداية، أود أن أقول: إنه من المهم في هذا التوقيت بشكل خاص القيام بتوثيق التحولات التي تطرأ على الإعلام التونسي والتعمق فيها؛ إذ يعتبر ذلك عنصرًا ضروريًّا لفهم الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام أثناء التحولات الديمقراطية، ويعد هذا التوثيق الشامل للبرامج الحوارية التونسية بوجه خاص أمرًا ضروريًّا.

أمَّا الآن، فكما فهمت، أنتِ بصدد دراسة عدد من المتغيرات التي ترَيْن أنها قد برزت بعد الإطاحة بابن علي، أولاً: يوجد تنويع أكبر في الشخصيات التي يتم تمثيلها في وسائل الإعلام، خصوصًا بالنسبة للنساء اللاتي يخرجن عن الصورة "العلمانية" النمطية المعهودة سابقًا. ثانيًا: يعتبر ظهور أولئك النسوة في وسائل الإعلام خطوة إيجابية نحو التعددية. ثالثًا: تشكِّل وسائل الإعلام منصةً لإنتاج الحوار. رابعًا: إن توسع الشخصيات النسوية يعني فتح المجال أمام النقاش حول

الهوية والنسوية التونسية وما يعنيه ذلك. وأخيرًا: تعتقدين أن هذا سوف يعمل بدوره على التأثير على وسائل الإعلام نفسها.

نظريًّا: نعم، كل هذه العناصر مرتبط ببعضه البعض، غير أن إشكالية البحث ليست واضحة تمامًا هنا، وقد يكون تلخيصها في جملة واحدة أو نظرية أمرًا مهمًّا، خصوصًا في الملخص والمقدمة. ووقوفًا عند هذه النقطة بالذات، فإن الإشكالية – بكل بساطة– أو العلاقة التي تبحثين عنها لم تظهر بوضوح حتى الصفحة 7 من بحثك عندما تقومين بتحليل "البرامج الحوارية التونسية" التي تمثل عينة الدراسة. وفي هذه المرحلة من الممكن أن يضيع الجمهور؛ إذ من الضروري حقًّا أن تكون العلاقة السببية التي تخططين لدراستها واضحة منذ البداية.

أما فيما يتعلق بالإطار النظري، يبدو أنك تحاولين الجمع بين أكثر من نظرية، وقد يكون ذلك ضروريًّا في بعض الأحيان عندما نتعامل مع مجالات غير مكتشفة سابقًا، غير أنك تذكرين: تحليل الخطاب النقدي، ونهج الاختلاف أو الهيمنة، والتكتيكات الخطابية مقابل التكتيكات الهيكلية أو المعتمِدة على الشكل والتي يتم استعمالها في البرامج الحوارية، وأخيرًا السلوك التعاوني المنظم. وتعتبر هذه المناهج المذكورة أدوات أكثر منها أطرًا نظرية حقيقية، لذلك فمن الضروري حقًّا –مرة أخرى– توضيح على أية نظرية تبنين بحثك. وأدرك أن المناقشة التاريخية التي وردت عن وسائل الإعلام التي تخضع للقمع والرقابة الشديدة هي جزء من النظرية التي أنت بصدد بنائها، غير أن النظرية ليست محكمة بشكلها الحالي، وقد يكون مفيدًا الدمج بين النظريتين لإضفاء نوع من التماسك على البحث وعلى الإطار الأساسي لحجتك.

أمَّا فيما يتعلق بالمنهجية واختيار النماذج، لقد قمت باختيار ثلاثة برامج حوارية خاصة للتحليل، ولكن التحليل كان يتضمن الكثير من نص الحوار، وأنصحك بذكر شيء أكثر سهولة ويسرًا عند القراءة –بعبارة أخرى– عندما أقرأ التحليل بشكله الحالي، أشعر وكأني أقرأ ما دار في الحوار، ولكني كقارئ كنت أفضِّل لو أني وجدت تركيزًا أكبر على القضايا التي تجدينها بارزة في البرنامج الحواري، وهو الأمر الذي تقوم به برامج التحليل النصي مثل: النص التشعبي

(Hypertext). بالإضافة إلى ذلك، لماذا اخترت البرامج الحوارية بالذات؟ ولماذا ثلاثة برامج فقط؟ ولماذا البرامج الثلاثة المختارة تعرض جميعها على قنوات خاصة؟ يبدو وكأن النماذج قد تم اختيارها بطريقة غير عشوائية، بدلاً من الطريقة العشوائية؛ لذلك لابد من شرح السبب وراء ذلك للقارئ.

يقودني هذا الحديث إلى تحليل النتائج وقابلية تطبيقها، كما هي عليه الحال الآن، لديك بعض البيانات للاعتماد عليها في بحثك، ولكن للإدلاء بعبارات عامة فقط نحو: "إن السبل المحتملة التي يمكن للبرامج الحوارية من خلالها تحطيم القصص والروايات السائدة، بل وإعادة إنتاج موروثات وأيديولوجيات قائمة على النوع الاجتماعي بالنسبة للسلطة الاجتماعية تبرز العيوب وأوجه القصور التي تعاني منها هذه الوسيلة الإعلامية الوليدة والنامية" أو "من الجلي أن تشييء المرأة التاريخي الذي انطوى على رموز من الهوية التونسية الأصيلة، لا يزال تحديًا معاصرًا أمام الجهات الفاعلة السياسية النسوية. إن تداول أفكار كهذه في البرامج الحوارية التونسية... يظهر ويؤكد ويسهم في ترسيخ الذاتية والحقيقة الاجتماعية التي تحمل بين طياتها تماثلاً بارزًا مع البرامج الحوارية التي كانت سائدة في ظل الأنظمة السابقة".

يمكن لهذه العبارات أن تعتبر نتائج شاملة لبحثك، غير أن هذا الأمر لا يخلو من الخطورة نظرًا لأن النماذج التي قمت بالاعتماد عليها ودراستها لم تحتو على أية برامج أو محطات مماثلة قبل الثورة، كما أن النماذج كانت أيضًا محصورة في نمط معين من البرامج التي تعرض على قنوات خاصة. ومن ثم، فإن تعميم النتائج لا يمكن أن يحدث في هذه المرحلة، كما أنه ليس من العدل أن نحكم على العلاقة بين وسائل الإعلام وبين التعددية والهوية القائمتين على النوع الاجتماعي بالاعتماد حصرًا على هذه الدراسة.

وكما ذكرت آنفًا، لقد عملت على تجميع ما يمكن أن يشكِّل بدايةً لقاعدة بيانات تضم وسائل الإعلام بعد الثورة التونسية، غير أنه عليك تذكر أهمية القدرة على إيصال نتائجك إلى أبعد من النماذج أو الدراسة، وللقيام بذلك لابد وأن يكون كل من النظرية والمنهجية والنماذج مبررة وأن تخضع لاختبار تحليل علمي دقيق.

أعلم أنه ليس من السهل الاستماع إلى هذه الملاحظات كلها دفعةً واحـــدة، ولكنْ وفقًا لتجربتي، فإن هذا النوع من الملاحظات يكون مفيدًا للغاية بالنسبة لي عندما أكون بصدد العمل على بحث خاص بـــي، وأتمنى أنْ تكوني قد وجـــدت بعضًا من هذه الملاحظات على الأقل مفيدًا أيضًا.

نشاط الجماعات الإسلامية عبر الإنترنت:
جدلية الرسالة، وإعادة تحديد الجمهور

كايلا برانسون
زميلة باحثة في المجموعة الاستشارية للمخاطر

ملخص

تتخذ الجماعات الإسلامية من وسائل التواصل الاجتماعي فضاء مضادًّا للطعن في ما تورده وسائل الإعلام العلمانية السائدة في تونس ولإعادة تعريف المجال العام. فمنذ انتفاضة عام 2011، عكفت هذه الجماعات على جلب الإسلام إلى العلن وإعادة تعريف مجال كان مقيدًا سابقًا في إطار مشروع الدولة العلمانية الذي تبناه النظام السابق. وعلى الرغم من أن الإسلاميين قد ضاعفوا من وتيرة نشاطهم، فإن الرسالة العلمانية تبقى هي الطاغية. إن هذا التهميش الخطابي جعل العديد من الجماعات مرئيةً في وسائل الإعلام ولكنها غير مسموعة وبلا صدى. واستنادًا إلى نظريات هنري ليفيبفر Henri Lefebvre عن الفضاء والسياسات المثيرة للجدل، أثبت كيف عملت التصورات المتعلقة باستبعاد الإعلام على إثارة وتصعيد نشاط الإسلاميين على شبكة الإنترنت، وتدعم المقابلات شبه المنظمة مع الإسلاميين والناشطين السلفيين والمحترفين الإعلاميين هذا التحليل. وتشكِّل حركة أنصار الشريعة السلفية في تونس (AST) دراسة حالة لتحليل الدور الذي يلعبه النشاط الإسلامي على الإنترنت في إعلاء صوت المقاومة وإعادة تعريف الجمهور. وتوضح دراسة الحالة تلك كيف يعمل التيار السلفي على

استعمال الإنترنت لدحض ما تورده وسائل الإعلام وللحشد على أرض الواقـــع. بل إنها تذهب أبعد من ذلك حيث إنها تثبت كيف تخدم الأيديولوجية السلفية ذاتها هذه الأهداف. ويرى هذا المقال أيضًا أن الاحتجاج الذي يقوم بــه الناشـــطون الإسلاميون على شبكة الإنترنت يعتمد على مدى تقبـــل عقيـــدتهم وتســـامحها وتجاوزها للنظام السياسي الحالي العلماني أكثر من أي وقت مضـــى في تـــونس. ويتعاظم الخلاف كلما كان الانفصال بين مشاركة الجمهور والتهميش الخطابـــي عظيمًا.

لقد كانت الفترة ما بعد الثورة في تونس نتاجًا وانعكاسًا لأزمة وكفاح ضد مفاهيم الهيمنة كالدولة والجمهور والهوية التونسية؛ إذ إن الإطاحة بحكـــم زيـــن العابدين بن علي أتاحت المجال أمام انفتاح سياسي استغله كـــل مـــن الســـلفيين والإسلاميين للاحتجاج على الخطاب المهيمن العلماني للدولة التونســـية والمجـــال العام. ويؤدي تواجد ونشاط هذه المجموعات في المجال السياسي إلى إعادة تعريف الفضاء العام وإعادة تفاوض على الحدود الفاصلة بين ما يشكِّل قضايا "خاصـــة" وأخرى "عامة" في تونس.

إن بزوغ الإسلام السياسي من جديد بعد قرون من القمع والاضطهاد يتيح للناشطين إعادة التفاوض وإعادة تعريف الفضاء العام، وهو الأمر الـــذي كـــان محظورًا في السابق من خلال كل من الوسائل القانونية والخطابية. وتتضمن الأمثلة الحزب الإسلامي، وعودة حركة النهضة إلى تونس وتقلدها السلطة في عام 2011، والكفاح من أجل إدخال النقاب في الجامعات، والســـماح بنشـــاطات الـــدعوة للحركات السلفية الأكثر محافظةً من الناحية العقائدية بما في ذلك الحركة الجهادية السلفية أنصار الشريعة في تونس. إن هاتين الممارستين المتمثلتين في إعادة التفاوض وإعادة تعريف الجمهور يحدثان أيضًا في الفضاء الإعلامي.

ويدرس هذا المقال كيف يستعمل الإسلاميون وسائل الإعلام الاجتمـــاعي لإعادة تعريف المجال العام، ودحض السرد السائد المتمثل في "الإسلامي الآخـــر" الذي تتناوله وسائل الإعلام السائدة. ويستهل هذا المقال بمناقشة أهمية الإنترنـــت كفضاء بديل للإسلاميين بشكل عام وللسلفيين بشكل خـــاص بغيـــة التصـــدي

لاستبعادهم من فضاء وسائل الإعلام السائدة. ويعتمد المقال على الإطار النظري لـــ "هنري ليفيبفر" ليثبت أن الخلاف السياسي يبزغ عندما يكون هناك تناقضات بين الفضاءين المادي والخطابـــي. ويبدو التناقض أكثر وضـــوحًا بـــين الحشـــد الجماهيري المتزايد والتواجد الضئيل في وسائل الإعلام عندما يتعلق الأمر بالسلفيين في تونس على وجه الخصوص. ومع وضع هذا الأمر في الحسبان، أواصل دراســـة الحالة المتمثلة في المنشورات الإلكترونية لحركة أنصار الشريعة بغية إبراز كيف يمثل الإنترنت فضاء بديلاً للسلفيين لتحدي الرسائل الإعلامية وإعادة تعريف الفضـــاء العام في تونس.

وتكشف هذه الدراسة عن نتيجتين رئيستين لاستخدام الإسلاميين لوســـائل التواصل الاجتماعي، وهما تختلفان عن أية نتائج قد تحرزها مجموعات ثانوية أخرى تستخدم الإنترنت كفضاء مضاد أو بديل: 1) يعمل نشاطها الإلكتروني على "تغيير التفاوت في القوة الخطابية"[(1)] لوسائل الإعلام السائدة من خلال تحـــدي الدولـــة التونسية من الناحيتين المكانية والأيديولوجية. 2) يشجع استعمالها لوسائل التواصل الاجتماعي على إعادة تعريف كل من الصالح العام والحدود بين القضايا الخاصـــة والعامة، مما يترك آثارًا سياسية وأمنية على تونس. وأختم دراستي بالإقرار بالحدود التي تعترض وسائل التواصل الاجتماعي كفضاء بـــديل، خصوصًـــا وأن الدولـــة التونسية تصعِّد من حملتها الأمنية ضد السلفية، وما يترتب على ذلـــك بالنســـبة للرسالة والنهج المتغيرين اللذين تبنتهما حركة أنصار الشريعة تجاه الحكومة ســـواء على شبكة الإنترنت أو في الشارع.

في فترة ما بعد الثورة، شهدت وسائل الإعلام تطورًا في نقل صورة التيارات الإسلامية والسلفية على مرِّ السنوات الثلاث الماضية. في البداية، كانت الرســـالة عبارة عن انتقال من مرحلة ابن علي بكل ما تحمله من عداء للتيارات الإسلامية. أما بالنسبة للأصوات الإسلامية المعتدلة فقد وجدت نفسها منذ ذلك الحين أكثـــر تكيفًا مع بروز وسائل إعلام مطبوعة ذات ميول إسلامية (على ســـبيل المثـــال:

(1) Deborah, Martin, Byron, Miller, “Space and Contentious Politics”, Mobilization: An **International Journal** 8, 2003, p. 144.

صحافة النهضة مثل: الفجر والصحف ذات الميول الإسلامية – الضمير، المتوسط، مجلة المغرب)، الراديو (راديو الزيتونة للقرآن الكريم)، والتليفزيون (قنـــاة TNN، والزيتونة TV). وبالرغم من ذلك، فـــإن الزيـــادة في الحـــوادث الأمنيـــة منـــذ ديسمبر/كانون الأول 2012 والمنسوبة إلى التيار السلفي قد أدت إلى استبعاد هذه الحركة تمامًا من الفضاء الإعلامي وهو ما تركها بلا صدى إلى حد كبير.

وتعمل هذه الديناميكية على مواصلة التهميش التـــاريخي المكـــاني والمـــادي والخطابـــي للجماعات الإسلامية الأكثر محافظة في المحيط الإعلامي، الذي يعمـــل غالبًا على تقديمهم وإعطاء صورة عنهم بصفتهم "الجهة الأخرى"، ولا يســـمعهم الجمهور الوطني العريض إلا كضيوف تُجرى معهم المقابلات لانتمائهم لمنظمات إرهابية. وعلى الرغم من أن هذه الجماعات تشارك وتتحدى وتعيد تعريف عناصر المجال العام، فإن إعلاء صوت هذه الاحتجاجات من خلال القنـــوات الإعلاميـــة السائدة قد ثبت أنه ليس بالأمر الهين، كما هو موضح أدناه.

الإطار النظري: الإسلام، والفضاء العام، وسياسة الاحتجاج

تلجأ الحجة هنا إلى استعمال نظرية الفضاء المضاد كما ناقشها كل من ديبـــورا مارتن Deborah Martin وبايرون ميلر Byron Miller في "الفضاء والسياسات المثيرة للجدل"، وذلك بغية دراسة السبل التي تتحدى بها الجماعات السلفية والإسلامية مـــا تسميه الخطاب السائد في الإعلام الـــوطني مـــن خـــلال الشـــبكات الاجتماعيـــة الإلكترونية[1]. وإذ أستوحي هذه الدراسة من النهج المكاني لكل من ديبـــورا مـــارتن وبايرون ميلر، أعتمد أيضًا على فكرة الفضاء المعيش والمدرَك والمتخيَّل لـــــ "هنـــري ليفيبفر" كإطار لتحليل الاحتجاج السياسي للسلفيين والإسلاميين في تونس.

يشير الفضاء المدرك Perceived space إلى المحيط المادي أو الملموس في حين يشير الفضاء المتخيل conceived space إلى المحيط الخطابـــي والتقاطع بين الاثنين

(1) من بين الكتَّاب الذين ذكرهم ميلر ومارتين والذين أسهموا في الكتابات الأخيرة عـــن السياسات المكانية نجد:

McAdam, D. Tarrow, S. Tilly, C., Dynamics of Contention, 2001.

هو المحيط المعيش lived space أو المسيطَر عليه. وكما يقول كل من مارتين وميلر: "غالبًا ما تزداد احتمالية وقوع الاحتجاجات عندما يكون هناك انفصال بين الأنواع الثلاثة من الفضاءات"(1). فالتناقضات السياسية والاجتماعية بين كل من الفضاء المدرك والمتخيل والمعيش يؤدي إلى نشوب النزاعات والخلافات. فعلى سبيل المثال في حالة الشاب محمد بوعزيزي، كان هناك تناقض كبير بين الفضاء المتخيل أو الخطابي المتمثل في أفق التعليم الجامعي المفضي إلى نجاح اقتصادي واجتماعي وبين الفضاء المدرك أو المادي المتمثل في التهميش الاقتصادي والاجتماعي. وإن هذا الانفصال بين التطلعات والواقع الذي عرفه في الفضاء المعيش هو ما أدى إلى نشوب الاحتجاجات، وقد اتخذ ذلك شكل التضحية بالنفس وهو مثال جزئي قوي على أن الجسم الخاضع للسيطرة يمكن أن يتحول أيضًا إلى فضاء مضاد كذلك.

وبالاستناد إلى بحثي المستمر في حالة تونس، أستطيع أن أجزم بأن التناقض بين الحشد المتزايد للسلفيين والإسلاميين في المجال العام في مرحلة ما بعد الثورة – الفضاء المتخيل– واستبعادهم من وسائل الإعلام السائدة في تونس –الفضاء المدرك– هو ما أدى إلى لجوئهم إلى الوسائل الإلكترونية لخلق مساحتهم الخاصة للاحتجاج (والانتماء). ووفقًا لـ "هنري ليفيبفر"(2) فإذا كان الفضاء ماديًّا وخطابيًّا في الآن ذاته، فإن تهميش التيار السلفي من وسائل الإعلام السائدة كان له شقان، أولهما: الوصول إلى الموارد المالية التي تدرها المنصة الإعلامية وثانيهما: الرسالة التي يتم تقديمها وإيصالها إلى جمهور عريض من الناس. إن استعمال فضاء الإنترنت كفضاء مضاد يمنح الفرصة للجماعات الإسلامية لتحدي هذا الاستبعاد ولإعادة تشكيل السرد الإعلامي من جديد.

إن الإقرار بتهميش بعض الجهات الإسلامية والسلفية بشكل أكبر يدعم تطبيق نظرية استعمال فضاء الإنترنت كفضاء مضاد حيث تكون فكرة

---

(1) Deborah, Martin, Byron, Miller, "Space and Contentious Politics", p. 147.

(2) Lefebvre, H. The Production of Space, (Blackwell Publishers, Oxford, 1991), p. 38-41.

"الفضائية/المكانية ليست نتيجة فحسب، بل جزءاً من التفسير أيضًــا"[1]. وعلــى الأرجح يشكِّل استخدام الناشطين السلفيين والإســلاميين لوســائل التواصــل الاجتماعي انعكاسًا لتهميشهم من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعيــة. والسؤال الذي يُطرح هنا هو كيف تمكَّنت هذه الجماعات؟ وما هي السبل الــتي انتهجتها للاستحواذ على فضاء الإنترنت وتحدي هذا التباين الخطابــي والمكــاني في خطاب الإعلام الوطني؟ وما هو الغرض من ذلك؟

إن عدم إقليمية السياسات المتأصل داخل فضاء الإنترنت يعتبر مصطلحًا مفيــدًا على وجه الخصوص عندما نقوم بدراسة الوسائل التي يستخدمها الناشطون السلفيون والإسلاميون للاحتجاج على النخبة العلمانية السائدة من خلال وســائل التواصــل الاجتماعي للوصول إلى جمهور عريض على مستوى الولايات أو الوطن بأكمله. لقد تم كتابة الكثير فيما يتعلق بدور وسائل التواصل الاجتماعي في الثورات العربية لعــام 2011. وفي حالة تونس كشفت الدراسات كيــف عمــل الإنترنــت والتواصــل الاجتماعي على تضخيم التطورات على أرض الواقع عبر كافة التراب الوطني وكيف قام بالاحتجاج على الرسالة السائدة التي تقرها الدولة عبر الإعلام الوطني[2].

غير أن القليل فقط تم إحرازه فيما يتعلق بالتقاطع بــين وســائل التواصــل الاجتماعي والسياسات على شبكة الإنترنت والإسلام السياسي، خصوصًا بعــد فرض إطار من الأمن أو التأمين في تونس[3]. وتوضح هذه الدراســة اســتخدام

---

(1) Deborah, Martin, Byron, Miller, “Space and Contentious Politics”, p. 146.

(2) Lecompte, Romain. “Révolutiontunisienneet Internet: le rôle des médiassociaux”, Cent Recherche Scientifique (CNRS Editions) Vol. 7, 2011.

(3) اطلع، على سبيل المثال، على أعمال أرون زيلين Aaron Zelin، له كتابات كثيرة مــع معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى وعلى مدوناته الخاصة عن وســائل الإعــلام الاجتماعي الجهادي بما فيها تونس (http://jihadology.net/)، وبشكل مماثل، الكاتب Daveed Gartenstein-Ross الذي كتب مطولاً عن جماعة أنصار الشريعة (انظر قائمة المراجع والحواشي الأخيرة في هذا المقال). غير أن كلاً من المنهجين يميلان إلى دراســة الخطاب الجهادي من منظور أمني قومي غربــي، مشددين على الآثار التي تهدد الدولة بدلاً من التخوف من الإعلام الاجتماعي الجهادي بوصفه موقعًا للمقاومة من الناحيتين الأيديولوجية والمكانية.

الإسلاميين لوسائل التواصل الاجتماعي ليس كفضاء مضاد لتوضـــيح وتضـــخيم رسالة مغايرة فحسب، بل أيضًا تدرس كيف يمكـــن للأيديولوجيـــة والرســـالة الأيديولوجية للإسلام السياسي أن تحتج على ما تورده وسائل الإعلام الوطنية.

يعتبر الكشف عن الرسالة الأيديولوجية للجماعات الإسلامية مهمًّا حتى تتم مشاركة هذه الجماعات ليس من خلال نقل شروطها ومصطلحاتها فحسب بـــل من خلال نقل صوتها أيضًا. وهذا الكشف يعد أمرًا بالغ الأهميـــة إذا مـــا أرادت تفادي استنساخ المنهج العقلاني الحديث والعلماني مـــن جديـــد تجـــاه الإســـلام السياسي، والذي في هذه الحالة سيعمل على تجسيد السرد الإعلامـــي التونســـي بخصوص هذه الجماعات. وكما تبين روكسان أوبن في كتابها "العدو في المـــرآة" Enemy in the Mirror أن المنهج العقلاني الحديث هو انعكاس لتحدٍّ معرفي أشمل داخل الأوساط الأكاديمية الغربية، حيث يكون "السبب" معادلاً لـــ "الحقيقـــة"، وعند التطرق لفكرة الإسلاموية Islamism، يقوم بعـــض الأكـــاديميين بعقلنـــة الخطاب الأيديولوجي (من خلال نظرية الحركة الاجتماعيـــة ومنـــاهج الســـرد التاريخي) وفي الوقت ذاته ينفون عن الجهات الفاعلة ذاتها صفة العقلانية[1].

تعاريف: الإسلاموية، والفضاء العام، والصالح العام، والإعلام السائد

يعتبر الإسلام السياسي مصطلحًا شاملاً وذا تاريخ طويل[2] يضـــم مجموعـــةً من الحركات السياسية المعاصرة. ونظرًا للهدف مـــن هـــذه الدراســـة، فـــإنني أعرِّف الإسلام السياسي على أنه منهج ينتهجه الناشطون والجمعيـــات "لحشـــد

---

(1) Euben, R. Enemy in the Mirror, (Princeton University Press, Princeton, 1999), Ch. 2 “Projections and Refractions”, p. 20-48.

(2) أوافق ماندافيل Mandaville الرأي في أن "من يتحدث باسم الإسلام" هـــي مســـألة سياسية بطبيعتها والتي ترجع إلى وفاة النبـــي صلَّى الله عليه وسلَّم ومسألة الخلافـــة. وبشكل أكثر تحديدًا، فأنا أفهم الإسلام السياسي على أنه تطور في الفكر الإسلامي من المحدَثين، مثل: محمد عبده، رشيد رضا، جمال الأفغاني في القرن الـــ 19 إلى الحركـــات الأيديولوجية المتعاقبة للإسلام السياسي المعاصر بدءًا من حسن البنا في مصر على سبيل المثال.

الجماهير وإثارتها في المجال العام في حين يتم في الوقت ذاته نشر علامات ورموز من التقاليد الإسلامية"؛ وذلك أثناء السعي وراء السلطة الاقتصادية والاجتماعية و/أو سلطة الدولة. وتعتبر السلفية تجسيدًا حرفيًّا للإسلام السياسي السني. وفي حالة تونس تتخذ السلفية بشكل عام ثلاثة أشكال: السلفيين الأكثر هدوءًا، السلفيين السياسيين، السلفيين المتشددين وهو ما يوضحه العلماء: كافاتورتا Cavatorta، وماركس Marks، وميرون Merone بشكل أكثر تفصيلاً[1].

وتشكِّل الحركات الإسلامية شكلاً متنوعًا من النشاط الاجتماعي إلا أنها بلا شك موحدة تمامًا في مناهجها واستراتيجياتها الأيديولوجية (وهي تتنوع ما بين: الحركات المحافظة كالنهضة، والحركات الأكثر تشددًا ذات أهداف وطنية أو محلية مثل أنصار الشريعة، والحركات عبر الوطنية الداعية للوحدة الإسلامية كحزب التحرير)[2].

وفي الوقت الراهن، يدخل كل من السلفيين والإسلاميين في صراع على الفضاء العام، الذي أعرِّفه وفقًا لـ "أرماندو سيلفاتوري" Armando Salvatore على أنه "المكان الذي تدور فيه الاحتجاجات على تعريف الالتزامات والحقوق وخصوصًا مفاهيم العدالة التي يطالب أفراد المجتمع بتحقيقها من أجل الصالح العام"[3]. وتحتشد هذه الجماعات سعيًا لإكساب تفسيرهم للإسلام دورًا متزايدًا في تنظيم الحياة اليومية والسياسات، بالإضافة إلى الدفاع عن تصورهم للصالح العام وفقًا لتفسيرهم للشريعة الإسلامية والتعاليم الإسلامية. وقد اتضح مدى صعوبة إعلاء صوت هذه الاحتجاجات في وسائل الإعلام السائدة.

---

(1) انظر قائمة المراجع للاطلاع على لائحة أعمال الكتاب عن السلفية.

(2) لتصنيف عالمي أكثر اتساعًا للحركات الإسلامية والجهادية، انظر:
Hegghammer, T. Jihad in Saudi Arabia Violence and Pan-Islamism since 1979, (Cambridge University Press, Cambridge, 2008), p. 6.
ويعتمد هذا التصنيف على أمثلة من مختلف أنحاء الشرق الأوسط بدءًا من تنظيم القاعدة في اليمن، إلى الجماعة الإسلامية في مصر إلى حركة حزب التحرير الداعية إلى الوحدة الإسلامية.

(3) Salvatore, A., Levine, M., Religion, Social Practice and Contested Hegemonies, (Palgrave MacMillan, New York, 2005), p. 6.

ونظرًا للغرض الذي أرمي إليه من هذا البحث، أعرِّف فضاء الإعلام السائد على أنه وسائل البث الوطنية الكبرى والوسائل السمعية البصرية في تونس والتي تتمتع بموارد من الدولة والشركات وحصص جماهيرية كبيرة، ونشير بشكل خاص على سبيل المثال لا الحصر، إلى قناة الوطنية 1 و2، وقناة حنبعل، وقناة نسمة، والقناة التونسية. وهذا على النقيض تمامًا من الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي أو وسائل الإعلام "الصغيرة". وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام السائدة قد عملت أيضًا على توسيع عملياتها ونشاطها على الإنترنت، فإن فضاء الإنترنت يبقى قناة تتيح للجهات الثانوية إنتاج وتقديم رسالة بديلة[1].

المنهجية

ولإنجاز هذا البحث، قمت بإجراء عشر مقابلات شبه منظمة مع ناشطين على شبكة الإنترنت، ومدونين، ومحترفين إعلاميين من السلفيين والإعلاميين. ويتضمن ذلك رئيس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين (SNJT) نجيب البغوري، وممثلة مؤسسة الإعلام عبر التعاون وفي التحول (MICT) ألفة مؤدب، ومدير شبكة تونس الإخبارية (TNN) جمال الدلالي، وعضوين من فرع تونس للاتحاد العام لطلبة تونس (UGTE)، وعضو سلفي في لجنة رصد الحقوق والحريات مروان جدة، والمدون السلفي وصاحب المجلة الإلكترونية (SLF) بدر لنور Bader Lanouar، وثلاثة شبان ناشطين من النهضة في كل من تونس ولندن.

أُجريت المقابلات ما بين شهري إبريل/نيسان ومايو/أيار 2014 في لندن، وسوسة، وتونس العاصمة، وذلك من خلال البريد الإلكتروني أو الاتصال الهاتفي وباللغة التي يفضِّلها الشخص الذي تتم محاورته سواءً كانت اللغة الفرنسية، أو العربية، أو الإنجليزية. وقد تم اختيار المجموعات آنفة الذكر بناءً على تمكن الكاتبة من الوصول إلى الناشطين داخل الحركات وعلى التغير الأيديولوجي لكل مجموعة

(1) Atton, Christopher, “Approaching Alternative Media: Theory and Methodology”, In Alternative Media, p. 7-32, (SAGE Publications, London, 2002).
http://dx.doi.org/10.4135/9781446220153.n2

في الإطار الأكثر عمومًا للإسلام السياسي. ونظرًا لأن الهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن السبل التي يعمل السلفيون والإسلاميون من خلالها على نقل رسالة بديلة، وجدنا أنه من الملائم أن نتيح لممثلي الحركات الحديث بأنفسهم عن نشاطاتهم وذلك كلما استطعنا إلى ذلك سبيلاً.

ونظرًا لأن حركة أنصار الشريعة والتيار السلفي قد واجها بشكل عام أكثر حالات الاستبعاد المادي والخطابي قسوةً، فإنهما يستحقان أن نوليهما اهتمامًا خاصًّا في هذا العمل، باعتبارهما دراسة حالة للطريقة التي يتمكن بها السلفيون من تحدي الرسالة من الناحيتين: المكانية والأيديولوجية. وفي غياب منصة إعلامية يقوم الإنترنت بمنحهم فضاءً مضادًّا لتقديم رسالة بديلة. وقد أصبحت الرسالة التي يتم تقديمها والمعلومات التي يتم مشاركتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي بمثابة "صوت" الحركة أو الناشط، حتى وإن كان إيجاد هذا الصوت في الفضاء اليومي في تونس يعد أمرًا صعبًا. لذلك، قمت بتحليل نصي للمنشورات الإلكترونية لحركة أنصار الشريعة بغية تكملة نتائج المقابلات (انظر أدناه).

لم تتمكن الكاتبة من مقابلة عضو من أعضاء حركة أنصار الشريعة رغم المحاولات الرامية لجعل الناشطين "يتحدثون عن أنفسهم". غير أن هذه المحاولات التي باءت بالفشل تبرز العمليات التي من خلالها أصبحت الديناميكيات المكانية للتيار السلفي في تونس "نتيجة" وبالقدر ذاته "تفسيرًا" لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. وعندما طلبنا من الناشط السلفي في تونس مروان جدة في يونيو/حزيران 2014 أن يصلنا بعضو من أعضاء جماعة أنصار الشريعة أجاب: "أرسلوا لي أسئلتكم، سأحاول، ولكنني لا أستطيع التعهد بأي شيء، فبعضهم موضوع تحت المراقبة، وبعضهم في السجن، وبعضهم الآخر يرفض القيام بأية مقابلات مع وسائل الإعلام".

وبعبارة أخرى، فإن تضييق الفضاء المادي –المراقبة والسجن– جنبًا إلى جنب مع انعدام الثقة بوسائل الإعلام منذ فترة طوية على ما يبدو؛ إذ يتهمها العديد من أفراد الجماعة السلفية بتشويه رسالتهم، جعل من احتمال إجراء المقابلات احتمالاً ضئيلاً للغاية. وبشكل مماثل، أشار الباحثون الغربيون في البلاد في مجال السلفية إلى

أن الحركة أصبحت أقل بروزًا في العلن، كما تضاءلت سبل الوصول إلى أعضائها منذ أن وضعتها وزارة الداخلية في قائمة المنظمات الإرهابيـــة في أغســـطس/آب 2013.

ويبدو أن منصات وسائل التواصل الاجتماعي تمنح فضاءً مدركًا "آمنًا" بغية إعطاء الفرصة للجهات البديلة. وجزء من هذا الأمـــان المـــدرك أو الاســـتقلالية مستقى من تصور مماثل لجهل الهوية. ومع ذلك فإن حركة أنصار الشريعة إذا مـــا نظرنا إليها كعلامة تجارية، فإنها قد قدمت رسالةً واضحةً على شـــبكة الإنترنـــت تستحق الدراسة بغية معرفة كيف تسعى هذه الحركة إلى مقاومة الاســـتبعاد مـــن وسائل الإعلام السائدة. كما أنها واحدة من أكثر الناشرين نشاطًا عـــبر شـــبكة الإنترنت بين التيار السلفي في تونس والتيار السلفي الإقليمي الأوســـع في شمـــال إفريقيا. وهو ما يدل على أهمية الفضاء الإلكتروني كفضاء مضاد عنـــدما يكـــون حضور الجماهير وسماع صوتهم أمرًا ثانويًّا.

انبثقت حركة أنصار الشريعة في تونس كشبكة سلفية شعبية بعـــد الثـــورة. ويشير ماركس إلى أنه يوجد معلومات جوهرية ضئيلة عن التركيبـــة الديمغرافيـــة العامة للحركة، ولكن بناءً على المؤشرات الحالية، فإنها تتكون بشكل كبير مـــن شباب ذكور ريفيين قادمين من محيط المدن والمحافظات الريفية الأكثر فقرًا. أمـــا قيادتها فتتمثل في المحاربين القـــدامى في مســـارح الجهـــاد الخارجيـــة كـــالعراق وأفغانستان. وقد التأمت الحركة عندما حصل قادتها على عفو حكومي في 2011. والجدير بالذكر، كما يشير ميرون، أن التيار السلفي هو نزعة mouvance[1] أكثر منه حركة movement نظرًا لعدم وجود تلاحم بين مختلف الفصائل.

---

(1) Fabio, Merone, “Salafist Mouvance and sheikhism in the Tunisian democratic transition”, Centre for International Studies: Working Papers in International Studies.

النزعة Mouvance كما يعرِّفها ميرون في radical Salafism: "النَّزْعة أو التيـــار هـــو الاتجاه الذي يملك أعمدة أيديولوجية موحدة، وإشارات اجتماعية ودينيـــة، وأهـــدافًا سياسية، والتي لا تملك بعدُ هيكلة تنظيمية موحدة تمكنها من الحديث عـــن المعســـكر بأكمله"، ص 9.

لقد عكفت على إجراء تحليل نوعي للمحتوى لقرابة الـ 100 نص وفيديو وبيان كانت حركة أنصار الشريعة قد نشرتها على موقعها الرسمي وكذلك على تويتر وفيسبوك وقنوات اليوتوب، كما حللت منشوراتها على المنتديين المرتبطين بالقاعدة: الشموخ والفداء. وشمل ذلك مراجعة لقطات الفيديو والبيانات بما في ذلك البيانات المنشورة في منتديات تنظيم القاعدة منذ 2012. ويعد كل من المنتديين: الشموخ والفداء من المنتديات المحمية بكلمة سر؛ إذ يتعين على المرء القيام بعملية تسجيل حتى يتمكن من الدخول، وتستمر فترة التسجيل لعدة أيام متواصلة. وبعد التسجيل، يقوم المشرف على الموقع بإرسال رسالة إلكترونية لتأكيد الدخول(1). وطيلة مدة دراستي لمنشورات الحركة، كنت أدرس في الوقت ذاته تأثير تصنيف الحركة كمنظمة إرهابية في أغسطس/آب 2013 على رسائلها تجاه الدولة التونسية.

العلمانية، وإسلام الدولة، وإعادة تعريف الجمهور

لا يتمثل الغرض من هذا البحث في إظهار أن الإسلام لم يكن موجودًا في ظل حكم الأنظمة السابقة: زين العابدين بن علي، وبورقيبة(2)، ولا في إظهار أن تونس كانت تمتلك مجالاً عاما هابرماسيًّا وفق يورغن هابرماس Jürgen Habermas حيث الدين كان مقتصرًا على "المجال الخاص"، فحتى أكثر الأنظمة علمانيةً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كانت تستحوذ على رموز وتعاليم الإسلام، وكان يمكنها بالفعل نشر ثقافة الإسلام بين الجمهور(3). غير أن نشر

---

(1) المجموعة الاستشارية للمخاطر، حيث أعمل حاليًا كمحللة استخبارية لشمال إفريقيا، لديها الحق في الدخول إلى هذه المنتديات.

(2) للمزيد من المعلومات حول كيفية تبني حكومتي بورقيبة وابن علي لبعض العناصر من السياسات الإسلامية لتعزيز سلطة الدولة، انظر:

Hamdi, M. The Politicisation of Islam (Westview Press, Oxford, 1998), Chapters 1,3-4.

(3) حتى النظام العلماني التاريخي في تركيا قد اتخذ إجراءات مماثلة في الاستحواذ على الإشارات والرموز الدينية لخدمة الدولة، خصوصًا خلال الثمانينات، "المشروع التركي الإسلامي التجميعي"، للمزيد من المعلومات، انظر:

Yavuz, H. Islamic Political Identity in Turkey, (Oxford University Press, Oxford, 2003).

الأسلمة Islamisation في ظل الأنظمة السابقة كان يرمي إلى تقوية سلطة الدولة بدلاً من نشر السياسة الإسلامية التي تحتج في شكلها الحالي على هياكل السلطة الموجودة حاليًا[1].

لقد عمل كل من بورقيبة وابن علي على استعمال الخطاب الإسلامي في فترات مختلفة من حكمهم لتجسيد سلطة الدولة، خصوصًا للوقوف في وجه التحديات التي تفرضها الحركات الشعبية الإسلامية (خصوصًا المنظمات المتتابعة والفروع المنشقة عن الجماعة الإسلامية، وحركة التيار الإسلامي، والنهضة). لقد استعمل ابن علي الإسلام وسيلة لفرض السلطة والتشريع، وذلك ابتداءً من تعيين الأئمة والمساجد الموالية للدولة وانتهاءً ببث الأذان على الراديو والتليفزيون الحكوميين. فعلى سبيل المثال سمح ابن علي لصهره أن يبث قراءات للقرآن الكريم على راديو الزيتونة والذي لا يزال يعمل إلى اليوم. ومع ذلك خلال فترة حكمه، شدَّد زين العابدين بن علي على الإرث الحداثي العلماني الذي تركه بورقيبة من خلال استبعاد الإسلام من صنع السياسات، والذي من شأنه أن يتحدى الدولة ومؤسساتها[2]. ومن أهم الأمثلة على ذلك إغلاق بورقيبة لجامعة الزيتونة التي تعتبر موقعًا إقليميًّا تاريخيًّا للدراسة الإسلامية.

وسائل الإعلام والجمهور: تناقض اجتماعي/مكاني

الإسلامي "الآخر": يرى ولا يسمع

لقد كانت اللغة المستعملة في البداية تجاه الحركات الإسلامية في الإعلام السائد عقب الثورة عبارة عن استمرارية لإرث من التهميش الخطابي؛ إذ إنها لم تُحدث سوى تمييز بسيط بين التغييرات القوية داخل التيار الإسلامي السياسي في تونس؛ على سبيل المثال بين حزب النهضة والتيار السلفي. وقد لاحظت يسرا الغنوشي –ابنة زعيم

(1) Ismail, Salwa, “Being Muslim: Islam, Islamism and Identity Politics”, **Government and Opposition**, Vol. 39, 2008, p. 616.

(2) Hamdi, M. E. The Politicisation of Islam: A Case Study of Tunisia, (Westview Press, Oxford, 1998), Ch. 3 and 4.

النهضة راشد الغنوشي- هذا الخلط المستمر والمنهج الازدرائي تجاه التيار الإسـلامي بشكل عام، وهو ما ورد في افتتاحية نشرتها في أغسطس/آب 2013، قائلة: "على مـر العامين الماضيين، تم وضع إطار واضح للحديث عن الإسلاميين في السلطة في تونس، وهو إطار اختزالي ونمطي وخالي من أية فروقات وإن كانت طفيفة: إذ يتم التشـديد مرارًا وتكرارًا على زعم أن مصدر الإلهام بالنسبة للإسلاميين هو خارجي المنشـأ في حين يتم تجاهل الحديث عن الجذور الأصيلة والتطور المتميز"(1).

أثناء مقابلاتي التي تتنوع ما بين الناشطين النهضويين الأكثر اعتدالاً والمدونين السلفيين، نجد أن جميعهم يعبِّر عن فهم واحد للسرد الوارد في وسـائل الإعـلام السائدة، والتي غالبًا ما تصفهم "بالمتخلفين" و"المضـادين للحداثـة"، وفي حالـة الحركة السلفية كثيرًا ما يتم وصفهم بـ "الإرهابيين". وبشكل مماثل يرى العديد من هؤلاء الناشطين هذا السرد جزءًا لا يتجزأ من إرث علماني خطابـي خلَّفـه نظام زين العابدين بن علي؛ حيث كانت السلطات تصور الحركات الإسـلامية على أنها "مضادة للحداثة"، ومن ثم تشكِّل تهديدًا على الأمن الوطني. وتشير فاطمة العيساوي إلى أنه حتى قبل أن تتولى النهضة زمام الحكم عقـب الانتخابـات في 2011، أطلقت قناة نسمة حملة ضد الحركة الإسلامية للتحذير من قيـام دولـة شبيهة بـ "جمهورية إيران الإسلامية"(2).

وبالاعتماد على تعليق الناشطين خلال المقابلات، بالإضافة إلى الأدلة المؤيدة من وسائل الإعلام، فإن هذا النهج قد استمر جنبًا إلى جنب مع التصـعيد في الحـوادث الأمنية خلال الفترة الانتقالية بين ديسمبر/كانون الأول 2012 ويوليـو/تمـوز 2013، والتي غالبًا ما كانت السلطات والمجتمع المدني ينسبونها إلى التطـرف الإسـلامي(3).

(1) Ghannouchi, Yusra. “The media and its role in spreading a dichotomous narrative in Tunisia”, **AlJazeera Online**, 24 August 2013, (Visited on July 2014). http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2013/08/201382319235348 7452.html

(2) El-Issawi, Fatima, “Tunisian media”, 2012, p. 14.

(3) أعلنت وزارة الداخلية، في ديسمبر/كانون الأول 2012، تفكيـك خليـة إرهابيـة في القصرين وهي تابعة لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، في ينـاير/كـانون الثـاني ويوليو/تموز 2013، وقد عمل مسلَّحان مجهولا الهوية على اغتيال قائـدي المعارضـة شكري بلعيد ومحمد براهمي.

ويتذكر زعيم حركة شباب النهضة سليمان شعباني الشعار الشعبي الذي بثته قناة التونسية ضد زعيم النهضة راشد الغنوشي بعد اغتيال محمد براهمي، قائد معارض في يوليو/تموز 2013: "يا غنوشي يا سفاح، يا قتّال الأرواح". وبشكل مماثل، تتذكر كوثر فرجاني، ناشطة إسلامية على شبكة الإنترنت، وابنة عضو المكتب التنفيذي للنهضة، سعيد فرجاني، كيف قام صاحب قناة الحوار التونسي، إثر اغتيال محمد براهمي، بالمناداة بالقيام بحملة من العصيان المدني ضد حكومة الائتلاف بقيادة النهضة والمنتخبة من قبل الشعب.

مع قيام رئيس الوزراء بتصنيف حركة أنصار الشريعة كحركة إرهابية في أغسطس/آب2013، زادت حدة النفور من التيار السلفي داخل وسائل الإعلام في حين ترى بعض الجماعات المعتدلة أن الإعلام السائد أصبح أكثر استيعابًا خصوصًا مع التوسع الذي تشهده وسائل الإعلام الإسلامية[1]، ويرجع ذلك إلى سببين: من جهة اتخذت قيادة النهضة في الحكومة موقفًا قويًّا وأكثر نشاطًا بغية محاربة التطرف في البلاد في عام 2013. ومن جهة أخرى قام حزب النهضة بالنأي بنفسه عن معسكر السلفيين المحافظين، وعن المخاطر التي قد يخلِّفها ذلك ليس على حزب النهضة نفسه فحسب، بل على أمن الدولة أيضًا.

ومنذ ذلك الحين، خفَّت الحدة التي كانت تتسم بها لهجة وسائل الإعلام السائدة تجاه الحركة الإسلامية، في الوقت الذي برزت فيه وسائل إعلام إسلامية، أتاحت مساحةً إضافيةً للمزيد من الأصوات المعتدلة. وقد رأى جميع الناشطين الإسلاميين الذين قمت بمقابلتهم –سواءً كانوا من النهضة، أو من الاتحاد العام التونسي للطلبة، أو ناشطين سلفيين فرديين على شبكة الإنترنت– أن وسائل الإعلام الإسلامية كقناة (TNN)، والمتوسط، والزيتونة أضحت أكثر استيعابًا و"عقلانية" في تغطيتها الإخبارية.

---

(1) Tunisia Live, "Tunisian Prime Minister: Ansar al-Sharia a terrorist organization", Tunisia Live, 27 August 2013. http://www.tunisia-live.net/2013/08/27/tunisian-prime-minister-ansar-al-sharia-a-terrorist-organization

الإبعاد السَّلَفي

يقر صاحب شبكة التونسية للأخبار، جمال الدلالي، أنه منذ أن تم إدراج حركة أنصار الشريعة كحركة إرهابية في أغسطس/آب 2013، لم يعد مسموحًا للجهاديين السلفيين بالحصول على وقت للحديث على الهواء، أو حتى المشاركة في حوارات مباشرة. ويضيف قائلاً: "قبل ذلك، كانت تتم دعوتهم لاستخدامهم كسلاح ضد حركة النهضة والحكومة فقط لا غير. أمَّا بالنسبة للسلفيين فإنني أعتقد أنهم لا يحصلون على فرص متساوية للتعبير عن آرائهم في وسائل الإعلام، وغالبًا ما يتم إعطاء صورة خاطئة عنهم؛ فعلى سبيل المثال، غالبًا ما يتم إعطاء صورة عنهم بأنهم فقراء ومتخلفون ومعزولون عن المجتمع التونسي[1].

ويتأسف المدوِّن السلفي ومصمم المواقع بدر لنور على هذه النقطة الأخيرة مضيفًا: "طيلة الثلاثة والعشرين عامًا الماضية، كانت تتم معاملة السلفيين كالمرضى النفسيين وذلك في ظل نظام ابن علي"؛ وهو الخطاب الذي يعتقد أنه لا يزال مقنعًا في وسائل الإعلام. ويقول العضو التنفيذي في الاتحاد العام للطلبة (UGTE)، محمد خلف الله، إنه بالرغم من اعتقاده بأنه قد أصبح هناك "توازن" أكبر في الآراء ووجهات النظر بعد الثورة، إلا أن وصول الإسلاميين والسلفيين على وجه الخصوص إلى وسائل الإعلام -حسب وجهة نظره- يخضع لقيود أكبر مقارنةً بالجماعات الإسلامية الأخرى. ويشير إلى أنه لا يزال هناك إنتاج لنفس الصورة عن الإسلاميين بوصفهم "مفتقرين للحضارة" و"مجردين من الإنسانية"[2]؛ ومن ثم فإن الفضاء المتخيل المحيط بالصورة السلفية والذي يتم إنتاجه في الإعلام السائد يبقى سلبيًّا.

وبالإضافة إلى تجسيد هذا الخطاب المؤذي الذي يحمل عنوان "السلفي الآخر"، يشكو الناشطون بأن وصولهم إلى وسائل الإعلام السائدة كمنصة للتعبير

---

(1) مقابلة مع الكاتبة، 5 يونيو/حزيران 2014، جمال الدلالي، مراسلات بالبريد الإلكتروني، لندن.

(2) مقابلة مع الكاتبة، 23 إبريل/نيسان 2014، محمد خلف الله، في جامعة تونس، كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس.

والإفصاح عن الذات محدود جدًا. وحتى قبل تنفيذ السياسة التي أشار إليها الدلالي مسبقًا، كان يتم إخماد صوت تيار أنصار الشريعة دائمًا، بدليل الحكم القضائي الذي صدر لمنع بث مقابلة تليفزيونية مع زعيم الحركة "أبو عياض" في فبراير/شباط 2013. إن مفهوم الطبيعة الحصرية للفضاء الإعلامي الذي تديره الدولة قد تردد صداه من قبل محررة يسارية -ذكرها العيساوي- في دراسة لها مع مؤسسة كارنيغي تشير فيها إلى أن قناة الوطنية1 قد رفضت دعوة ممثلين عن الجماعات السلفية لشرح موقفهم من قضية ارتداء النقاب في الجامعات؛ الأمر الذي كان ممنوعًا في ظل النظام العلماني السابق[1].

الإسلام، والفضاء، والشعب

يحصر العديد من الناشطين الذين قمت بمقابلتهم تصورهم عن تقييد الفضاء الإعلامي في تناقضه الحاد مع نشاطهم وانخراطهم المستمر في المجال العام التونسي. ويقصدون بذلك حضورهم الجسدي، واحتشادهم في الفضاء العام اليومي؛ وهي المنطقة التي كانوا كذلك مستبعدين منها في ظل نظام ابن علي. وهنا تظهر أبرز حالات الانفصال بين الفضاءين: المدرَك والمتخيل، مما يفسر الصراع الذي ينشب جرَّاء ذلك في الفضاء المعاش. ويعد مثال النهضة أفضل دليل توضيحي على ذلك، فالمزج بين مكاتبها المنتشرة في جميع أرجاء البلاد وشبكتها الشعبية القوية مكنت النهضة من كسب أكثرية المقاعد في الانتخابات البرلمانية في عام 2011. ويلاحظ زعيم شباب النهضة شعباني، أنه مع تسلم الحركة مقاليد الحكم وصنعها للسياسات في عام 2011 "أدرك الشعب أن النهضة حركة ليست متخلفة وليست مضادة للحداثة"، رغم الخطاب الإعلامي السائد الذي ينشر هذه الصورة.

وبعيدًا عن الحقل السياسي السائد، فقد زاد ارتباط الناشطين الإسلاميين والسلفيين مع الشعب وزادت سبل وصولهم إليه منذ اندلاع الثورة، سواءً في المناطق الريفية أو الحضرية، أو الجامعات، أو المساجد. أما فيما يتعلق بالتيار السلفي فيظهر ذلك بوضوح من خلال حملات الدعوة بين المدن بدءًا بسيدي

(1) El-Issawi, Fatima, “Tunisian media”, p. 15.

بوزيد وانتهاءً بمناطق تونس الداخلية. ويتضمن ذلك أيضًا القيام بأعمال خيرية من بيت إلى آخر كالتبرعات بالمأكل والملبس بالإضافة إلى الزيارات الطبية.

ومن الأمثلة البارزة الدالة على ذلك نجد المظاهرات التي قام بها السلفيون في مدينة تونس العاصمة وفي مدن أخرى خلال العامين الماضيين احتجاجًا على ما يرون أنه انتهاك لمبادئ الإسلام. وقد تضمن ذلك شنَّ هجمات غوغائية على مهرجانات الفنون في العاصمة مثل: يوم المسرح الدولي في مارس/آذار 2012. ومع ذلك فإن حضورهم العام لم يكن دائمًا معارضًا أو عنيفًا. ولعل خير مثال على شغلهم المتزايد لفضاء شعبي في فترة ما بعد الثورة كان انعقاد المؤتمر السنوي لأنصار الشريعة الذي كان محظورًا رسميًّا من قبل في جامع القيروان والذي حضره الآلاف من الناس على مرِّ عامين متتالين في مايو/أيار 2011، ومايو/أيار 2012. إن هذا التناقض المكاني والاجتماعي بين الوصول إلى الجماهير والنشاط بشكل متزايد وبين الصمت الحصري لفضاء وسائل الإعلام يؤدي إلى زيادة وتيرة الاحتجاج عبر الإنترنت.

وفي الوقت ذاته من المهم أن نقر أن إساءة استخدام السلفيين لفرصة الوصول إلى الجماهير هو ما أدى إلى استبعادهم من الفضاء الإعلامي. وتتضمن الأمثلة التنفيذات القسرية لمفاهيمهم بشأن الصالح العام والتي تمت ترجمتها إلى هجمات غوغائية على الحانات المحلية، والأماكن السياحية، والنساء غير محتشمات الثياب، بالإضافة إلى الاغتيالات السياسية التي وقعت عام 2013، والتي نسبتها الحكومة إلى أنصار الشريعة. يمكن القول: إن انعدام المسؤولية الاجتماعية بين العناصر المكونة للحركة السلفية تعرض حقهم كمجموعة للخطر (أو مجموعات) في إعلاء صوتهم والتمتع بمساحة في الفضاء الإعلامي في فترة ما بعد الثورة في تونس. وعلاوةً على ذلك، فإن هذه الأحزاب السياسية السلفية التي اختارت الانخراط في المجال السياسي التونسي قد أخفقت بشكل ذريع في انتخابات 2011. ومن جهة أخرى ليس من الضروري أن يُنظر إلى تأييدهم للعنف كدعاية سيئة لهم؛ فمنذ إدراج أنصار الشريعة كحركة إرهابية، أضحى ذلك قضية أيديولوجية، كونهم يرون أن استعمال العنف على الأقل من أجل الدفاع عن النفس أمر مبرر طالما أن الحكومة لم تعد شرعية؛ وهو ما أصبح موضوعًا للاحتجاجات.

نحو فضاء بديل

ردًّا على تهميشهم المكاني والخطابـــي في الصحافة ووسائل البث الســـائدة، اتجه الناشطون الإسلاميون والسلفيون إلى الإنترنت لتبليـــغ رســـالتهم البديلـــة. ويشكِّل استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي إرثًـــا خلَّفـــه النشـــاط الإلكتروني الذي بزغ في العشرية الأخيرة من حكم ابن علي، أي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين إلى غاية ثورة 2011. ويقوم لوكونت Lecompte على وجـــه الخصوص بتتبع ظهور النشاط الإلكتروني في تونس كفضاء يتم فيه التعـــبير عـــن الأصوات المعارضة في بيئة سلطوية[1]. إن الناشطين الإســـلاميين والســـلفيين لا يستعملون الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في الفترة التي أعقبت الثورة سعيًا منهم للاحتجاج على الرسالة السائدة وحشد الجمهور على أرض الواقع فحسب، بل لتحدي الأيديولوجية العلمانية المهيمنة التي تتبناها كل من الدولة والصـــحافة السائدة.

قدم كل من الباحثين دايل إيكلمان Dale Eickelman، وجون أندرســـون Jon Anderson، وبيتر ماندافيل Peter Mandaville، وهم كتَّاب في العشـــرية السابقة، منصةً لإطلاق تحقيق في الاستخدام الإسلامي لوسائل التواصل الاجتماعي كفضاء مضاد[2]. ويرون أن تطور التكنولوجيا الحديثة والتعليم في العالم الإسلامي جنبًا إلى جنب مع ظهور مجتمعات إسلامية مشتتة قد أســـهم في إنتـــاج جمهـــور إسلامي على شبكة الإنترنت تسوده سياسات إسلامية غير محلية، إذ تعدَّت المكانية الخطابية لحدود الدولة الأمة[3].

(1) Romain, Lecompte, “Revolution Tunisienne et Internet: le role des medias sociaux”, **L’année du Maghreb Online**, Vol. 7, 2011, 1 September 2011, (Visited on 24 March 2014): DOI: 10.4000/anneemaghreb.1288 and ‘Internet et la reconfiguration de l’espace public tunisien: le role de la diaspora’ tic&societe online, Vol. 3 No. 1-2 2009, 12 January 2010: (Visited on February 2014).

(2) Eickelman, D., Anderson, J., New Media in the Muslim World, (Indiana University Press, Bloomington, 2003).

(3) Mandaville, p. *Transnational Muslim Politics*, (Rutledge, London, 2001), Ch. 5.

إن طبيعة الإنترنت غير المرتبطة بإقليم محدد يمكن لهـــا أن تتحـــدى القـــوة الخطابية لوسائل الإعلام من خلال توسيع نطاق من يرى ومـــن يســـمع رســـالة الجماعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ويعمل الإنترنت كذلك كناقل لتوصيل أو تضخيم سياسات الشارع الإسلامي. وكما هو مبين في دراسة الحالة أدناه، فإن استعمال فضاء الإنترنت لا يقدم مساحةً لتحدي الرسائل السائدة فحسب، بـــل يشكِّل أيضًا امتدادًا للمجهودات الرامية لإعادة تعريف الفضاء العام في تونس.

التيار السلفي في تونس والاحتجاجات على شبكة الإنترنت

إن استعمال وسائل الإعلام الاجتماعي كوسيلة للاحتجاجـــات السياســـية والوقوف في وجه التهميش والاستبعاد الخطابـــي المستمر يظهر بوضوح في حالة التيار السلفي في تونس. برز هذا التيار، الذي يتكون من شـــبكات محليـــة وذات قاعدة شعبية، إلى العلن سعيًا إلى الدعوة لتطبيق التفسيرات الحرفية للإسلام السني مع مراعاة سبل وتعاليم الرسول محمد[1]. وتنبع القوة الديمغرافية للتيار من الأحياء الثانوية في المحافظات التونسية[2] والمدن الداخلية التي يرى البعض أنها قد تعرضت للإهمال من قبل الدولة[3]. ويمكن ملاحظة أن التهميش الذي لحق بالتيار، ســـواء

(1) للحصول على دراسات وتحليلات معمقة بخصوص تطور التيار الســـلفي في تـــونس، الرجاء الاطلاع على المرجع:

Marks, Monica, “Youth politics and Tunisian Salafism: Understanding the Jihadi Current”, **Mediterranean Politics**, (Vol. 18, No. 1), p. 107-114; and Merone, Fabio “Salafist Mouvance and sheikhism in the Tunisian democratic transition”, Centre for International Studies: Working Papers in International Studies, Dublin City University, No.7, 2012, (Visited on January 2014): http://doras.dcu.ie/17570/1/1207.pdf; this definition of Salafism is drawn from Roel Meijer’s “Salafism: Doctrine, Diversity and Practice” in Khaled Hroub, ed., Political Islam: Context and Ideology. London: SOAS Middle East Studies, 2010.

(2) Marks, “Youth politics”, p. 110.

(3) Merone, Fabio, “Salafist Mouvance and sheikhism in the Tunisian democratic transition”, Centrefor International Studies: Working Papers in International Studies.

كان نتيجة لإرث خلفته التمثيلات السياسية السابقة أو لانعدام الأمن الذي جسده التيار (أو الاثنين معا)، هو تهميش مادي وخطابـــي بالقدر ذاته.

على مرِّ السنوات الثلاث السابقة، شنت الدولة حملةً على التيار الســـلفي في الفضاء العام، واتخذت شكل تجديد التنظـــيم الحكـــومي للمســـاجد، ومئـــات الاعتقالات، وإدراج أنصار الشريعة كتيار إرهابـــي، وهذا كله في إطار فـــرض الأمن القومي ومكافحة الإرهاب[1]. وأعرب الناشطون السلفيون عن تصـــورهم بأن الإعلام لعب دورًا مركزيًّا في العداء تجاه التيار السلفي، ويقول جدة (Jedda): "الدور الأساسي للإعلام هو مهاجمة الإسلام". وقد عمل المدون السلفي لنور على تكرار عبارة "الإعلام يشنُّ حربًا على الإسلام"، والتي تكررت أيضًـــا في إعـــلام حركة أنصار الشريعة كإشارة منها على ميول الإعلام لربط العنـــف والتطـــرف بالسلفية سواء كان ذلك مبررًا أم غير مبرر.

هذا هو التصور الذي يشجع الناشطين السلفيين مثل: جدة ولنور، جنبًا إلى جنب مع مجموعة متنوعة من المواقع الإلكترونية، والمنتديات، وصفحات الإعـــلام الاجتماعي التابعة للجماعة، على تحدي ما يرونه سردًا سائدًا. وتُظهر مقابلة مـــع الإمام مازوز في منطقة سوسة أهمية الإعلام الاجتماعي للوقوف في وجه الاستبعاد المستمر السائد؛ إذ يقول الإمام: "بإمكاننا الآن (نحن التيار السلفي) أن نلجـــأ إلى استخدام الإعلام الجديد كاليوتيوب، والفيسبوك، والتويتر بدون أية مراقبة؛ لأننـــا لا نمتلك الإمكانية لاستخدام المحطات التليفزيونية، أو المحطات على النايل ســـات أواهوت بيرد؛ لذا فإننا ببساطة نستعمل الوسائل المتاحة أمامنا"[2]. وبالفعل فمنـــذ اندلاع الثورة، ظهرت عشرات المواقع الإلكترونية وصفحات الفيسبوك مع تغـــيير في الأسماء "تونس مسلمة"، "شباب التوحيد"، "السلفية التونسية"، "منبر الدعوة في تونس".

---

(1) BBC. “Tunisia declares Ansar al-Sharia a terrorist group”, 27 August 2013. http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-2385324 online.

(2) بدر لنور Bader Lanouar، مقابلة مع الإمام مازوز، منشورة في مجلة SLE Magazine، في 13 يونيو/حزيران 2013، تم الاطلاع عليها في مارس/آذار 2014:
https://www.youtube.com/watch?v=VXlUS0NHPew#t=139

منذ عام 2011 أُغلق العديد من الصفحات ثم عاود الظهور مجـــددًا بأسمـــاء جديدة على الفيسبوك، وهو ما يشير إلى الطبيعة الزائلة للوجود على الإنترنت[1]. ومقارنةً بالجماعات الأخرى، فإن حركة أنصار الشريعة في تونس قد أثبتت قدرها على الاستمرارية في الحفاظ على بعض الأشكال التي ظهرت بها على الإنترنت منذ الانتفاضة. وبينما يشير علماء مثل: ميرون (Merone)، وماركوزا (Marcusa) إلى الطبيعة اللامركزية لحركة أنصار الشريعة كعلامة تجارية للتيار السلفي التونســـي، يبرز نشاطها عبر الإنترنت بالسبل التي يمكنها بها المحافظة على تواجدها، وتغـــيير السرد السائد، وإعادة تعريف الجمهور من خلال اليوتيوب، وتويتر، والفيسبوك، وموقع الحركة الرسمي، ومن خلال المنتديات الجهادية التابعة للقاعدة. ويعتبر عنصر العلامة التجارية مهمًّا إلى حد بعيد، فطالما أن علامة أنصار الشـــريعة موجـــودة، يمكن للأشخاص وخصوصًا الشباب منهم أن يطالبوا بالعضوية فيها حـــتى أثنـــاء مواجهة القمع الشديد؛ إذ إن امتلاك هيكل أو قيادة منظمة قد لا يكون بعد اليوم أمرًا قابلاً للتحقيق أو حتى أن يُنصح به للحركة، خصوصًا بعد تصعيد الحكومـــة لعملياتها ضد الإرهاب. ولكن إذا ما تمكن أحدهم -كما أخبرني مدون ســـلفي- من الحفاظ على انتشار الرسالة عبر الإنترنت أو على الأرض، ستحافظ الحركـــة على بقائها.

أنصار الشريعة في تونس: دراسة حالة في احتجاج السلفية عبر الإنترنت الدعوة وإعادة تعريف الرسالة

من أهم الوسائل الأساسية التي تستعملها أنصار الشريعة للاحتجـــاج علـــى السرد الإعلامي السائد للتيار السلفي هي من خلال الدعاية لأنشطة الدعوة، والتي تعرف على العموم بنشر رسالة الإسلام أو التبشير. يوجد أكثر من عشرين فيديو ينشر أنشطة الدعوة في الأحياء الفقيرة الحضرية والريفية في المحافظـــات في جميـــع أرجاء البلاد، بما في ذلك أحياء في تونس العاصمة، وبنزرت، وسوسة. وقد زادت

---

(1) توجه الكاتبة شكرًا لــ Michael Marcusa. طالب دكتوراه في جامعة ييـــل، علـــى توضيحه هذه النقطة.

أنشطة الدعوة التي تقوم بها حركة أنصار الشريعة وفروعها عبر عدة محافظات في البلاد ما بين عامي 2011-2012. غير أنه منذ إدراجها كمنظمة إرهابية في أغسطس/آب 2013، انخفض هذا النشاط في الشارع بشكل ملحوظ، رغم وجود بعض المناطق الثانوية التي لا تزال تشكّل دعمًا للحركة[1].

وتنحصر فيديوهات الدعوة في الاحتجاج على الصورة التي تعطيها وسائل الإعلام عن أنصار الشريعة والتيار السلفي بشكل عام، وهو ما يرد في بداية كل فيديو "هذه صورة أنصار الشريعة التي لا تريد لكم وسائل الإعلام، التي تشُنُّ حربًا على الإسلام، أن تروها"[2]، وبعض الفيديوهات تبدأ بالمقدمة التالية قبل تقديم لقطات عن الدعم الطبي، والتبرع بالأكل، والأنشطة الخيرية الأخرى: "رغم حملة التشويه التي تشنها وسائل الإعلام، تستمر حملتنا في العطاء"[3]. وتذكر الفيديوهات على وجه الخصوص القنوات التالية: الوطنية1 و2، ونسمة تي في، والتونسية تي في، وحنبعل تي في، باعتبارها جزءًا من حملة التشويه المذكورة.

أما بالنسبة للفيديوهات القديمة كتلك الصادرة في 2012 وحتى النصف الأول من 2013، فإنها لا تقدم وصفًا أو مثالاً محددًا تُظهر فيه أن وسائل الإعلام التونسية

---

(1) وضع Zelin نظرية مثيرة للاهتمام مفادها أن حملات الدعوة التي تقوم بها أنصار الشريعة قد تكون مستمرة ولكن تحت اسم آخر على الإنترنت، مثل: "شباب التوحيد" والتي تدعو جميع الفروع المحلية في جميع أرجاء تونس من خلال نشاطها في وسائل الإعلام الاجتماعي. وبينما قد يكون السلفيون المحليون يسعون إلى المحافظة على شبكاتهم المحلية عبر الإنترنت، فإنني أتساءل إلى أي مدى تعتبر هذه المجهودات رامية لإطلاق علامة جديدة على الإنترنت علمًا بأن رسالتهم المركزية مستمرة ودائمًا ما يتم تحديثها بالأخبار والعبارات التشجيعية من المؤيدين. وللاطلاع أكثر على تحليل Zelins يمكنكم تصفح:
Shabab Al-Tawhid, “The Rebranding of Ansar al-Sharia?”, Washington Institute for Near East Policy, 9 May 2014.
http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/shabab-al-tawhid-the-rebranding-of-ansar-al-sharia-in-tunisia, Accessed June 2014.

(2) Ansar al Sharia Video from Twitter, 28 December 2013.
https://twitter.com/AnsarShariaa_tn/status/417066867186860033

(3) AST Video, “The missing truth about Ansar al-Sharia”. Clip 7. 25 March 2013.
https://www.youtube.com/watch?v=4_3NOAbvylQ

تعطي صورة مشوهة عن حركة أنصار الشريعة. بدلاً من ذلك تقدم الحركة سلسلة فيديوهات عن الدعوة ومكونة من عشرة أجزاء تحت إطار تقديم "الحقيقة المفقودة حول أنصار الشريعة". وعقب إدراج الحركة كحركة إرهابية، تم إصدار سلسلة فيديوهات أخرى يُطلَق عليها "إرهابي". وتحتوي هذه السلسلة على أربعة عشر فيديو، كل واحد منها ينطوي على لقطات لوزير الداخلية الأسبق علي العريض أثناء إعلانه لتصنيف الحركة كمنظمة إرهابية، ومن ثم الشروع مباشرة في دحض هذا التصنيف من خلال إقران إعلان الوزير بلقطات من الأعمال الخيرية المستمرة التي تقوم بها حركة أنصار الشريعة في تونس لصالح الفقراء. وبهذه الطريقة اجتمع الفضاءان: المدرَك والمتخيَّل لخلق الاحتجاجات في الفضاء المعيش لرسالة الإنترنت.

وبالإضافة إلى تحدي الفضاء المدرَك المتمثل في رسالة الإعلام السائد بشأن دور حركة أنصار الشريعة في المجال العام التونسي، تشكِّل هذه الفيديوهات فضاءً متخيلاً من خلال الدعاية الأيديولوجية التي تنطوي عليها لتطبيق الشريعة نفسها. وتعتبر الدعوة، كما تم تعريفها في الفقرة الافتتاحية لهذا القسم من الدراسة، استراتيجية سلمية يتم اتباعها في النشاط السلفي، وهي -أيضًا- محاولة لنشر رسالة الإسلام من خلال العمل المجتمعي. وتحصر حركة أنصار الشريعة أنشطة الدعوة التي تقوم بها في كونها ملاً لكل من الفراغين: المادي والديني في المجتمعات التونسية "المهملة"، و"المنسية"، و"المعزولة"، و"المحتاجة". وتكمن الرسالة السياسية في أن حركة أنصار الشريعة قد تدخلت في المناطق التي تزعم أن الدولة العلمانية قد انسحبت أو تخلت عن الجمهور التونسي فيها، ومن ثم تكون تعبئة وتطبيق تعاليم الإسلام هي وسيلة لإنهاء هذا التهميش والمعاناة.

يوجد مبدأ آخر من مبادئ السلفية تجسده هذه الفيديوهات والرسائل ويتمثل في مبدأ الولاء والبَرَاء، وكما يشرح رويلماير (Roel Meijer)، فإن الولاء يكون لله والمسلمين أما البراء فيكون من غير المؤمنين[1]. غالبًا ما تركز التحليلات

(1) Meijer, Roel, “Salafism” on quietist and activist applications of this principle, Ch. 3, p. 37-60.

التي تتناول هذا المبدأ على أعنف الأشكال التي يمكن أن يتخذها مبدأ البراء. وسيتم أدناه تناول هذا الجانب بشكل أكثر توسعًا، وتجدر بنا الإشارة إلى أن تأكيد حركة أنصار النهضة على التزامها أمام الجمهور التونسي يعكس أكثر التطبيقات هدوءًا لمبدأ الولاء للمجتمع الإسلامي ويشجع على وحدته، خلافًا للالتزام بالعنف.

من خلال استعمال لغة مماثلة لتلك التي تستعملها شقيقتها منظمة أنصار الشريعة في ليبيا، تدرج حركة أنصار الشريعة في تونس من بين الشعارات التي تنشرها رسالة فحواها "أبناؤكم في خدمتكم". كما تستهل معظم لقطات الدعوة بعبارة من قائد أنصار الشريعة "أبو عياض" مفادها "شبابنا، لا يسعنا إلا أن نرسل إليكم رسائل محبة" و"نحن من الشباب والشباب منا"[1]. ومن ثمَّ فإن رسالة الدعوة والولاء تشكِّل تحديًا لما تراه الحركة على أنه تناقض بين الطبيعة الحقيقية لالتزامها مع الجمهور التونسي وبين ما تدعي أنه "تشويه" من وسائل الإعلام. ويكشف أحد الفيديوهات النقاب عن هذا التناقض من خلال العنوان "هل تقوم حركة أنصار الشريعة حقًّا بإرهاب المسلمين الذين هم أبناؤهم؟". وإذ تركز الحركة على وحدة وتوحيد الجمهور التونسي، فإنها تسعى أيضًا من خلال تركيزها الإسلامي على وحدة الأمة إلى تجاوز الرسالة الإعلامية التونسية وكذلك الدولة باعتبارها هيكل السلطة.

يؤكد الباحث في الشؤون السلفية ميرون، تمامًا كما يفعل ناشط سلفي له علاقات مع حركة أنصار الشريعة، على أن الانسحاب الأخير لأعضاء حركة أنصار الشريعة من شوارع تونس قد نجم بشكل كبير عن الضغط الذي أنتجته عمليات مكافحة الإرهاب، ومراقبة الدولة، وما تبع ذلك من الخوف من التعامل مع الأعضاء. وأثناء مقابلتي مع المدون السلفي لنور، ردَّد العديد من تقارير الإعلام التونسية التي تدل على أن الكثير من قادة أنصار الشريعة قد فروا من البلاد إلى شرق ليبيا، وأضاف أن العديد من أصدقائه المقربين قد تركوا سوسة للجهاد في

(1) "The Missing Truth about Ansar al-Sharia", Clip 11, 7 April 2013. https://www.youtube.com/watch?v=LV5YGJlHTLE#t=247

سوريا[1]. ونتيجة للمزج بين حلِّ الحركة وحملة الدولة ضدها، لم تعد حركة أنصار الشريعة، كتنظيم مركزي منظم في تونس، موجودةً فعليًّا، غير أن صوت المنظمة لا يزال صادحًا عبر الإنترنت ولا تزال تحظى بقاعدة من الدعم على أرض الواقع.

يمكن القول: إن أية مدونة شعبية بديلة على الإنترنت يمكنها توسيع جمهورها بعيدًا عن الفضاء الإعلامي الوطني ويمكنها تحدي الرسالة السائدة. ولكن ما يميز جماعة أنصار الشريعة وأي تيار سلفي آخر هو أنهم يستخدمون لغة مجتمعية شاملة، وفي الوقت ذاته ينخرطون مع الأشخاص الذين يرفضون بل ويسعون إلى تجاوز الدولة كهيكل للسلطة. وتشير لغة الوحدة تجاه مجتمع إسلامي أوسع والمستعملة في فيديوهات الدعوة إلى هذا كله، في حين أن الرسالة الأكثر شمولاً والجمهور عبر الإنترنت يزودنا بمؤشرات ملموسة وموضوعية عن الجهود التي تبذلها الحركة لتحدي خطاب الدولة التونسية والدولة نفسها أيضًا.

الجمهور بوصفه الأمة

ليس من المفاجئ أن نجد في كافة الرسائل التي تنشرها أنصار الشريعة وفي منتدياتها وموقعها الرسمي إشارةً متكررة إلى الأمة وإلى المجتمع الإسلامي من المؤمنين. ولا يعتبر استعمال الحركة للمصطلح انعكاسًا سلميًّا للأيديولوجية السلفية، ولكنه طريقة لإعادة تعريف المجال العام الذي تقوم فيه بالانخراط في نقاش عن الصالح العام للمجتمع الإسلامي الأوسع، وبالتالي تجاوز الدولة. ويشير ماندافيل (Mandaville) إلى أن النشاط الذي يقوم به المسلمون عبر الإنترنت يرجع إلى المفهوم الأصلي لمصطلح الأمة الذي يتجاوز حدود الدولة القومية[2].

---

(1) أخبر بدر لنور، صاحب مدونة SLF، الكاتبة أن العديد من أصدقائه بمن فيهم عضو في أنصار الشريعة قد تركوا سوسة واتجهوا للجهاد في سوريا. ويبدو أن هذا يعكس تحولاً أكبر نحو المسارح الخارجية نظرًا للقمع المتزايد الذي تتعرض له الحركة منذ عام 2013. وقد أضحى جليًّا أن الحكومة التونسية لن تتبنى قانونًا إسلاميًّا كما أنها لن تتسامح أبدًا مع أي مجهودات قسرية يقوم بها السلفيون لأسلمة المجتمع من خلال حشد قاعدة شعبية من الأسفل إلى الأعلى.

(2) Mandaville, Re-imagining, Ch.6: Re-imagining the umma?

وتجسد منتديات أنصار الشريعة هذا الفكر من خلال كونها مساحة لمناقشة كافة الأمور الدينية بجميع أشكالها، ابتداءً بالأمور الدنيوية كمشاكل الزواج أو إذا ما كان حلالاً أو حرامًا والاحتفال بعيد الحب (Valentine’s Day)، وانتهاءً بأكثر الأمور الأيديولوجية إلحاحًا كالاستمرار في نشر الدعوة في تونس أو المشاركة في الجهاد في سوريا[1].

ما بين عامي 2012-2013 تركز معظم تعليق حركة أنصار الشريعة خصوصًا التعليقات السمعية والبصرية على المخاوف الأمنية كالاعتقالات في تونس للأعضاء السلفيين والمؤيدين. ومع ذلك فباستثناء الهجوم الذي تعرضت له سفارة الولايات المتحدة في تونس، لم تُصدر حركة أنصار الشريعة أي تعليق رسمي على الهجمات الإرهابية البارزة مثل الاغتيالين السياسيين اللذين وقعا في مطلع 2013. ويعزى ذلك -على الأرجح- إلى الموقف العام الذي اتخذته الحركة خلال هذه المرحلة بالامتناع عن الدعوة علنًا إلى ممارسة العنف ضد الحكومة التونسية، وربما كان هذا هو السبب ذاته الذي جعل الحركة تمسك على نطاق واسع عن نشر المنشورات أو البيانات المباشرة التي يصدرها تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (AQIM) أو أية شبكات إرهابية أخرى عابرة للحدود الوطنية، للحركة بشكل مباشر. ولكن منذ تصنيفها كمنظمة إرهابية، أصبحت الرسائل عابرة للحدود وموجهة للخارج بشكل أكبر، وذلك للتأكيد على دور أنصار الشريعة في الأمة الأوسع والمجتمع الجهادي الأوسع أيضًا.

ويُبرز نشاط أنصار الشريعة عبر الإنترنت أن المساحة المتخيلة (المجتمع الأوسع مثلاً) تملك جمهورًا منخرطًا في التيار السلفي في تونس. وأقرب مثال على ذلك هو حملة التوعية في فبراير/شباط 2014 التي دعت خلالها الحركة جميع أنصارها في أنحاء العالم إلى نشر دعمهم من خلال الفيديوهات، والتعليقات، والصور تحت

---

(1) الموقع الرسمي لأنصار الشريعة، في مطلع 2014، في قسم الفتوى كان هناك مقال يناقش إذا ما كانت هناك ضرورة للاستمرار في الجهاد في سوريا أو نشر الدعوة في تونس، وهو مرتبط بمنشورات منتديات أنصار الشريعة. ابتداء من يونيو/حزيران 2014، تعرض الموقع الرسمي لأنصار الشريعة لخلل معين.

شعار "حملة النصرة لأنصار الشريعة في تونس"[1]. واستجابة لهذه الدعوة، قام مؤيدو الحركة في جميع أرجاء العالم بإرسال صور يحملون فيها لافتات باسم الحملة والتي تم نشرها على وسائل إعلام أنصار الشريعة بما في ذلك، مونتريال، وسويسرا، والعربية السعودية، والمغرب، وسوريا.

وبشكل مماثل، يوجد عنصر مهم آخر في نشاط أنصار الشريعة عبر الإنترنت يتمثل في دورها ومسؤوليتها المدركيْن تجاه الأمة؛ إذ إن الرسائل التي تصدرها لا تناقش دور الحركة المركزي في دعم الجمهور التونسي من خلال أنشطة الدعوة والأعمال الخيرية فحسب، ولكنها أيضًا تدافع عن الآخرين الذين يعانون داخل المجتمع الإسلامي بأكمله؛ إذ تم نشر بيانين في عام 2014 على صفحات الإعلام الاجتماعي حول "الأعمال الوحشية" التي ارتُكبت في حق المسلمين في جمهورية إفريقيا الوسطى؛ مما يعكس اهتمامًا عابرًا للحدود المحلية، كما يعكس ذلك أيضًا شعورًا بالالتزام؛ إذ تدعو البيانات شباب الحركة إلى حمل الأسلحة والذود عن إخوانهم المسلمين.

من الناحية المحلية، يشير العديد من العلماء إلى أن موقف قادة أنصار الشريعة منذ عام 2011 قد تمثَّل في تحويل تونس إلى أرض للدعوة، وفي الوقت ذاته الاستمرار في دعم الجهاد في المسارح الخارجية ضد ما يرونها أنظمة مرتدة. وبغض النظر عن هذا الموقف الأيديولوجي -وهو الموقف الذي يتغير استجابةً لاستراتيجية القمع المتجددة من قبل الدولة التونسية ضد الحركة- يبدو جليًّا أن نشاط أنصار الشريعة سواء عبر الإنترنت أو في الشارع التونسي قد لفت منذ البداية اهتمام المجتمع الجهادي عبر الإنترنت. ويتجلَّى ذلك من خلال التعليقات الواردة للحركة -منذ بزوغها في عام 2011م- من الأعضاء الفرديين في المنتديات الجهادية الإلكترونية بالإضافة إلى الجماعات الإرهابية الإقليمية بما فيها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. إن هذا الارتباط لا يعمل فقط على توسيع نطاق جمهور جماعة أنصار الشريعة ورسالتها خارج حدود الدولة، بل يتيح أيضًا مساحةً من الالتزام مع أولئك الذين يتحدون قسرًا بل يهددون كيان الدولة ذاتها.

---

(1) إطلاق حملة النصرة لأنصار الشريعة، تم نشرها على الموقع الرسمي ثم في وسائل الإعلام الاجتماعية، 23 فبراير/شباط 2014،

http://www.ansar-alsharee3a.com/showthread.php?t=4751

الجمهور بوصفه مدافعًا عن الإيمان

إن ارتباط جماعة أنصار الشريعة مع المجتمع الجهادي عبر الإنترنت يتجــاوز الإعلام الاجتماعي خصوصًا حسابات الفيس بوك والتويتر، وتمثل هذه الأخيرة في العادة وسيلة لنشر التحديثات حول المزيد من الرسائل الرسمية وتقديم الروابط ذات الصلة والتغييرات اللوجستية لوسائل الإعلام نفسها.

وتنشر أنصار الشريعة رسائلها الأكثر رسمية في منتديين تحت إشراف تنظــيم القاعدة المركزي، هما: الشموخ والفداء، واللذان وصل عدد أعضائهما منذ مايو/أيار 2014 إلى 9 آلاف و4 آلاف عضو على الترتيب، وهم ينحدرون مــن جنســيات متنوعة بما فيها الجنسية التونسية. وتُعتبر هذه الوسائل منتديات مغلقــة تحتــاج إلى تصريح رسمي من الجناح الإعلامي لتنظيم القاعدة المركزي للموافقة على الرســائل. ويعد المكتب الإعلامي لأنصار الشريعة "البيارق" مسؤولاً عن نشر البيانات الرسمية في المنتدى الفرعي "قضايا الأمة في منتدى الإسلام" والذي يظهر على كــل مــن الشموخ والفداء؛ حيث يقوم مشرف في المنتدى بالتحقق من هذه البيانات.

منذ انتفاضة 2011 حصلت التطورات في تونس، خصوصًا تلك المرتبطة بالحركــة السلفية، على اهتمام كبير في المنتديات الجهادية، وإن كان ذلك بــدرجات متفاوتــة. فعلى سبيل المثال، عند وصول الحكومات الإسلامية إلى السلطة في بادئ الأمــر، عبَّــر العديد من أعضاء المنتديات عن أملهم في تحقيق المشروع الإسلامي. كمــا أصــدرت التنظيمات الجهادية المسلحة والمنظمة بيانات رسمية للثناء على هذه التطــورات وتقــديم المشورة للتيارات السلفية الجهادية المحلية، بما فيها جماعة أنصار الشريعة، أن ترتقب بصبر تنفيذ الشريعة الإسلامية من خلال أنشطة الدعوة بدلاً من المواجهات مع الحكومة.

وعلى مَرِّ السنوات الثلاث الماضية، قدَّم المشاركون في المنتديات (الأعضــاء الفرديون، والمجموعات المنتظمة في الإعلام الجهادي) التعليقات ونشروا الأنشــطة السلفية في تونس، خصوصًا عندما كان لها آثار إقليمية أوسع. ويستند هذا التأكيد على المراقبة الشخصية التي تخضع لها الرسائل من قبل المنتديات التابعــة لتنظــيم القاعدة منذ إبريل/نيسان 2012. وعلى الرغم من أن المناقشة الجهادية في تــونس تبقى سطحية إلى حد كبير مقارنةً مع ما يراه الأعضاء بأنها مسائل أكثر إلحاحًــا

كالأوضاع في سوريا، ومصر، ومؤخرًا العراق، إلا أنه قد كانت هنـــاك فتـــرات حصل فيها النشاط السلفي في تونس على الكثير من الاهتمام، خصوصًا عنـــدما يتعلق الأمر بالمسائل المثيرة للجدل والأكثر شمولاً والتي تمس العالم العربـــي.

ويتمثل أحد الأمثلة البارزة على ذلك في الاحتجاجات التي وقعـــت ضـــد السفارة الأميركية والمدرسة الأميركية في ضاحية بـــيرج دو لاك Berges du Lac في سبتمبر/أيلول 2012، كاستجابة للفيلم المثير للجدل "براءة المسلمين". وتظهـــر طبعة الربيع لمجلة إنسباير Inspire التي أصدرها فرع تنظيم القاعدة لشبه الجزيـــرة العربية –وهي مجلة إلكترونية باللغة الإنجليزية تم نشرها لأول مـــرة في منتـــديات القاعدة ثم تداولها المؤيدون في جميع أرجاء العالم– هذه الاحتجاجات في الصـــفحة الأولى مع العنوان الرئيسي "نحن كلنا أسامة". يمكن للمرء أن يستفسر أو حتى أن يعارض خط المجلة وكذلك هذا المزج بين الاحتجاجات السلفية المحليـــة وهويـــة القاعدة غير أن النقطة الأساسية تكمن في تفسير كيف تمكَّن جمهور التيار السلفي وجمهور أنصار الشريعة على وجه الخصوص من تجاوز الحدود التي رسمتها الدولـــة ولفت انتباه الشبكات الجهادية العالمية. ويبرز ذلك أيضًا احتفاء المجتمع الجهـــادي الأوسع بما يرونه أعمال عنف مشروعة قامت بها الحركات الســـلفية التونســـية، وذلك رغم أن موقفهم العمومي في السنوات الأولى بعد الثورة تمثـــل في التحلـــي بالصبر والقيام بأعمال الدعوة على نطاق شعبـــي.

لقد أسهمت منشورات مجلة إنسباير في وصول أخبار نشاطات جماعة أنصار الشريعة إلى أبعد من الجماهير الناطقة باللغة العربيـــة؛ إذ امتـــدت إلى المؤيـــدين الجهاديين في الغرب الناطق باللغة الإنجليزية، خصوصًـــا في الولايـــات المتحـــدة والمملكة المتحدة، ووسائل الإعلام الدولية بشـــكل أكثـــر شمـــولاً. إن المحتـــوى التحريري لمجلة إنسباير يتمحور بشدة حول الولايات المتحدة، من حيث مناشـــدة الجهاديين المحليين وتوصيتهم بالهجوم على أهداف داخل أميركا جنبًا إلى جنب مع توجيه نقد مستمر لسياسة الولايات المتحدة[1]. لا يعتبر هذا الالتزام الجهادي عبر

---

(1) أتوجه بالشكر لمحلل الإرهاب واستشاري المخاطر الداخلية، جوديث جاكوبس، لتعليقه على إنسباير.

الإنترنت بأي حال من الأحوال من طرف واحد فقط، فحركة أنصار الشريعة تؤيد التطورات المتعلقة بالحركات الجهادية من خلال رسائلها. بالإضافة إلى الدعوات المنادية للدفاع عن الأمة في الأقاليم الإسلامية التي تتعرض للهجوم مثل جمهورية إفريقيا الوسطى، وقد أصدر القائد أبو عياض، تعليقًا بخصوص الجهاد في كل من سوريا ومؤخرًا العراق. فعلى سبيل المثال أشاد أبو عياض بالمكاسب التي أحرزتها الدولة الإسلامية (سابقًا الدولة الإسلامية في العراق والشام ISIL، أوISIS) ودعا إلى وحدة الفصائل الجهادية في الشرق.

وفي نهج أكثر نشاطًا لرسالتها، قامت أنصار الشريعة بالتنسيق مع أنصار الشريعة في ليبيا –وبتمويل من منتدى الشموخ– بإجراء مسابقة لدعم توصيل الأسلحة إلى المجاهدين في الخارج في إبريل/نيسان 2014، أطلق على هذه المبادرة اسم "مسابقة جهاد الأمة"، وهي مسابقة عبر الإنترنت تقوم على فكرة "إن كنت غير قادر على الجهاد، فكن منتصرًا مثلهم". والمتسابقون الأربعة الفائزون هم أولئك الذين قاموا بتقديم أفضل تعليق على صورة الجهادي يقف خارج المسجد الأقصى في القدس –وهو رمز للأمة المضطهدة والأرض المقدسة المحتلة–. أما الجائزة فستكون نوعًا من بين أربعة أنواع من الأسلحة وسيقوم الفائز بالتبرع بها باسمه للمحاربين الفعليين في الخارج[1].

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو الحسبة، وأقلمة السياسات عبر الإنترنت

بالإضافة إلى تحدي السرد السائد وتوسيع الجمهور من النواحي الأيديولوجية والمكانية، يجدر بنا التأكيد على الدور الذي يلعبه النشاط على الإنترنت في مجهودات أنصار الشريعة والتيار السلفي الأوسع لإعادة تعريف الفضاء العام في تونس من خلال القوة. منذ عام 2011، تسعى هذه الجماعات إلى إعادة تعريف الحدود بين "العام" و"الخاص"، وذلك من خلال تطبيق مبدأ "الأمر بالمعروف

(1) ملصق أنصار الشريعة للإعلان عن المسابقة الجهادية تم تداوله في الإعلام الاجتماعي في إبريل/نيسان 2014، http://goo.gl/mZcqZM

والنهي عن المنكر" والذي يعرِّفه أحد الناشطين على أنه فرض الخير واستبعاد الشر، وغالبًا هو التطبيق العنيف لما يُعرَف بـــ "الحسبة"[1].

يشير الأمر بالمعروف إلى التمسك بالشريعة الإسلامية وتنفيـــذها -ويقـــوم بذلك فاعل معين أو جماعة- للدفاع عن الصالح العام للأمة أو المجتمع الإســـلامي. والنظام الذي يتم من خلاله تطبيق هذا المفهوم -كما يشرح ماير (Meijer)- هو الحسبة، والذي يُستخدم في تطبيقه العديد من الوسائل من أكثرهـــا ســـلمية إلى أكثرها عنفًا وقسرية، أي ابتداءً من النقد اللفظي وانتهاء بالعقاب البدني. ويمكـــن للحسبة أيضًا أن تشكِّل وسيلة للتجنيد السياسي وإعادة تعريف ما الـــذي تعنيـــه القضايا "العامة" مقابل "الخاصة" في المجتمع[2].

ومع ذلك، فإن الأمر المثير للاهتمام بشكل غير متوقع يتمثـــل في أن القليـــل جدًّا من فيديوهات جماعة أنصار الشريعة -ثلاثة على الأكثر- تدعو علنًا لتطبيـــق الحسبة، على الرغم من أن أعضاء الجماعة وآخرين في التيار السلفي قد تورطـــوا منذ عام 2011 في أعمال الحسبة المنتشرة على نطاق واسع- كما يتم تقديمـــه في وسائل الإعلام الدولية والمحلية. ويتضمن ذلك الهجمات الدنيئـــة علـــى النســـاء والأجانب غير محتشمي الثياب، والهجمات الغوغائية على الحانات، والفضـــاءات الفنية، والهجوم على مقر قناة نسمة تي في، في 9 أكتـــوبر/تشـــرين الأول 2011،

---

(1) للحصول على مزيد من التحليل للتطبيق الفعلي لمبدأ الحسبة يمكنكم الاطلاع على:
Meijer, Roel, “Salafism”, and DaveedGarterstein Ross “Ansar al-Sharia Tunisia’s Long Game: Dawa, Hisba, and Jihad”.
وللحصول على معلومات لتطبيق هذا المبدأ في السياق المصري باســـتعمال الجماعـــة الإسلامية كدراسة حالة يمكنكم الاطلاع على:
Ismail’s “Socio-spatial determinants in a Cairo Urban Setting”.

(2) يقدِّم كتاب سلوى إسماعيل حول الجماعة الإسلامية في مصـــر خـــلال الثمانينـــات والتسعينات مثالاً قويًّا على التطبيق الفعلي للحسبة كوسيلة للتنظيم القسري وإعـــادة تعريف الفضاء العام في ضواحي القاهرة الثانوية: إمبابة وعين شمس. ويصور عملها أيضًا العناصر المكانية والاجتماعية التي لعبت دورًا في توفير أرضية خصبة لدخول الإسلاميين في هذه الضواحي الفقيرة، والجدل والنزاعات التي تنشب عندما تتعارض المفاهيم المحلية عن الصالح العام مع مفاهيم الإسلاميين.

وعلى السفارة الأميركية والمدرسة الأميركية في 11 سبتمبر/أيلول 2012. في هـذا الهجوم الأخير، قام العشرات من السلفيين بتخطي جدران السفارة وإحراق ونهب المدرسة الأميركية القريبة[1]. وبالرغم من كل هذه الحوادث، إلا أن أيًّا منها لم يتم ذكره على الفيس بوك أو الموقع الرسمي. ويُعزى غياب هذه التغطيـة في وسـائل الإعلام التابعة لأنصار الشريعة على الأرجح إلى الطبيعة المثيرة للجـدل للتطبيـق القسري لهذا المبدأ، وذلك إذا ما تمت مقارنتها بأنشطة الدعوة السلمية والأكثـر قبولاً على نطاق واسع.

يوجد مثال وحيد يبرز عمليات الحسبة مسجل على قناة يوتيـوب العامـة التابعة لأنصار الشريعة، وهو فيديو مدته ساعة كاملة تظهر فيه دوريات الأمن في العديد من المدن بما فيها: صفاقس، سيدي بوزيد، القيروان. ويبدو جليًّا أن الإعلام الاجتماعي قد لعب دورًا في الحشد للقيام ببعض هذه الحوادث، على الرغم مـن عدم نشر ذلك على نطاق واسع في القنوات الرسمية. فعلى سبيل المثـال، قامـت جماعة أنصار الشريعة على صفحات الفيسبوك بالدعوة للقيام باحتجاجات خارج مقر البعثة الدبلوماسية الأميركية، كما عملت على تنظـيم تظـاهرات في حـي التضامن بعد أن قامت السلطات بحظر مؤتمر الحركـة السـنوي في القـيروان في مايو/أيار 2013[2].

وحتى في الأمثلة التي لا تدعو فيها الرسائل والفيديوهات بوضوح للحسـبة، نجد أن صفحات الإعلام الاجتماعي والفيديوهات تنطوي في بعض الأحيان على تأييد لهذه الحوادث؛ فعلى سبيل المثال، يكرِّس فيديو مدته ساعة كاملة لتـدريس واجب كل مسلم في تطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[3]. وهناك مثال

(1) للاطلاع على المزيد من هذه الحوادث بإمكانكم تصفح المراجع التالية:
Garterstein, Ross "Long Game", and or el-Issawi, "Media in Transition".

(2) Garterstein, Ross "Ansar al-Sharia in Tunisia's Shift to Jihad", International Centre for Counter-terrorism - The Hague, p. 7-10.

(3) AST YouTube channel, "Jurisprudence on the application of Enjoining the Good and Forbidding Vice", published 14 June 2012, (Visited on February 2014): https://www.youtube.com/watch?v=74tr4n6-4JY

آخر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يتمثل في إصدار أبـــي عياض تعليقًـــا بشأن الاعتصام السلفي الذي قام به الطلاب في جامعة المنوبة حيث احتلوا مكتب عميد الجامعة وأغلقوا الجامعة لعدة أيام مطالبين بحق الطالبات في ارتداء النقـــاب. ويشير أبو عياض في هذا الفيديو إلى أنه من حق الطلبة احتلال هذا المكـــان، وأن يطالبوا بتطبيق الشريعة الإسلامية(1). وتظهر هذه الأمثلة وغيرها، بما فيها التعـــاون الأخير مع أنصار الشريعة في ليبيا لحشد الدعم للمحاربين الأجانب، كيف يلعـــب النشاط السلفي عبر الإنترنت دورًا يتجاوز حدود سياسة الشارع(2).

إن الدور الذي يلعبه النشاط عبر الإنترنت في حشد السلفيين في السياســـات الجهادية في الخارج يعتبر مجالاً مهمًّا يتطلب المزيد من الدراسة، وينطبـــق ذلـــك بشكل خاص على النشاط السلفي في تونس؛ إذ تُظهر الدراســـات الحديثـــة أن التونسيين يشكِّلون العدد الأكبر من بين الرعايا الأجانب من شمال إفريقيا الـــذين يحاربون في سوريا على سبيل المثال.

حدود استعمال الإنترنت كفضاء مضاد

على الرغم من أن الإسلاميين والسلفيين يرون في الإنترنت فضاءً مضادًّا، فإن هناك حدودًا لهذا التصور من الاستقلالية، بل وحتى احتجاجـــات مـــن الدولـــة التونسية؛ فعلى مَرِّ السنوات الثلاث الأخيرة، شهدت تونس عودة إلى قمع متجدد للتيارات الإسلامية والسلفية. وبعد فترة من الصفاء المؤقت بين الائتلاف بقيـــادة الإسلاميين من معسكر النهضة وبين السلفيين، أدى الارتفاع في وتـــيرة العنـــف الإرهابـــي منذ ديسمبر/كانون الأول 2012 إلى تباعد بين القيادة السياسية المعتدلة والدائرة السلفية الأكثر محافظة. وأمام الضغط السياسي من المعارضـــة والمجتمـــع المدني، لم تجد الحكومة بدًّا من استخدام ذلك كذريعة لاتخاذ إجراءات صارمة تجاه

(1) AST video, "AbouIyadh on the incidents at Manouba", 2012 http://www.ansar-ashariaa.com/index.php?option=com_webplayer&view=video&wid=40

(2) http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/03/tunisian-jihadists-syria.html#

الجماعة السلفية المشتبه في تورطها في هذه الحوادث. وقد كانت جماعة أنصار الشريعة وفروعها هدفًا لهذا القمع[1].

في أغسطس/آب 2013، قامت السلطات بتصنيف جماعة أنصار الشريعة كمنظمة إرهابية، وذلك عقب ردود الفعل الشعبية على اغتيال زعيم معارضة آخر في 2013، وتصاعد وتيرة العنف في منطقة جبل الشعانبي جنوب غرب تونس، بالإضافة إلى نصب كمين في الحديقة الوطنية في منطقة القصرين والذي خلّف وراءه ثمانية جنود قتلى. ومنذ ذلك الحين خفت صوت أنصار الشريعة والتيار السلفي بشكل أكبر في شوارع تونس وفي الفضاء الإعلامي أيضًا، خصوصًا مع حظر الضيوف من السلفيين الجهاديين من الظهور في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة. وفي الآونة الأخيرة تعرضت جماعة أخرى أعربت عن ميولها الإسلامية للحظر، ويُطلق عليها "رابطة حماية الثورة" (LPR)؛ وذلك نظرًا لتورطها المزعوم في الهجمات العنيفة ضد الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر نقابة عمالية في تونس) ومنظمات المجتمع المدني الأخرى.

شملت الجهود الحكومية لمكافحة الإرهاب حزمةً من السياسات بما فيها: محاولة استعادة السيطرة على مئات المساجد التي يقال إنها أضحت تحت سيطرة الشبكات الجهادية السلفية، والقيام بحملات أمنية على المشتبه فيهم بأنهم إرهابيون في طول البلاد وعرضها بما في ذلك الضواحي الراقية في تونس العاصمة، ومؤخرًا

(1) اتهمت الحكومة التونسية أعضاء حركة أنصار الشريعة بضلوعهم في اثنتين من الاغتيالات السياسية في عام 2013 والتي ألقت بالبلاد في براثن أزمة سياسية:
Mandraud, Isabelle, “Tunis designe le groupesalafisteansar al-chariacommeorganisationterroriste” LeMonde.fr, 29 August 2013.
http://www.lemonde.fr/tunisie/article/2013/08/29/tunis-designe-le-groupe-salafiste-ansar-al-charia-comme-organisation-terroriste_3468030_1466522.html
قبل تصنيف أنصار الشريعة كمنظمة إرهابية، قمت بتسجيل ثمانية مخططات أو هجمات إرهابية على الأقل في تونس منذ ديسمبر/كانون الأول 2012؛ وذلك من خلال استعمال المرجع المتاح: قاعدة بيانات الحوادث الإرهابية.
TerrorismTracker
http://www.riskadvisory.net/terrorismtracker/

إخضاع المنتقبات (اللاتي يرتدين النقاب) للتفتيش والمراقبة[1]. واعتبارًا من مايو/أيار 2014، بدأت الحكومة بإعادة النظر في قانون مكافحة الإرهاب المثير للجدل لعام 2003، والذي استنكرته جماعات حقوق الإنسان واعتبرته غامضًا جدًّا وقمعيًّا، كجزء من تلك الجهود الأمنية الوطنية المتجددة.

أصدرت جماعة أنصار الشريعة بيانًا على الفيسبوك في فبراير/شباط 2014 يزعم أن أعضاء حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المحظور الآن قد عملوا على إنشاء صفحة وهمية باسم أنصار الشريعة ويطالبون بتمثيل الحركة. في مايو/أيار 2014، أصدرت أنصار الشريعة بيانًا على حسابات الفيس بوك وتويتر مدعية أن وسائلها الإعلامية مراقبة وأنها ستقوم قريبًا بإنشاء صفحة جديدة لها على الفيسبوك. في منتصف يونيو/حزيران 2014، تم غلق الموقع الرسمي للحركة، على الرغم من أنه لم يتضح بعد إذا ما كان هذا القرار ناتجًا عن تدخل حكومي أم أنه صادر من حركة أنصار الشريعة ذاتها. وتذكر كافة البيانات التي تصدرها حركة أنصار الشريعة بهذا الشأن أن توقف الموقع يرجع إلى عملية "حذف"، مع ذكر عبارة لاحقة مفادها "إننا نعمل لإصلاح الأضرار التي لحقت بالموقع"، وذلك دون مناقشة أي سبب بيِّن للإغلاق. في الأسبوع الأول من شهر يوليو/تموز، تم إغلاق صفحة الحركة على الفيسبوك أيضًا.

وأيًّا كان السبب، فإنه من الجلي أن القمع القانوني للسلطات قد أثَّر على نشاط حركة أنصار الشريعة عبر الإنترنت فيما يتعلق بالدخول وتبليغ الرسالة. وفقًا لناشطين سلفيين يتابعون الجماعة عبر الإنترنت، فقد أصبحت الرسائل الرسمية المنشورة أقل تواترًا مقارنة بالسنوات الثلاث الماضية. ويمكن أن يُعزى ذلك جزئيًّا إلى قلة الموارد والطواقم العاملة للحفاظ على وتيرة عمل هذه المواقع، خصوصًا وأن التقارير تشير إلى أن معظم القادة قد فرُّوا من البلاد. ومن الناحية

---

(1) للاطلاع على مناقشة أكثر تعمقًا بشأن النضال من أجل السيطرة على المساجد في تونس، يُرجى الاطلاع على:

International Crisis Group’s 2013 February report, “Tunisia: Violence and the Salafi Challenge”, p. 33.

الأيديولوجية، فإن تعرض أنصار الشريعة للحظر والقمع المتزايد لأنشطة الحركة قد أدى إلى تبني خطاب أكثر عدائية تجاه الحكومة منذ عام 2013.

ويبدو هذا التطور الأيديولوجي ملحوظًا بين الجماعات السلفية الأهلية الاجتماعية الأخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تواجه قمع الدولة. في بادئ الأمر رأت جماعة أنصار الشريعة بالإضافة إلى ملاحظين جهاديين في المنطقة الأكثر شمولاً أن تونس ما بعد الثورة قد أتاحت الفرصة لنشر الإسلام بين الجمهور وتطبيق الشريعة الإسلامية على مستوى الدولة في نهاية المطاف. وعندما أضحى من الواضح أكثر فأكثر أن نظام السلطة السياسي الحالي لن يسمح لتلك الأجندة بالتطور، أصبحت اللغة التي يستعملها التيار الجهادي السلفي بشكل عام، بما في ذلك حركة أنصار الشريعة، أكثر انتقاديةً ورفضًا للدولة التونسية كهيكل يمثل السلطة والديمقراطية. إن هذا التحول في الرسالة تجاه الدولة يشكِّل موضوع القسم الأخير من دراسة الحالة تلك.

الولاء والبراء: الانفصال الفعلي

منذ تصنيفها على أنها منظمة إرهابية، بدأت رسالة حركة أنصار الشريعة في تشجيع أكثر الأشكال نشاطًا من مبدأ الولاء والبراء، وهو البَرَاء، أي: الانفصال عن غير المؤمنين. وهي بذلك تتبع نهج الأيديولوجي الجهادي السلفي أبو محمد المقدسي، والذي أحدث ثورة في الثمانينات في هذا المبدأ الإسلامي؛ إذ جعله "اختبارًا حقيقيًّا للإيمان الصادق لدى جميع المسلمين"، و"وسيلةً لابد من استعمالها ضد الكفار"[1]، وكما يرى ماير، فإن هذا المبدأ في أكثر أشكاله تطرفًا، قد ينطوي على استخدام القوة أو شن الجهاد بشكل فعلي على غير المؤمنين.

لقد قامت جماعة أنصار الشريعة بنشر أكثر من 24 نشرة إعلانية عبر الإنترنت، وذلك منذ تصنيفها كمنظمة إرهابية. وتشير هذه النشرات إما إلى

(1) Wagemakers, Joas, “The Transformation of a Radical Concept: Al-WalaWa-l-bara in the ideology of Abu Muhmmad al-Maqdisi” in Global Salafism: Islam’s New Religious Movement, p. 92-95.

ضرورة الانفصال عن غير المؤمنين كنوع من التأكيد على الإيمان الحقيقي أو تشير على وجه التحديد إلى أهمية الانفصال عن الطاغوت أو الطواغيت، أي: الحكام المستبدين. وعادةً ما تتخذ هذه النشرات أو الملصقات رسومًا توضيحية فنية حيث يكون الموضوع الرئيسي مكتوبًا بالخط العريض في أعلى النشرة ومقرونًا بمناقشة أكثر تفصيلاً في الأسفل. وقد يشمل ذلك إشارة قرآنية معينة، أو مقولة مشهورة على نطاق واسع، أو دراسة لشخصية سلفية عالمية كالمقدسي، أو رسالة من قيادة أنصار الشريعة لأتباعهم. انظر الشكل1 لأخذ فكرة عن الهيكل العام والتفاصيل[1].

يوجد القليل من الإشارات الصريحة التي تصف الحكومة التونسية بأنها "الطاغوت"على الرغم من أن المنشورات الإعلانية تبدو وكأنها تقارن بشدة بين الحكومة المؤقتة الحالية والحكم القمعي في غياب تطبيق الشريعة الإسلامية. وبالفعل يظهر هذا الانتقاد الجديد مرتبطًا إلى حدٍّ بعيد بالتجربة التي مرت بها جماعة أنصار الشريعة باعتبارها هدفًا للحملة التي شنتها الدولة ضدها بالإضافة إلى تصنيفها كمنظمة إرهابية بقدر ما هو مرتبط أيضًا بفشل الدولة في إدراج الشريعة أو أي تعاليم إسلامية أخرى في الدستور. ونذكر على سبيل المثال، ملصقًا آخر يحمل عنوان "الطواغيت الأحياء هم أكثر تسببًا في الشقاق من الطواغيت الموتى"، وتظهر فيه صورة مهدي جمعة إلى جانب صورة ابن علي. ومن بين العناوين الأخرى نجد "ليس هناك إيمان بالله إلا إذا نأيت بنفسك عن الطاغوت"، "ثمن الاعتماد على الطاغوت والعواقب المترتبة عنه"، وأحيانًا، اقتباس مقولات للمقدسي مباشرةً على وجه التحديد مقولته "اعزلوا الحكام".

---

(1) نُشر على حساب التويتر لجماعة أنصار الشريعة "استنقاذ أسرى المسلمين بالقتال"، 16 إبريل/نيسان 2014.
الشرح: قال (الشيخ) العز بن عبد السلام –رحمه الله–: "وإنقاذ أسرى المسلمين من أيدي الكفار من أفضل القربات، وقد قال بعض العلماء: إذا أسروا مسلمًا واحدًا، وجب علينا أن نواظب على قتالهم حتى نخلصه أو نبيدهم؛ فما الظن إذا أسروا خلقًا كثيرًا من المسلمين؟!" نقلاً عن أحكام الجهاد وفضائله، ص 97.
https://twitter.com/AnsarShariaa_tn/status/456539207280758784/photo/1

شكل 1:

ملصق مأخوذ من حساب التويتر الخاص بجماعة أنصار الشريعة في تونس



تُقدم مثل هذه الملصقات تبريرًا أيديولوجيًّا لاستخدام القوة ضد ما يسمونه بحكومة "الطواغيت"، وذلك على الرغم من أن جماعة أنصار الشريعة تبدو إلى الآن وكأنها تتفادى النداءات الصريحة للعنف الفعلي ضد الحكومة التونسية. وفي الحالات التي دعت فيها إلى العنف بشكل صريح، كانت الحركة تختبئ وراء ستار الدفاع عن النفس أو تحرير الأسرى من بين أيدي "الكفار". وقد زادت الدعوة إلى "القتال من أجل تحرير الأسرى" جنبًا إلى جنب مع ارتفاع الحوادث الناجمة عن عمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها الدولة بالإضافة إلى حملة الاعتقالات. وقد دعا منشور واحد فقط، صدر في إبريل/نيسان 2014، أتباع حركة أنصار الشريعة إلى التحلي بالصبر في مواجهة القمع المتجدد الذي تمارسه الدولة عليهم[1]. وفي حين أن هذا المنشور قد يدعو رسميًّا إلى ضبط النفس، إلا أن المؤشرات على أرض الواقع تشير إلى أن هذا الصبر قد أوشك على النفاد، خصوصًا بالنظر إلى سلسلة الحوادث الإرهابية والتي تزعم الحكومة بأنها مرتبطة بالتيار السلفي الجهادي الأوسع[2].

---

(1) تتوجه الكاتبة بالشكر إلى Fabio Merone لإشارته إلى هذا البيان الخاص الذي أصدرته جماعة أنصار الشريعة.

(2) للاطلاع على المزيد من المعلومات في هذا الصدد، انظر:
Garter Stein Ross, “Ansar al-Sharia in Tunisia’s Shift to Jihad”

منذ عام 2011، تجنبت حركة أنصار الشريعة إصدار تعليق رسمي بخصوص أعمال العنف الإرهابية بما في ذلك مطالبة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالقيام بهجوم إرهابي على منزل وزير الداخلية في مايو/أيار 2014. وللمرة الأولى في تاريخ وسائل التواصل الاجتماعي التابعة لأنصار الشريعة، في 16 يوليو/تموز 2014، نشرت حركة أنصار الشريعة دعوةً للهجوم نيابةً عن كتيبة مشتبه بها تُدعى "عقبة بن نافع" تابعة لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، والتي أسفرت عن مقتل 14 جنديًّا في جبل الشعانبي. وقد كان هذا الهجوم الأكثر دموية ضد الجيش التونسي منذ عام 1956. إن قيام جماعة أنصار الشريعة بنشر دعوة للهجوم واصفة فيها الجنود بأنهم عملاء "الطاغوت"، يبرز مدى تغير موقفها من الحكومة التونسية. وكما يشرح لنور: "لقد كانت الحكومة دائمًا "طاغوتية" لذلك فإن استعمال العنف تجاهها مبرر دائمًا، لقد كنَّا نتحاور مع الحكومة على مَرِّ السنوات الثلاث الفائتة، لقد انتهينا من الحوار"[1]. وربما كان ذلك إشارة بالنسبة إليه وإلى الآخرين في التيار السلفي بأن الأوان قد حان لخلق تناغم وانسجام بين كل من الفضاءات الثلاث: "المدرك" و"المتخيل" و"المعيش".

الخاتمة

إن الاستبعاد الخطابي والمادي من الفضاء الإعلامي الذي تعرض له الإسلاميون والسلفيون قد شجعهم على الاستمرار في استعمال الإنترنت كفضاء مضاد يقومون فيه بنشر الخطابات والرسائل البديلة. وقد عمل التناقض بين نشاطهم المستمر، ووصولهم إلى الجمهور التونسي، وعدم وصولهم إلى منصات الإعلام على مستوى الدولة، إلى إثارة الاحتجاجات عبر الإنترنت.

وبالطريقة ذاتها، فقد شكَّل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي مواقع احتجاجية خلال العقد النهائي من حكم ابن علي؛ إذ استعملتها الجماعات والناشطون السلفيون كوسيلة للتعبير عن معارضتهم واستيائهم من الحالة الراهنة.

---

(1) تم إجراء المقابلة مع الكاتبة في سوسة، مع بدر لنور، صاحب مجلة SLF Magazine، في 24 إبريل/نيسان 2014.

وما يميز التيار الإسلامي عن غيره هو استخدامه للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة لتحدي الدولة العلمانية والصحافة الوطنية من الناحيتين الأيديولوجية والرسالة.

وتجسد حالة الإعلام الاجتماعي التابع لأنصار الشريعة والالتزام عبر الإنترنت، كيف يمكن لواحد من أكثر التيارات تعرضًا للتهميش في تونس أن يوظف الإنترنت لتحدي هذا الاستبعاد الخطابي وإعلاء صوت المقاومة؛ إذ تبرز المنتديات الإلكترونية التابعة لجماعة أنصار الشريعة، وصفحاتها الإعلامية، وارتباطها مع شبكات جهادية عبر الإنترنت ومع أعضاء من الجمهور الإسلامي عبر الإنترنت أيضًا، كيف يمكن للنشاط الإسلامي ليس فقط أن يعيد تعريف الرسالة التي تنشرها وسائل الإعلام الوطنية عنهم، بل أيضًا يمكنه تغيير التفاوت في القوة الخطابية من خلال توسيع جمهوره من المستمعين والمشاهدين.

وتُظهر حركة أنصار الشريعة كيف يعمل النشاط عبر الإنترنت على إعادة تعريف المجال العام في تونس من خلال حملات الأمر بالمعروف. ومع ذلك، لم يتخذ الشعب التونسي من التويتر سبيلاً أوحد للقيام بالثورة في 2011، لذلك يعد من الضروري عدم المبالغة في تضخيم دور الإنترنت لحشد مثل هذا النشاط السلفي خصوصًا في المناطق التي يكون فيها استعمال الإنترنت وتوفره ضئيلاً نوعًا ما، والتي لا تزال فيها أنشطة كالدعوة والحسبة وأنشطة حشد الجماهير الأخرى قائمة ومستمرة إلى اليوم[1].

توجد هناك حدود للفضاء المضاد في تحدي رسالة الدولة والسلطة. فيجب عدم النظر إلى الشوارع وإلى فضاء الإنترنت باعتبارها مجالات مستقلة عن تدخل الدولة ورقابتها في فترة ما بعد الثورة. إن القمع المتجدد الذي تمارسه الدولة ضد المعارضة السياسية بشكل عام والتيار السلفي بشكل خاص قد خلَّف آثارًا على

---

(1) يعتبر رومان لوكونت ناقدًا قويًّا لفكرة تضخيم دور الوسائل الاجتماعية في الثورات، للمزيد من المعلومات يمكنكم الاطلاع على مقاله:
Revolution Tunisienne; and Lecompte “CybercontestationTunisienne” Culture, Online cultural magazine of Liege University, 10 January 2012, (Visited on February 2014): http://culture.ulg.ac.be

استجابة الحركة عبر الإنترنت وعلى أرض الواقع في تونس. ويبدو أن حركة أنصار الشريعة قد أصبحت تدعو إلى التقليل من الحديث عبر الإنترنت وزيادة الأعمال المباشرة على الأرض.

المصادر والمراجع

1. Ansar al Sharia Video from Twitter, 28 December 2013.
2. Atton, Christopher, "Approaching Alternative Media: Theory and Methodology", In *Alternative Media*, p. 7-32, (SAGE Publications, London, 2002).
3. Deborah, Martin, Byron, Miller, "Space and Contentious Politics", Mobilization: An **International Journal** 8, 2003.
4. Eickelman, D., Anderson, J., *New Media in the Muslim World*, (Indiana University Press, Bloomington, 2003).
5. El-Issawi, Fatima, "Tunisian media", 2012.
6. Euben, R. *Enemy in the Mirror*, (Princeton University Press, Princeton, 1999), Ch. 2 "Projections and Refractions".
7. Fabio, Merone, "Salafist Mouvance and sheikhism in the Tunisian democratic transition", Centre for International Studies: Working Papers in International Studies.
8. Garterstein, Ross "Long Game", and or el-Issawi, "Media in Transition".
9. Ghannouchi, Yusra. "The media and its role in spreading a dichotomous narrative in Tunisia", **AlJazeera Online**, 24 August 2013.
10. Hamdi, M. *The Politicisation of Islam* (Westview Press, Oxford, 1998), Chapters 1,3 -4.
11. Hegghammer, T. *Jihad in Saudi Arabia Violence and Pan-Islamism since 1979*, (Cambridge University Press, Cambridge, 2008).
12. International Crisis Group's 2013 February report, "Tunisia: Violence and the Salafi Challenge", p. 33.
13. Ismail, Salwa, "Being Muslim: Islam, Islamism and Identity Politics", **Government and Opposition**, Vol. 39, 2008.

14. Lecompte, Romain. “Révolutiontunisienneet Internet: le rôle des médiassociaux”, Cent Recherche Scientifique (CNRS Editions) Vol. 7, 2011.
15. Lefebvre, H. *The Production of Space*, (Blackwell Publishers, Oxford, 1991).
16. Mandaville, p. *Transnational Muslim Politics*, (Rutledge, London, 2001).
17. Mandraud, Isabelle, “Tunis designe le groupesalafisteansar al-chariacommeorganisationterroriste” LeMonde.fr, 29 August 2013.
18. McAdam, D. Tarrow, S. Tilly, C., *Dynamics of Contention*, 2001.
19. Meijer, Roel, “Salafism” on quietist and activist applications of this principle.
20. Merone, Fabio, “Salafist Mouvance and sheikhism in the Tunisian democratic transition”, Centrefor International Studies: Working Papers in International Studies.
21. Revolution Tunisienne; and Lecompte “CybercontestationTunisienne” Culture, Online cultural magazine of Liege University, 10 January 2012, (Visited on February 2014): http://culture.ulg.ac.be
22. Romain, Lecompte, “Revolution Tunisienne et Internet: le role des medias sociaux”, **L’année du Maghreb Online**, Vol. 7, 2011.
23. Salvatore, A., Levine, M., *Religion, Social Practice and Contested Hegemonies*, (Palgrave MacMillan, New York, 2005), Salvatore, A., Levine, M., *Religion, Social Practice and Contested Hegemonies*, (Palgrave MacMillan, New York, 2005).
24. Shabab Al-Tawhid, “The Rebranding of Ansar al-Sharia?”, Washington Institute for Near East Policy, 9 May 2014.
25. Tunisia Live, “Tunisian Prime Minister: Ansar al-Sharia a terrorist organization”, Tunisia Live, 27 August 2013.
26. Wagemakers, Joas, “The Transformation of a Radical Concept: Al-WalaWa-l-bara in the ideology of Abu Muhmmad al-Maqdisi” in *Global Salafism: Islam’s New Religious Movement*,
27. Yavuz, H. *Islamic Political Identity in Turkey*, (Oxford University Press, Oxford), 2003.

مقابلات مع المؤلفين

1. البغوري، ناجي، رئيس، النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، 28 إبريل/نيسان 2014، تونس.
2. بلومي، حمزة، شمس إف إم، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2013، تونس.
3. بن ناصر، شكري، محرر لا بريس La Presse، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2013، تونس.
4. بن سالم، ماهر، إي تي إي ATA، 28 إبريل/نيسان 2014.
5. بوكدوس، الفاهم، رئيس، مركز تونس لحرية الصحافة، 22 يناير/كانون الثاني 2014، تونس.
6. تليلي، وليد، الإذاعة الوطنية، 19 إبريل/نيسان 2014، تونس.
7. حجي، لطفي، مدير مكتب الجزيرة في تونس، قناة الجزيرة، 23 يناير/كانون الثاني 2014، تونس.
8. حداوي، نادية، صحفية، النواة، 28 إبريل/نيسان 2014، تونس.
9. الحمروني، محمد، رئيس تحرير جريدة الضمير، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2013، تونس.
10. الحمروني، نجيبة، رئيسة النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين (في ذلك الوقت)، 24 يناير/كانون الثاني 2014، تونس.
11. دلالي، جمال، مدير شبكة تونس الإخبارية، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، تونس.
12. رايوس، فتحي، مراسل، الإذاعة الوطنية، خدمة معلومات راديو الكيف، 30 مايو/أيار 2014، الكاف.
13. ربانة، محمد، مدير، إذاعة أوكسيجين، 4 مايو/أيار 2014، تونس.

14. الزعيري، ناجي، مدير البرمجة، موزاييك إف إم، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2013، تونس.
15. سماوي، زمبول آمال، منتج، تلفزة تي في، 12 أكتوبر/تشرين الأول 2013، تونس.
16. السنوسي، هشام، الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، 4 مايو/أيار 2014، تونس.
17. شيحاوي، عفيف، سابا، مكان للدعاية والإعلان، 1 مايو/أيار 2015، تونس.
18. شيخ روحه، المنصف، عضو المجلس الوطني التأسيسي، 2 يونيو/حزيران 2014، تونس.
19. صباغ، إيف، مديرة، مكتب بي بي سي ميديا أكشن، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2013، تونس.
20. ظريف، سيف، منتج بالتلفزة الوطنية 1، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2013، تونس.
21. فرجاني، رياض، الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، 18 مارس/آذار 2014، تونس.
22. القلال، سامي، اقتراع بي جاي كاي إيه BJKA، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2013، تونس.
23. اللجمي، النوري، الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، تونس.
24. مزابي، آمال، رئيس، النقابة التونسية لمديري وسائل الاعلام، 24 إبريل/نيسان 2014، تونس.
25. النقازي، عمر، مالك صبرة إف إم، 29 مايو/أيار 2013، القيروان.